المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة




# الشبهات النقلية
# لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر
# عرضا ونقداً

**رسالة دكتوراة مقدمة من الطالبة**

**هند بنت دخيل الله بن وصل القثامي**

**الرقم الجامعي ٤٢٣٧٠١٢٦**

**إشراف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور**

**عبد الله بن عمر الدميجي**

**١٤٢٨ ـ ١٤٢٩هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص البحث


العنوان : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر ـــ عرضاً ونقداً ـــ .

إعداد الطالبة : هند بنت دخيل الله القثامي .

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ـــ كلية الدعوة وأصول الدين ـــ قسم العقيدة.

تقوم فكرة البحث على عرض آراء وشبهات المخالفين لأهل السنة والجماعة في مسائل القدر ، وموقف أهل السنة والجماعة منهم ، ومناقشة الأدلة النقلية التي استدلوا بها ، والبحث من ضمن سلسلة موضوعات تناولت أدلة المخالفين النقلية في مسائل العقيدة المختلفة .

وتظهر أهميته في كونه يناقش الأدلة النقلية التي استدلت بها الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة في مسائل القدر المختلفة مناقشة علمية مؤصلة بأقوال السلف.

والبحث يحتوي على تمهيد وثمانية فصول هي مسائل القدر الرئيسة .

أما التمهيد فقد احتوى على ثلاثة مباحث هي : منـزلة الأدلة النقلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم ، ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة ومخالفيهم في القضاء والقدر ، بالإضافة إلى موقف أهل السنة والجماعة من الشبهات .

أما الموضوعات فهي :

الحكمة والتعليل ، التحسين والتقبيح العقليان ، تنـزيه الله عن الظلم ، الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق ، الإراداة والرضا والمحبة ، أفعال العباد ، الطبع والختم والهدى والضلال ، الرزق والأجل . وتم بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في كل مسألة ، وأقوال المخالفين لهم في تلك المسألة ثم عرض لما وقفت عليه من شبهاتهم النقلية ، ومناقشتها في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة .

وقد بيّن البحث وسطية أهل السنة والجماعة في مسائل القضاء والقدر ـــ كما في سائر مسائل العقيدة ـــ ، وأوضح تميز منهج أهل السنة والجماعة بالفهم السليم لمدلول النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والجمع بين أطرافها ، مع التسليم المطلق ، والانقياد التام ، واقتصار المخالفين لهم على بعض الأدلة دون بعض مما أوقعهم في الخطأ بالاستدلال بتلك النصوص الشرعية على تلك المسائل ، وبيّن البحث أيضاً موقف مخالفي أهل السنة والجماعة من نصوص الكتاب والسنة ، حيث قابلوا ما خالف ما قرروه بالتأويل تارة ، وأخرى بالرد ، بحجة معارضتها العقل .

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

# *In the name of Allah*

## ***Summary of the study research***

***Title*** *: The textual suspecting of the disobedients to Al-Sunnah and Group Believers in the matters of fate – presentation and criticism.*

***Prepared by :*** *Student : Hind bint Dakheel Allah Al-Qethami .*

*A thesis research presented to get the degree of PHD . The college of Islamic call and Origins of Religion– Theism Department .*

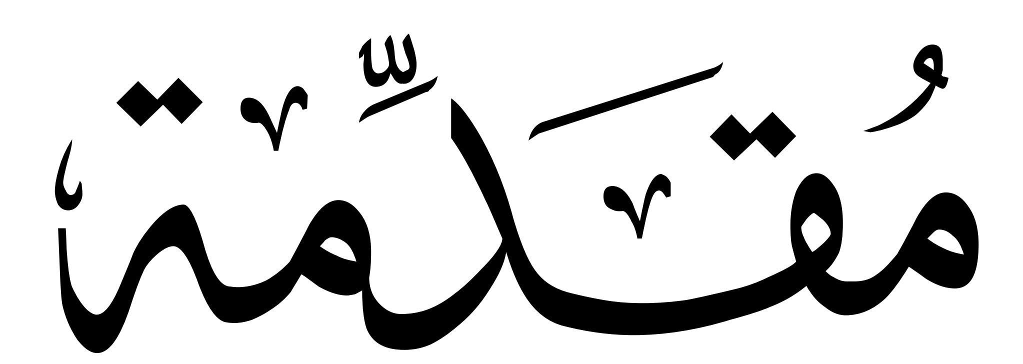
*The research is based on presenting the opinions and suspections of the disobedients to Al-Sunnah and Group Believers in the matters of fate , and the situation of Al-Sunnah and group Believers towards these people . In addition to discussing the textual proofs which they used to prove their opinions – the research is one of a series of subjects that handled the proofs of the disobedients in the matters of belief . The importance of the research lies in the fact that it discusses and explain the textual proofs used by the other sects which disagreed with Al-Sunnah and group believers in the different matters of fate . It is a discussion confirmed by the sayings of the predecessors the research consists of an introduction and eight chapters which are the main matters of fate. The introduction contained three subjects : The position of the textual proofs between AL-Sunnah and Group believers and their disobedient sects , a summary of the belief of Al-Sunnah and Group and other disobediens sects in the fate and destiny , In addition to the attitude of Al-Sunnah and Group toward the suspected matters .*

***The Subjects are :***

*The wisdom and the reason , mental agreement and disagreement , Elevating Allah upon oppression , the ability and obligations that are unbearable , the will and satisfactions , the actions of worshippers , the right guidance and the misleading, the giving of gifts and fated end . The research shows the belief of Al-Sunnah and group in each disagreeing sects in each matter and showing their textual suspections . The Research showed the mediation of Al-Sunnah and group in the matters of fate and dexting as in all the matters of belief . It showed the uniqueness of the approach of Al-Sunnah and group in the right understanding of legal texts of the Quraan and Sunnah , and combining them together and their complete surrender and obedience . on the other hand, it showed the shortcoming if the disagreeing sects, As, they focused on some proofs but not on the other proofs, so they fell in wrong understanding of the Quraanic texts concerning these matters . The research showed the attitude of the disagreeing sects towards the text of Quraan and Sunnah via explaining and replaying .*

*Peace be upon the prophet mohammed and his followers , praise and thanks be to Allah .*


بسم الله الرحمن الرحيم


مُقَدِّمَة

## المقدمة ...

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ } سورة آل عمران : (١٠٢) .

{ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} سورة النساء : (١) .

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} سورة الأحزاب : (٧١ـــ٧١) .

أما بعد ...

فقد بعث الله نبيه محمدا ـــ ﷺ ـــ برسالة الإسلام ، وأكمل به الدين كما قال تعالى : {ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ} سورة المائدة : (٣) .

فقام ـــ ﷺ ـــ بتبليغ دعوة ربه إلى الناس كافة ، ودعاهم إلى توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله ، وإفراده بالألوهية والربوبية ، فاستجاب لدعوته من شرح الله صدره للإسلام ، وقد مضى زمن الرسول ـــ ﷺ ـــ والمسلمون من بعده على عقيدة واحدة صافية نقية ، كما جاءت في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ـــ ﷺ ـــ ، إلى أن أطلت الفتن برأسها ، وظهرت البدع ، وتفرق المسلمون كل حزب بما لديهم فرحون ، وأحدث الناس في دين الله تعالى ما ليس منه ، ومن ذلك

بدعة القول بالقدر ، التي انقسمت الطوائف المبتدعة حيالها إلى : قدرية ، وجبرية ، وكل من هاتين الفرقتين استدلت على مذهبها ببعض النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، فوجهوا دلالتها لما يوافق أهواءهم ، واقتصروا منها على ما يوافق ما قرروه من عقائد ، بينما كان منهج أهل السنة والجماعة من هذه النصوص التسليم المطلق ، والانقياد التام ، والجمع بين أطراف الأدلة ، وعدم ضرب كلام الله تعالى وكلام رسوله ـ ﷺ ـ بعضه ببعض .

وبياناً لخطأ استدلال مخالفي أهل السنة والجماعة بالأدلة النقلية على ما ذهبوا إليه ، ومناقشة أهل السنة والجماعة لهؤلاء في استدلالهم بالنصوص الشرعية ، ودحضاً لشبهاتهم ، فقد استعنت بالله تعالى لاختيار هذا الموضوع ، وهو بعنوان : ( الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر ـ عرضاً ونقداً ـ ) .

**أسباب اختيار الموضوع** :

١ ـ إن استدلال المخالفين بالشبهات النقلية على انحرافاتهم العقدية في مسائل القدر، يستلزم تفنيد هذه الشبهات ، وتصحيح الخلل الذي وقع فيه هؤلاء المخالفون في ضوء ردود العلماء من أهل السنة والجماعة ، وذلك بجمع وحصر أهم الشبهات التي استدل بها المخالفون لأهل السنة والجماعة في مسائل القدر ، ومناقشتها .

٢ ـ بيان عقيدة السلف الصالح في مسائل القدر ، وتوسطهم بين الفرق المخالفة.

٣ ـ الرغبة في أن تكون دراستي متعلقة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله وتدبر آياته والإسهام بجهد المقل في رد الشبهات عن كتاب الله العزيز ، مع الذين ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل المبطلين .

٤ ــ الموضوع أحد سلسلة موضوعات تبناها قسم العقيدة تناولت الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل العقيدة المختلفة ، فاخترت موضوع القدر لكثرة شبهات المخالفين النقلية فيه ، وهو بطريقة عرضه وجمعه لأهم مسائل القدر ، وأهم الأدلة التي استدل بها المخالفون ، لم يتناوله أحد بالبحث العلمي ــ حسب علمي ــ والله أعلم .

**الدراسات السابقة في الموضوع** :

من أهم الرسائل العلمية التي تناولت الموضوع في رأيي :

- كتاب : القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ، لمؤلفه الدكتور / عبدالرحمن بن صالح المحمود .
- أفعال العباد ، تأليف الدكتور / عبد العزيز بن أحمد الحميدي .
- أفعال العباد في القرآن الكريم ، تأليف الدكتور / عبد العزيز المجدوب .

فأما كتاب الدكتور عبد الرحمن المحمود ( القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ) ، فقد عرض لكثير من مسائل القدر ، وقد ناقش المؤلف آراء الفرق المخالفة ، وعرض لبعض شبهاتها ، ورد عليها ، إلا أن هناك بعض المسائل لم يعرض لشبه المخالفين فيها ، مثل : تعليل أفعال الله تعالى ، التحسين والتقبيح ، التكليف بما لا يطاق ، الرزق والأجل ، وهو ما تناولته بالبحث والمناقشة في رسالتي هذه ، بالإضافة إلى أنه لم يستقص جميع الأدلة النقلية عند المخالفين لأن موضوع البحث لا يقتضي ذلك .

أما رسالة ( أفعال العباد ) للدكتور : عبد العزيز بن أحمد الحميدي ، فقد توسعت في مسألة أفعال العباد عند القدرية والجبرية ، لكن الباحث لم يفصل في بعض القضايا كالحكمة والتعليل ، التحسين والتقبيح العقليين ، الإرادة والمحبة

والرضا ، التكليف بما لا يطاق ، الرزق والأجل ، ولم يتعرض لشبهاتهم فيها ، كما لم يستقص شبهات المخالفين في المسائل المشتركة لأن طبيعة البحث لا تقتضي ذلك .

هذا فضلاً عن أسلوب عرض المسائل ومناقشتها تختلف في بحثي هذا عما جاء في هذين الكتابين القيمين كما سيأتي بيانه في عرض خطة الموضوع .

أما كتاب ( أفعال العباد في القرآن الكريم ) ، لمؤلفه : د/ عبد العزيز المجذوب ، فالملاحظ على هذا الكتاب وإن كان قد استوعب الكثير من مسائل القدر ، واستدلالات الفرق بالأدلة النقلية ، إلا أنه لم يهتم كثيراً بإبراز منهج أهل السنة والجماعة ، إلا ما كان عرضاً من غير ترجيح لها ، مع ترجيحه في بعض الأحيان لآراء الأشاعرة ، هذا فضلاً عن أن المؤلف اقتصر في كتابه على الأدلة النقلية من القرآن الكريم فقط ولم يتطرق إلى أدلتهم من السنة النبوية بحسب المنهج الذي سار عليه .

**خطة البحث** :

تتكون خطة البحث من :

مقدمة وتمهيد وثمانية فصول .

أما المقدمة فتشتمل على :

- أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .
- الدراسات السابقة في الموضوع .
- خطة البحث .
- منهج البحث .

**وأما التمهيد فهو بعنوان :**

ـــ منـــزلة الأدلة النقلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم ومجمل أقـــوالهم في القضاء والقدر .

**ويتكون من ثلاثة مباحث هي :**

- المبحث الأول : منـــزلة الأدلة النقلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم .
  - المقصود بالأدلة النقلية .
  - منـــزلة الأدلة النقلية عند أهل السنة والجماعة .
  - مسألة التأويل .
  - مسألة الحقيقة والمجاز .
  - منـــزلة الأدلة النقلية عند المخالفين .
  - أولاً : موقفهم من ثبوت النص القرآني .
  - ثانيا : موقفهم من نصوص السنة ، ويشمل :
    - موقفهم من الأحاديث المتواترة .
    - موقفهم من أحاديث الآحاد والرد عليهم .
    - موقفهم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والرد عليهم .
  - ثالثاً : موقفهم من دلالة نصوص الكتاب والسنة والرد عليهم .
- المبحث الثاني : مجمل عقيدة وأقوال أهل السنة والجماعـــة ، ومخـــالفيهم في القضاء والقدر .
- المبحث الثالث : موقف أهل السنة والجماعة من الشبهات .

أما الفصول فهي :

**الفصل الأول** : **الحكمة والتعليل** .

المبحث الأول : المقصود بالحكمة والتعليل .

المبحث الثاني : الحكمة والتعليل عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الحكمة والتعليل .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في الحكمـــة والتعليل ومناقشتها .

**الفصل الثاني** : **التحسين والتقبيح العقليان** .

المبحث الأول : المقصود بالتحسين والتقبيح العقليين .

المبحث الثاني : التحسين والتقبيح عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في التحسين والتقبيح

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في التحســين والتقبيح ومناقشتها .

**الفصل الثالث** : **تنزيه الله عن الظلم** :

المبحث الأول : المقصود بتنـــزيه الله عن الظلم .

المبحث الثاني : تنـــزيه الله عن الظلم عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في مسألة تنـــزيه الله عن الظلم .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعـــة في مســألة تنـــزيه الله عن الظلم ومناقشتها.

**الفصل الرابع** : **الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق** .

المبحث الأول : المقصود بالاستطاعة والتكليف بما لا يطاق .

المبحث الثاني : الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق ومناقشتها .

**الفصل الخامس** : **الإرادة**.

المبحث الأول : المقصود بالإرادة .

المبحث الثاني : الإرادة عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الإرادة .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في الإرادة ومناقشتها .

**الفصل السادس** : **أفعال العباد الاختيارية** .

المبحث الأول : المقصود بأفعال العباد .

المبحث الثاني : أفعال العباد عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في أفعال العباد .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في أفعال العباد ومناقشتها .

**الفصل السابع** : **الطبع والختم والهدى والضلال** .

المبحث الأول : المقصود بالختم والطبع والهدى والضلال .

المبحث الثاني : الطبع والختم والهدى والضلال عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الطبع والختم والهدى والضلال .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في الطبع والختم والهدى والضلال ومناقشتها .

**الفصل الثامن** : **الرزق والأجل** .

المبحث الأول : المقصود بالرزق والأجل .

المبحث الثاني : الرزق والأجل عند أهل السنة والجماعة .

المبحث الثالث : أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الرزق والأجل .

المبحث الرابع : الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعـــة في الـــرزق والأجل ومناقشتها .

بالإضافة إلى :

**الخاتمة** ، وفيها أهم ما توصلت إليه خلال البحث .

**الفهارس** ، وتشمل :

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث القدسية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الآثار .
- فهرس الأعلام المترجم لهم .
- فهرس الفرق والطوائف .
- فهرس الكلمات والمصطلحات .
- فهرس الأشعار والأمثال .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

**عملي في البحث** :

**أولاً : فيما يتعلق بجمع المادة العلمية :**

ـــ الاستقصاء قدر الإمكان لكتب العقائد عند أهل السنة والجماعة ، وعند المخالفين، وكتب التفسير وعلوم القرآن ، والحديث وشروحه.

ـــ جمع الآراء المختلفة في المسألة .

ـــ استخراج أهم الأدلة النقلية التي استدل بها المخالفون على انحرافاتهم العقدية في مسائل القدر من مصادرهم الرئيسية .

**ثانياً : فيما يتعلق بعرض المادة العلمية :**

ـــ عرض مذهب أهل السنة والجماعة ، ومن ثم آراء الفرق المخالفة لهم في المسألة ـــ قدر الاستطاعة ـــ .

ـــ ترتيب الأدلة النقلية المستخرجة حسب الفصول المختلفة .

ـــ ذكر وجه الاستدلال من الأدلة .

ـــ ثم مناقشة وجه الاستدلال ، والرد على المخالفين ، مستندة إلى أقوال علماء أهل السنة والجماعة ، وقد استعنت أيضاً بردود الفرق بعضهم على بعض فيما كان حقاً ويوافق أهل السنة والجماعة .

ـــ الاستدلال يكون بما أوردوه في كتبهم المعتمدة أو تفاسيرهم ، وإن لم أجد فبما أورده المخالفون لهم نقلاً عنهم .

ـــ الأدلة المتشابهة الدلالة أكتفي بواحدة منها ، مع الإشارة إلى أهم الأدلة الأخرى في الهامش .

**ثالثاً: فيما يتعلق بإجراءات كتابة البحث وتوثيقه :**

ـــ عزوت الآيات إلى سورها برقم الآية في الهامش .

ـــ خرجت الأحاديث والآثار التي ذكرت في البحث ، وسلكت في ذلك الآتي :

* إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما لم أذكر درجته ، أما إن كان الحديث في غير الصحيحين ، فقد ذكرت تخريجه من المصادر الحديثية المعتمدة ، ثم أذكر حكم الأئمة عليه .
* ذكرت عنوان الكتاب ، والباب ، ورقم الجزء ، والصفحة والحديث، في الكتب الحديثية .
* ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث غير الصحابة ، وذكرت في الترجمة : اسم المترجم له ، سنة ولادته ، ووفاته إن وجد ، وبعض مصنفاته ، ومراجع ترجمته .
* عرفت بالفرق الواردة في البحث .
* عرفت بالمفردات والمصطلحات الغريبة ، والأماكن الواردة في البحث.
* عزوت أبيات الشعر والأمثال الواردة إلى قائليها .
* ذكرت المعلومات عن المصدر كاملة عند أول ذكر له ، وبعد ذلك أكتفي باسمه فقط .

وبعد فقد استفرغت جهدي ووسعي ، ليصل هذا البحث إلى طرف من الكمال أرجوه ، فما أصبت فيه فذاك فضل الله تعالى وتوفيقه ، أحمده تعالى عليه، وما لم أسلم فيه من الزلل والخطأ فالمرغوب ممن يقف عليه أن يعذر صاحبه ، فإن بضاعته فيه مزجاة ، والمنصف يهب خطأ المخطئ لإصابته ، وسيئاته لحسناته ، فهذه سنة الله في عباده جزاء وثواباً ، ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً ، وعمله كله صواباً ، وهل ذلك إلا للمعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ، ونطقه وحي يوحي ـ ﷺ ـ[1] .

---

١ ـ اقتباس من روضة المحبين لابن القيم ص (١٤ـ١٥) .

وختاماً :

فالحمد لله تعالى أهل الحمد والثناء ، أن وفقني وأعانني على إنجاز هذا البحث ، ومنّ عليّ بإتمامه ، فلولا فضله وتوفيقه لما تمّ لي ما آمل ، فله الحمد والشكر .

وانطلاقاً من قول الرسول ـ ﷺ ـ : [ لا يشكر الله من لا يشكر الناس][1] .

فأتقدم بالشكر لوالديّ الكريمين ـ رعاهما الله وأطال بقاءهما على خير وطاعة ـ وأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء ، ولإخوتي جميعاً .

ولفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/عبد الله بن عمر الدميجي ـ حفظه الله ـ الذي أشرف على البحث ، فبذل صادق التوجيه والإرشاد ، وكان لصبره ، وحلمه ، ورحابة صدره ، أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث ، فليس له مني إلا الدعاء الصادق بأن يجزيه الله تعالى عني خير الجزاء ، وأن يجعل ما قام به في موازين حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون .

كما أشكر كلاً من : فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد بن عبد الله الوهيبي ـ الأستاذ في كلية التربية ـ قسم الثقافة الإسلامية ـ جامعة الملك سعود ، وفضيلة الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحافظ ـ الأستاذ في كلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم العقيدة ـ جامعة أم القرى ، على تفضلهما بقراءة هذا البحث والموافقة على مناقشته لتسديده وتقويمه ، فجزاهما الله عني خير الجزاء ، وأحسن الله إليهما .

وأتقدم بالشكر إلى جامعة أم القرى ممثلة بكلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم العقيدة .

والحمد لله دائماً وأبداً ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

---

١ ـ رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٩٥) ، [٧٩٢٦] .




## منزلة الأدلة النقلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم ومجمل أقوالهم في القضاء والقدر

# المبحث الأول

## منزلة الأدلة النقلية بين أهل السنة والجماعة ومخالفيهم

الشبهات لغة : جمع شبهة ، والشبهة : الالتباس[1] .

يقول الراغب الأصفهاني[2] :هي"أن لا يتميز أحد الشيئين عن الآخر لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى"[3].

وفي الاصطلاح : وارد يرد على القلب ، يحول بينه وبين انكشاف الحق[4] .

وسميت شبهة لاشتباه الحق فيها بالباطل ، فتظهر للناظر على أنها حقٌّ خالص[5] .

وسبب ورود الشبهات على القلب أمران :

ـــ قلة في العلم .

ـــ أو ضعفٌ في البصيرة .

وشبهات الأدلة النقلية ناشئة من أمرين :

١- فهم فاسد لمدلول النص ، إما لغرض وهوى متبع ، أو أن الحق الثابت في نفس النص قد خفي على المستدل به .

٢- أو نقل كاذب ، بوضع الأحاديث ، ثم الاستدلال بها[6] .

---

١ ـــ مختار الصحاح ، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان ص ١٣٨، وينظر أيضاً : النهاية في غريب الأثر (٤٤٢/٢) ، لسان العرب (٥٠٤/١٣).

٢ ـــ الحسين بن محمد بن المفضل ، أبو القاسم الأصفهاني ، الملقب بالراغب ، توفي سنة ٥٠٢هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٢٠/١٨) ، الأعلام (٢٥٥/٢) .

٣ ـــ المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد جلال عيتاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ص:(٤٠٠) .

٤ ـــ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : سيد عمران ، علي محمد علي ، دار الحديث ـــ القاهرة ، ١٤٢٥هـ ـــ ٢٠٠٤م ، (١٧٦/١) .

٥ ـــ مفتاح دار السعادة (١٤٠/١) ، وينظر : درء التعارض (٢٢١/١) ، (١٧٠/٧) .

٦ ـــ ينظر تفصيل ذلك وبيانه : إغاثة اللهفان ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ـــ بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـــ ١٩٧٥م (١٦٥/٢) وما بعدها .

* والأدلة : جمع دليل ، والدليل في اللغة : ما يستدل به ، ودله على الشيء يدلـــه دلاًّ ودلالة فاندل: سدده إليه[1] .

والدليل أيضاً : المرشد ، وما به الإرشاد[2] .

ـــ أما في الاصطلاح فهو : ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه : إلى العلم[3] .

وعُرف أيضاً أنه : المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس ، وما لا يعرف باضطرار ، وهو الذي ينصب من الأمارات ويورد من الإشارات ما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس[4] .

* أما النقل ، فالمقصود به : الوحي المعصوم من قرآن وسنة .

ـــ والقرآن في اللغة : من مادة قرأ ، ومنه قرأت الشيء فهـــو قـــرآن ، أي : جمعتـــه وضممت بعضه إلى بعض[5] ، قال بعض العلماء : تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمرة كتبه بل لجمعه العلوم[6] . لذا سمي القرآن قرآناً لأنـــه جمع القصص ، والأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، والآيات والســـور بعضـــها إلى بعض[7] .

---

١ ـــ لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، (٢٤٨/١١) ، وينظر أيضـــاً : مختار الصحاح ص٨٨ .

٢ـــ التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـــ ـــ ١٩٩٢م ، ص ١٤٠ .

٣ ـــ المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، تحقيق : طه جابر العلواني ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــ ـــ (١٠٦/١) ، وينظر له أيضاً : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص : ٤٤ .

٤ ـــ التمهيد ، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، عني بتصحيحه : رتشرد يوسف المكارثي ، المكتبة الشرقية ، ١٩٧٥م ، ص:١٤ .
وينظر في تعريف الدليل أيضاً :
ـــ شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار .
ـــ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١١/١) .
ـــ شرح الكوكب المنير لشهاب الدين الحنبلي (٥٢/١) .

٥ ـــ لسان العرب ، (١٢٨/١) .

٦ ـــ المفردات في غريب القرآن ، ص (٤٠٠) .

٧ ـــ لسان العرب (١٢٨/١) .

ويرى الإمام الشافعي[1] ، ـــ رحمه الله ـــ أن القرآن اسم علم لكتاب الله ، غير مشتق كالتوراة والإنجيل . يقول القرطبي[2] ـــــ رحمـــه الله ـــ : والصـــحيح الاشتقاق في الجميع[3] .

ـــ أما في الاصطلاح : فهو كلام الله تعالى ، منه خرج وبدأ ، تكلم بحروفه ومعانيـــه ، وأنزله تعالى على رسول ـــ ﷺ ـــ وحياً ، ليس بمخلوق ككلام البشر[4] .

وهذا التعريف هو ما كان عليه السلف رضوان الله عليهم ، من أن القرآن : كـــلام الله تعالى ، غير مخلوق ، يقول عمرو بن دينار[5] ـــ رحمه الله ـــ : "أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة يقولون : القرآن كلام الله ، منه بدأ ، وإليه يعود"[6] .

ويقول الإمام أحمد ـــ رحمه الله ـــ[7] : "لقيت الرجال، والعلماء ، والفقهاء ، بمكة، والمدينة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام ، والثغور[8] ، وخراسان ، فرأيتـــهم علـــى

---

١ ـــ الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأربعة ، ولد بغزة سنة ١٥٠هـــ ، وطلب العلم حتى أصبح من أئمة أهل السنة توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٢٠٤هـــ ، ينظر عنه : تاريخ بغداد (٥٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٥/١٠) .

٢ ـــ القرطبي : محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي ، أبو عبد الله ، المفسر المشهور ، صاحب كتاب : الجامع لأحكام القرآن في التفسير ، وكتاب : الأسنى في أسماء الله الحسنى ، توفي سنة ٦٧١هـــ .
ينظر عنه : الوافي بالوفيات (٨٧/٢) ، شذرات الذهب (٢٣٥/٥) .

٣ ـــ الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الشعب ـــ القاهرة (٢٩٨/٢) ، وينظر أيضاً : البرهـــان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي (٢٧٧/١ـــ٢٧٨) .

٤ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٠٧/١٢) ، وعزاه لأبي جعفر الطحاوي في نقله لاعتقاد علماء الحنفية ، وينظر أيضـــاً : شرح العقيدة الطحاوية ص ١٦٨ ، وأيضاً : مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني (٤١/١) .

٥ ـــ عمرو بن دينار ، الجمحي مولاهم ، أبو محمد ، الأثرم . من كبار التابعين وأحد الأعلام ، وشيخ الحرم في زمانه ، ولد ســـنة ٤٥هـــ على الأرجح ، سمع من ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن عمر ، وأنس بن مالك ، وغيرهم من الصحابة رضـــوان الله عليهم ، مات سنة ١٢٥هـــ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٣٠٠/٥) ، طبقات الحفاظ (٥٠/١) .

٦ ـــ صريح السنة ، للإمام محمد بن جرير الطبري ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، تحقيق : بدر يوسف المعتـــوق ، الطبعـــة الأولى ١٤٠٥ هـــ ، ص ١٩ ، وينظر : اختصاص القرآن للحافظ المقدسي ، ص : ٢٧ .

٧ ـــ أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله ، المروزي ثم البغدادي ، الإمام الكبير . ولد سنة ١٦٤هـــ في بغداد قال عنه الشافعي : أحمد إمام في ثمان خصال : إمام في الحديث ، إمام في الفقه ، إمام في اللغة ، إمام في القرآن ، إمام في الفقر ، إمام في الزهد ، إمام في الورع ، إمام في السنة .
توفي يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة ٢٤١هـــ ، وله سبع وسبعون سنة .
ينظر عنه : طبقات الحنابلة (٤/١) ، المقصد الأرشد (٦٥/١) .

٨ ـــ الثغور: جمع ثغر ، والثغرة : كل فرجة في جبل ، أو بطن واد ، أو طريق مسلوك ، والثغر : الموضع الذي يكون حداً فاصـــلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو موضع المخافة من فروج البلدان ، ينظر : النهاية في غريب الأثر (٢١٣/١) ، لسان العـــرب (١٠٣/٤) .

السنة والجماعة ، وسألت عنها ( أي لفظ القرآن ) الفقهاء ؟ فكل يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود "[1] .

ـــ السنة النبوية :

في اللغة : الطريقة[2] ، وسنة النبي ــ ﷺ ــ طريقته التي كان يتحراها[3] .

أما في الاصطلاح : فقد ذكر العلماء تعريفات عدة للسنة ، وذلك بحسب ما يشتغل به هؤلاء العلماء من العلوم[4] ، أما إطلاق لفظ (السنة) عند المشتغلين بتقرير عقيدة السلف فتعني : الطريقة المسلوكة ، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه ــ ﷺ ــ وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال ، وهذه هي السنة الكاملة[5].

وقد خصص لفظ ( السنة ) على ما وافق الكتاب والسنة من مسائل العقيدة ، يقول الحافظ بن رجب[6] : " وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات ، لأنها أصل الدين ، والمخالف فيها على خطر عظيم .."[7] .

أما اصطلاح ( أهل السنة والجماعة ) فإذا ذكر فإن له إطلاقان : عام : ويراد به ما هو مقابل الشيعة ، فقد سئل الإمام الثوري[8] ــ رحمه الله ــ عن السنة فقال :

---

١ ــ اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم ، لأبي عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م ، تحقيق : عبد الله يوسف الجديع ، ص٢١، فقرة (٨) .

٢ ــ النهاية في غريب الأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طاهر الزاوي ، محمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م ، (٤٠٩/٢) ، وينظر أيضاً : لسان العرب (٢٢٦/١٣) .

٣ ــ المفردات للأصفهاني ، ص (٢٥٠) .

٤ ــ وللاطلاع على هذه التعريفات ينظر على سبيل المثال :
ــ العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (١٦٦/١) .
ــ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٤١/١) .
ــ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، لمصطفى السباعي ، ص (٤٧) .

٥ ــ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م ، ص (٣١٥) ، ينظر أيضاً : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤٥/١٩) .

٦ ــ الحافظ بن رجب : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، المحدث الحافظ الفقيه ، توفي سنة ٧٩٥هـ . ينظر عنه : الدرر الكامنة (٤٢٨/٢) ، شذرات الذهب (٣٣٩/٦) .

٧ ــ جامع العلوم والحكم ، ص (٣١٥) .

٨ ــ سفيان الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ولد سنة ٩٧هـ قال عنه النسائي : هو أجل من أن يقال فيه ثقة ، توفي ١٦١هـ ، وللاستزادة ينظر : تهذيب التهذيب (١١٤/٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧) .

"تقدمة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[١] " فعلى هذا لفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة[٢]..."[٣].

وهناك إطلاق خاص ، المقصود به ما هو مقابل البدع عموماً ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] : "وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من يثبت صفات الله تعالى ويقول : إن القرآن غير مخلوق ، وإن الله يرى في الآخرة ، ويثبت القدر ، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة"[٥] .

فعلى هذا : صار من يطلق عليه بأنه من أهل السنة هو من كان متبعاً لما جاء به النبي ـ ﷺ ـ مقتدياً به قولا وعملاً ، يقول قوام السنة[٦] : "فقولهم فلان على السنة ومن أهل السنة أي هو موافق للتنزيل والأثر في العقل والنقل والقول . ولأن السنة لا تكون مع مخالفة الله ومخالفة رسوله"[٧] ، وسموا بأهل السنة والجماعة "لأن

---

١ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، تأليف الإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي ، تحقيق د/ أحمد سعد حمدان ، دار طيبة . الرياض . الطبعة التاسعة . ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، (١٧١/١) .

٢ ـ الرافضة : وقد سموا بذلك حينما خرج زيد بن زين العابدين علي بن الحسين في زمن هشام بن عبد الملك ، ومعه الشيعة، فسئل عن أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فتولاهما ، فقالوا : إذا نرفضك ، فسميت : الرافضة ، وهم طائفة لهم مفهومهم الخاص بالإمامة التي خالفوا فيها أهل السنة فهم يثبتون الإمامة عقلاً وإن إمامة علي ثابتة نصاً وأن الأئمة من ذريته معصومة ، للاستزادة ينظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (٨٨/١) ، الفرق بين الفرق ، من (١٦ـ٤٣) ، الملل والنحل (١٦٩/١) وما بعدها .

٣ ـ منهاج السنة النبوية : لشيخ الإسلام بن تيمية ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م ، (٢٢١/٢) .

٤ ـ شيخ الإسلام بن تيمية : تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن شهاب الدين بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، ولد سنة ٦٦١هـ وتوفي سنة ٧٢٨هـ ، شيخ الإسلام أحد الأئمة الأعلام ، له المصنفات المشهورة مثل : درء تعارض العقل والنقل ، منهاج السنة النبوية ، وغيرها من الكتب المعروفة ، ينظر في ترجمته : البداية والنهاية (٢٤١/١٣) ، الدرر الكامنة (١٦/١) ، شذرات الذهب (٨٠/٦) وغيرها .

٥ ـ منهاج السنة (٢٢١/٢)

٦ ـ قوام السنة : إسماعيل بن محمد الأصفهاني ، كان إماماً حسن الاعتقاد ، له الحجة في بيان المحجة ، توفي سنة ٥٣٥هـ .
ينظر في ترجمته : البداية والنهاية (٢١٧/١٢) ، سير أعلام النبلاء (٨٠/٢٠) ، شذرات الذهب ((١٠٥/٤ـ١٠٦) .

٧ ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، للحافظ إسماعيل بن محمد الأصفهاني ، تحقيق / محمد حمود أبو رحيم ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م ، (١٥٧/٣) .

الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة ، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لقـــوم مجتمعين ، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين"[١] .

والعلماء يقسمون الأخبار الواردة عن النبي ــ ﷺ ــ إلى :

١ ــ المتواتر : هو ما رواه جماعة ، يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم ، وأسندوه إلى شيء محسوس [٢] .

٢ ــ الآحاد : ما لم يجمع شروط التواتر[٣] ، وهو على أقسام ثلاثة هي :

ــ الغريب : وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد .

ــ العزيز : ما لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند[٤] .

ــ المشهور : وهو ما رواه أكثر من اثنين في جميع طبقات السند من غير أن ينتهي إلى التواتر[٥] .

---

١ ــ علوم الحديث ، المسمى مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الــرحمن الشــهرزوري ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٤٠٩هــ/١٩٨٩م . ص ٧ ــ ٨ ، ١٣٦ .

٢ ــ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ، تعليق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلميــة ــ بيروت ، د.ت ، ص (٣٢) .

٣ ــ نفسه ، ص(٢١) .

٤ ــ نفسه ، ص (٢٩) .

٥ ــ ينظر في ذلك : نفس المصدر السابق ص (٢٨) ، وأيضاً : شرح الكوكب المنير لابن النجــار (٢/٣٢٣، ٣٢٤) ، الإحكــام للآمدي (٢/٤٧) .

## ـــ منـــزلة الأدلة النقلية عند أهل السنة والجماعة :

كان السلف الصالح من صحابة رسول الله ـــ ﷺ ـــ هم الأعلـــم بلغـــة القـــرآن ومراميه، والأدق في فهم محكمه ومتشابهه ، فلم تظهر في عصرهم خلافات في أصول العقيدة ، وكان هناك إجماع عليها بين الكافة[1] ، لذلك اتسم منهجهم ومن اتبعهم بإحسان في أخذهم بنصوص الكتاب والسنة بضوابط ميزتهم عن غيرهـــم ، ومـــن ذلك:

### ١ ـــ تعظيمهم نصوص الشرع :

فقد أوجب الله تعالى على المؤمنين طاعته ، وطاعة رسوله ـــ ﷺ ـــ ، يقول تعالى : {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ}[2] ، ولا تكون الطاعة إلا باتباع ما جاء في نصوص كتابه تعالى ، وورد في ســـنة نبيـــه ـــ ﷺ ـــ ، يقول ابن حزم[3] ـــ رحمه الله ـــ : "ولما تبين بالبراهين والمعجزات أن القرآن هو عهـــد الله إلينا ، والذي ألزمنا الإقرار به ، والعمل بما فيه ، وصح بنقل الكافة الذي لا مجال للشك فيه أن هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف ، المشهور في الآفاق كلها ، وجب الانقياد لما فيه، فكان هو الأصل المرجوع إليه ، لأننا وجدنا فيه {مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَـٰبِ مِن شَيۡءٖ}[4] ، فما في القرآن من أمر ونهي فواجب الوقوف عنده"[5] .

---

١ ـــ قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي ، د / مصطفى حلمي ، دار الدعوة ، الاسكندرية ، الطبعة الثالثـــة ، ١٤١٦هـــــ / ١٩٩٦م ، ص (٩٢) .

٢ ـــ سورة الأنفال : الآية (٢٠) .

٣ ـــ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، الإمام الظاهري ، ولد سنة ٣٨٤هـــ ، له من المصنفات المشهورة : الإحكـــام في أصول الأحكام ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، وغيرها ، توفي سنة ٤٥٦هـــ .
ينظر عنه : لسان الميزان (١٩٨/٤) ، الأعلام (٢٥٤/٤) .

٤ ـــ سورة الأنعام : الآية (٣٨) .

٥ ـــ الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام أبي محمد علي بن محمد بن حزم ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـــــ ، (٩٢/١) .

ومن طاعته تعالى طاعة رسوله ــ ﷺ ــ ، يقول تعالى : {مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ}[1] ، ولذلك كان السلف رضوان الله عليهم وقافين عند حدود الكتاب والسنة لا يتجاوزونها .

فقد روي عن أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ أنه قال : [ أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إذا أنا قلت في كتاب الله بغير علم ][2] .

وقال رجل للزهري[3] : يا أبا بكر : حديث رسول الله ــ ﷺ ــ : [ ليس منا من لطم الخدود ، وليس منا من لم يوقر كبيرنا ، وما أشبه هذا الحديث ؟ فأطرق الزهري ساعة، ثم رفع رأسه فقال : من الله عز وجل العلم ، وعلى الرسول ــ ﷺ ــ البلاغ ، وعلينا التسليم ][4] .

يقول البخاري [5] ، سمعت الحميدي ، يقول : [ كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة ، فقال : قضى رسول الله ــ ﷺ ــ كذا وكذا ، فقال الرجل للشافعي : ما تقول أنت ؟ فقال : سبحان الله تراني في كنيسة ، تراني في بيعة ، ترى على وسطي زناراً؟[6]، أقول قضى رسول الله ــ ﷺ ــ كذا وكذا ، وأنت تقول لي : ما تقول أنت؟ ][7].

---

١ ــ سورة النساء : الآية (٨٠) .

٢ ــ فتح الباري (٢٩٦/٦) ، باب في النجوم .

٣ ــ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري ، أبو بكر ، الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، مات سنة ١٢٤هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٣٢٦/٥) ، تقريب التهذيب (٥٠٦/١) .

٤ ــ السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق : د / عطية الزهراني ، دار الراية ، الرياض ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م ، الطبعة الأولى ، (٥٧٩/٣) وينظر عنه: السخاوي في فتح المغيث (٣٤٦/٢) ، وفي إسناده : عبد الله بن حنبل : مجهول الحال، لكن أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (١١١/٢) ، والسمعاني في أدب الإملاء ص (٦٢) ، عن عثمان بن أحمد الدقاق ، وهو ثقة ، ثبت ، قال عنه الدارقطني : كان من الثقات ، ينظر : تاريخ بغداد (٣٠٢/١١) .

٥ ــ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبة ، أبو عبد الله ، الجعفي ، البخاري ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ وغيرهما ، سمع من علي بن المديني والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم من الأعلام ، توفي ــ رحمه الله ــ سنة ٢٥٦هـ .
ينظر عنه تاريخ بغداد (٤/٢) ، طبقات الحنابلة (٢٧١/١) .

٦ ــ الزنار : حزام يشده النصراني على وسطه ، ينظر المعجم الوسيط (٤٠٣/١) .

٧ ــ مختصر الصواعق المرسلة ، اختصار : محمد الموصلي ، تحقيق : سيد إبراهيم ، دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م ، ص (٥٤٤) .

وقد سئل سهل بن عبد الله التستري[1] عن شرائع الإسلام ، فقال : [ قال العلماء في ذلك وأكثروا لكن جمعه كله في كلمتين {وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟}[2] ، ثم نجمعه في كلمة واحدة : {مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ}[3] ، فمن يطع الرسول في سنته ، فقد أطاع الله في فريضته ][4] .

ويقول قوام السنة : "أما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم ، وطلبوا الدين من قبلهما ، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه ، وإن وجدوه مخالفاً لها تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة ورجعوا بالتهمة على أنفسهم ، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق"[5] .

**٢ ـــ الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة :**

فهم يؤمنون بجميع ما جاء في القرآن والسنة ويعتقدون أن كل ما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به[6] .

يقول تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا}[7] ، ويقول ـــ ﷺ ـــ محذراً من رد ما جاء به : [ لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به ، أو نهيت عنه، فيقول : لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ][8] .

---

١ ـــ سهل بن عبد الله التستري ، أبو محمد ، أحد أئمة الصوفية وعلمائهم ، توفي سنة ٢٨٣هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٣٣٠/١٣) ، شذرات الذهب (١٨٢/٢) .

٢ ـــ سورة الحشر : الآية (٧) .

٣ ـــ سورة النساء : الآية (٨٠) .

٤ ـــ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ، للإمام أبي عبيد الله بن بطة العكبري ، تحقيق : رضا نعسان معطي ، دار الراية للنشر ، الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٨م ، (٢٢٢/١) .

٥ ـــ الحجة في بيان المحجة (٢٣٨/٢) .

٦ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤١/٣) .

٧ ـــ سورة النساء : الآية (٦٥) .

٨ ـــ رواه الترمذي : كتاب العلم ، باب : ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي (٣٧/٥) [٢٦٦٣] ، وقال عنه : حديث حسن صحيح .

يقول أبو سليمان الخطابي[1] ـــ رحمه الله ـــ : "فإنه يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله ـــ ﷺ ـــ مما ليس له في القرآن ذكر ، على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض ، فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن ، وتركوا السنن التي قد ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا"[2].

**٣ ـــ اعتماد منهج الصحابة في فهم نصوص الكتاب والسنة :**

أن مما يميز منهج أهل السنة والجماعة فهمهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة وفق الأسس التي ساروا عليها ، فكان فهمهم موافقاً لمراد الله تعالى ومراد رسوله ـــ ﷺ ـــ ومن تلك الأسس :

- اعتمادهم في تفسير القرآن على القرآن ، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر [3] .
- ويفسرون القرآن بالسنة ، يقول تعالى {وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[4] ، ويقول رسول الله ـــ ﷺ ـــ : [ ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ][5] ، يقول ابن القيم [6] ـــ رحمه الله ـــ : "وهذا هو السنة بلاشك"[7] .

ومن هذا المنطلق كان تمسكهم بتفسير القرآن بالسنة موافقاً لما أمر به الله تعالى وأمر به رسوله ـــ ﷺ ـــ .

---

١ ـــ حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي ، أبو سليمان ، من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، الإمام العلامة الحافظ اللغوي ، له من المصنفات : شرح الأسماء الحسنى ، الغنية عن الكلام وأهله وغيرها ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٣٨٨هـ .

ينظر عنه : وفيات الأعيان (٢١٤/٢) ، تذكرة الحفاظ (١٠١٨/٣) .

٢ ـــ معالم السنن ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، المكتبة العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ ـــ ١٩٨١هـ ، بيروت ، (٢٩٨/٤) .

٣ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٦٣/١٣) ، وتفسير ابن كثير (٤/١) .

٤ ـــ سورة النحل : الآية (٤٤) .

٥ ـــ رواه أحمد في المسند (١٣٠/٤) [١٧٢١٣] ، وأبو داود في سننه (٢٠٠/٤) [٤٦٠٠٤] ، والمروزي في السنة (٧٠/١) [٢٤٤] ، وصححه ابن القيم في التبيان في أقسام القرآن ص (١٥٦) .

٦ ـــ ابن القيم : محمد أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، شمس الدين الحنبلي المشهور بابن قيم الجوزيه ، ولد سنة ٦٩١هـ ، وتوفي سنة ٧٥١هـ ، ينظر عنه : شذرات الذهب (١٦٨/٦) ، الدرر الكامنة (٢١/٤) ، ذيل طبقات الحنابلة (٤٤٧/٢) .

٧ ـــ التبيان في أقسام القرآن ، لابن القيم ، دار الفكر ، ص (١٥٦) .

يقول الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ : "كل ما حكم به الرسول ــ ﷺ ــ فهو مما فهمه من القرآن"[1] .

ويقول الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ : "إن السنة تفسر الكتاب وتبينه"[2] .

ويقول السيوطي[3] ــ رحمه الله ــ : قال العلماء : من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن .... فإن أعياه ذلك طلبه من السنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له"[4].

وقد اعتمد أهل السنة والجماعة على منهج الصحابة رضوان الله عليهم ، فالصحابة شرفهم الله تعالى فعدلهم من فوق سبع سماوات ، يقول تعالى : {وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ }[5].

يقول عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ : [ من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ــ ﷺ ــ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها حالاً ، قوماً اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوهم في آثارهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم ][6] .

واعتمدوا أيضاً في فهمهم لنصوص الكتاب والسنة على معرفة اللغة العربية لبيان دلالة نصوص الكتاب والسنة على الوجه الصحيح ، يقول ابن عبد البر : "ومما

---

١ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٦٣/١٣) ، تفسير ابن كثير (٤/١) ، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣٣٠/٢) .

٢ ــ طبقات الحنابلة ، للقاضي أبي يعلى ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت ، (٢٥٢/١) .

٣ ــ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ، أبو الفضل ، جلال الدين السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، له من المؤلفات : الدر المنثور ، الجامع الصغير ، النظائر ، وغيرها الكثير ، توفي ــ رحمه الله ــ سنة ٩١١هـ ، ينظر عنه : الضوء اللامع للسخاوي (٦٥/٤).

٤ ــ الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : سعيد المندوب . دار الفكر ، لبنان ، ١٤١٦هـ ، الطبعة الأولى ، (٤٦٧/٢) .

٥ ــ سورة التوبة : الآية (١٠٠) .

٦ ــ جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت (٩٧/٢) ، تحريم النظر في كتب الكلام ص (٤٤)، الاعتصام (٣٣٧/٢) .

يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله عز وجل : وهـــو العلم بلسان العرب ومواقع كلامها ، وسعة لغتها ، وأشعارها ، ومجازها ، وعمـــوم لفظ مخاطبتها ، وخصوصه ، وسائر مذاهبها لمن قدر ، فهو شيء لا يستغنى عنه"[١].

**٤ ـــ لا تعارض عندهم بين نصوص الكتاب والسنة :**

إن من كان فهمه للنصوص الشرعية فهماً صحيحاً مبنياً على الكتـــاب والســـنة لا يوجد عنده تعارض بينهما ، وهذا مما ميز منهج أهل السنة والجماعة عن غيرهم .

يقول تعـــالى : {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا}[٢] .

يقول ابن حزم : "وإذ بين الله لنا أن كلام نبيه إنما هو كله وحي من عنـــده ، وأن القرآن وحي من عنده أيضاً فقد قال فيه عز وجل : {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا} ، فصح بهذه الآية صحة ضرورية أن القرآن والحديث متفقان ، وهما شيء واحد لا تعارض بينهما ولا اختلاف"[٣] .

وعن عمرو بن شعيب[٤] ، عن أبيه[٥] ، عن جده أنه قال : "لقد جلست أنا وأخـــي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم ، أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخة من صحابة رســـول الله ـــ ﷺ ـــ جلوس عند باب من أبوابه ، فكرهنا أن نفرق بينهم ، فجلسنا حجرة ، إذ ذكروا آيـــة من القرآن فتماروا فيها ، حتى ارتفعت أصواتهم فخرج رسول الله ـــ ﷺ ـــ مغضباً ، وقـــد احمر وجهه ، يرميهم بالتراب ، ويقول : مهلاً يا قوم بهذا أهلكـــت الأمـــم مـــن قـــبلكم ، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض ، إن القرآن لم ينـــزل يكذب بعضـــه بعضاً ، بل يصدق بعضه بعضاً ، فما علمتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم فردوه إلى عالمه"[٦].

---

١ ـــ جامع بيان العلم وفضله (١٦٨/٢) .

٢ ـــ سورة النساء : الآية (٨٢)

٣ ـــ الإحكام لابن حزم (٢١١/١) .

٤ ـــ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال عنه ابن حجر : صدوق ، توفي سنة ١١٨هـــ ، ينظر ترجمته في : تهذيب التهذيب (٤٨/٨) ، تقريب التهذيب (٧٢/٢) .

٥ ـــ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص : صدوق ، ثبت سماعه من جده (عبد الله بن عمرو بن العاص ) ، ينظر عنه : طبقات ابن سعد (٢٤٣/٥) ، تقريب التهذيب (٢٦٧/٢) .

٦ ـــ رواه أحمد في المسند ، (١٨١/٢) [٦٧٠٢] ، وإسناده صحيح .

ويعلق شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ على هذا الحديث يقولــه : "فهــذا الحديث ونحوه مما ينهى فيه عن معارضة حق بحق ، فإن ذلك يقتضي التكذيب بأحد الحقين، أو الاشتباه والحيرة ، والواجب : التصديق بهذا الحق ، وهذا الحق ، فعلى الإنسان أن يصدق بالحق الذي يقوله غيره ، كما يصدق بالحق الذي يقوله هو ، وليس له أن يؤمن بمعنى آيــة استدل بها ، ويرد معنى آية استدل بها مناظرة ، ولا أن يستقبل الحق من طائفة ويــرده مــن طائفة أخرى"[(١)] .

**٥ ـــ تقديمهم نصوص النقل على العقل عند التعارض :**

من الضوابط التي ميزت منهج أهل السنة والجماعة أنهم يقدمون النصوص الشرعية مــن الكتاب والسنة على العقل ، بخلاف غيرهم ، ولا يوجد عندهم تعارض بين النص الشرعي وبين العقل .

"فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به ، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنــه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ، ولا بذوق ووجد ومكاشفة ، ولا قال قط تعارض في هــذا العقل والنقل، فضلاً أن يقول : فيجب تقديم العقل"[(٢)] .

ولو فرض وجود التعارض "لوجب تقديم الشرع لأن العقل قد صدق الشرع ومــن ضرورة تصديقه له قبول خبره ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر بــه ، ولا العلــم بصدق الشرع موقوف على كل ما أخبر به العقل"[(٣)] .

أما أولئك الذين يعارضون النصوص الشرعية بعقولهم فهم جمعوا بين أمور ثلاثة :

ــ الكذب على الله .

ــ الصد عن سبيل الله .

ــ بغيها عوجاً .

أما الكذب على الله ؛ فإنهم نفوا عنه ما أثبته لنفسه من صفات الكمال ووصفوه بما لم يصف به نفسه ، وأما صدهم عن سبيله وبغيها عوجاً فإنهم أفهموا الناس بل صرحوا لهم

---

١ ـــ درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، دار الكنوز الأدبيــة ، (٨/٤٠٤) ، وينظــر تفصيلاً لهذه القاعدة : إعلام الموقعين لابن القيم (٢/٣٠٧) وما بعدها .

٢ ـــ مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٨ــ٢٩) .

٣ ـــ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الحنبلي المشهور بــابن قــيم الجوزيــه ، تحقيق: د/ علي بن حمد الدخيل الله ، دار العاصمة للنشر ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٢هــ ـــ (٣/٨٠٧) .

بأن كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد علماً ولا يقيناً ، وأن العقول عارضتها فيجب تقديم العقول عليها ، وأي عوج أعظم من مخالفة العقل الصريح وقد وصف الله كتابه بأنه غير ذي عوج ، ولا ريب أن الله هو الصادق في ذلك وأنهم هم الكاذبون[١] .

**٦ ـــ ظواهر النصوص عندهم مطابقة لمراد الشارع :**

ومن الضوابط التي ميزت منهج أهل السنة والجماعة ؛ إجراء النصوص على ظاهرها، واعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها[٢] .

يقول الذهبي[٣] ـــ رحمه الله ـــ : "والمراد بظاهرها أي : لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له"[٤] .

ويقول الإمام الشافعي ـــ رحمه الله ـــ : "فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله ـــ ﷺ ـــ فهو على ظهوره وعمومه ، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ بأبي هو وأمي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض"[٥] .

---

١ ـــ الصواعق المرسلة (١١٤٢/٣) ، وينظر في الرد على القائلين بتقديم العقل على النقل كتاب درء التعارض بين العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ .

٢ ـــ ينظر : القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، للشيخ محمد بن صالح ابن عثيمين ، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص (٣٣) .

٣ ـــ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، أبو عبد الله ، التركماني ، الذهبي ، محدث العصر ، ولد سنة ٦٧٣هـ ، له من المؤلفات : التاريخ الكبير ، وسير أعلام النبلاء ، والميزان في الضعفاء ، وغيرها كثير ، توفي سنة ٧٤٨هـ ، ينظر عنه : طبقات الشافعية الكبرى (١٠٠/٩) وما بعدها .

٤ ـــ العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : أشرف عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، ص ٢٥٤ .

٥ ـــ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة : مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٨هـ ، مصر ، ص (٣٤١) .

## ٧ ـــ العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه[1] :

ومن الضوابط التي ميزت منهج أهل السنة والجماعة : الإيمـــان بالمتشـــابه والعمـــل بالمحكم .

يقول ابن عباس رضي الله عنهما : "يؤمن بالمحكم ويدين به ، ويؤمن بالمتشـــابه ولا يدين به ، وهو من عند الله كله"[2] .

وقال الحسن البصري ـــ رحمه الله ـــ في قوله تعـــالى : {ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَـٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ}[3] : [ يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشـــابهه ، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه][4] .

يقول ابن تيمية : "وقد قال كثير من السلف : إن المحكم ما يعمل به ، والمتشابه مـــا يؤمن به ولا يعمل به"[5] .

## ٨ ـــ قبول كل ما ثبت صحته من أحاديث النبي ـــ ﷺ ـــ في العقائد :

ومن الضوابط التي ميزت منهج أهل السنة والجماعة قبولهم ما صح عن النبي ـــ ﷺ ـــ من دون التفريق بين المتواتر والآحاد[6] .

---

١ ـــ المحكم في اللغة : مأخوذ من الإحكام ، وهو : الإتقان ، لسان العرب (١٤٣/١٢) .
أما المتشابه فمأخوذ من الشبه ، وهو التماثل بين الشيئين ، لسان العرب (٥٠٥/١٣) .
وقد جاء الإحكام والتشابه في القرآن فيمكن اعتبار القرآن كله محكماً ، بمعنى : إحكام ألفاظه وعدم وجود خلل فيه ، وأنه متقن ، يقول تعالى : { الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} سورة هود : (١) .
أو اعتباره كله متشابهاً ، بمعنى : أن آياته متشابهة في الحق والصدق والإعجاز والهداية إلى الخير ، يقول تعالى : {ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا} سورة الزمر : (٢٣) .
أو اعتباره بعضه محكماً وبعضه متشابهاً ، بمعنى : أن الآيات المحكمة هي أم الكتاب ، لا غموض فيها ولا التباس ، بخلاف الآيات المتشابهة التي تختلف فيها الدلالة على كثير من الناس ، فمن رد المتشابه إلى المحكم الواضح فقد اهتدى ، يقول تعالى : {هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ} سورة آل عمران : (٧) .
ينظر تفصيل ذلك : التدمرية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية من ص : (١٠٢ــ١٠٦) ، وله أيضاً : الإكليل في المتشابه والتأويل .

٢ ـــ جامع البيان عن تأويل القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـــ ، (١٨٦/٣) .

٣ ـــ سورة البقرة : الآية (١٢١) .

٤ ـــ جامع البيان (٥٢/١) .

٥ ـــ مجموع الفتاوى (٣٨٦/١٧) .

٦ ـــ وسيأتي ذلك موضحاً إن شاء الله تعالى .

ويجدر بنا ونحن نتعرض لمميزات أهل السنة والجماعة في تعاملهم مع نصوص الشرع أن نبين مسألتين هامتين كان لهما الأثر في افتراق منهج أهل السنة والجماعة عن غيرهم من المخالفين لهم وهما :

- مسألة التأويل .
- مسألة الحقيقة والمجاز .

**أولاً : التأويل :**

في اللغة : آل يؤول ، أي : رجع وعاد[١] .

والتأويل : التفسير والمرجع مصيره ، قال الأعشى[٢] :

على أنها كانت تأول حبها    تأول ربعي السقاب فأصحبا[٣]

قوله : تأول حبها : تفسيره ومرجعه[٤] .

يقول الجوهري[٥] : "التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء : وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى ... وآل الرجل أهله وعياله ، وآله أيضاً : أتباعه ... وآل أي : رجع ، يقال طبخت الشراب فآل إلى قدر كذا وكذا ، أي : رجع .."[٦] ، والتأويل من الأول ، أي : الرجوع إلى الأصل ، ومنه : الموئل للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً[٧] .

والأول : الرجوع ، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً : رجع ، وأول إليه الشيء : رجعه، وألت عن الشيء ، ارتددت ... وأول الكلام وتأوله : دبره وقدره ، وأوله وتأوله : فسره[٨].

ومعنى التأويل في كلام العرب : التفسير والمرجع والمصير[٩] .

ويتضح مما سبق ؛ أن التأويل في اللغة يرجع إلى معنيين هما :

الأول : العاقبة والمرجع والمصير ، والثاني : التفسير والبيان .

---

١ ــ تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م ، (٣٢٩/١٥) .

٢ ــ عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني ، أبو مصلح ، كان شاعراً شهيراً ، وهو المعروف بأعشى همدان ، قتله الحجاج سنة ٨٤هــ في فتنة ابن الأشعث ، ينظر عنه : المنتظم (٢٥٣/٦) ، سير أعلام النبلاء (١٨٥/٤) .

٣ ــ ديوان الأعشى ، شرح : إبراهيم جزيني ، ص ١٠ .

٤ ــ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هــ ، دار الفكر ، (٨٦/١ــ٨٧) .

٥ ــ إسماعيل بن حماد التركي الجوهري ، أبو نصر ، من أئمة اللغة ، توفي سنة ٣٩٣هــ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٨٠/١٧)، شذرات الذهب (١٤٢/٣ــ١٤٣) .

٦ ــ الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، (١٦٢٧/٤) .

٧ ــ المفردات للأصفهاني ، ص (٤٠) .

٨ ــ لسان العرب (٣٢/١١ــ٣٣) .

٩ ــ ينظر جامع البيان (١٨٤/٣) .

التأويل في الاصطلاح :

عند أهل السنة والجماعة يطلق بإزاء أمرين :

ـــ العاقبة والمآل ، ويراد به حقيقة ما يؤول إليه الكلام ، وهو المراد بلفظ التأويل في القرآن[1] .

ـــ التفسير ؛ كما يوجد في كلام المفسرين كابن جرير وغيره[2] .

وقد دل على المعنيين السابقين الأدلة الشرعية من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والسلف ، ومن أمثلته ما يلي :

* ما ورد على أن التأويل بمعنى العاقبة والمصير :

١ ـــ قول الله تعالى : {فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلاً }[3] .

فسره مجاهد[4] وقتادة بالثواب والجزاء ، وفسره السدي والزجاج وغيرهم بالعاقبة[5]، والمعنيان يرجعان إلى معنى المآل والمصير والعاقبة .

٢ ـــ قوله تعالى : {وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا}[6] .

قال قتادة : هل ينظرون : إلا تأويله : أي ثوابه ، وقال أيضاً : تأويله : عاقبته[7] .

---

١ ـــ درء التعارض ، (٥/٢٣٤) .

٢ ـــ نفسه ، نفس الجزء والصفحة ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (٥/٣٥ ، ٣٦٠) ، (١٣/٢٨٨) .

٣ ـــ سورة النساء : الآية (٥٩) .

٤ ـــ مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج ، المكي ، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، المقرئ ، المفسر ، أحد الأعلام ، قرأ على ابن عباس ، وصحب ابن عمر مدة كثيرة وأخذ عنه ، توفي سنة ١٠٣هـ ، ينظر عنه : طبقات ابن سعد (٥/٤٦٦) ، طبقات المفسرين للداوودي ص (١١) .

٥ ـــ زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ ، (٢/١١٧ـــ١١٨).

٦ ـــ سورة الأعراف : الآيات (٥٢ـــ٥٣) .

٧ ـــ جامع البيان (٨/٢٠٣) .

وقال السدي : أما تأويله : فعواقبه ، وعن الربيع بن أنس[1] قال : لا يزال يقع من تأويله أمر حتى يتم تأويله يوم القيامة ، ففي ذلك أنزل {هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ} حيث أثاب الله تبارك وتعالى أولياءه وأعداءه ثواب أعمالهم[2] .

* ومما ورد بمعنى التفسير :

١ ـــ ما جاء عن النبي ـــ ﷺ ـــ من دعاءه لابن عباس رضي الله عنهما : [ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ][3] .

والتأويل هنا بمعنى : التفسير ، يقول ابن عباس رضي الله عنهما : [ أنا ممن يعلم تأويله ][4] .

٢ ـــ قول جابر بن عبد الله ـــ رضي الله عنه ـــ في حجة الوداع : [ ورسول الله ـــ ﷺ ـــ بين أظهرنا ، وعليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء عملنا به][5].

يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : "فعلمه صلوات الله وسلامه عليه بتأويله هو علم بتفسيره ، وما يدل عليه ، وعمله به هو تأويل ما أمر به ونهى عنه"[6] .

مما سبق يتضح أن معنى التأويل عن أهل السنة والجماعة إما بمعنى : العاقبة والمصير ، أو بمعنى ، التفسير .

أما التأويل في اصطلاح المتأخرين فقد جاء بمعنى مختلف عما ورد آنفاً .

---

١ ـــ الربيع بن أنس بن زياد البكري ، بصري ، سمع أنس بن مالك وأبا العالية وأكثر عنه ، والحسن البصري ، كان عالم مرو في زمانه ، توفي سنة ١٣٩هـ .

٢ ـــ جامع البيان (٢٠٤/٨) .

٣ ـــ رواه الإمام أحمد في المسند (٢٦٦/١) [٢٣٩٧] ، (٣١٤/١) [٢٨٨١] ، (٣٣٥/١) [٣١٠٢] ، وصحح إسناده أحمد شاكر، قال الحاكم في المستدرك (٥١٦/٣) : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٦/٩) : "قلت هو في الصحيح غير قوله : [ وعلمه التأويل ] ، رواه أحمد والطبراني بأسانيد وله عند البزار والطبراني : اللهم علمه تأويل القرآن ، ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح" .

قول الهيثمي : "قلت هو في الصحيح غير قوله : [ وعلمه التأويل ] ، يقصد به ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي ـــ ﷺ ـــ دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً قال من وضع هذا ؟ فأخبر ، فقال : [ اللهم فقهه في الدين ] (٦٦/١) [١٤٣].

٤ ـــ جامع البيان (١٨٣/٣) .

٥ ـــ رواه مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي ـــ ﷺ ـــ (٨٨٧/٢) [١٤٧] .

٦ ـــ الصواعق المرسلة (١٨/١) .

وقد تعددت التعاريف المبينة لمعناه عندهم :

فقد عرفه الجويني أنه : "رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول"[1] .

ويقول الغزالي : "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر"[2] .

ويعرفه الآمدي بقوله : "هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له"[3].

فهؤلاء يريدون بالتأويل بهذا المعنى عدم إجراء النصوص على ظاهرها ، والإتيان لها بمعان أخرى تحتملها ، لتتوافق هذه المعاني مع تأويلهم الذي حرفوه عن معناه الصحيح ، وهذا هو التأويل الباطل الذي رفضه السلف ، ومما يؤكد ذلك قول الغزالي : "كل خبر مما يشير إلى إثبات صفة للباري يشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر : إن تطرق إليه التأويل قبل وأول ، وإن لم يندرج فيه احتمال تبين على القطع كذب الناقل، فإن رسول الله ـــ ﷺ ـــ كان مسدد أرباب الألباب ، ومرشدهم ، فلا يظن أن يأتي بما يستحيل في العقل"[4] .

ويقول الرازي[5] : "جميع فرق الإسلام مقرون بأنه لابد من التأويل في ظواهر القرآن والأخبار"[6] .

ويقول أيضاً : "فثبت بكل ما ذكرناه أن المصير إلى التأويل أمر لابد منه لكل عاقل، وعند هذا قال المتكلمون : لما ثبت بالدليل أنه ( سبحانه وتعالى ) منزه عن الجهة

---

١ ـــ البرهان في أصول الفقه للجويني ، تحقيق:د/عبدالعظيم الديب، دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـــ، (٣٣٦/١).

٢ ـــ المستصفي في علم الأصول للغزالي ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـــ ، (١٩٦/١) .

٣ ـــ الإحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد الآمدي ، تحقيق : د.سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـــ ، (٥٩/٣) .

٤ ـــ المنخول من تعليقات الأصول للغزالي ، تحقيق : محمد حسن هيتو ، ص ٢٨٦ .

٥ ـــ الرازي : محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري ، فخر الدين الرازي ، ولد سنة ٥٤٤هـــ ، وتوفي سنة ٦٠٦هـــ ، من أئمة الأشاعرة ، له من المصنفات المشهورة : مفاتيح الغيب في تفسير القرآن ، وأساس التقديس ، ومعالم أصول الدين وغيرها ، ينظر عنه : البداية والنهاية (٥٥/١٣) ، الأعلام (٣١٣/٦) ، طبقات الشافعية (٣٣/٥) .

٦ ـــ أساس التقديس في علم الكلام ، لفخر الدين الرازي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤١٥هـــ ـــ ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، ص ٩٨ـــ٩٩ .

والجسمية ، وجب علينا أن نضع هذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملاً صحيحاً ، لئلا يصير ذلك سبباً للطعن فيها "[1] .

يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : "والمتأولون أصناف عديدة ، بحسب الباعث لهم على التأويل ، وبحسب قصور أفهامهم ووفورها ، وأعظمهم توغلاً في التأويل الباطل من فسد قصده وفهمه ، فكلما ساء قصده ، وقصر فهمه ، كان تأويله أشد انحرافاً، فمنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له أضفت عليه الحق ، ومنهم من يجتمع له الأمران ، الهوى في القصد ، والشبهة في العلم"[2] .

أما أهل السنة والجماعة فإنهم رفضوا التأويل بهذا المعنى ، يقول الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة[3] ـــ رحمه الله ـــ : "إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى ، نقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن ، من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل الصفات لله تعالى ، والمعرفة والإيمان به ، والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله ونبيه الرسول ـــ ﷺ ـــ عن كتابه ، مع اجتناب التأويل ، والجحود ، وترك التمثيل والتكييف"[4] .

ويقول الإمام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : "إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها ، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث ، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير ، فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاه المفهوم المعروف ، بل ما نقل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته ، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله"[5] .

---

١ ـــ السابق ، ص (٩٩) .

٢ ـــ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م ، (٤/٢٥٠ــ٢٥١) .

٣ ـــ محمد بن إسحاق بن خزيمة الخزيمي النيسابوري ، الإمام المحدث ، حدث عن إسحاق بن راهويه ، وعلي بن حجر ، له من المصنفات : كتاب التوحيد ، توفي سنة ٣١٢هـ ، ينظر عنه : الإكمال (٣/٢٤٣ــ٢٤٤) ، مرآة الجنان لليافعي (٢/٢٦٤).

٤ ـــ ذم التأويل ، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق : بدر عبد الله بدر ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، ص (١٨) ، رقم (٢٠) .

٥ ـــ مجموع الفتاوى (٦/٣٩٤) .

**ثانياً : الحقيقة والمجاز :**

ـــ الحقيقة لغة : من الحق ، وهو الثابت ، فعيل ، بمعنى : فاعل ، من حـــق الشـــيء إذا ثبت، أو بمعنى : مفعول ، من حققته إذا ثبته[1] .

ـــ الحقيقة اصطلاحاً : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له[2] .

ـــ المجاز لغة : مفعل من الجواز ، وهو العبور والانتقال والتعدي ، يقال : جزت الموضع أجوزه جوازاً إذا سلكته وسرت فيه ، وأجزته : خلفته وقطعته[3] .

ـــ المجاز اصطلاحاً : كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بـــين الثاني والأول ، أو : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه[4] .

والمتكلمون قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز حتى أدى بهم بهذا إلى نفي النصوص الشرعية المثبتة لصفات الرب جل وعلا ، فهم يصرفون اللفظ عن ظاهره من غير دليل صحيح فأدى ذلك إلى محاولة هدم دلالة نصوص الشريعة واتخاذها غرضاً لهم .

ولفظ المجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، فلم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا الأئمة المشهورين في العلم كمالك[5]، والثوري، والأوزاعـــي[6]، وأبي حنيفة[7] ، والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغـــة والنحـــو كالخليـــل[8]، وســـيبويه[9] ،

---

١ ـــ ينظر : الصحاح (٤/١٤٦١) ، وأيضاً : تاج العروس (١٩/٧٩) .

٢ ـــ ينظر في تعريفه : مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٨٥) ، وأيضاً : أسرار البلاغة للجرجاني ص (٣٠٤) .

٣ ـــ ينظر : الصحاح (٣/٨٧٠) ، وأيضاً : تاج العروس (٨/٣٤) .

٤ ـــ أسرار البلاغة للجرجاني ، ص ٣٠٤ ، فصل : في حدي الحقيقة والمجاز .

٥ ـــ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبد الله المدني ، شيخ الأئمة ، وإمام دار الهجرة ، توفي ـــ رحمـــه الله ـــ سنة ٧٩هـــ ، في خلافة هارون الرشيد ، ينظر عنه : المنتظم (٩/٤٢) ، طبقات الحفاظ ص (٤٢) .

٦ ـــ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، الحافظ الفقيه الزاهد ، ثقة جليل ، مات سنة ١٥٧هـــ ، ينظر عنـــه : التـــاريخ الكبير (٥/٣٢٦) ، تقريب التهذيب (١/٣٤٧) .

٧ـــ النعمان بن ثابت بن زوطا الكوفي ، الإمام أبو حنيفة ، فقيه العراق ، مولى بني تيم الله ، مات سنة ١٥٠هـــ ، ينظـــر عنـــه : التاريخ الكبير (٨/٨١) ، تقريب التهذيب (١/٥٦٣) .

٨ ـــ الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، أبو عبد الرحمن ، الإمام في اللغة ، ومنشئ علم العروض ، توفي سنة ١٧٠هــــ ، ينظـــر عنه : البداية والنهاية (١٠/١٦١) ، تقريب التهذيب (١/١٩٥) .

٩ ـــ عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب بسيبويه ، إمام في النحو ، توفي سنة ١٨٠هـــ ، ينظر عنه : تـــاريخ بغـــداد (١٢/١٩٥) ، شذرات الذهب (١/٢٥٢ـــ٢٥٥) .

وأبي عمرو بن العلاء[1] ، ونحوهم ... وإنما هذا اصطلاح حادث والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين[2] .

وأول من تكلم بالمجاز هو : معمر بن المثنى[3] الذي ألف كتاباً أسماه :"مجاز القرآن" لكن كان مقصوده بلفظ المجاز هو : ما يعبر به عن اللفظ ويفسر به[4] .

وقد انقسم العلماء إزاء القول بالمجاز إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : من قال بوقوع المجاز في القرآن الكريم وفي لغة العرب ، كالآمدي[5] ، والزمخشري[6]، والرازي وغيرهم .

ثانياً : من أنكر وقوع المجاز في القرآن الكريم واللغة مطلقاً ، كأبي إسحاق الإسفراييني[7] ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وكذا ابن القيم .

ثالثاً: من توسط بين الفريقين، فقال بوجود المجاز في اللغة لافي القرآن الكريم، وممن قال بذلك: داود الظاهري[8]، ومحمد بن خوير منداد[9]، ومنذر بن سعيد البلوطي[10] وغيرهم[11].

---

١ — أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني ، النحوي ، أحد القراء المشهورين ، توفي سنة ١٥٤هـ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (١٣٦/٣) ، تقريب التهذيب (٦٦٠/١) .

٢ — ينظر : مجموع الفتاوى (٢٧٧/١٢) ، وينظر مختصر الصواعق (٢٨٧/٢) .

٣ — معمر بن المثنى التيمي ، مولاهم ، البصري ، الإمام العلامة النحوي ، توفي سنة ٢٠٩هـ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (٣٢٣/٤) ، شذرات الذهب (٢٤/٢) .

٤ — ينظر مجموع الفتاوى (٨٨/٧) ، وأيضاً : مختصر الصواعق (٢٨٧/٢) .

٥ — علي بن محمد بن سالم الثعلبي ، سيف الدين الآمدي ، شيخ المتكلمين في زمانه ، ولد في آمد ، من تصانيفه : الإحكام في أصول الأحكام ، أبكار الأفكار ، وغيرها ، توفي سنة ٦٣١هـ .
ينظر عنه : طبقات الشافعية (٧٩/٢) ، لسان الميزان (١٣٤/٣) .

٦ — الزمخشري : محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري ، ولد سنة ٤٦٧هـ ، توفي ٥٣٨هـ ، من أشهر مصنفاته : الكشاف في تفسير القرآن ، وأساس البلاغة ، ينظر عنه : لسان الميزان (٤/٦) ، الأعلام (١٧٨/٧) .

٧ — إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، الإسفراييني ، أبو إسحاق ، المتكلم ، الأصولي له من المصنفات : الجامع في أصول الدين ، الرد على الملحدين ، توفي سنة ٤١٩هـ .
ينظر عنه : وفيات الأعيان (٨/١) ، شذرات الذهب (٢٠٩/٣) .

٨ — داود بن علي بن خلف البغدادي ، أبو سليمان ، رئيس أهل الظاهر ، كان عالماً بالقرآن والفقه والأثر ، توفي سنة ٢٧٠هـ ، ينظر عنه : تاريخ بغداد (٣٦٩/٨) ، وفيات الأعيان (٢٦/٢) .

٩ — محمد بن أحمد بن عبد الله بن خوير منداد ، أبو بكر ، مالكي المذهب ، ينظر عنه : الديباج المذهب (٢٢٩/٢) ، شجرة النور الزكية (١٠٣/١) .

١٠ — منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي ، من كبار قضاة الأندلس ، توفي سنة ٣٥٥هـ ، ينظر عنه : جذوة المقتبس ص ٣٤٨ ، البداية والنهاية (٢٨٨/١١) .

١١ — ينظر في ذلك على سبيل المثال : مقدمة أسرار البلاغة ، بقلم : أيمن الخولي ، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٢) ، رسالة منع جواز المجاز للشنقيطي ، المطبوعة مع أضواء البيان .

وهناك من يرى أن الإمام أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ قد نص على أن في القرآن مجازاً لما ذكر في تعليقه على قوله تعالى : {إِنَّا مَعَكُم}(١) ، أنه : "مجاز في اللغة ، يقول الرجل للرجل: إنا سنجري عليك رزقك ، إنا سنفعل بك كذا ، ... "(٢) .

والحق : أن مقصود الإمام أحمد بالمجاز هنا هو : مما يجوز في اللغة ، فيجوز أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان : نحن فعلنا كذا ، ونفعل كذا ، ونفعل كذا ، ونحو ذلك ، و لم يرد الإمام أحمد أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له(٣) .

والمتكلمون القائلون بتقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز إنما كان قصدهم تعطيل نصوص الشرع المثبتة لصفات الرب سبحانه وتعالى وعلى فرض القول بالمجاز فإن فيه شروط أربعة لابد من تحققها حتى يمكن صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "إذا وصف الله نفسه بصفة ، أو وصفه بها رسوله ، أو وصفه بها المؤمنون ــ الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ــ فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه ، وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر ، ومجاز ينافي الحقيقة ، لابد فيه من أربعة أشياء .

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي ، لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي ، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب ، أو خلاف الألسنة كلها، فلابد أن يكون ذلك المعنى المجازي مما يراد به اللفظ ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له وإن لم يكن له أصل في اللغة .

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة ، وفي معنى بطريق المجاز ، لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء ، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلابد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف ، وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلابد من دليل مرجح للحمل على المجاز .

---

١ ــ سورة الشعراء : الآية (١٥) .

٢ ــ الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د / عبد الرحمن عميرة ، دار اللواء ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م ، ص ١٠١ .

٣ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٩٨/٧) ، وينظر أيضاً : مختصر الصواعق (٢٨٦/٢) .

الثالث: أنه لابد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض ؛ وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها ، ثم إن كان هذا الدليل نصاً قاطعاً لم يتلفت إلى نقيضه ، وإن كان ظاهراً فلابد من الترجيح .

الرابع: أن الرسول ــ ﷺ ــ إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته ، وأنه أراد مجازه ، سواء عينه أو لم يعينه ، لاسيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد ، والعلم ، دون عمل الجوارح ، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نوراً وهدى وبياناً للناس وشفاء لما في الصدور ، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم ، وليحكم بين الناس فيه ، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات ، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علماً ، وأنصحهم للأئمة ، وأبينهم للسنة ، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره ، إلا وقد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره ؛ إما أن يكون عقلياً ظاهراً أو سمعياً ظاهراً ... ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد الناس ، سواء كان سمعياً أو عقلياً ..."[1] .

---

١ ــ مجموع الفتاوى (٦/٣٦٠ــ٣٦١) .

**منـــزلة الأدلة النقلية عند المخالفين :**

**أولاً : موقفهم من ثبوت النص القرآني :**

أنزل الله تعالى القرآن الكريم ، وتكفل بحفظه ، يقول تعالى : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ}[1] ، وعلى هذا كانت عقيدة المسلمين جميعاً[2] ، أن القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان ، ومخالفوا أهل السنة والجماعة من المتكلمين يؤمنون به وبحفظه ، يقول ابن حزم : "ولا خلاف بين أحد الفرق المنتمية إلى المسلمين من أهل السـنة ، والمعتزلـة[3] ، والخوراج[4] ، والمرجئة[5]، والزيدية[6] ، في وجوب الأخذ بما في القرآن ، وأنه هـو المتلـو عندنا نفسه ، وإنما خالف في ذلك قوم من غلاة الروافض هم كفار بذلك مشركون عنـد جميع أهل الإسلام"[7].

ويقول القاضي عبد الجبار[8] :"وبعد فلم يخل زمان من الأزمان من لدن الرسول ـــ ﷺ ـــ إلى يومنا هذا من جماعة يحفظون القرآن ويدرسونه ويعلمونه للناس ، فكيف يصـح مع ذلك الزيادة والنقصان ، بحيث لا يشعر به الحفظة ، ومعلوم أنه لو زيد في هذه الكتـب

---

١ ـــ سورة الحجر : الآية (٩) .

٢ ـــ خلافاً لما عليه كثير من الرافضة ، فقد قالوا بتحريف القرآن ، وألف الطوسي منهم كتاباً في ذلك سماه ( فصـل الخطـاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب ) ، وأيضاً ما ذكر عن إحدى الفرق الغالية من الخوارج من إنكارهم سورة يوسـف مـن القرآن الكريم ، ينظر في هذا : مقالات الإسلاميين للأشعري (١٧٨/١) ، الملل والنحل (١٤٨/١) .

٣ ـــ المعتزلة : فرقة من أهل الكلام أصحاب واصل ابن عطاء الغزال ، وسموا المعتزلة لاعتزال واصل مجلس الحسن البصري ، ولقبـوا بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم ، وللمزيد ينظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٣٥/١) وما بعدها ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (٧٨) وما بعدها ، الملل والنحل للشهرستاني (٥٦/١) وما بعدها .

٤ ـــ الخوارج : هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ويجمعهم تكفير مرتكب الكبيرة ، وتصل فرق الخـوارج إلى عشرين فرقة ، ينظر عنهم مقالات الإسلاميين للأشعري (١٦٧/١) ، الفرق بين الفرق ، ص (٤٩) ، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ، ص (٤٩) ، الملل والنحل (١٣١/١) .

٥ ـــ المرجئة : سموا بالمرجئة نسبة للإرجاء وهو تأخير العمل ، وهم فرق يجمعهم القول بأن العمل ليس من الإيمان ، ينظر عنـهم : مقالات الإسلاميين (٢١٣/١) ، الفرق بين الفرق ، ص (١٥١) .

٦ ـــ الزيدية : إحدى فرق الرافضة ، يقولون بإمامة زيد بن زين العابدين علي بن الحسين ، الذي خرج أيام هشام بن عبد الملـك ، ينظر عنهم : مقالات الإسلاميين (١٤٠/١) ، الفرق بين الفرق ، ص (٢٢) ، الملل والنحل (١٧٩/١) .

٧ ـــ الإحكام لابن حزم (٩٢/١) .

٨ ـــ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني ، شيخ المعتزلة في عصره ، وله الكتب المشهورة منها شرح الأصـول الخمسـة ، والمغني في العدل والتوحيد ، ومتشابه القرآن توفي سنة ٤١٥هـ ينظر عنه : الإعلام (٢٧٣/٣) ، ميزان الاعتدال (٥٣٨/٢)، طبقات المعتزلة ، ص (١١٢) .

التي يتداولها الناس فصل ، أو نقص منها فصل لعرفه من كان من أهلها لا محالة ، وأنكره في الحال[1]" .

ويقول الزمخشري عن القرآن : "وهو حافظه في كل وقت من كل زيادة ونقصان وتحريف وتبديل ، بخلاف الكتب المتقدمة فإنه لم يتول حفظها"[2] .

أما الرازي من الأشاعرة[3] فيقول عند تفسيره لآية سورة الحجر : "واعلم أنه لم يتفق يتفق شيء من الكتب مثل هذا الحفظ ، فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير ، إما في الكثير منه أو القليل ، وبقاء هذا الكتاب مصوناً عن جميع جهات التحريف مع أن دواعي الملحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات"[4].

ومما سبق يتضح إجماع المتكلمين[5] من المعتزلة والأشاعرة بقطعية ثبوت النص القرآني وسلامته من التحريف والتبديل .

---

١ ــ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار تحقيق : د/ عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٥م ، ص ٦٠١ــ٦٠٢ .

٢ ــ تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م ، (٢/٥٥٠) .

٣ ــ الأشاعرة : أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وهم يثبتون سبع صفات لأن العقل دل على إثباتها وهي السمع والبصر والعلم والكلام والقدرة والإرادة والحياة ، ويؤولون باقي الصفات ، أما الإيمان عندهم فهو التصديق بالقلب أما في القدر فيميلون إلى الجبر ، وللاستزادة ينظر : الملل والنحل : (١/١٠٦) ، تبيين كذب المفتري ص (١٤٩) ، وما بعدها .

٤ ــ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، (١٩/١٢٨) .

٥ ــ المتكلمون : نسبة لعلم الكلام ، وهو عند أصحابه العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية ، عن طريق الأدلة العقلية ، فالمتكلمون إذن هم من ارتضى هذا المنهج وسار عليه في الاستدلال على مسائل العقيدة ، ينظر : المواقف للإيجي ص (٧) ، شرح المقاصد للتفتازاني (١/١٦٥) ، الدرء لابن تيمية (١/١٧٨) .

**ثانياً : موقفهم من نصوص السنة :**

١ ـــ موقفهم من الأحاديث المتواترة والصحيحة :

مر سابقاً* أن المتواتر : ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، يقول ابن حزم : "وهذا خبر لم يختلف مسلمان في وجوب الأخذ به ، وفي أنه حق مقطوع على غيبه"(١) ، وهو ما عليه المسلمون أن المتواتر يفيد العلم القطعي ، والمتكلمون على هذا القول عند تعريفهم للمتواتر ، ذكر القاضي عبد الجبار عند تقسيمه للأخبار أن منها : "ما يعلم اضطراراً كالأخبار المتواترة"(٢) ، أما البغدادي(٣) فيقول عن المتواتر : "هو الذي يستحيل التواطؤ على وضعه وهو موجب للعلم الضروري بصحة مخبره"(٤) . وفي الواقع أنه عند التطبيق نجد أن منهم من رد بعض الأحاديث المتواترة والتي يستفاد من بعضها العقائد بحجة عدم ثبوتها تارة ، أو أنها آحاد تارة أخرى، مثل قوله ـــ ﷺ ـــ : "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"(٥) ، وأحاديث الرؤية ، مثل قوله ـــ ﷺ ـــ : "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته"(٦) ، وأمثالها مما نص العلماء ـــ رحمهم الله ـــ على تواترها(٧) ، فالقاضي عبد الجبار ـــ مثلاً ـــ عند رده لحديث الشفاعة يعلل ذلك بقوله : "والجواب : أن هذا لم تثبت صحته أولاً ، ولو صح فإنه منقول بطريقة الآحاد عن النبي ـــ ﷺ ـــ ومسألتنا طريقها العلم ، فلا يصح الاحتجاج به"(٨) ، أما جوابه عن حديث

---

* ص (١٠) .

١ ـــ الإحكام لابن حزم (١٠٤/١) .

٢ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٧٦٨) .

٣ ـــ عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي ، توفي سنة ٤٢٩هـ ، له من المصنفات ، أصول الدين ، الفرق بين الفرق ، ينظر عنه : طبقات الشافعية (٢٣٨/٣) ، سير أعلام النبلاء (٥٧٢/١٧) .

٤ ـــ أصول الدين ، لعبد القاهر البغدادي ، شرح إبراهيم رمضان ، دار الهلال ٢٠٠٣م ، ص (١٩) ، وينظر أيضاً : الإرشاد للجويني (٤١٢) .

٥ ـــ رواه الترمذي ، باب ما جاء في الشفاعة (٢٣١/٤) [٢٤٣٦] ، وابن ماجه كتاب الزهد باب : ذكر الشفاعة (٤٥١/٢) [٤٣٦٥] ، قال عنه الألباني : صحيح ، ينظر : صحيح ابن ماجة للألباني (٤٣١/٢) [٣٤٧٩] ، صحيح الجامع الصغير (٦٩١/١) .

٦ ـــ الجامع الصحيح ، للإمام محمد إسماعيل البخاري ، تحقيق : د/ مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م (٢٠٣/١) [ ٥٢٩ ، ٥٤٧ ] .

٧ ـــ وقد نص ابن تيمية رحمه الله على أن أحاديث الشفاعة والرؤية متواترة عند أهل العلم .
ينظر : مجموع الفتاوى (٦٩/١٨) ، والاعتصام للشاطبي (٢٣١/١) .

٨ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٦٩٠) .

الرؤية فيرده قائلاً : "لنا في الجواب على هذا طرق ثلاثة : أحدها: هو أن هذا الخبر يتضمن الجبر والتشبيه ، لأنا لا نرى القمر إلا مدوراً عالياً منوراً ، ومعلوم أنه لا يجوز أن يرى القديم تعالى على هذا الحد ، فيجب أن نقطع على أنه كذب على النبي ـ ﷺ ـ ، وأنه لم يقله ، وإن قاله فإنه حكاية عن قوم كما ذكرنا ، والطريقة الثانية : هو أن هذا الخبر يروى عن قيس بن أبي حازم[1] ، عن جرير بن عبد الله البجلي ، عن النبي ـ ﷺ ـ وقيس هذا مطعون فيه من وجهين ، أحدهما : أنه كان يرى رأي الخوارج ... والثاني : قيل أنه خولط في عقله آخر عمره ، والكتبة يكتبون عنه على عادتهم في حال عدم التمييز ، ولا ندري أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط العقل .

وأما الطريقة الثالثة : هو أن يقال : إن صح هذا الخبر فأكبر ما فيه أن يكون خبراً من أخبار الآحاد ، وخبر الواحد مما لا يقتضي العلم ، ومسألتنا طريقها القطع والثبات"[2] .

وهناك من المتكلمين من تجرأ ورد الأحاديث الصحيحة تكذيباً لها حيث لم توافق هواه ، كما فعل عمرو بن عبيد[3] ، حينما رد حديث : [إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه...][4] ، فقال : لو سمعت الأعمش[5] يقول هذا لكذبته ، ولو سمعت زيد بن وهب[6] يقول هذا ما أجبته ، ولو سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا، لقلت له : ليس على هذا أخذت ميثاقنا[7] .

٢ ـ موقفهم من أحاديث الآحاد :

---

١ ـ قيس بن أبي حازم : تابعي جليل ، أسلم وأتى النبي ـ ﷺ ـ ليبايعه فقبض النبي وهو في الطريق ، توفي سنة ٩٨هـ ، ينظر عنه : تهذيب التهذيب (٣٨٦/٨) ، شذرات الذهب (١١٢/١) .

٢ ـ شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٦٨ـ٢٦٩) .

٣ ـ عمرو بن عبيد ، أبو عثمان ، من كبار المعتزلة ، توفي سنة ١٤٣هـ ، ينظر عنه : طبقات المعتزلة ص (٣٥) ، البداية والنهاية (٧٣/١٠) ، تهذيب التهذيب (٧٠/٨ـ٧٥) .

٤ ـ فتح الباري (٣٦٥/٦) [٣٢٠٨] ، ومسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٤٠٦/١٦) [٦٦٦٥] .

٥ ـ سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي ، الأعمش ، ثقة حافظ ، عارف بالقراءات ، ورع ، توفي سنة ١٤٨هـ ، ينظر عنه : تقريب التهذيب (٢٥٤/١) ، لسان الميزان (٢٣٨/٧) .

٦ ـ زيد بن وهب الجهني ، سمع عن بعض الصحابة ، وقرأ على ابن مسعود رضي الله عنه ، توفي سنة ٨٣هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (١٩٦/٤) ، تهذيب التهذيب (٤٢٧/٣) .

٧ ـ السنة لعبد الله بن أحمد ، تحقيق : د/ محمد سعيد القحطاني ، رمادي للنشر ـ الدمام ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ (٤٤٢/٢) [٩٩٠] ، تاريخ بغداد (١٧٢/١٢) ، تهذيب الكمال (١٢٩/٢٢) .

وإنما أوردت هذا النص كمثال لبيان موقف المتكلمين من نصوص السنة المتواترة التي وإن قبلوها نظرياً ، فإنهم حينما تخالف أهواءهم يردونها ، وللاستزادة ينظر على سبيل المثال : خلق أفعال العباد للبخاري ، ص(٢٠) ، منهاج السنة لابن تيمية (٧٩/٣) ، الاعتصام للشاطبي (٢٣٢/١) وما بعدها .

رد بعض المتكلمين أخبار الآحاد في العقيدة [1] ، بزعم إفادها للظن فحسب ، سواء احتفت بها القرائن أم لا ، فقد صرح القاضي عبد الجبار في كتابه شرح الأصول الخمسة بهذا في مواطن عدة[2] .

أما البغدادي فيقول : "وأخبار الآحاد متى صح إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم به"[3] .

والجويني[4] يقول في معرض رده على استدلالات لبعض الصفات : "وأما الأحاديث التي يتمسكون بها ، فآحاد لا تفضي إلى العلم ، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً"[5] ، أما الرازي فيقول : "وأما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز"[6] ، ثم ذكر بعض الوجوه للاستدلال على ما قرره من رده لأحاديث الآحاد ، ومن ذلك : زعمه أن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها ، وأن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد طعن بعضهم في بعض ، وأن الملاحدة وضعوا بعض الأحاديث التي قبلها المحدثون لسلامة قلوبهم ، وأن في هذه الأحاديث ما يقدح ـ بزعمه ـ في الإلوهية والربوبية ( ويقصد نصوص الصفات ) ، ثم يرى أيضاً أن رواة الأحاديث لا يمكن أن يحفظوا ما سمعوه من الرسول ـ ﷺ ـ بلفظه ، لأنهم رووها بعده بفترة طويلة[7] .

---

١ ـ هناك قسم من المتكلمين يرى أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن ، وهو مذهب عامة الفقهاء وبعض المتكلمين ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم ، وهذا الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه ، من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك ، ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك ، وهو قول أكثر الأشعرية كأبي إسحاق وابن فورك ، وأما الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك ، وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء ... ، ينظر : مجموع الفتاوى (٣٥١/١٣) .

٢ ـ ينظر ص (٢٦٩ ، ٦٧٢ ، ٦٩٠ ) .

٣ ـ أصول الدين ، ص (١٩) ، وأيضاً الفرق بين الفرق ، ص (٢٥٠) .

٤ ـ الجويني : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري ، ولد سنة ٤١٩هـ إمام الحرمين ، من أعلام المذهب الأشعري ، له من المصنفات : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد ، الشامل في أصول الدين ، العقيدة النظامية ، وغيرها ، توفي سنة ٤٧٨هـ ، ينظر : سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨٤) ، طبقات الشافعية (١٤٩/٣) ، شذرات الذهب (٣٥٨/٣) .

٥ ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني ، تحقيق : د / محمد يوسف موسى وآخر ، مكتبة الخانجي ، مصر ١٣٦٩ـ١٩٥٠ ، ص (٤١٢) .

٦ ـ أساس التقديس ، ص (١٢٧) .

٧ ـ ينظر : أساس التقديس من ص (١٢٧ـ١٢٩) .

والذي عليه أهل السنة والجماعة القبول بكل حديث ـــ في العقيدة ـــ شرط أن يصح عن النبي ـــ ﷺ ـــ سواء كان متواتراً أم آحاداً ، وقد عنون الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) باباً تحت اسم: خبر الواحد[1] ، ثم ذكر بعد ذلك أدلة المحتجين بأخبار الآحاد[2] ، أما الإمـــام البخاري ـــ ـــ رحمه الله ـــ ـــ فقد أفرد في صحيحه كتاباً أسماه كتاب أخبار الآحاد وجعل أول باب فيه بعنوان : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام[3] .

يقول ابن حزم ـــ رحمه الله ـــ : "من الأخبار ما نقله الواحد فهذا إذا اتصل بروايـــة العدول على رسول الله ـــ ﷺ ـــ وجب العمل به ووجب العلم بصحته"[4] .

ويقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ موضحاً موقف أهل الســـنة في معـــرض رده علـــى المخالفين لهم في هذه المسألة : "إذا صح الخبر عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ ، ورواه الثقات والأئمة وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى النبي ـــ ﷺ ـــ وتلقته الأمة بالقبول ، فإنه يوجب العلم فيمـــا سبيله العلم ، هذا قول العامة من أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة"[5] .

ثم يبين أن مقصود المتكلمين هو رد أخبار الآحاد ، فيقول تتمة لكلامه السابق : "وأما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال فلابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به حتى أخبر عنه القدرية والمعتزلة ، وكان قصدهم منه رد الأخبار ، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول.."[6] .

---

١ ـــ ينظر : ص (١٩٦) وما بعدها .

٢ ـــ ينظر : ص (٢٠٩) وما بعدها .

٣ ـــ ينظر : فتح الباري ج (١٨٤/١٣) وما بعدها .

٤ ـــ الإحكام لابن حزم (١٠٣/١) .

٥ ـــ مختصر الصواعق المرسلة ، ص (٥٨٥) .

٦ ـــ السابق نفس الصفحة ، وينظر على سبيل المثال : الدرء لابن تيمية (٣٨٣/٣ـــ٣٨٤) ، ومجموع الفتاوى (٢٥٧/٢٠) .

٣ ــ موقفهم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والرد عليهم :

حذر النبي ــ ﷺ ــ من الكذب عليه ، ووعد من تعمد فعل ذلك بتبوء مقعده من النار ، لأن الكذب عليه ــ ﷺ ــ ليس كالكذب على غيره ، فقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : "إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن رسول ــ ﷺ ــ قال : من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار"[١] .

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه وما ترتب عليها من ظهور الأحزاب والجماعات ذات الأهواء المتباينة ، ظهر تبعاً لذلك الكذب على الرسول ــ ﷺ ــ بوضع الأحاديث المناصرة لرأي فرقة أو جماعة ، مما جعل العلماء لا يقبلون تلك الروايات إلا بعد التثبت من مصادرها وأسانيدها ، يقول ابن سيرين[٢] ــ رحمه الله ــ : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٣] .

وقد اشتهر بعد ذلك بعض المتكلمين ومنهم عمرو بن عبيد بالوضع في الحديث[٤] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "وتعمد الكذب له عدة أسباب :

أحدها : الزندقة والإلحاد في دين الله : {وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ }[٥] .

وثانيها : نصرة المذاهب والأهواء ، وهو كثير في الأصول والفروع والوسائط .

وثالثها : الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك .

ورابعها : الأغراض الدنيوية لجمع الحطام .

وخامسها : حب الرياسة بالحديث الغريب"[٦] .

---

١ ــ رواه مسلم في المقدمة باب التحذير من الكذب على رسول الله ــ ﷺ ــ (٢٧/١) [٤ ، ٥ ] .

٢ ــ ابن سيرين : أبو بكر الأنصاري ، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه ، كان إماماً في العلم ، ورعاً ذا عبادة ، توفي سنة ١١٠هـ ، ينظر عنه : البداية والنهاية (٢٦٧/٩) ، تهذيب التهذيب (٢١٤/٩) .

٣ ــ رواه مسلم ، باب : أن الإسناد من الدين (٤٤/١) .

٤ ــ ينظر صحيح مسلم ، المقدمة ، باب الكشف عن معايب رواة الحديث ونقله الأخبار (٦٨/١) .

٥ ــ سورة التوبة : الآية (٣٢) .

٦ ــ مجموع الفتاوى (٤٦/١٨) .

ومن الأمثلة على ذلك حديث وضعته المعتزلة استدلالاً على مذهبهم في الشفاعة ، أن النبي ــ ﷺ ــ قال : [ لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي ] ، يقول الباقلاني[1] عن هذه الرواية أنها "غير معروفة ولا ثابتة عند أهل النقل"[2] . واستدلت المعتزلة أيضاً بحديث في نفي الرؤية ، فقد ذكر القاضي عبد الجبار أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : [ لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة ][3] ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه حديث موضوع[4] .

ومن أمثلة الضعيف الذي استدلوا به ما ذكره الغزالي والرازي : [ إن من العلم كهيئة المكنون ، لا يعلمها إلا العلماء بالله ، فإذا نطقوا به أنكره أهل العزة بالله ] "[5] .

وبهذا يظهر تناقض المتكلمين في موقفهم من نصوص السنة النبوية ، فهم يستدلون بالضعيف أو الموضوع المختلق نصرة وتأييداً لآرائهم وأهوائهم ، وفي المقابل يردون الأحاديث الصحيحة المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول بزعم معارضتها للعقول ، أو بحجة أنها أخبار آحاد لا يصح الاستدلال بها في مسائل العقيدة .

---

١ ــ الباقلاني : أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ، توفي سنة ٤٠٣هـ ، من مصنفاته : التمهيد ، وإعجاز القرآن وغيرها ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧) ، تبيين كذب المفتري ص (٢١٧) .

٢ ــ التمهيد للباقلاني ، ص (٣٦٨) ، ولم أقف عليه في كتب الموضوعات .

٣ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٧٠) .

٤ ــ ينظر : درء تعارض العقل والنقل ، (٢٢٥/٥) ، وللاستزادة ينظر : (٢٢٤/٥) وما بعدها ، وأيضاً (٩٢/٧ ، ٩٣ ) .

٥ ــ ينظر : قواعد العقائد للغزالي ص (١١٤) ، وأساس النقد للرازي ص (٢٢٧) .
والحديث رواه الديلمي في مسند الفردوس (٢١١/١) ، [٨٠٢] .
وأشار المنذري في الترغيب والترهيب إلى ضعفه [ ١، ١٠٣ ] .
وقال الألباني : ضعيف جداً ، ينظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٦٢/٢) (٨٧٠) .

**ثالثاً : موقفهم من دلالة نصوص الكتاب والسنة :**

مر سابقاً[1] كيف أن المتكلمين وافقوا أهل السنة والجماعة في مسألة قطعية ثبوت نصوص القرآن الكريم والسنة المتواترة ، إلا من شذ منهم ، إلا أنهم في مسألة دلالة نصوصها، يخالفون أهل السنة ، فهم يرون دلالتها ظنية لا تفيد اليقين .

وأشهر من قال بهذا الرأي من المتكلمين[2] : الرازي ، فقد قرر في كتبه هذه المسألة بقوله : "الدلائل النقلية لا تفيد اليقين لأنها مبنية على نقل اللغات ، ونقل النحو والتصريف، وعدم الاشتراك ، وعدم المجاز ، وعدم الإضمار ، وعدم النقل ، وعدم التقديم والتأخير ، وعدم التخصيص ، وعدم النسخ ، وعدم المعارض العقلي ، وعدم هذه الأشياء مظنون لا معلوم ، والموقوف على المظنون مظنون ، وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل النقلية ظنية ، وأن العقلية قطعية ، والظن لا يعارض القطع"[3] .

وقد سبق الرازي في تقرير هذه المسألة بعض متكلمي الأشاعرة مثل : الغزالي[4]، والجويني[5] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة ، منهم أبو حامد ، وجعله قانوناً في جواب المسائل التي سئل عنها ، في نصوص أشكلت على السائل ، كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر ابن العربي ، وخالفه فيها القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة ، وكان يقول : شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر ، وحكي هو عن أبي حامد نفسه أنه كان يقول: أنا مزجي البضاعة في الحديث ، ووضع أبو بكر ابن العربي هذا قانوناً آخر مبنياً على طريقة أبي المعالي ومن قبله ، كالقاضي أبي بكر الباقلاني ، ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاء به الأنبياء عن الله ، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته ، ويجعلون ما جاءت الأنبياء تبعاً له ، فما وافق قانونهم قبلوه ، وما خالفه لم يتبعوه[6] .

---

١ ــ تقدم في ص (٣٠-٣٣) .

٢ ــ ويوافقهم على ذلك الصوفية كما سيأتي .

٣ ــ معالم أصول الدين ، لفخر الدين الرازي ، تقديم د / سميح دغيم ، دار الفكر اللبناني ، ط١ ، ١٩٩٢م ، ص٢٢ ، وينظر أيضاً: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٤٥ ، أساس التقديس ص ١٣٠ .

٤ ــ الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي ، ولد سنة ٤٥٠هـ ، توفي سنة ٥٠٥هـ ، من أئمة الأشاعرة ، من مصنفاته : الأربعين في أصول الدين ، الاقتصاد في الاعتقاد ، وغيرها ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٩) ، طبقات الشافعية (١٠١/٤) .

٥ ــ ينظر : الإرشاد ص (٣٥٨) ، والمستصفى للغزالي (١٤٥/١) ، وأيضاً : درء التعارض (٦/١) .

٦ ــ درء التعارض (٦/١) ، وينظر : الجويني في الإرشاد ص ٣٥٨ .

**الرد عليهم :**

لقد قيض الله تعالى من أئمة أهل السنة من قام بالرد على هؤلاء ، فبينوا تلبيسهم وفساد قولهم ، ومن أولئك الأئمة : شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، أما ابن القيم فقد فند شبهات الرازي ، في كتابه الصواعق المرسلة ، وذكر الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين ، ثم ابتدأه بذكر الطاغوت الأول وهو قولهم: نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين[١] .

يقول ... : "الطريق الثاني في إبطال هذا الأصل أن يقال : من المعلوم أن دلالة الأدلة اللفظية ، لا تختص بالقرآن والسنة ، بل جميع بني آدم يدل بعضهم بعضاً بالأدلة اللفظية ، والإنسان حيوان ناطق ، فالنطق ذاتي له ، وهو مدني بالطبع ... فعلمهم الحكيم العليم تعريف بعضهم بعضاً مراده بالألفاظ ، كما قال تعالى : {ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ }[٢] ، فكانت حكمة ذلك التعليم تعريف مراد المتكلم، فلو لم يحصل له المعرفة كان في ذلك إبطال لحكمة الله ، وإفساد لمصالح بني آدم ..."[٣] .

ثم ذكر أن هذه الطريقة يستدل بها من وجوه عدة لعل من أهمها :

أولاً : أن هذا المقصود ضروري في حياة بني آدم ، فلابد من وجوده ، فلو لم تفد الأدلة اللفظية العلم بمراد المتكلم ، لم يعش بنو آدم ، واللازم منتف فالملزوم مثله"[٤] .

ثانياً : "أنا نعلم قطعاً أن جميع الأمم يعرف بعضهم مراد بعض بلفظه ، ويقطع به ويتقنه، فقول القائل : الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين ، قدح في العلوم الضرورية التي اشترك الناس في العلم بها"[٥] .

ثالثاً: "أن الطفل أول ما يميز يعرف مراد من يربيه بلفظه قبل أن يعرفه شيئاً من العلوم الضرورية ، فلا أقدم عنده ولا أسبق من تيقنه لمراد من يخاطبه بلفظه ، فالعلم بذلك

---

١ ـــ الصواعق المرسلة (٦٣٢/٢ـــ٦٣٣) ، وقد نقل ابن القيم في ردوده عن شيخ الإسلام ابن تيمية .

٢ ـــ سورة الرحمن : (١ـــ٤) .

٣ ـــ الصواعق المرسلة (٦٤١/٢) .

٤ ـــ نفسه (٦٤٢/٢) .

٥ ـــ السابق (٦٤٢/٢) .

مقدم على سائر العلوم الضرورية ، فمن جعل العقليات تقيد اليقين ، والسمعيات لا تفيد معرفة مراد المتكلم فقد قلب الحقائق وناقض الفطرة ..."[1] .

رابعاً : "أن التعريف بالأدلة اللفظية أصل للتعريف بالأدلة العقلية ، فمن لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول هذه لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول تلك ..."[2] .

خامساً:"أنه إذا كان التفاهم والعلم بمراد الحيوان من غيره حاصلاً للحيوانات ، فما الظن بأشرف أنواعها وهو الإنسان ؟ فما الظن بأشرف هذا النوع وهم العقلاء المعتنون بالبيان والإيضاح ؟ فما الظن بالأنبياء المخصوصين من العلم بالبيان والإفهام بما ليس مثله لسواهم ؟ فما الظن بأفضل الأنبياء وأعلمهم بياناً ..."[3] .

سادساً: "أن دلالة الأدلة اللفظية على مراد المتكلم أقوى من دلالة الأدلة العقلية على الحقائق الثابتة ... فكيف بدلالة المقدمات المشتبهة التي غايتها أن يكون فيها حق وباطل وليس مع أصحابها إلا إحسان الظن بمن قالها فإذا طولبوا بالبرهان على صحتها قالوا هكذا قال العقلاء"[4] .

سابعاً: "أنك إذا تأملت العقليات التي زعموا أنها تفيد اليقين ، وقدموها على كلام الله ورسوله وجدتها مخالفة لصريح المعقول ، وقد اعترفوا أنها مخالفة لظاهر المنقول.."[5].

ثامناً : "إن قول القائل الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين إما أن يريد به نفي العموم أو عموم النفي ، فإن أراد نفي العموم لم يفده شيئاً ، فإن عاقلاً لا يدعي أن كل دليل لفظي يفيد اليقين حتى ينصب مع الخلاف ، ويحتج عليه ، وإن أراد به عموم النفي كان هذا مكابرة للعيان وبهتاناً ومجاهرة بالكذب والباطل"[6] .

تاسعاً: "إن جميع ما ذكروه من الوجوه العشرة يرجع إلى حرف واحد وهو احتمال اللفظ لمعنى آخر غير ما يظهر من الكلام ، فإنه لا ينازع عاقل أن ألفاظ النصوص لها ظواهر هي موضوعة ومفهومة عند الإطلاق منها ، لكن النزاع أن اعتقاد ذلك

---

١ ــ نفسه (٦٤٢/٢) .

٢ ــ نفسه (٦٤٣/٢) .

٣ ــ نفسه (٦٤٥/٢) .

٤ ــ نفسه (٦٤٧/٢) .

٥ ــ نفسه (٦٤٨/٢) .

٦ ــ نفسه (٢٥٠/٢) .

المعنى يقيني لا يحتمل غيره أو ظني يحتمل غيره ، فالمدار كله على احتمال إرادته ـ ﷺ ـ معنى آخر غير الظاهر وعدم ذلك الاحتمال ، ومعلوم أن الطرق التي يعلم بها انتفاء إرادته معنى يناقض ذلك المعنى طرق كثيرة لا يحتاج شيء منها إلى ما ذكروه ، بل قد يعلم السامع انتفاء معنى يناقض المعنى الذي ذكره المتكلم ضرورة ، وتارة يغلب على ظنه قرينة من الضرورة وتارة يحصل له ذلك ظناً ، وتارة لا يفهم مراده ، وتارة يشتبه عليه المراد بغيره ، وهذا القطع والظن والشك له أسباب غير الأمور التي ذكروها ..."[1] .

عاشراً: إن قول القائل : الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عن أمور عشرة نفي عام وقضيته سالبة كلية ، فإن أراد قائلها أن أحد من الناس لا يعلم مراد متكلم ما يقينا إلا عند هذه الأمور العشرة فكذب ظاهر ، وإن أراد به أنه لا يعلم أحد المراد بألفاظ القرآن والسنة إلا عند هذه الأمور ففرية ظاهرة أيضاً ..."[2] .

الحادي عشر : "إن الذي لم يحصل لهم باليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية ، والشكوك القادحة في العقليات أكثر من الشكوك القادحة في السمعيات"[3] .

الثاني عشر : "أن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام :

- نصوص لا تحتمل إلا معنى واحد .
- ظواهر تحتمل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً .
- ألفاظ تحتاج إلى بيان فهي بدون البيان عرضة الاحتمال .

فأما القسم الأول : فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعاً .

والقسم الثاني : ظواهر قد تحتمل غير معانيها الظاهرة منها ، ولكن قد اطردت في موارد استعمالها على معنى واحد فجرت مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسماها، والقسمان يفيدان اليقين والقطع بمراد المتكلم .

---

١ ـ السابق (٢٥٨/٢) .

٢ ـ نفسه (٢٥٩/٢ ) .

٣ ـ نفسه (٦٦٣/٢) .

أما القسم الثالث : إذا أحسن رده إلى القسمين قبله عرف مراد المتكلم منه ، فالأول يفيد اليقين بنفسه ، والثاني يفيد باطراده في موارد استعماله ، والثالث يفيد إحسان رده إلى القسمين قبله ..."[1] .

الثالث عشر : "قولك : إن ذلك يتوقف على نفي التخصيص والإضمار فهذا لا يحتاج إليه في فهم معاني الألفاظ المفردة ، فإنها تدل على مسماها دلالة سائر الألفاظ على معانيها ، كدلالة الأعلام ولفظ العدد وأسماء الأزمنة والأمكنة والأجناس على موضوعاتها ، واحتمال كون اللفظ العام خاصاً كاحتمال كون اللفظ الذي حله حقيقة مستعملاً غير حقيقته ، وهذا منفي بالأصل ، ولا يحتاج في فهم ما هو جار على أصله إلى أن يعلم انتفاء الدليل الذي يخرجه عن أصله ..."[2] .

الرابع عشر : " أن القدح في دلالة العام باحتمال الخصوص وفي الحقيقة باحتمال المجاز والنقل والاشتراك ، وسائر ما ذكر يبطل حجج الله على خلقه بآياته ، ويبطل أوامره، ونواهيه وفائدة أخباره ..."[3] .

الخامس عشر : "قوله عدم الإضمار ، يقال : الإضمار ثلاثة أنواع ، نوع يعلم انتفاؤه قطعاً وأن إرادته باطلة ، وهو حال أكثر الكلام فإنه لو سلط عليه الإضمار فسد التخاطب، وبطلت عقود النكاح والطلاق والعتاق والوصايا والوقوف والشهادات ، و لم يفهم أحد مراد أحد إذ يمكنه أن يضمر كلمة تغير المعنى ، ولا يدل المخاطب عليها ..."[4] .

السادس عشر : "قوله وعدم التقديم والتأخير ، فهذا أيضاً من نمط ما قبله ، فإنه نظم الكلام الطبيعي المعتاد الذي علمه الله للإنسان نعمة منه عليه أن يكون جارياً على المألوف المعتاد منه ، فالمقدم مقدم والمؤخر مؤخر ، فلا يفهم أحد قط من المضاف والمضاف إليه في لغة العرب إلا تقديم هذا وتأخير هذا ، وحيث قدم المؤخر من المفعول ونحوه،

---

١ ــ السابق (٢/٦٧٠ــ٦٧٢) .

٢ ــ نفسه (٢/٦٨١) .

٣ ــ نفسه (٢/٦٨٣) .

٤ ــ نفسه (٢/٧١٠ــ٧١١) .

وأخروا المقدم من الفاعل ونحوه ، فلابد أن يجعلوا في الكلام دليلاً على ذلك لـئلا يلتبس الخطاب ..."[1] .

السابع عشر : "قوله وموقوف على نفي المعارض العقلي لئلا يفضي إلى القـدح في العقـل الذي يفتقر إليه النقل جوابه ، أنا لا نسلم أن القدح فيما عارض النقل من المعقـول قد فيما يحتاج إليه النقل فإن صحة النقل ...×

لا شيء عند بإثبات موجود داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ، ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا تحته ، وتأمل دلائلهم على ذلك يتبين أن العقل الصريح مع رسـل الله كما معهم الوحي الصحيح ..."[2] .

الثامن عشر : "إن القائل بأن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين ، إما أن يقول : أنها تفيد ظناً أو لا تفيد علماً ولا ظناً ، فإن قال : لا تفيد علماً ولا ظناً فهو مـا مكابرتـه للعقـل والسمع والفطرة الإنسانية من أعظم الناس كفراً وإلحاداً ، وإن قال بل تفيـد ظنـاً غالباً، وإن لم تفد يقيناً قيل له : فالله سبحانه قد ذم الظن المجرد وأهله ، فقال تعالى : {إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا }[3]"[4] .

التاسع عشر : "قوله : إن العلم بمدلول الأدلة اللفظية موقوف على نقل اللغة ، كلام ظـاهر البطلان ، فإن دلالة القرآن والسنة على معانيها عن جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة وهذا لا يخص العرب، بل هو أمر ضروري لجميـع بني آدم ، يتوقف العلم بمدلول ألفاظهم على كونهم من أهل تلك اللغة الـتي وقـع التخاطب بها بينهم ، ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ..."[5] .

---

١ ــ السابق (٢/٧١٤) .

× ساقط في الأصل

٢ ــ نفسه ( ٧٢٣/٢) .

٣ ــ سورة النجم : الآية (٢٨) .

٤ ــ الصواعق المرسلة (٧٣٩/٢ ) .

٥ ــ نفسه (٧٤٢/٢) .

العشرون : "إن قوله : إن فهم الأدلة اللفظية موقوف على نقل النحو والتصريف ، جوابه : أن القرآن نقل إعرابه كما نقلت ألفاظه ومعانيه ، لا فرق في ذلك كله ، فألفاظه متواترة ، وإعرابه متواتر ، ونقل معانيه أظهر من نقل ألفاظه وإعرابه ..."[1] .

الحادي والعشرون : "أن يقال : هذه الوجوه العشرة مدارها على حر ف واحد ، وهو أن الدليل اللفظي يحتمل أزيد من معنى واحد ، فلا نقطع بإرادة المعنى الواحد فهذه الوجوه العشرة مضمونها كلها احتمال اللفظ لمعنيين فصاعداً حتى لا يعرف عينه مراد المتكلم فنقول : من المعلوم أن أهل اللغة لم يسوغوا للمتكلم أن يتكلم بما يريد به خلاف ظاهره إلا مع قرينة تبين المراد ، والمجاز إنما يدل مع القرينة بخلاف الحقيقة، فإنها تدل على التجرد وكذلك الحذف والإضمار لا يجوز إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه وكذلك التخصيص ليس لأحد أن يدعيه إلا مع قرينة تدل عليه ..."[2] .

الثاني والعشرون : "إن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية والعلم بمراد المتكلم بها أيسر وأظهر من حصوله بمدلول الأدلة العقلية ، فإن الأدلة السمعية تدل بقصد الدال وإرادته ، وعلم المخاطب بذلك أيسر عليه من علمه باقتضاء الدليل العقلي مدلوله..."[3] .

الثالث والعشرون : "إنه من أعظم المحال أن يكون المصنفون في جميع العلوم قد بينوا مرادهم وعلم الناس مرادهم يقيناً سواء كان ذلك المعلوم مطابقاً للحق أو غير مطابق له ويكون الله ورسوله لم يبين مراده بكلامه ، ولا تيقنت الأمة إلى الآن ما أراد بكلامه فهذا لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس بالله ورسوله وكلامه ..."[4] .

الرابع والعشرون : "إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين ، محكم ومتشابه ، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه ، وأما له يرد إليه فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم ، وقد اتفق المسلمون على هذا وأن المحكم هو الأصل والمتشابه مردود إليه ، وأصحاب هذا القانون جعلوا الأصل المحكم ما يدعونه من العقليات وجعلوا القرآن كله

---

١ ــ السابق (٧٤٦/٢) .

٢ ــ نفسه (٧٥١/٢ــ٧٥٢) .

٣ ــ نفسه (٧٥٧/٢-٧٥٨) .

٤ ــ نفسه (٧٦٦/٢) .

مردوداً إليه ، فما خالفه فهو متشابه ، وما وافقه فهو المحكم ، و لم يبق عند أهل القـــانون في القرآن محكم يرد إليه المتشابه ، ولو هو أم الكتاب وأصله"[1] .

الخامس والعشرون : "إن هذا القول الذي قاله أصحاب القانون لم يعرف عن طائفة من طوائف بني آدم لا طوائف المسلمين ولا اليهود ولا النصارى ولا أحد مـــن الملـــل ولا طوائـــف الأطباء ، ولا النحاة ، ولا أهل اللغة ، ولا أهل المعاني والبيان ، ولا غيرهم قبل هـــؤلاء ، وذلك لظهور العلم بفساده ، فإنه يقدح فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميـــع الخلـــق ..."[2] .

تلك كانت أهم الردود التي رد بها الإمام ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ على إبطال القـــانون الكلي الذي قال به الرازي .

ومن المخالفين لأهل السنة في مسألة الموقف من الأدلة النقلية : كل مـــن الفلاســـفة[3] ، والصوفية[4] .

أما طائفة الفلاسفة فقد أعرضوا عن الحق ، وجعلوا مصدرهم في التلقي والمعرفة العقـــل، والعقل في اللغة هو : "الحجر والنهي ، ضد الحمق ، والجمع عقول[5] وهو مصـــدر عَقَـــلَ : أي ربط واستمسك"[6] .

---

١ ـــ السابق (٧٧٢/٢-٧٧٣) .

٢ ـــ نفسه (٧٧٧/٢) .

٣ ـــ الفلاسفة : هم المنتسبون للفلسفة ، والفلسفة كلمة يونانية مركبة من كلمتين (فيلو ـــ سوفيا) .
فيلو : بمعنى المحبة ، وسوفيا بمعنى : الحكمة ، فيكون معناه : محب الحكمة ، ينظر : الملل والنحل (٣٦٩/٢) ، منـــهاج الســـنة (٣٥٩/١): دائرة معارف القرن العشرين ، محمد فريد وجدي ، مطبعة دائرة معارف القرن العشرين، ١٣٤٣هـــ ـــ ١٩٢٥م مصر ، الطبعة الثانية (٤٠٤/٧) ، المعجم الفلسفي ، نشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـــ ـــ ١٩٨٣م ، مصـــر ، ص (١٣٨) .
والفلاسفة كما يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ :" اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها ، وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء ، و لم يذهب إلى ما يقتضيه العقل في زعمه" ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان" ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، ١٣٨١هـــ ـــ ١٩٦١م ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (٢٥٤/٢) .

4 ـــ الصوفية : اختلفت الآراء في الأصل الذي اشتقت منه هذه الكلمة على آراء عدة ، لكن شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمـــه الله ـــ رجح أن تكون مشتقة من لبس الصوف ، مجموع الفتاوى (٣٦٩/١٠) ، وبه أيضاً قال ابن خلـــدون ـــ رحمـــه الله ـــ ، ينظر: ( مقدمة بن خلدون ، بيروت ، دار القلم ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٦هـــ ـــ ص ٤٦٧) ، وقد عرف ابن الجـــوزي ـــ رحمه الله ـــ التصوف بأنه : "طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي ثم ترخص المنتسبون إليها بالسماع والرقص فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام لما يظهرونه من الزهد ، ومال إليهم طلاب الدنيا لما يرونه من الراحة واللعب" ، ينظر : ( نقد العلم والعلماء أو تلبيس إبليس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ص (١٩) ) .

٥ ـــ لسان العرب (٤٥٨/١١) .

٦ ـــ نفسه (٤٥٩/١١) .

ورجل عاقل هو الجامع لأمره ورأيه[1] .

أما في اصطلاح العلماء فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية : أن العقل في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة الدين أمر يقوم بالعاقل سواء سمي عرضاً أو صفة ، ليس هو عيناً قائمة بنفسها ، سواء سمي جوهراً أو جسماً أو غير ذلك[2] .

وقد عرف الجويني العقل بقوله : "العقل علوم ضرورية ، والدليل على أنه من العلوم الضرورية استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلو من جميع العلوم"[3] .

وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا بقوله : "ومن الناس من يقول : العقل علوم ضرورية ، ومنهم من يقول : العقل هو العمل بموجب تلك العلوم ، والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا"[4] .

وهناك من المتكلمين من عرف العقل بقوله : "الجوهر المجرد في ذاته وفعله ، بمعنى ألا يكون جسماً ولا جسماناً ولا تتوقف أفعاله على تعلقه بجسم ، وهذا معنى الجوهر المجرد الغير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف"[5] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "فإن العقل في لغة المسلمين عرض من الأعراض ، قائم بغيره وهو غريزة ، أو علم ، أو عمل بالعلم ، ليس العقل في لغتهم جوهراً قائماً بنفسه فيمتنع أن يكون أول المخلوقات عرضاً قائماً بغيره ، فإن العرض لا يقوم إلا بمحل ، فيمتنع وجوده قبل وجود شيء من الأعيان"[6] .

**العقل عند فلاسفة اليونان ، والفلاسفة المنتسبون للإسلام :**

العقل عندهم جوهر قائم بنفسه لا يوصف بحركة ولا سكون ولا تجدد له أحوال البتة[7] ، وكان هؤلاء الفلاسفة يسمون "الرب" عقلاً وجوهراً وهو عندهم لا يعلم شيئاً

---

١ ــ السابق (٤٥٨/١١) .

٢ ــ مجموع الفتاوى (٢٧١/٩) ، وينظر أيضاً : العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٨٥/١ــ٨٦) ، المفردات في غريب القرآن ، ص(٣٤٥) ، التعريفات للجرجاني ص(١٩٦) ، شرح المقاصد للتفتازاني (٣٣٢/٢ــ٣٣٣) .

٣ ــ الإرشاد ص ١٥ ، وينظر أيضاً : التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للتفتازاني ص ٧١٧ .

٤ ــ مجموع الفتاوى (٢٨٧/٩) .

٥ ــ التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه لسعد الدين التفتازاني ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده (د.ت) ص ٧١٦ ، وينظر أيضاً : شرح العقائد النسفية ، ص (٢١) .

٦ ــ مجموع الفتاوى (٣٣٨/١٨) .

٧ ــ مجموع الفتاوى (٢٧٣/٩) .

سوى نفسه ولا يريد شيئاً ولا يفعل شيئاً ، ويسمونه "المبدأ" و "العلة الأولى" لأن الفلك عندهم متحرك للتشبه به أو متحرك للشبه بالعقل ، فحاجة الفلك عندهم إلى العلة الأولى من جهة أنه متشبه بها كما يتشبه المؤتم بالإمام والتلميذ بالأستاذ وقد يقول(1) : أنه يحركه كما يحرك المعشوق عاشقه ، ليس عندهم أنه أبدع شيئاً ولا فعل شيئاً"(2) .

ومن هذا العقل نشأ العقل الأول ، ثم تسلسلت العقول عندهم إلى عشرة عقول ، يتم من خلالها ما سمي بالفيض والصدور(3) ، أي صدور الكائنات وتدبيرها ، وقد زعموا أن هذه العقول هي الملائكة وأن العقل الفعال(4) ، الذي يتصرف في ما تحت فلك القمر ، هو جبريل ـــ عليه السلام ـــ .

وقد استدلوا على ذلك بحديث : "أول ما خلق الله تعالى العقل ، ثم قال له : أقبل فأقبل ، ثم قال له : أدبر فأدبر ، ثم قال : فبعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أعز منك ، فبك أعطي وبك آخذ ، وبك أثيب ، وبك أعاقب"(5) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "فهذا الحديث الذي يحتجون به من جهة الشريعة يدل على نقيض مقصودهم من وجوه كثيرة : منها قوله : أول ما خلق الله العقل قال له : يقتضي أنه خاطبه في أول أوقات خلقه ، لا أنه أول المخلوقات .

---

١ ـــ يقصد : أرسطو .

٢ ـــ مجموع الفتاوى (٢٧٧/٩) .

٣ ـــ الفيض والصدور : هذه النظرية أول من قال بها الفلاسفة أفلاطون ، وتبناها من الفلاسفة المنتسبين للإسلام الفارابي وتابعه ابن سينا ، ويرتكز أساس هذه النظرية على أن المبدأ الأول "الله" واجب الوجود لذاته ، وهو واحد من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد ، وهو يعقل ذاته ، وعقله لذاته علة لصدور المبدع الأول عنه ، وهذا المبدع الأول عقل محض قائم بنفسه ، وهذا العقل يعقل ذاته فيصدر عنه فلك وهو جرم ونفس ، وحين يعقل مبدأ يصدر عقل آخر يسمى ( العقل الثاني ) ، وهذا العقل الثاني عندما يعقل ذاته يصدر عنه فلك وهو جرم ونفس ، وعندما يعقل مبدأه يصدر عقل آخر هو ( العقل الثالث ) ، ويتكرر هذا النوع من الفيض إلى أن ينتهي إلى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال الذي يزعمون أنه "جبريل عليه السلام" ، وهو المدبر للعالم والمهيمن عليه ومنه .

ينظر في ذلك : آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص (٦١) .

٤ ـــ العقل الفعال : هو العقل العاشر ، ويأتي في نهاية سلسلة العقول الفلكية ، ينظر المعجم الفلسفي ١٢٠ .

٥ ـــ هذا حديث موضوع ، وكذب عند أهل العلم بالحديث ، كما قال ابن تيمية ، الصفدية ص (٢٤٢) ، ومجموع الفتاوى (٣٣٦/١٨) ، يقول ابن الجوزي : "هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ يقول أحمد بن حنبل : هذا الحديث موضوع ليس له أصل ، ينظر : السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ـــ ١٩٩٦م ، (١١٨/١) ، وينظر أيضاً : محمد بن عراق : تنـزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن الصديق ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩١م ، (٢٠٣/١) .

ومنها أن هذا يقتضي أنه خلق قبل العقل غيره لقوله ، ما خلقت خلقاً أكرم عليّ منك ، وعندهم هو أول المبدعات .

ومنها إن هذا يقتضي أن العقل مخلوق ، وحقيقة الخلق منتفية عندهم عن العقل الأول ، بل عن العالم ، وإنما هو عندهم معلول ومبدع .

ومنها أنه قال في هذا الحديث : فبك آخذ وبك أعطي وبك الثواب وبك العقاب فأخبر أنه يفعل به هذه الأمور الأربعة ، وهذا ينطبق على عقل الإنسان الذي هو عرض فيه، وأما العقل الذي يدعونه فهو عندهم أبدع السماوات والأرض وما بينهما ، فهو عندهم رب جميع العالم ، والمقصود هنا أن قول هؤلاء هو من أفسد أقوال أهل الأرض "[1] .

ويتضح من هذا أن الفلاسفة جعلوا العقل مصدرهم الرئيسي في التلقي ، وطريقهم الأوحد في المعرفة ، مخالفين بذلك ما عليه أهل الإسلام من جعلهم الوحي الأساس في المعرفة والتلقي .

أما الصوفية فهم يشاركون المتكلمين في مسألة ظنية الأدلة النقلية وأيضاً في الاستدلال بالضعيف والموضوع ، ويتخذون السمع من ضمن وسائل المعرفة ، لكن الكثير منهم يجعل لنصوصه معاني ظاهرة وأخرى باطنه ، وهذه المعاني الباطنة تخالف الظاهر ، وذلك حتى تتوافق نصوص الوحي مع ما هم عليه من معتقدات .

يقول الطوسي[2] : "إن العلم ظاهر وباطن ، ولا يستغني الظاهر عن الباطن ، ولا الباطن عن الظاهر ، وقد قال الله عز وجل : {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ}[3] ، فالمستنبط هو العلم الباطن ، وهو علم أهل التصوف ، لأن لهم مستنبطات من القرآن والحديث وغير ذلك ، فالعلم ظاهر وباطن ،

---

1 ــ الرسالة الصفدية : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق ، أبو عبد الله الحليمي ، أبو معاذ الدمشقي ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ص ٢٤٢- ٢٤٣ .

٢ ــ عبد الله بن علي الطوسي ، أبو نصر السراج ، كان من شيوخ الصوفية له كتاب : اللمع في التصوف ، توفي سنة ٣٧٨هـ ، ينظر عنه : الأعلام (١٠٤/٤) .

٣ ــ سورة النساء : الآية (٨٣) .

والقرآن ظاهر وباطن ، وحديث رسول الله ــ ﷺ ــ ظاهر وباطن ، والإسلام ظاهر وباطن[1] .

أما أهل السنة فهم يوقنون بأن الواجب في نصوص القرآن والسنة الأخذ بظاهرها ، وأن ليس هناك باطن يخالف الظاهر ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : "أما أهل الإيمان فالباطن الحق عندهم موافق للظاهر الحق ، فما في بواطنهم من المعارف والأحوال وتحقيق التوحيد ومقامات أهل العرفان ، موافق لما جاء به الكتاب والرسول ، يزداد صاحبها بأخبار الأنبياء إيماناً ، بخلاف الملاحدة كلما أمعن الواحد منهم فيه بعد عن الله ورسوله"[2].

وقد يعارض المتصوفة الأدلة النقلية بما يسمونه الكشف[3] أو الوجد[4] أو الذوق[5] ، فإذا عارضت نصوص القرآن أو السنة الكشف أعرضوا عن هذه النصوص ، يقول الغزالي : "...ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قدروه ، وما خالف أولوه ، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف"[6] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "... وكثير من المتصوفة والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفاً وهي خيالات غير مطابقة وأوهام غير صادقة"[7] .

---

١ ــ اللمع في التصوف ، لأبي نصر السراج الطوسي ، قدم له : عبد الحليم محمود تحقيق مصطفى معروف ، عبد الباقي طه ، مكتبة المثنى ، ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م ، ص ٤٣ – ٤٤ .

٢ ــ الدرء (٨٦/٥) .

٣ ــ الكشف : هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية ، والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً ، ينظر : التعريفات ص٢٣٧ وأيضاً : اللمع ص ٤٢٢ .

٤ ــ الوجد : ما يصادف القلب ويرد عليه بلا تكلف وتصنع ، التعريفات : ص ٣٢٣ ، وينظر أيضاً : الرسالة القشيرية ص ٣٤

٥ ــ الذوق : نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره، ينظر : التعريفات ص ١٤٤ ، الرسالة القشيرية ص ٣٩ ، إحياء علوم الدين (٢٧٩/٢) .

٦ ــ إحياء علوم الدين للغزالي ، دار المعرفة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، (١٠٤/١) .

٧ ــ مجموع الفتاوى : (٣٣٩/١١) .

# المبحث الثاني

# مجمل عقيدة وأقوال أهل السنة والجماعة

# ومخالفيهم في القضاء والقدر

— التعريف بالقضاء والقدر :

القضاء في اللغة : أصله : قضاي لأنه من قضيت ، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت[1] .

والقضاء يعني إتقان الأمر وإحكامه وإنفاذه ، ويأتي على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه ، وكل ما أحكم عمله أو أتم أو ختم أو أدي أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضي[2] .

أما القدر لغة فهو : مبلغ الشيء ، ويرجع معنى القدر على التقدير ، يقال : قدر الإله كذا تقديراً ، وإذا وافق الشيء قلت : جاءت قدره ، قال ابن سيدة[3] : القَدْرُ والقَدَرُ القضاء والحكم ، وهو ما يقدره الله — عز وجل — "{ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ }[4]"[5].

القضاء والقدر اصطلاحاً : هو تقدم علم الله تعالى بما يكون من أفعال العباد واكتسابهم وصدورها عن تقدير منه تعالى وخلق لها خيرها وشرها[6] .

وللقدر مراتب أربع هي :

— علم الله تعالى للأشياء قبل وجودها يقول تعالى : {لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا}[7] .

— كتابته لها ، يقول — ﷺ — : [ كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، قال : وعرشه على الماء ][8] .

---

1 — لسان العرب (٢٧٨/٥) ، وينظر أيضاً معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس (٩٩/٥) والقاموس المحيط للفيروز أبادي (١٧٣٦/٢).

2 — لسان العرب (٢٧٨/٥) .

3 — ابن سيدة : علي بن إسماعيل المرسي ، أبو الحسن الضرير ، إمام اللغة ، صاحب كتاب "المحكم" في لسان العرب ، وأحد من يضرب بذكائه المثل ، توفي سنة ٤٥٨هـ ، ينظر عنه : لسان الميزان (٢٠٥/٤) ، أبجد العلوم (٧/٣) .

4 — سورة القدر : الآية (١) .

5 — لسان العرب (٢٠٩/٥) ، وانظر أيضاً : المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٣٩٧ .

6 — لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ محمد السفاريني الحنبلي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، (٣٤٥/١) ، وينظر أيضاً : الاعتقاد للبيهقي ص ٢٣٠ ، ومجموع الفتاوى (١٤٨/٣) وفتح الباري (١٥٧/١) .

7 — سورة الطلاق : الآية (١٢) .

8 — رواه مسلم ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤١٦/١٦) حديث [٦٦٨٤] .

ـــ مشيئته لها ، يقول تعالى : {وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ}[1].

ـــ خلقه لها ، يقول تعالى : {ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ}[2] .

---

1 ــ سورة التكوير : الآية (٢٩) .

2 ــ سورة الزمر : الآية (٦٢) ، وللتفصيل عن هذه المراتب ينظر : مجموع الفتاوى (١٤٨/٣) – شفاء العليل في مسائل القضـــاء والقدر والحكمة والتعليل ، للإمام ابن القيم ، تحقيق ، عمر سليمان الحفيان ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـــ – ١٩٩٩م ، (١٣٣/١) وما بعدها .

ــ أولاً : **مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر :**

أهل السنة والجماعة في باب القدر ــ كما في سائر أبواب العقيدة ــ لا ينهلون إلا من معين الكتاب والسنة الصافي ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "مــذهب أهــل الســنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة ، وكان عليه السابقون الأولــون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان"[١] .

وقد قرر العلماء السابقون عقيدة أهل السنة في القدر ، يقول الحافظ الحميــدي ــ رحمه الله ــ : "السنة عندنا أن يؤمن الرجل بالقدر خيره وشره وحلوه ومره ، وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وإن ذلك كله قضاء من الله عــز وجل"[٢].

فهم يرون أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، ويدخل في ذلك جميــع الأعيــان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها ، من أفعال العباد وغير أفعال العباد ، وأنه سبحانه مــا شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته ، لا يمتنع عليه شيء شاءه ، بل هو قادر على كل شيء ، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه ، وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف يكون ، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها ، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم ، قدر آجالهم ، وأرزاقهم ، وأعمالهم ، وكتب ذلك ، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة ، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء ، وقدرته على كل شيء ، ومشيئته لكل ما كان ، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون ، وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون[٣] .

وقد تميز منهجهم بالوسطية والاعتدال بين الفرق المخالفة ، يقول ابن القيم : "وأهل السنة ، وحزب الرسول ، وعسكر الإيمان ، لا مع هؤلاء ، ولا مع هؤلاء ، بل هــم مــع هؤلاء فيما أصابوا ، ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه ، فكل حق مع طائفة من الطوائف فــيهم يوافقونهم فيه ، وهم براء من باطلهم ، فمنهجهم جمع حق الطوائف بعضــه إلى بعــض ،

---

1 ــ مجموع الفتاوى (٤٤٨/٨) .

2 ــ أصول السنة ، للحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الأسدي الحميدي ، تحقيق د/ عبد الله الغفيلي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، ص٤٧ .

3 ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٤٩/٨) وما بعدها ، وينظر أيضاً (٤٦٠/٨) .

والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه ، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ، ومعاداة أهله من هذا الوجه ، فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق ، ولا يردون حق طائفة من الطوائف ، ولا يقابلون بدعة ببدعة ، ولا يردون باطلاً بباطل ، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم ، بل يقولون فيهم الحق ، ويحكمون في مقالاتهم بالعدل ، إلى أن يقول ... وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف ، فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال ، ومشيئته العامة ، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه ، ولا هو واقع تحت مشيئته ، ويثبتون القدر السابق ، وأن العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه ، وأنهم لا يشاءون إلا أن يشاء الله لهم ، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته ، وأنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن[1] .

---

١ - شفاء العليل (١/٢٠٠) .

**ثانياً : مجمل عقيدة المخالفين لأهل السنة والجماعة في القضاء والقدر من القدرية والجبرية :**

وهم نوعان :

١ ـــ القدرية :

في أواخر عصر الصحابة ـــ رضوان الله عليهم ـــ كانت بداية الاختلاف في القدر ، وأول من ذكر عنه القول بنفي القدر : معبد الجهني[١] ، روى الإمام مسلم في صحيحة قال: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني"[٢] .

ومعبد هذا أخذ عن رجل نصراني ، يقول الأوزاعي : أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له : سوسن كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني ، وأخذ غيلان[٣] عن معبد[٤] ، فهؤلاء من يسمى بالقدرية الأولى الذي نفوا علم الله سبحانه وتعالى بالأشياء قبل وقوعها ، وقد كفرهم العلماء ، يقول شيخ الإسلام : "وقول أولئك كفرهم عليه مالك ، والشافعي ، وأحمد وغيرهم ..."[٥] .

وقد انقرض مذهب هؤلاء ، يقول القرطبي : "قد انقرض هذا المذهب فلا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين"[٦] .

أما القدرية الثانية : فهم المقرون بالعلم الأزلي ، القائلون بخلق العباد لأفعالهم ، وهو الرأي الذي تبنته المعتزلة ، فقد قرر القاضي عبد الجبار "أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها"[٧] .

---

1 ـــ معبد الجهني : أول من تكلم في القدر من المبتدعة ، وقد نهى الحسن عن مجالسته ، قتل سنة ٨٠هـــ ، ينظر عنه : تهذيب التهذيب (١٢٥/١٠) ، تقريب التهذيب (٢٦٢/٢) .

2 ـــ رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب معرفة الإيمان بإثبات قدر الله (١٠٣/١) .

3 ـــ غيلان بن أبي غيلان : كان قدرياً داعية ، وكان الإمام مالك ينهى عن مجالسته ، وناظره الأوزاعي ، وأفتى بقتله فقتل . ينظر عنه : طبقات المعتزلة ص ٢٥، ميزان الاعتدال (٣٣٨/٣) .

4 ـــ شرح أصول اعتقد أهل السنة والجماعة (٨٢٧/٤) .

5 ـــ مجموع الفتاوى (٣٨٥/٧) ، وأيضاً (٤٤٨/٨) .

6 ـــ فتح الباري (١٥٨/١) .

7 ـــ شرح الأصول الخمسة ص ٤٢٣ .

ويقول البغدادي عنهم : "زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على إكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل في إكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير"[١] .

٢ ــ الجبرية :

الجبر لغة : مأخوذ من القهر والإكراه ، فقولك : أجبرت فلاناً على كذا ، أي : أكرهته عليه[٢] .

أما في الاصطلاح فهو : نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى[٣] .

وهذه الكلمة لم ترد في الكتاب والسنة ، يقول شيخ الإسلام : "ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة ، وإنما الذي في السنة لفظ "الجبل" لا لفظ الجبر ، فإنه قد صح عن النبي ــ ﷺ ــ أنه قال لأشج عبد القيس : إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة ، فقال : أخلقين تخلقت بهما ؟ أم خلقين جبلت عليهما ؟ فقال : بل خلقين جبلت عليهما ، فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله[٤]"[٥] .

والجبرية هم : الذين يزعمون أنه لا فعل للعبد أصلاً وأن حركاته بمترلة حركات الجمادات لا قدرة له عليها ولا قصد ولا اختيار[٦] .

فقد سلبوا العبد إرادته وقدرته ، وزعموا أن لا فعل ولا اختيار له ، وهذا قول الجعد ابن درهم[٧] .

---

١ ــ الفرق بين الفرق ، عبد القاهر التميمي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ص ٧٩ ، وينظر أيضاً الملل والنحل (٥٧/١) .

٢ ــ ينظر : لسان العرب (٣٧٠/١) .

٣ ــ الملل والنحل (٩٧/١) ، وينظر أيضاً : التعريفات ص (١٠١) .

٤ ــ رواه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله (١٣٩/١) ، [١١٧] .

٥ ــ درء تعارض العقل والنقل (٢٥٥/١) ، وأيضاً (٦٦/١) ، فقد نقل عن الأئمة كالزبيدي والأوزاعي منعهم إطلاق لفظ الجبر ، وينظر أيضاً : شفاء العليل (٣٨٥/١) .

٦ ــ لوامع الأنوار البهية (٣٠٦/١) .

٧ ــ الجعد بن درهم : كان أول من قال إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً كان مبتدعاً ضالاً ، وقيل : كان زنديقاً ، مات مصلوباً سنة ١٢٤هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٤٣٣/٥) ، البداية والنهاية (٣٥٠/٩) .

وعنه أخذ الجهم بن صفوان[1] ، فقد زعم الجعد "أن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى سائر الجمادات"[2].

وكثير ممن انتسب إلى التصوف مال إلى هذا الرأي[3] ، وممن يقترب من هذا القول الأشاعرة ، الذين يعرفون كسب العبد لفعله بأنه : "مقارنته لقدرته" ، وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير ، أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له "[4] .

وهذا في واقع الحال يؤول بهم إلى مذهب جهم في نفي قدرة العبد[5] ، يقول الجويني: "فالوجه القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً ، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها ، إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه ، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها"[6] .

---

١ ـــ الجهم بن صفوان : أبو محرز الراسبي ، مولاهم ، السمرقندي ، رأس الجهمية منكر الصفات ، القائل بخلق القرآن ، قتله مسلم ابن أحوز سنة ١٢٨هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٢٦/٦،٢٧) ، البداية و النهاية (٢٦/١٠-٢٩) .

٢ ـــ الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : عبد الأمير علي مهنا وعلي حسين فاعور ، دار المعرفة ـــ بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م (٩٨/١) ، وأيضاً : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٨٩-٩٠) .

٣ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (٢٣٠/٨)

٤ ـــ شرح المواقف في علم الكلام ، للشريف الجرجاني ، تحقيق د/ أحمد المهدي ، الناشر : مكتبة الأزهر – د.ت ص ٢٣٧ .

٥ ـــ يقول شيخ الإسلام في منهاج السنة (٤٣٦/١) "فإن الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر ، وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعاً لفظياً أتوا بما لا يعقل" .

٦ ـــ الإرشاد ص (٢١٠) .

# المبحث الثالث

# موقف أهل السنة والجماعة من الشبهات

لقد دخل المبتدعة على نصوص الكتاب والسنة بإيراد الشبهات حولها وإثارتها ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : تلا رسول الله ــ ﷺ ــ هذه الآية : {هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ }[1] .

قالت عائشة : قال رسول الله ــ ﷺ ــ : "إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ذكر الله عز وجل فاحذروهم"[2] ، وقد جلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً يقال له صبيغ[3] حينما سأل عن بعض متشابه القرآن وأمر بهجره[4] ، وروي عن ابن سيرين ــ رحمه الله ــ ، أنه دخل عليه رجلان من أهل الأهواء فقالا : يا أبا بكر نحدثك بحديث ؟ قال : لا ، قالا : فنقرأ عليك آية من كتاب الله ؟ قال : لا ، لتقومان عني أو لأقومنّ"[5] ، وقد أورد الإمام ابن القيم ــ رحمه الله ــ نصيحة شيخ الإسلام ابن تيمية إذ قال : "لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فينتشر بها فلا ينضج إلا بها ، ولكن اجعله كالزجاجة المصمته تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها ، فيراها بصفاته ، ويدفعها بصلابته ، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقراً للشبهات"[6] .

---

١ ــ سورة آل عمران : الآية (٧) .

٢ ــ فتح الباري ، (١٩٧/١) حديث رقم [١٠١٧] ، ومسلم : كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (٣٣/١٦) ، [٦٧١٧] .

٣ ــ صبيغ : بن عسل الحنظلي ، انظر ترجمته في : الإصابة لابن حجر (١٩٨/٢) .

٤ ــ ينظر في ذلك : الإبانة لابن بطة (٤١٤/١) .

ــ شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧٠٢/٤) .

ــ الحجة في بيان الحجة (٢١٠/١) .

٥ ــ الإبانة (٤٤٥/٢) ، شرح السنة للبربهاري ص ٤٦ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٥١/١) .

٦ ــ مفتاح دار السعادة (١٧٦/١) ، وقد عقد الإمامان ابن بطة واللالكائي في كتابيهما أبواباً من التحذير من أهل الأهواء والبدع، ينظر : الإبانة : باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب (٤٢٩/٢) وما بعدها ، وباب ذم المراء والخصومات في الدين (٤٨٣/٢) وما بعدها ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة : سياق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن مناظرة أهل البدع (١٢٨/١) وما بعدها .

على أن الأمر بهجر المبتدعة ، وعدم مجادلتهم ومناقشتهم لم يكن أمراً مطرداً ، فـــالله سبحانه وتعالى يقـــول : {ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ}[١] .

وعن تميم الداري رضي الله عنه أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : "الدين النصـــيحة ، قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[٢] .

يقول الحافظ ابن رجب : "ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورســـوله ــ ﷺ ــ وهو ما يختص به العلماء رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة على أمورها وبيـــان دلالتـــها ، على ما يخالف الأهواء كلها ، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء ، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها[٣] .

وقد كان للسلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان مواقف محمودة في بيان شـــبهات أهل الأهواء ودحضها ، فقد ناظر ابن عباس رضي الله عنه الخوارج ، وعاد منهم الجم الغفير وناظر عمر بن عبد العزيز ــ رحمه الله ــ غيلان الدمشقي ، يقول ابن عبد البر[٤] : "هـــذا عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه وهو ممن جاء عنه التغليظ في النهي عن الجدال في الـــدين ، وهو القائل : من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل ، ولما اضطر وعرف الفلـــج في

---

١ ــ سورة النحل : الآية (١٢٥) .
وقد ورد في القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم صور عدة من مجادلات أنبياء الله – تعالى – عليهم الصـــلاة و السلام لأقوامهم مثل :
ــ مجادلة إبراهيم عليه الصلاة والسلام للنمرود مدعي الربوبية ، سورة البقرة : (٢٥٨) .
ــ مجادلة إبراهيم عليه الصلاة والسلام لقومه ومحاجته لهم ، سورة الأنبياء : (٦٣-٦٧) .
ــ مجادلة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون ، سورة هود : (٣٢) .
ــ ما ورد في السنة من احتجاج آدم وموسى عليهما السلام ، فتح الباري ، كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عنـــد الله (٦١٥/١١) ، [٦٦١٤] .

٢ ــ رواه مسلم ، باب بيان أن الدين النصيحة ، (٧٤/١) [٥٥] .

٣ ــ جامع العلوم والحكم ص (١٠١-١٠٢) .

٤ ــ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، النمري ، الأندلسي ، المالكي ، أبو عمر ، المعروف بابن عبد الـــبر ، ولـــد ســـنة ٣٦٨هـــ ، صاحب التصانيف الفائقة ومنها : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، والاستيعاب في أسمـــاء الصـــحابة ، وغيرها ، توفي ــ رحمه الله ــ سنة ٤٦٣هـــ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (٦٦/٧) ، الديباج المذهب (٣٥٧/١) .

قوله ورجا أن يهدي الله به لزمه البيان فبين ، وكان أحد الراسخين في العلم"(١) ، وعن ابن سيرين أنه قال : ينهي عن الجدال إلا رجلاً إن كلمته رجع(٢) .

ويقول الإمام أحمد بن حنبل : "قد كنا نأمر بالسكوت ، فلما دعينا إلى أمر ما كان بدلنا أن ندفع ذلك ونبين من أمره ما ينفي عنه ما قالوه"(٣).

ولذلك وضع كتابه في الرد على الجهمية(٤) القائلين بخلق القرآن(٥) .

فالسلف الصالح لم يكونوا يتعرضون للبدع قبل ظهورها وانتشارها ، وافتتان الناس بها ، وكانت ردودهم مجملة غير مفصلة مكتفين بما ورد في القرآن والسنة .

يقول البيهقي(٦) : "... فكذا مناظرة أهل البدع إذا أظهروها ، وذكروا شبههم منها، وجوابهم عنها ، وبيان بطلانهم فيها ، وإن كانت من المحدثات فهي محمودة ليس فيها رد ما مضى ، وقد سئل النبي ـ ﷺ ـ عن القدر فأجاب عنه ، وسئل عنه بعض الصحابة فأجابوه عنه بما روينا عنهم ، غير أنهم إذ ذاك كانوا يكتفون بقول النبي ـ ﷺ ـ ثم بعده بالخبر عنه ، وأهل البدع في زماننا لا يكتفون بالخبر ولا يقبلونه ، فلابد من رد شبههم إذا أظهروها بما هو حجة عندهم"(٧) . وكلما بعد الناس عن عصر الصحابة والتابعين ، ازدادت ازدادت البدع ، وبخاصة عند ضعف التمسك بالكتاب والسنة ، وهذا من أقوى الأسباب الموجبة للرد على المخالفين ومناقشتهم ومناظرتهم ، يقول شيخ الإسلام : "السلف كانوا

---

١ ـ جامع بيان العلم وفضله (١٠٦/٢) ، وينظر قول عمر بن عبد العزيز : الإبانة (٥٠٣/٢) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧٨٨/٤) وما بعدها .

وقد عقد الإمامان : ابن حزم – وابن عبد البر ، أبواباً في إثبات مشروعية المناظرة ، ينظر : الإحكام في أصول الأحكام (٣٢/١-٣٣) ، جامع بيان العلم ، باب إثبات المناظرة والمجادلة (٩٩/٢-١٠٨) .

٢ ـ الإبانة (٥٢٩/١) ، (٥٤١/٢) .

٣ ـ الآداب الشرعية لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م ، (١٤٧/١) .

4 ـ الجهمية : من الفرق الكلامية المنتسبة للإسلام ، سموا بالجهمية نسبة إلى جهم بن صفوان ، قالت الجهمية بنفي الصفات ، وخلق القرآن ، وأنكرت نسبة الأعمال للمخلوقين إلا على سبيل المجاز ، ينظر عنهم : مقالات الإسلاميين (٣٣٨/١) ، الفرق بين الفرق ص ١٨٥ ، الملل والنحل (٩٧/١) .

5 ـ وهو مطبوع بعنوان : الرد على الجهمية والزنادقة ، تحقيق : د/ عبد الرحمن عميرة .

6 ـ البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي ، ولد سنة ٣٨٤هـ ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ ، له من المصنفات : السنن الكبرى والسنن الصغرى ، والأسماء والصفات ، دلائل النبوة ، وغيرها ، ينظر عنه : طبقات الشافعية (٣/٣) ، شذرات الذهب (٣٠٤/٣) .

7 ـ مناقب الشافعي للبيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ – ١٩٧١م (١٦٩/١) .

معتصمين بحبل الله تعالى ويحكمون الرسول ــ ﷺ ــ في كل ما شجر بينهم ثم لما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ، ودق على كثير من الناس ما كان جلياً لهم ، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف"[١] .

ومن أقوى الأسباب الداعية للمناظرة كثرة المبتدعة واشتهار شبهاتهم حتى حسبها الناس حقاً ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض توضيحه سبب ردوده على المبتدعة من الصوفية" .. ولولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا ، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام ، ومشايخ الإسلام ، وأهل التوحيد والتحقيق وأفضل أهل الطريق ، حتى فضلوهم على الأنبياء والمرسلين ، وأكابر مشايخ الدين ، لم يكن لنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأقوال وإيضاح هذا الضلال"[٢] .

مما سبق يتضح أن أهل السنة قد بادروا إلى الرد على المخالفين في مسائل أصول الدين ، ونقضوا شبهاتهم ، ويمكن تلخيص موقفهم في الآتي :

- أهل السنة لا يتعرضون للشبهات ولا يثيرونها قبل وقوعها .
- أنهم في الغالب لا يذكرون الشبهة بتفصيلاتها إذا أثيرت ، وإنما يذكرونها بإجمال ثم يردون عليها في نطاق ضيق .
- عندما عمت البدع وانتشرت في العصور المتأخرة ، وبدا للناس كأنما هي الأصل ، كان لابد للمتصدين لها من التفصيل والبيان توضيحاً للناس ، وإلزاماً للخصوم من مخالفيهم .

1 ــ مجموع الفتاوى (٦٥/١٣) .

2 ــ مجموع الفتاوى (٣٥٧/٢) ، وقد بين شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ منهجه هذا في أكثر من مناسبة ، فحينما سأله أحد تلاميذه أن يكتب شيئاً في الفروع بين وجهة نظره في ذلك ، ينظر : الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية للحافظ البزار ص ٣٣-٣٥ وأيضاً : العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي ص ٣١١ .

# الفصل الأول

# الحكمة والتعليل

# المبحث الأول

# المقصود بالحكمة والتعليل

الحكمة في اللغة :

الحاء ، والكاف ، والميم ، أصل واحد وهو : المنع ، وأول ذلك الحكم ، وهو المنع من الظلم ... والحكمة هذا قياسها ، لأنها تمنع من الجهل ، والمحكم : المجرب المنسوب إلى الحكمة[١] .

والحكمة تعني : العلم ، والحكيم : العالم وصاحب الحكمة .

والحكيم أيضاً: المتقن للأمور ، وقد حكم بضم الكاف ، أي : صار حكيماً[٢].

والحكيم أيضاً : الذي يحكم الأشياء ويتقنها[٣] .

والحكمة عبارة عن : معرفة الأشياء بأفضل العلوم[٤] .

فالمعنى اللغوي يدور حول : المنع والعلم والإتقان .

وقد ورد لفظ الحكمة في القرآن الكريم على ستة أوجه :

الأول: بمعنى النبوة والرسالة ، يقول تعالى : {وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ}[٥] ، {وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ}[٦] ، {وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ}[٧]، أي : النبوة .

الثاني : بمعنى القرآن والتفسير والتأويل وإصابة القول فيه ، يقول تعالى : {يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا }[٨] ، والحكمة هنا هي: هي: العلم النافع الموصل إلى غاية مقصودة ، ولا يكون الكلام حكمة حتى يكون موصلاً إلي غاية محمودة .

---

١ ـــ معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ١٤٢٠هـــ ـــ ١٩٩٩م ، (٩١/٢) .

٢ ـــ الصحاح للجوهري (١٩٠١/٥) .

٣ ـــ النهاية في غريب الحديث والأثر (٤١٨/١ـــ٤١٩) .

٤ ـــ السابق ، نفس الصفحة ، وينظر أيضاً : لوامع الأنوار البهية (٤٥/١) .

5 ـــ سورة آل عمران : الآية (٤٨) .

٦ ـــ سورة ص : الآية (٢٠) .

٧ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٥١) .

٨ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٦٩) .

الثالث: بمعنى فهم الدقائق والفقه في الدين ، قال تعالى : {وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا }[1] ، أي: فهم الأحكام .

الرابع : بمعنى الوعظ والتذكير ، يقول تعالى : {فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ}[2] أي : المواعظ الحسنة ، ويقول تعالى : {أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ}[3] .

الخامس: آيات القرآن وأوامره ونواهيه ، قال تعالى : {ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ}[4] .

السادس: بمعنى حجة العقل على وفق الشريعة ، يقول تعالى : {وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ}[5] ، أي قولاً يوافق العقل والشرع[6] .

وقد نقل عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ [7] ، ومجاهد ومالك : أن الحكمة في في القرآن هي معرفته والعمل به ، والإصابة في القول والعمل[8] .

وهي في كتاب الله تعالى نوعان :

ــــ "مفردة" كقوله تعالى : {ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ}[9] .

---

١ ــ سورة مريم : الآية (١٢) .

٢ ــ سورة النساء : الآية (٥٤) .

٣ ــ سورة الأنعام : الآية (٨٩) .

٤ ــ سورة النحل : الآية (١٢٥) .

٥ ــ سورة لقمان : الآية (١٢) .

٦ ــ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة ــ ١٤١٦هـ -١٩٩٦م (٤٩٠/٢-٤٩١) .

٧ ــ تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، مؤسسة الريان ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ (٤٢٠/١) .

8 ــ ينظر : درء تعارض العقل والنقل (٢٢/٩) .

9 ــ سورة النحل : الآية (١٢٥) .

ـــ الحكمة المقرونة بالكتاب وهي السنة ، كما قال تعـــالى : {رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولاً مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ }[1] [2] .

الحكمة في الاصطلاح :

عرفت بأنها : "إصابة الحق بالعلم والعقل ، فالحكمة من الله معرفة الأشياء وإيجادهـــا على غاية الأحكام ، ومن الإنسان معرف الموجودات وفعل الخيرات"[3] .

وعرفت أيضاً أنها : معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم[4] .

وقيل الحكمة : وضع الشيء في موضعه[5] .

والحكمة صفة قائمة به سبحانه وتعالى ، تتضمن تنـــزيهه عن العبث أو أن يفعـــل شيئاً لغير مصلحة .

يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : "سبحانه حكيم ، لا يفعل شيئاً عبثاً ولا بغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل ، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغـــة لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل"[6] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (١٢٩) .

٢ ـــ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العـــربي ، بيروت ، ١٣٩٣هـــ ـــ ١٩٧٣م ، الطبعة الثانية (٤٧٨/٢) .

3 ـــ المفردات في ألفاظ القرآن ص ١٣٤ ، وينظر أيضاً : بصائر ذوي التمييز (٥٣٧/٢) .

4 ـــ النهاية في غريب الحديث (٤١٨/١) .

٥ ـــ الحدود الأنيقة ، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، دار الفكر المعاصـــر ، بـــيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـــ ، ص (٧٣).

٦ ـــ شفاء العليل (٥٣٧/٢) .

والتعليل مأخوذ من العلة ، والعلة في اللغة : المرض ، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه[1] ، واعتل علة فهو معتل أو عليل[2] .

والعلة : السبب ، يقال هذا علة لهذا ، أي سبب[3] .

في الاصطلاح : ما يتوقف عليه وجود الشيء[4] ، ويقصد بها هنا العلة الغائية ، التي التي هي الغاية من وجود الشيء[5] ، وهذه العلة متقدمة في العلم والإرادة ، متأخرة في الوجود والحصول ، وهذه هي المراد المطلوب المقصود من الفعل[6] .

ويطلق بعض المتكلمين مصطلح "الغرض" للتعبير عن الحكمة في أفعال الله تعالى[7] .

والغرض في اللغة : الهدف الذي ينصب فيرمي فيه ، والجمع أغراض[8] ، ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها[9] .

وفي الاصطلاح عرفه القاضي عبد الجبار بقوله : "فأما الغرض متى أطلق ، فالمراد به: العلم المنتظر الذي له فعل الفعل المقدم"[10] .

وهو بهذا الاستعمال لم يرد عند أهل السنة ، لأنه يشعر بالنقص بسبب الظلم أو الحاجة .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : "وأما لفظ الغرض فالمعتزلة تصرح به، وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص إما لظلم وإما لحاجة فإن كثيراً من الناس إذا قال : فلان له غرض في هذا ، أو فعل هذا لغرضه أرادوا أن يفعله لهوه ومراده المذموم ، والله متره عن ذلك فعبر أهل السنة بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص"[11] .

---

١ ـــ مختار الصحاح ص ١٨٩ .

٢ ـــ لسان العرب (٤٧١/١١) .

٣ ـــ نفسه ، نفس الصفحة .

٤ ـــ التعريفات ص (٢٠٢) ، وينظر أيضاً : شرح المقاصد للتفتازاني (٧٧/٢) ، والمواقف للإيجي ص (٩٢) .

٥ ـــ ينظر : نفسه ، نفس الصفحة .

٦ ـــ مجموع الفتاوى (١٩٦/٨) .

٧ ـــ ينظر : منهاج السنة (٣١٤/٢) .

٨ ـــ لسان العرب (١٩٦/٧) .

٩ ـــ بصائر ذوي التمييز (١٣٠/٤) .

١٠ ـــ المغني في أبواب العدل والتوحيد ، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الهمداني ، تحقيق : مصطفى السقا ، د/ إبراهيم مدكور ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م ، (٤٤/١٤) .

١١ ـــ منهاج السنة (٤٥٥/١) ، وأيضاً (٣٢٠/١) ، وينظر أيضاً : مفتاح دار السعادة (٦٦/٢) .

## المبحث الثاني

## الحكمة والتعليل عند أهل السنة والجماعة

**عقيدة أهل السنة والجماعة في الحكمة والتعليل :**

يذهب أهل السنة والجماعة إلى إثبات صفة الحكمة لله تعالى فهو سبحانه وتعالى يفعل لحكمة مقصودة ، يقول شيخ الإسلام : "وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم بل هو حكيم في خلقه وأمره ، والحكمة ليست مطلق المشيئة ، إذ لو كانت كذلك لكان كل مريد حكيماً ، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة ، بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة[1] .

وهذه الحكمة تتضمن أمرين :

حكمة تعود إليه سبحانه يحبها ويرضاها .

وحكمة تعود إلى عباده ، هي نعمه عليهم يفرحون ويلتذون بها[2] .

وقد استدل أهل السنة لإثبات الحكمة بأدلة نقلية منها ما يلي :

النوع الأول : التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه ، كقوله تعالى : {حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ}[3]، وقوله تعالى : {وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ}[4] ، وقوله تعالى : {وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}[5].

النوع الثاني : إخباره أنه فعل كذا لكذا وأنه أمر بكذا لكذا ، كقوله تعالى :{ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ}[6] ، وقوله تعالى : {ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا}[7] ، وقال تعالى : {جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ

---

1 ــ منهاج السنة (١٤١/١) ، وينظر أيضاً : مجموعة الرسائل والمسائل (٢٩٠/٥،٢٩٨) وأيضاً : شفاء العليل (٥٧٠/٢) .

2 ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٥/٨-٣٦ ، ٩٢) ، وأيضاً : منهاج السنة (١٤٢/١) ، طريق الهجرتين ص(٩٥) ، وأيضاً : مفتاح دار السعادة (٣٩٦/١) .

3 ــ سورة القمر : الآية (٥) .

4 ــ سورة النساء : الآية (١١٣).

5 ــ سورة البقرة : الآية (٢٦٩) .

6 ــ سورة المائدة : الآية (٩٧) .

7 ــ سورة الطلاق : الآية (١٢) .

ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ}[1] ، وقوله تعالى : {رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ }[2] .

النوع الثالث : الإتيان بكي الصريحة ، كقوله تعالى : { مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ }[3] ، فعلل سبحانه تسمية الفيء بين الأصناف كي لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء والأقوياء دون الضعفاء .

النوع الرابع : ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلل به ، كقوله تعالى : {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ}[4] .

النوع الخامس : الإتيان بأن والفعل المستقبل بعدها تعليلاً لما قبله ، كقوله تعالى : {أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَـٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا}[5] ، وقوله تعالى : {أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ}[6] ونظائره .

النوع السادس : ذكر ما هو من صرائح التعليل وهو "من أجل" ، كقوله تعالى : {مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا}[7]، وقد ظنت طائفة أن قوله من أجل ذلك تعليل تعليل لقوله فأصبح من النادمين ، أي من أجل قتله لأخيه وهذا ليس بشيء لأنه يشوش

1 ـــ سورة المائدة : الآية (٩٧) .
2 ـــ سورة النساء : الآية (١٦٥) .
3 ـــ سورة الحشر : الآية (٧) .
4 ـــ سورة النحل : الآية (٨٩) .
5 ـــ سورة الأنعام : الآية (١٥٦) .
6 ـــ سورة البقرة : الآية (٢٨٢) .
7 ـــ سورة المائدة : الآية (٣٢) .

صحة النظم وتقل الفائدة بذكره ويذهب شأن التعليل بذلك للكتابة المذكورة وتعظيم شأن القتل حين جعل علة لهذه الكتابة فتأمله .

النوع السابع : التعليل "بلعل" وهي في كلام الله سبحانه وتعالى للتعليل مجردة عن معنى الترجي ، فإنها إنما يقارنها معنى الترجي إذا كانت من المخلوق وأما في حق من لا يصح عليه الترجي فهي للتعليل المحض ، كقوله تعالى : {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }[1] ، فقيل هو تعليل لقوله : {ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ}، وقيل تعليل لقوله : {خَلَقَكُمْ}، والصواب أنه تعليل للأمرين لشرعه وخلقه .

النوع الثامن : تعليله سبحانه عدم الحكم القدري والشرعي بوجود المانع منه ، كقوله تعالى : {وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ }[2] ، وقوله تعالى : {وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ }[3] .

النوع التاسع : إخباره عن الحكم والغايات التي جعلها في خلقه وأمره ، كقوله تعالى: {ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ}[4] .

النوع العاشر : إنكاره سبحانه على من زعم أن لم يخلق الخلق لغاية ولا لحكمة ، كقوله تعالى : {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا }[5] ، وقوله :{أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى}[6] ، وقوله : {وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ }[7] ،

---

1 ــ سورة البقرة : الآية (٢١) .
2 ــ سورة الزخرف : الآية (٣٣) .
٣ ــ سورة الشورى : الآية (٢٧) .
٤ ــ سورة البقرة : الآية (٢٢) .
5 ــ سورة المؤمنون : الآية (١١٥) .
6 ــ سورة القيامة : الآية (٣٦) .
7 ــ سورة الأنبياء : الآية (١٦) .

وقوله : {مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ}[1] ، والحق هو الحكم والغايات المحمودة التي لأجلها خلق ذلك كله .

النوع الحادي عشر : إنكاره سبحانه أن يسوي بين المختلفين أو يفرق بين المتماثلين وأن حكمته وعدله يأبى ذلك أما الأول ، فكقوله تعالى : {أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ}[2] ، فأخبر أن هذا حكم باطل جائر يستحيل نسبته إليه كما يستحيل نسبة الفقر والحاجة والظلم إليه ومنكرو الحكمة والتعليل يجوزون نسبة ذلك إليه بل يقولون بوقوعه .

وأما الثاني وهو أن لا يفرق بين المتماثلين ، فكقوله تعالى : {وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا}[3] ، وقوله : {وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ}[4] ، وقوله : "{ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖ}[5]"[6] .

---

1 ــ سورة الدخان : الآية (٣٩) .

2 ــ سورة القلم : الآيات (٣٥-٣٦) .

3 ــ سورة النساء : الآية (٦٩) .

4 ــ سورة التوبة : الآية (٧١) .

5 ــ سورة التوبة : الآية (٦٧) .

6 ــ ينظر : شفاء العليل (٢/٥٤٧-٥٥٩) العواصم والقواصم لابن الوزير ص ٧ وما بعدها ، وأيضاً ص ٢٨٠ ، وأيضاً ينظر له : إيثار الحق ص ١٩٣ وما بعدها .

## المبحث الثالث

## أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في الحكمة والتعليل

اختلفت آراء الفرق في حكمة الله تعالى هل هي مطلوبة بالفعل ومقصودة له تعالى ؟ أو أنها مترتبة على الفعل وحاصلة عقيبه وليست باعثة على الفعل ؟ وتبعاً لذلك اختلفوا في تعليل أفعاله تعالى : هل تعلل بالحكمة والمصالح أم لا تعلل ؟ بمعنى أنه إذا فعل الفعل يفعله لغاية تكون مقصودة بذلك الفعل أو يفعل بمحض المشيئة والإرادة من غير أن يكون هناك غاية وعلة وحكمة مطلوبة فعل ذلك الفعل لأجلها[1] .

إزاء ذلك انقسمت آراء أهل الكلام والفلاسفة إلى قسمين هما :

**القسم الأول : مثبتو الحكمة والتعليل[*] :**

ـــ المعتزلة ومن وافقهم :

تذهب المعتزلة إلى إثبات الحكمة والتعليل ، وأن الله تعالى فعل المفعولات ، وخلق المخلوقات ، وأمر بالمأمورات لحكمة وغاية محمودة [2] .

يقول القاضي عبد الجبار : "إن الله سبحانه وتعالى ابتدأ الخلق لعله ، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق ، فيبطل على هذا الوجه قول من قال : إنه تعالى خلق لا لعله لما فيه من إيهام أنه خلقهم عبثا ، لا لوجه تقتضيه الحكمة ، وذلك ظاهر في الشاهد لأن الواحد إذا أراد النيل من غيره قال عنه : إنه لا يفعل الأفعال لا لعلة ولا معنى ، فيقوم هذا القول مقام أن يقول إنه يعبث في أفعاله ، وإذا به في المدح يقول : إن فلانا يفعل أفعاله لعلة صحيحة ولمعنى حسن" [3] .

فمذهب المعتزلة : إثبات الحكمة في أفعال الله تعالى ، لكن هذه الحكمة مخلوقة منفصلة لا ترجع إليه ، فالحكيم ـــ عندهم ـــ إما أن ينتفع أو ينفع غيره ، ولما تقدس الرب تعالى عن الانتفاع تعين أنه إنما يفعل لينفع غيره [4] ، والحكمة في الخلق والأمر عندهم هي : تعويض المكلفين بالثواب [5] .

---

١ ـــ ينظر : الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى د : محمد المدخلي ، مكتبة لينة للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٩م ص(٣١)

* ـــ وأهل السنة والجماعة من مثبتي الحكمة والتعليل لكن المقصود هنا من أثبت الحكمة من الفرق المخالفة لهم حسب مفهومهم لها.

٢ ـــ ينظر : نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٣٩٧، الملل والنحل (٥٧/١) ، شرح المواقف للجرجاني ص (٣٣٥).

٣ ـــ المغني في أبواب العدل والتوحيد (٩٢/١١ــ٩٣) ، وأيضا : شرح الأصول الخمسة ص ٥٠٨ ، المختصر في أصول الدين (٢٠٣/١) .

٤ ـــ نهاية الإقدام في علم الكلام ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : الفريد جيوم ، مكتبة المثنى (د.ت) ، ص٣٩٧،وينظر أيضا منهاج السنة (٤٥٦/١) ، ومجموع الفتاوى (١٢٥/٨) ، وشرح المواقف ص (٣٢٣) .

٥ ـــ ينظر : المغني في أبواب التوحيد (٤٤/١٤) ، مجموع الفتاوى (٨٩/٨) .

وتورد المعتزلة مسألة الحكمة بلفظ "الغرض" ، يقول القاضي عبدالجبار : " فـإذا كـان للفعل ثمرة في المستقبل صح أن يقال في فاعله بأن غرضه في الفعل هو ذلك الأمر ، كما نقول في التكليف : إن الغرض به منـزلة الثواب ، وأن الغرض بالآلام التعويض والألطاف، إلى غير ذلك "[١] .

بالإضافة إلى أن المعتزلة يقولون بالإيجاب العقلي[٢] والصلاح والأصلح[٣] ، ووجـوب اللطف عليه[٤] .

ويوافق المعتزلة في آرائهم تلك ، الشيعة ، ففي مسألة إثبات الحكمة يقولون : ".. ثبـت أنه خلق الخلق ، ولابد أن يكون فيه غرض ، لأنه لو لم يكن له فيه غرض لكان عبثا ، ولا يجـوز عليه"[٥] .

أما في كون رجوع هذه الحكمة إلى نفع العباد فقط ، فيقولون : " ولا يجوز أن يكـون خلقهم لنفع نفسه ، لأن ذلك لا يجوز عليه ، ... فلم يبعد إلا أنه خلق لمنافعهم ، ومعناه : أنـه أراد نفعهم بذلك "[٦] .

---

١ ــ السابق ، نفس الجزء والصفحة .

٢ ــ أوجبت المعتزلة على الله تعالى بعقولهم أشياء يرون أنه لا يجوز أن يخل بها ، كاللطف ، والصلاح ، والأصلح ، والثواب علـى الطاعة ، والعقاب على المعصية ، ووجوب التعويض عن الآلام ، كما أنهم منعوا عليه بعقولهم تكليف ما لا يطـاق ، وخلـق أفعال العباد ، ينظر في ذلك : شرح الأصول الخمسة ص ١٣٣، مجموع الفتاوى (٩١/٨) ، منهاج السـنة (٤٤٧،٤٤٨/١) ، مدارج السالكين (٦٦/١) .

3 ــ الصلاح هو : النفع ، أما الأصلح في باب الدين فهو ما يكون المكلف عنده أقرب إلى أداء ما كلف من الواجبـات العقليـة ، وقد ذهبت المعتزلة إلى القول بوجوب رعاية الصلاح على الله فيما يتعلق بالدين . وهناك خلاف بين المعتزلة في هذه المسـألة ، فبعضهم أوجب على الله تعالى رعاية الصلاح والأصلح ، وبعضهم يرى وجوب الصلاح فقط ، كما أن بعضـهم يوجبـه في أمور الدين والدنيا ، والبعض الآخر يوجبه في أمور الدين فقط ، ينظر : المغني (٣٥/١٤ ، ٥٧، ٦١) ، (٥٩/١١) وما بعدها ، نهاية الإقدام ص ٣٩٧ وما بعدها ، الملل والنحل (٥٧/١) .

٤ ــ اللطف : هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ، ويتجنب القبيح ، أو ما يكون عنده أقرب إما إلى اختيار (الواجـب) ، أو إلى ترك القبيح ، ويرى المعتزلة وجوب اللطف على الله تعالى لعباده ، ينظر : شرح الأصول الخمسة ص٥١٩ ، ٧٧٩ ، متشـابه القرآن (٧١٦/٢ــ ٧١٩) المغني (٥٣/١٤) ، الملل والنحل (٦٥/١) .

٥ ــ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ، محمد بن الحسن الطوسي ، مطبعة الآداب في النجف ،١٣٩٩هــ ــ ١٩٧٩م ، ص (٥٩) .

٦ ــ السابق ، نفس الصفحة .

أما الماتريدية[1] فتثبت الحكمة في أفعال الله تعالى ، يقول أبو منصور الماتريدي [2] : "من عرف الله حق المعرفة ، وعلم غناه ثم قدرته وملكه في أنه له الخلق والأمر ، عرف أن فعله لا يجوز أن يخرج عن الحكمة ، إذ هو حكيم بذاته ، غني عليم ، والذي به الخروج عن الحكمة في الشاهد ويبعث صاحبه عليه : جهله وحاجته ، وهما منفيان عن الله ، فثبت أن فعله غير خارج عن الحكمة"[3] .

وأفعال الله تعالى ــ عندهم ــ تترتب عليها الحكمة على سبيل اللزوم [4] ، وهذه الحكمة عائدة إلى الخلق فقط ، أما ما يعود منها إلى الله تعالى فينفونها تبعا لمذهبهم في نفي الصفات الاختيارية[5] .

وقريب من قولهم هذا ما نقل عن الكلابية[6] ، الذين يثبتون حكمة وغاية قائمة بذاته، قديمة غير مقارنة للمفعول ، فعندهم لا تقوم بالله تعالى إلا الصفات الأزلية ،أما صفات الأفعال فلا تقوم به[7] ، فالله تعالى لم يزل راضيا عمن علم أنه يموت مؤمنا ، و لم يزل ساخطا على من علم أنه يموت كافرا [8] .

---

١ ــ فرقة من فرق أهل الكلام ، تنتسب إلى أبي منصور الماتريدي ، يثبتون ثمان صفات فقط لله تعالى ، ويقولون بالكلام النفسي ، وأن القرآن حكاية عن كلام الله تعالى .

للاستزادة عنهم ينظر : التمهيد ، لأبي المعين النسفي ، الماتريدية دراسة وتقويما د. أحمد الحربي .

٢ ــ محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، أبو منصور ، ولد في ماتريد من بلدان سمرقند ، وتوفي سنة ٣٣٣هــ ، ينظر عنه : طبقات الحنفية (٢/٢٦٧) ، طبقات المفسرين للداؤدي ص (٦٩) .

٣ ــ التوحيد ، لأبي منصور الماتريدي ولد في ماتريد من بلدان سمرقند ، توفي سنة ٣٣٣هــ ، إمام الماتريدية ، تحقيق : د/ فتح الله خليف . دار الجامعات المصرية (د.ت) ، ص٢١٦، وينظر أيضا : شرح المقاصد للتفتازاني (٤/٣٠٢) .

٤ ــ نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين الماتريدية والأشعرية في العقائد ، لعبد الرحيم علي الشهير بشيخ زاده ، ضمن كتاب : المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية ، لبسام الجابي ، دار ابن حزم للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هــ ــ ٢٠٠٣م ، ص(٢٠٨) .

٥ ــ ينفي الماتريدية الصفات الاختيارية ، وعند الماتريدي أنها أزلية ، يقول : " ... والأصل أن الله تعالى إذا أطلق الوصف له ، وُصف بما يوصف به من الفعل والعلم ونحوه ، يلزم الوصف به في الأزل " ، ويقول أيضا : " والأصل في أن الوصف بالكلام والعلم والفعل الحمد عليه إنما هو وصف بالبراءة من الآفات والتعالي عن العيوب ، وهو كذلك في الأزل " ، ينظر : التوحيد للماتريدي ص(٤٧، ٥٥) .

٦ ــ أتباع : عبدالله بن سعيد بن محمد بن كلاب ، أبو محمد ، وهو من أئمة المتكلمين ، توفي سنة ٢٤٠هــ ، ينظر عنه : طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٩٩) . وعن آراء الكلابية ينظر : مقالات الإسلاميين (٢/٢٢٥) .

7 ــ ينظر مقالات الإسلاميين (١/٢٤٩) ، ومجموع الفتاوى (٨/٣٤٢ــ ٣٤٣) .

٨ ــ ينظر : مقالات الإسلاميين (١/٣٥٠) ، (٢/٢٢٦) ، ومجموع الفتاوى (٨/٨٤ ، ١٤٧) .

أما الكرامية أتباع محمد بن كرام[1] ، فيقولون : إن الله تعالى فعل المفعولات ، وأمر بالمأمورات ، لحكمة مقصودة ، وهذه الحكمة تعود إلى الرب تعالى بحسب علمه ، والله خلق الخلق ليحمدوه ويثنوا عليه ويمجدوه ، فهذه حكمة مقصودة واقعة[2] .

---

١ ـــ محمد بن كرام ، أبو عبدالله السجستاني ، توفي سنة ٢٥٥هـــ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٥٢٣/١١) ، تـــذكرة الحفـــاظ (١٠٦/٢) . وأتباعه يطلق عليهم : الكرامية ، ينظر عنهم : الملل والنحل (١٢٤/١) ، اعتقادات فرق المســـلمين والمشـــركين ص(١١٠) .

٢ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٩/٨) .

**مناقشة قول المعتزلة ومن وافقهم :**

أصاب هؤلاء في إثبات الحكمة لله تعالى وأنها لغاية محمودة ، لكن هذه الغاية ـ عندهم ـ تعود إلى العباد فقط ، فأما ما يعود منها إليه تعالى فقد نفوها ، وبذلك فارقوا ما عليه أهل السنة والجماعة من إثبات نوعي الحكمة ، حكمة في أفعاله تعود لعباده ، وأخرى تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها ، فهو تعالى يحب الطاعة ويرضاها ، فإذا فرح بتوبة التائب، وأحب من تقرب إليه بالنوافل ورضي عن السابقين الأولين ، ونحو ذلك لم يجز أن يقال : هو مفتقر في ذلك إلى غيره ولا مستكمل بسواه ، فإنه هو الذي خلق هؤلاء ، وهو الذي هداهم وأعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرح به[1] ، ويناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية في دعواهم : أن الحكمة هي إحسانه إلى الخلق ، وأن الحكمة في الأمر : تعويض المكلفين بالثواب ، فيقول : "وأنتم متناقضون في هذا القول لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله إما لتكميل نفسه بذلك وإما لقصده الحمد والثواب بذلك، وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم وإما للتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثا في عقول العقلاء وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عابثا ولم يكن محمودا على هذا، وأنتم عللتم أفعاله فرارا من العبث فوقعتم في العبث فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من العقلاء أحدا بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا في العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الآمر .. [2] .

أما إيراد المعتزلة هذه المسألة بلفظ "الغرض" ، فهو لفظ غير شرعي ، وهو يشعر ببعض معاني النقص كما سبق وتقرر ذلك في قول أهل السنة والجماعة وهم إذ يوجبون

---

١ ـ ينظر : مجموع الفتاوى (١٤٥/٨) .

٢ ـ مجموع الفتاوى (٨٩/٨) .

على الله تعالى من جنس ما يوجبون على العباد ، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد ، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه ، فهم مشبهة الأفعال ، والله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله ، كما لا يقاس بهم في ذاته ، وصفاته ، فليس كمثله شيء لا شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى ، ولا ما حَرُمَ على أحدنا حَرُمَ مثله على الله تعالى ، ولا ما قَبُحَ منا قبح من الله ، ولا ما حَسُنَ من الله تعالى حسن من أحدنا ، وليس لأحد منا أن يوجب على الله تعالى شيئا ولا يحرم عليه شيئا[1] .

وأما مسألة اللطف ، فإن الله تعالى يفعله لمن شاء من خلقه ، لكن لا على سبيل الوجوب كما تراه المعتزلة ، فهو فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء من عباده [2] والله تعالى يفعل يفعل لعباده ما فيه صلاحهم من غير أن يوجب ذلك عليه أحد ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "وذهب جمهور العلماء إلى أنه تعالى إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله وأن إرساله الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمعصيته ، فإن الله تعالى كتب في كتاب فهو عنده موضوع فوق العرش : ( إن رحمتي تغلب غضبي ) ، وفي رواية : ( إن رحمتي سبقت غضبي ) ... [3] فهم يقولون : فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة عامة للعباد وإن تضمن شرا لبعضهم وهكذا سائر ما يقدره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلله في ذلك حكمة أخرى ، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف ...[4] .

أما الماتريدية : فإن قولهم بأن الحكمة في أفعال الله تعالى ، تعود إلى الخلق فقط ، مبني على نفيهم قيام الصفات الاختيارية به تعالى ، وكذلك المعتزلة فالفعل عندهم قديم أزلي لازم لذات الرب تعالى ، ولا تعلق له بمشيئته وقدرته ، والمتجدد هو المفعول المخلوق فقط

---

١ ـــ ينظر : منهاج السنة (١/٤٤٧ـــ٤٤٨) بتصرف ، ومجموع الفتاوى (١٢٥/٨) .

٢ ـــ ينظر : مدارج السالكين (١/٤١٤ـــ ٤١٥) .

٣ ـــ صحيح البخاري (٢٧٠٠/٦) ، [٦٩٨٦] ، [٧٠١٥] .

٤ ـــ منهاج السنة (١/٤٦٢ـــ ٤٦٣) .

من غير تجدد الفعل، فلذلك يمتنع عندهم أن يقوم بالله فعل اختياري ، وبناء على ذلك نفوا الحكمة القائمة به سبحانه وتعالى والمتجددة الآحاد .

ولا شك أن قولهم هذا مناقض لدلالة النصوص الشرعية التي تعلق أفعال الله تعالى بمشيئته وقدرته ، فالله تعالى يقول : { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ }[1] ، ويقول : { وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا }[2][3] .

أما الكلابية : فإن قولهم يتضمن نفي إرادته وحكمته ومحبته ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " إذا كان الله تعالى راضيا في أزله ومحبا وفرحا بما يحدثه قبل أن يحدثه ، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها أو لم يحصل إلا ما كان في الأزل؟ فإن قلتم لم يحصل إلا ما كان في الأزل ، قيل : ذاك كان حاصلا بدون ما أحدثه من المفعولات ، فأمتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصل ذاك ، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تعالى يتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها ، قالوا : فقولكم يتضمن نفي إرادته المقارنة ومحبته وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها"[4] .

أما الكرامية : فيرى ابن تيمية أن قولهم في إثبات حكمة مقصودة تعود إلى الرب بحسب علمه أرجح من قول الجهمية والمعتزلة[5] .

---

١ ــ سورة النحل : الآية (٤٠) .

٢ ــ سورة الإسراء : الآية (١٦) .

٣ ــ ينظر : الماتريدية ، دراسة وتقويما ، د / أحمد الحربي ، دار الصميعي ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م ، ص (٢٩٣) ، وما بعدها .

٤ ــ مجموع الفتاوى (١٤٨/٨) .

٥ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٠/٨) .

**القسم الثاني : نفاة الحكمة والتعليل :**

أجمع المسلمون على اتصاف الباري سبحانه وتعالى بالحكمة ، وإنما كان الخلاف بينهم على تفسيرها [1] .

والمقصود بالنفاة هنا : من يعتقد أن أفعال الله تعالى لا تعلل بالحكم والغايات ، فعندهم لا يفعل تعالى لحكمة وعلة وغاية مقصودة ، إنما تترتب الحكم على أفعاله وتحصل عقبها .

وأشهر من أُثر عنهم نفي الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى :

ـــ الجهمية : أتباع الجهم بن صفوان :

فهم ينفون الحكمة والتعليل ، ولا يثبتون إلا مجرد المشيئة ، فكان الجهم وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره ، أو أن يكون له رحمة ، ويقولون إنما فعل بمحض مشيئة لا رحمة معها [2] .

وحكي عنه قوله إذا خرج على الجذمى [3] : أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ ،يريد بذلك أنه ما ثم إلا إرادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح لا لحكمة ولا رحمة [4] .

ـــ ومن نفاة التعليل : الإباضية [5] فهم يرون أن لا غرض للباري سبحانه في الفعل ، مع أن أفعاله كلها جارية على وفق علمه وإرادته ، لا يلحقه ضرر من قبلها ، ولا يتجدد له كمال بفعلها ، بل هو الغني في ذاته[6].

---

١ ـــ ينظر : منهاج السنة (١٤١/١) ، وممن حكى الإجماع على ذلك أيضا الآمدي في الإحكام (٣١٦/٣) .

٢ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (٤٦٠/٨)

٣ ـــ جذم الرجل : صار أجذم ، وهو المقطوع اليد ، والجمع : جذمى .والجذام : داء ، وقد جُذم ، بضم الجيم فهو مجذوم ، ينظر: مختار الصحاح ص ٤٢ ، لسان العرب (٨٦/١٢ـــ ٩٠) .

٤ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (١٧٧/١٧) .

٥ ـــ فرقة من الخوارج تنتسب إلى : عبدالله بن إباض التميمي ، من آرائهم : القول أن مخالفيهم من الأمة ليسوا مؤمنين ، ولا مشركين وأجازوا شهادتهم ، وحرموا دماءهم في السر ، واستحلوها علانية ، وعندهم أن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة ، وأنه في الآخرة مخلد في النار .

ينظر عنهم : مقالات الإسلاميين (١٨٣/١) ، الفرق بين الفرق ص ٧٠، الملل والنحل (١٥٦/١) .

٦ ـــ كتاب : معالم الدين للثميني (٢٨٨/١) ، نقلا عن كتاب : الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ، / عبدالفتاح أحمد فؤاد ، دار الوفاء للطباعة ـــ الإسكندرية (٢٧٤/٢) .

ـــ ومن نفاة التعليل أيضا : ابن حزم :

حيث يقول : " وأما نحن فلا نرضى بهذا بل ما جهلنا ذلك لكن نقطع على أن كل ما فعله الله تعالى فهو عين الحكمة والعدل وأن من أراد إجراء أفعاله تعالى علـــى الحكمـــة المعهودة بيننا والعدل المعهود بيننا فقد ألحد وأخطأ وضل وشبه الله عز وجـــل بخلقـــه ، لأن الحكمة والعدل بيننا إنما هي طاعة الله عز جل فقط، لا حكمة ولا عدل غير ذلك إلا مـــا أمرنا به أي شيء كان فقط، وأما الله تعالى فلا طاعة لأحد عليه ،فبطل أن تكـــون أفعالـــه جارية على أحكام العبيد المأمورين المربويـــين المسؤولين عما يفعلون ، لكن أفعاله تعـــالى جارية على العزة والقوة والجبروت والكبرياء والتسليم له وأن لا يسأل عما يفعل ، ولا مزيد كما قال تعالى"[1] .

---

١ ـــ الفصل (٣/٢١٠ـــ٢١١) .

ينظر : رأي ابن حزم في كتبه التالية : الإحكام (٨/١١٢٦ـــ١١٢٧) ، المحلى (١/٤٦) ، الأصول والفروع (١/١٨١) ، الدرة في ما يجب اعتقاده ص (٢٠٨ـــ٢٠٩) .

ـــ ومِمن نفى التعليل أيضا : الفلاسفة المنتسبون للإسلام .

يقول ابن سينا[1] " أتعرف ما الجود ؟ الجود إفادة ما ينبغي لا لعوض ، ولعل مــن يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد، ولعل من يهب ليستعيض معامل ، وليس بجواد ، وليس العوض كله عينا ، بل وغيره، حتى الثناء والمدح والتخلص من الملامة إلى أن يكــون على الأحسن ، أو على ما ينبغي ، فمن جاد ليشرف أو ليحمد ، أو ليحسن به ما يفعــل ، فهو مستعيض غير جواد ، فالجواد الحق هو الذي تفيض منه الفوائد لا لشوق منه ، وطلب قصدي يعود إليه ... واعلم أن الذي يفعل شيئا لو لم يفعله قبح به ، أو لم يحسن منه فهو بما يفيده من فعله متخلص"[2].

١ ـــ الحسين بن عبدالله بن علي بن سينا البلخي البخاري ، أبو علي ، الملقب بالشيخ الرئيس ، ولد في بخارى ســنة ٣٧٠ هــــ ، اشتهر بممارسة الطب وكان من أشهر الفلاسفة ، له من المصنفات : القانون في الطب ، الشفاء ، الإشارات ، المعاد ، وغيرها، توفي سنة ٤٢٨ هــ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (١٥٧/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٧) .

٢ـــ الإشارات والتنبيهات ، لأبي علي الحسين بن سينا ، تحقيق : سليمان دنيا ، مطبعة دار المعارف ، مصــر ، القســم الثالــث ، ص٥٤٨ ، وينظر له أيضا : التعليقات ص ٢٢ .

ـــ قول الأشاعرة في الحكمة والتعليل :

يفسر الأشاعرة الحكمة بأنها : الفعل الذي يصدر من الفاعل على وفق علمه ، يقول الشهرستاني [1] : ".. الحكيم من كانت أفعاله محكمة متقنة ، وإنما تكون محكمة إذا وقعت على حسب علمه ، وإذا حصلت على حسب علمه لم تكن جزافا ولا وقعت بالاتفاق"[2].

أما الآمدي فيقول : " إننا لا ننكر كون الباري حكيما ، وذلك بتحقق ما يتقنه من صنعته ، ويخلقه على وفق علمه به وبإرادته [3] "وهذا ما أشار إليه ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ بقوله: "قالت طائفة : الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده و لم يثبتوا إلا العلم والإرادة والقدرة "[4] .

فالأشاعرة إذن لا ينفون الحكمة بمعنى أن الله تعالى حكيم في فعله ، ولكن ينفـــون كون أفعاله تعالى خاضعة لمعنى العلة ، أي أنه تعالى يفعل لأجل تلك العلة أو ذاك الغرض .

يقول الأشعري [5] : " .. ولا لأفعاله علل ، لأنه مالك غير مملوك ، ولا مأمور ولا منهي ، وأنه يفعل ما يشاء " [6] .

وهذا ما عليه المذهب الأشعري في نفي العلة والغرض في أفعال الله تعالى

يقول الباقلاني : " فإن قال قائل : فهل تقولون إن القديم تعالى فعـــل العـــالم لعلـــة أوجبت حدوثه منه ؟ قيل له : لا ، لأن العلة لا تجوز عليه .. " [7]

أما الرازي فيرى أنه لا يجوز أن تكون أفعال الله تعالى وأحكامه معللة بعلة البتة [1] .

---

١ـــ محمد بن عبدالكريم بن أحمد ، أبو الفتح الشهرستاني ، ولد سنة ٤٦٩هـــ ،له من المصنفات : الملل والنحل ، نهايـــة الإقـــدام ، وغيرها ، وتوفي سنة ٥٤٨هـــ ينظر عنه : وفيات الأعيان (٢٧٤/٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٨٦/٢٠).

٢ ـــ نهاية الإقدام ص ٤٠٢ .

٣ ـــ غاية المرام في علم الكلام لأبي الحسن علي الآمدي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ ٢٠٠٤م ، ص ٢٠٢ ، وينظر في هذا المعنى أيضا : ما قاله الاسفراييني في التبصير ص ١٠٣ .

٤ ـــ منهاج السنة (١٤١/١) .

٥ ـــ علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري ، البصري ، أبو الحسن من ذرية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، كان مـــن أئمـــة المتكلمين، وكان معتزليا في أول الأمر ، ثم رجع عن الاعتزال ورد عليهم ، تأثر بابن كلاب في آرائه ، وقد رجع عن كثير من آرائه ، وإليه تنسب فرقة الأشاعرة ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٣٢٤هـــ ، له من المصنفات : الرسالة إلى أهل الثغر ، الإبانة ، مقالات الإسلاميين ، وغيرها ينظر عنه : تاريخ بغداد (٣٤٦/١١) ، سير أعلام النبلاء (٨٥/١٥) .

٦ـــ الرسالة إلى أهل الثغر ، لأبي الحسن علي الأشعري ، تحقيق : عبدالله شاكر الجنيدي ، مطبوعات الجامعة الإســـلامية بالمدينـــة المنورة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٣هـــ ، ص ١٣٦ـــ ١٣٧ .

٧ ـــ التمهيد ، ص ٣٠.

فالأشاعرة يرون أنه : سبحانه لا يفعل شيئا لشيء ، ولا يأمر بشـــيء لحكمـــة ولا جعل شيئا من الأشياء سببا لغيره ، وما ثم إلا مشيئة محضة ، وقدرة ترجح مثلا على مثل بلا سبب ولا علل ، وأنه لا يقال في فعله : لم ، ولا كيف ، ولا لأي سبب وحكمة ، ولا هو معلل بالمصالح [٢] .

ويلزم على قولهم هذا جواز أن يعذب الله المطيع ، ويغفر للفاسق بلا سبب ، يقـــول الباقلاني : " فإن قال قائل : فهل يصح على قولكم هذا أن يؤ لم الله سبحانه سائر النبـــيين ، وينعم سائر الكفرة والعاصين من جهة العقل قبل ورود السمع ؟ قيل له : أجل ، له ذلك . ولو فعله لكان جائزا منه غير مستنكر من فعله .. "[٣] .

يقول ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : " وهؤلاء يقولون : يجـــوز أن يعـــذب الأطفـــال والمجانين وإن لم يفعلوا ذنبا قط ، ثم منهم من يجزم بعذاب أطفال الكفار في الآخرة ، ومنهم من يجوزه ، ويقول : لا أدري ما يقع ، وهؤلاء يجوزون أن يغفر لأفسق أهل القبلة بلا سبب أصلا ، ويعذب الرجل الصالح على السيئة الصغيرة وإن كانت له حسنات أمثال الجبال بلا سبب أصلا بل بمحض المشيئة .. "[٤] .

ويحتج هؤلاء بأدلة عقلية منها :ـــ

أولا : كل من فعل فعلا ، لأجل تحصيل مصلحة ، أو لدفع مفسدة ، فإن كان تحصيل تلك المصلحة أولى له من عدم تحصيلها ، كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيل تلك الأولوية ، وكل من كان كذلك ، كان ناقصا بذاته ، مستكملا بغيره ، وهـــو في حق الله تعالى محال .

ثانياً : لو كانت موجودية الله تعالى معللة بعلة ، لكانت تلك العلة ، إن كانت قديمة لـــزم من قدمها قدم الفعل ، وهو محال .

---

١ ـــ الأربعين في أصول الدين ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق : د/ أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهريـــة ـــ القـــاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ ، ص ٣٥٠.

وينظر أيضا في آرائهم : الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ــ٢٧٢، نهاية الإقدام للشهرستاني ص٤٠٢، محصل أفكار المتقدمين للرازي ص١٥٥، المواقف في علم الكلام للإيجي ص٣٣١، شرح المقاصد للتفتازاني (٢٩٦/٤)، شـــرح المواقـــف في علـــم الكـــلام للجرجاني ص٣٣.

٢ ـــ ينظر : شفاء العليل (٥٢٦/٢) .

٣ ـــ التمهيد : ص٣٤٣، وينظر له : الإنصاف ص٤٩ .

٤ ـــ منهاج السنة (٩٦/٥) .

وإن كانت محدثة ، افتقر كونه تعالى موجدا لتلك العلة إلى علة أخرى فيلزم التسلسل، وهو محال .

ثالثا : أن جميع الأغراض يرجع حاصلها إلى شيئين : تحصيل اللذة والسرور ، ودفع الألم والحزن ، والله تعالى قادر على تحصيل هذين المطلوبين ابتداء من غير شيء من الوسائط ، وكل من كان قادرا على تحصيل المطلوب ابتداء بدون الواسطة ، ولم يصر تحصيل ذلك المطلوب بتلك الوسائط أسهل عليه من تحصيله ابتداء ، كان التوسل إلى تحصيل ذلك المطلوب بتلك الواسطة عبثا وذلك على الله محال .

قالوا : فثبت أنه لا يمكن تعليل أفعاله وأحكامه بشيء من العلل والأغراض [1] .

وينكر الأشاعرة "لام التعليل" في القرآن الكريم ، معتبرين أنها لام الصيرورة والعاقبة.

وقد نقل ابن فورك عن الأشعري أن كل لام نسبها الله تعالى لنفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل ، لاستحالة الغرض[2] .

وهو ما ذكره ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ عنهم ، يقول :" ... وأصحاب القول الأول كجهم بن صفوان وموافقيه كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم يقولون : ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله بل ليس فيه إلا لام العاقبة.."[3]

ويقول الشهرستاني :" وأما الآيات في مثل قوله تعالى : {وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ}[4] ، فهي لام المآل وصيرورة الأمر ، وصيرورة العاقبة ، لا لام التعليل ، كما قال تعالى :{فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا}[5][6] .

---

١ ـــ الأربعين في أصول الدين للرازي ص ٣٥٠ ـــ ٣٥٢ .

٢ ـــ البحر المحيط في أصول الفقه ، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، ضبط وتعليق : د / محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠٠م ، (٤/ ١٧١) .

٣ ـــ منهاج السنة النبوية (١/١٤٢) ، وينظر أيضا : مجموع الفتاوى (٨/٤٤) ، (١٧/ ١٠٠) ، وأيضا ، شفاء العليل لابن القيم (١/ ٤٩) .

٤ ـــ سورة الجاثية : الآية (٢٢) .

٥ ـــ سورة القصص : الآية (٨).

٦ ـــ نهاية الإقدام ص ٤٠٢ .

ومما يستشهد به الأشاعرة على وقوع لام العاقبة في القرآن قولــه تعــالى : {وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ}[1] ، وسبب ذلك توهم التعارض بين الآيــة وبين قوله تعالى : {وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ}[2] ، إذ كيف يخلق الله تعالى لجهنم كثيرا من الجن والإنس ، ويخلقهم في ذات الوقت للعبادة ، فلإزالة هــذا التعــارض ــ الموهوم ــ قالوا : إن اللام للعاقبة ، يقول أبو حيان الغرناطي [3] :" وإنما ذهب إلى أنهــا لام العاقبة والصيرورة لأنه تعالى قال : {وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ} فإثبات كونها للعلة ينافي قوله {إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ}"[4] .

أما ابن المنير [5] ، فقد رام الجمع بين الآيتين ، يقول : " فلئن دلت آيــة الــذاريات ظاهرا على أن الله تعالى إنما خلق الثقلين لتكون عاقبة الجنة جزاءً وثوابا على عبادتهم لــه ، فقد دلت آية الأعراف على أنه خلق كثيرا من الثقلين لتكون عاقبتهم جهنم جــزاءً علــى كفرهم ، وحينئذ يتعين الجمع بين الآيتين ، وحمل عموم آية الذاريات على خصوص الآيــة الأخرى ، وإن المراد : وما خلقت السعداء من الثقلين إلا لعبادتي ، جمعا بين الأدلة ..." [6]

---

١ ــ سورة الأعراف : الآية (١٧٩) .

٢ ــ سورة الذاريات : الآية (٥٦) .

٣ ــ محمد بن يوسف بن علي حيان الغرناطي الأندلسي ، أبو حيان ، ولد سنة ٦٥٤، له من المصنفات : تفسير البحــر المحــيط ، شرح التسهيل ، وغيرها ، توفي سنة٧٤٥ ، ينظر في ترجمته : الدر الكامنة (٣٠٢/٤) ، شذرات الذهب (٢٥١/٨)

٤ ــ تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي ، تحقيق : عادل أحمد عبدالجواد ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٣هــ ــ ١٩٩٣م ، (٤٢٥/٤)

٥ ــ أحمد بن محمد بن منصور الجَرَوي الجذامي الإسكندري ، ناصر الدين ابن المنير ولد سنة ٦٢٠هــ ونشأ في بيت علــم ، مــن مصنفاته: الانتصاف من الكشاف ، البحر الكبير في نخب التفسير (مخطوط) ، وغيرها ، توفي في الإسكندرية سنة ٦٨٣هــــ ، ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات (١٢٨/٨) ، شذرات الذهب (٣٨١/٥)

٦ ــ الانتصاف لابن المنير بهامش الكشاف (٣٩٨/٣) .

**مناقشة قول نفاة التعليل والحكمة في أفعال الله تعالى :ـــ**

لقد أخطأ من رد الحكمة لمحض المشيئة ، فالحكمة ليست مطلق المشيئة ، إذ لو كانت كذلك لكان كل مريد حكيما ، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة ، والحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة ، والغايات المحمودة [1] .

أما ابن حزم فإن في إنكاره للتعليل مخالفة لما عليه من مذهب ، وهو الأخذ بظواهر النصوص ، فالله تعالى ذكر في كتابه أنه فعل كذا من الأفعال ، لكذا من الأغراض ، وتلك نصوص ظاهرة على تعليل أفعاله سبحانه وتعالى [2] مما يبطل قوله بنفي التعليل .

أما الفلاسفة فهم ينفون عن الله تعالى القصد إلى الفعل ، ويرون أن كل فاعل بالقصد مستكمل ، وله غرض في فعله [3] .

فسلبوا الفاعلية عن الإله ، حتى لا ينسبوا له غرض أو هدف ، وقالوا : إنه علة غائية، وليس علة فاعلية [4][5] .

وهم بذلك متناقضون ، فإنهم يثبتون له العلة الغائية ، ويثبتون لفعله العلة الغائية ، ويقولون مع هذا ليس له إرادة ، بل هو موجب بالذات [6] لا فاعل بالاختيار [7] .

ووجه تناقضهم : أنهم إن أثبتوا له العلة الغائية يلزمهم إثبات المشيئة والإرادة بالضرورة ، لأن قول القائل بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين [8] .

---

١ ـــ منهاج السنة النبوية (١/١٤١) ، وينظر أيضا : دقائق التفسير (٢/١٠٨) .

٢ ـــ ينظر : ابن حزم وموقفه من الإلهيات ، عرض ونقد ، د / أحمد بن ناصر الحمد ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ٤٥٤ .

٣ ـــ ابن تيمية السلفي ، محمد خليل الهراس ، مكتبة الصحابة طنطا ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، ص ١٨٣ .

٤ـــ علة الشيء : ما يتوقف عليه ذلك الشيء ، والعلة الفاعلية : ما يوجد الشيء بسببه ، أما العلة الغائية فهي : ما يوجد الشيء لأجله ، أو : ما يبعث الفاعل على الفعل ، وهي متقدمة في العلم والإرادة ، متأخرة في الوجود والحصول ، وهي المراد المطلوب من الفعل ، ينظر في ذلك : التعريفات للجرجاني ص ٢٠٢ ، الكليات لأبي البقاء الكفومي ص ٥٠٥ ، وأيضا : دقائق التفسير لابن تيمية (٢/٥٢٨) .

٥ـــ القضاء والقدر في الإسلام ، د / فاروق أحمد دسوقي ، دار الدعوة للطبع والنشر ، الإسكندرية (١/ ١٤٩) .

٦ ـــ الموجب بالذات : هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة ، كوجوب صدور الإشراق عن الشمس ، والإحراق عن النار ، ينظر : التعريفات ص ٣٠٥ .

٧ ـــ مجموع الفتاوى (٨/٨٥) ، وينظر أيضا : طريق الهجرتين لابن القيم ص ٩٤ .

٨ ـــ مجموع الفتاوى (٨/ ٨٨) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " واستدلال الناس من جميع الطوائف ، بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة ، والبرهنة على حكمة الـــرب ورحمتـــه ، وإرادتـــه النعمـــة والإحسان إلى عباده وعنايته كثيرة جداً .

وإنما المقصود هنا : أن الفلاسفة يصرحون بذلك ، وهم من أكثر النـــاس نظـــراً في حكم الموجودات ، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد ، إذ لا يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق ، فعلم أن نفيهم بعد ذلـــك كونه فاعلاً مختاراً تناقض منهم..."[1] .

أما ما احتج به النفاة من الأشاعرة من شبه عقلية فيمكن نقضها بما يلي :

أولاً : الحكم المطلوبة والغايات وجودها وقت وجودها هو الكمال ، وعدمها حينئذ نقص، وعدمها وقت عدمها كمال ، ووجودها حينئذ نقص ، وعلى هذا فالنافي للحكـــم والغايات هو الذي نسب النقص إلى الله لا المثبت .

والأمة مجمعة على انتفاء النقص عن الله ، بل العلم بانتفائه عن الله تعالى من أعلـــى العلوم الضرورية المستقرة في فطر الخلق ، فلو كانت أفعاله معطلـــة عـــن الحكـــم والغايات المحمودة لزم النقص ، وهو محال .

ولزوم النقص من انتفاء الحكم أظهر في العقول والفطر الضرورية والنظرية من لزوم النقص من إثبات ذلك .

والنقص منتفٍ عن الله عز وجل عقلاً كما هو منتف عنه سمعاً ، والعقـــل والنقـــل يوجب اتصافه بصفات الكمال ، والنقص هو ما يضاد صفات الكمـــال ، فـــالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة صفات كمال ، وأضدادها نقص فوجب تنـــزيهه عنها لمنافاتها لكماله ، وأما حصول ما يحبه الله تعـــالى في الوقـــت الذي يحبه فإنما يكون كمالاً إذا حصل على الوجه الذي يحبه ، فعدمه قبل ذلك ليس نقصاً إذا كان لا يحب وجوده قبل ذلك .

ثانياً : إن قولكم : إن العلة لو كانت قديمة لزم من قدمها قدم الفعل ؛ ينـــتقض علـــيكم بالإرادة ، فإنها قديمة ، و لم يلزم من قدمها قدم المراد ، فإن قلـــتم : الإرادة القديمـــة

---

١ ــ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : د / يحي محمد الهنيدي ، الناشـــر : مجمـــع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٢٦هـــ ، (٥٠٩/١) .

تعلقت بالمراد الحادث في وقت حدوثه ، واقتضت الحاجة وجوده حينئذ ، فهلاّ قلتم: إن الحكمة القديمة تعلقت بالمراد وقت حدوثه كما قلتم في الإرادة ، فإذا قلتم شأن الإرادة التخصيص ، قيل لكم : وكذلك الحكمة شأنها تخصيص الشيء بزمانه ومكانه وصفته ، فالتخصيص مصدره الحكمة والإرادة والعلم والقدرة فإن لزم من قدم الحكمة قدم الفعل ، لزم من قدم الإرادة قدمه ، وإن لم يلزم ذلك لم يلزم هذا..

ثم إن قولكم : يفتقر كونه محدثاً لتلك العلة إلى علة أخرى ؛ ممنوع ، فإن هذا إنما يلزم أن لو قيل كل حادث فلابد له من علة ، ونحن لا نقول هذا ، بل نقول يفعله لحكمة ومعلوم أن الفعل لأجله مراد للفاعل محبوب له ، والمراد المحبوب تارة يكون مراداً لنفسه ، وتارة يكون مراداً لغيره ، والمراد لغيره لابد أن ينتهي إلى المراد لنفسه قطعاً للتسلسل ، وهذا كما نقول في خلقه بالأسباب أنه يخلق كذا بسبب كذا وكذا بسبب كذا حتى ينتهي الأمر إلى أسباب لا سبب لها سوى مشيئة الرب فكذلك يخلق لحكمة ، وتلك الحكمة لحكمة حتى ينتهي الأمر إلى حكمة لا حكمة فوقها .

ثالثاً: قولكم : جميع الأغراض يرجع حاصلها إلى شيئين : اللذة ، ودفع الهم والحزن، إن كان المقصود به الحكمة التي يفعل الله سبحانه لأجلها فهذه دعوى مجردة لا برهان عليها ، فإن حكمة الرب تعالى فوق تحصيل اللذة ودفع الغم والحزن فإنه يتعالى عن ذلك ، بل ليس كمثل حكمته شيء ، كما أنه موصوف بالإرادة ، وليست كإرادة الحيوان ، فإن الحيوان يريد ما يريده ليجلب له منفعة أو يدفع به عنه مضرة ، وكذلك غضبه ليس مشابها لغضب خلقه فإن غضب المخلوق هو غليان دم قلبه طلباً للانتقام والله يتعالى عن ذلك ، وكذلك سائر صفاته ، فكما أنه ليس كمثله شيء في إرادته ورضاه وغضبه ورحمته وسائر صفاته فهكذا حكمته سبحانه لا تماثل حكمة المخلوقين ، بل هي أجل وأعلى من أن يقال أنها تحصيل لذة أو دفع حزن ، فالمخلوق لنقصه يحتاج أن يفعل ذلك لأن مصالحه لا تتم إلا به ، والله سبحانه غني بذاته عن كل ما سواه لا يستفيد من خلقه كمالاً ، بل خلقه يستفيدون كمالهم منه ...

أما دعوى كون توسط أحد الأمرين إذا كان شرطاً أو سبباً له أنه عبث فهذه دعوى كاذبة باطلة فإن العبث هو الذي لا فائدة فيه وأما توسط الشرط أو السبب أو المادة التي يحدث فيها ما يحدثه فليس بعبث .

ثم إن حصول الأعراض والصفات التي يحدثها الله سبحانه في موادها شروط لحصول تلك المواد ولا يتصور وجودها بدونها فتوسطها أمر ضروري لابد منه فينقلب عليكم دليلكم ونقول هل يقدر سبحانه على إيجاد تلك الحوادث بدون توسط موادها الحاملة لها أولا يمكن ؟ فإن قلتم يمكن ذلك كان توسطها عبثاً ، وإن قلتم لا يقدر كان تعجيزاً ، فإن قلتم هذا فرض مستحيل والمحال ليس بشيء قيل صدقتم وهذا جوابنا بعينه .

أما قولكم يلزم العبث وهو على الله محال، فإن كان العبث عليه محالاً لزم أن لا يفعل ولا يأمر إلا لمصلحة وحكمة فبطل قولكم بقولكم ، وإن لم يكن العبث عليه محالاً بطلت هذه الحجة فيتحقق بطلانها على التقديرين[١] .

أما تأويل الأشاعرة كل لام نسبها الله تعالى لنفسه في القرآن الكريم بأنها "لام العاقبة" فإن لام العاقبة في اللغة لا تصح إلا من جاهل بعاقبة فعله، كفرعون الذي لم يكن يدري ما ينتهي إليه أمر موسى ، أو من عاجز عن رد عاقبة فعله كعجز بني آدم عن دفع الموت عن أنفسهم والخراب عن ديارهم ، فأما من هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير ، وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع في حقه لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة[٢] .

أما الجواب عن استشهادهم بقوله تعالى : { فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا }[٣] ، بأن اللام هنا للعاقبة ، فإنها تكون كذلك إذا أسندت إلى آل فرعون ، فهم لم يأخذوه لتكون الغاية أن يكون لهم عدواً وحزناً ، إنما لينتفعوا به ويكون لهم ولداً ، يقول تعالى : { لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا }[٤] .

---

١ ــ ينظر في مناقشة أدلتهم العقلية بالتفصيل : شفاء العليل (٥٧٧/٢-٦٠٨) ، وقد ذكرها هنا بتصرف شديد .

٢ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٠٠/١٧ــ١٠١) ، وأيضاً (٤٤/٨، ١٨٧) ، وينظر أيضاً : شفاء العليل لابن القيم (٥٣٩/٢ــ٥٤٠).

٣ ــ سورة القصص : الآية (٨) .

٤ ــ سورة القصص : الآية (٩) .

يقول الإمام الطبري[1] ـــ رحمه الله ـــ عن تفسيره لهذه الآية : "فكـــان قـــول الله : {لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } ، لما هو كائن في عاقبة أمره لهم ، وهو كقول الآخـــر إذا قرّعه لفعل كان فعله وهو يحسب محسناً في فعله ، فأداة فعله ذلك إلى مساءة مندماً له علـــى فعله : فعلت هذا لضر نفسك ، ولتضر به نفسك فعلت ، وقد كان الفاعل في حال فعلـــه ذلك عند نفسه يفعله راجياً نفعه ، غير أن العاقبة جاءت بخلاف ما كان يرجو ، فكـــذلك قوله : {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } إنما هو : فالتقطـــه آل فرعون ظناً منهم أنهم محسنون إلى أنفسهم ، ليكون قرة عين لهم ، فكانت عاقبة التقـــاطهم إياه منه هلاكهم على يديه ، وقوله : {عَدُوًّا وَحَزَنًا } يقول : يكون لهم عدواّ في دينهم ، وحزناً على ما ينالهم منه من المكروه .."[2] .

ويقول الزجاج [3] : "معنى ليكون لهم عدواً أي ليصير الأمر إلى ذلك لا أنهم طلبوه وأخذوه لهذا كما تقول للذي كسب مالاً فأدى ذلك إلى الهلاك إنما كسب فلان لحتفه وهو لم يطلب المال للحتف ، ومثله : للموت ما تلد الوالدة أي فهي لم تلده طلباً أن يموت ولدها ولكن المصير إلى ذلك"[4] .

هذا إن كانت اللام مسندة إلى آل فرعون لكن إن كانت اللام مسندة إلى الله تعالى، فهي لام تعليل لقضاء الله تعالى بالتقاط آل فرعون لموسى عليه السلام ليكون لهـــم عـــدواً وحزناً ، يقول ابن القيم : "أمـــا قولـــه {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا } فهو تعليل لقضاء الله سبحانه بالتقاطه وتقديره له فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره فهو سبحانه قدر ذلك وقضى به ليكون لهم عدواً وحزناً وذكر فعلهم دون قضـــائه

١ ـــ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري ، أبو جعفر ، رأس المفسرين ، كان حافظاً لكتاب الله ، بصيراً بالمعـــاني ، فقيهـــاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسنة ، أصله من آمل طبرستان ولد بها سنة ٢٢٤هـــ ، وله من المصنفات : جامع البيـــان في تفســـير القرآن توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٣١٠هـــ . ينظر عنه : لسان الميزان (١٠٠/٥) ، الأعلام (٦٩/٦) .

٢ ـــ جامع البيان (٣٢/٢٠-٣٣) .

٣ ـــ إبراهيم بن محمد السري الزجاج البغدادي ، ممن برع في النحو ، له من المصنفات معاني القرآن ، الاشتقاق ، وغيرها ، تـــوفي سنة ٣١١هـــ ، ينظر : ترجمته في الفهرست ص (٩٠) ، تاريخ بغداد (٨٩/٦) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٠/١٤) .

٤ ـــ معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق : د / عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـــ ـــ ١٩٨٨م ، (١٣٣/٤) .

لأنه أبلغ في كونه حزناً لهم وحسرة عليهم فإن من اختار أخذ ما يكون هلاكه على يديه إذا أصيب به كان أعظم لحزنه وغمه وحسرته من أن لا يكون فيه صنع ولا اختيار فإنه سبحانه أراد أن يظهر لفرعون وقومه ولغيرهم من خلقه كمال قدرته وعلمه وحكمته البــاهرة وأن هذا الذي يذبح فرعون الأبناء في طلبه هو الذي يتولى تربيته في حجره وبيته باختياره وإرادته ويكون في قبضته وتحت تصرفه ... "[1]، أما ابن كثير ــ رحمه الله ــ فيرى أنه إذا نظر إلى معنى السياق ، فإنه تبقى اللام للتعليل ، لأن معناه أن الله تعالى قيضهم لالتقاطه ، ليجعلــه عدوا لهم وحزنا ، فيكون ذلك أبلغ في إبطال حذرهم منه [2] .

أما من حاول الجمع بين قولــه تعــالى {وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ }[3] ، وقوله تعالى " {وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ }[4] بحمل عموم آية الذاريات على خصوص آية الأعراف ، وأن المراد هو : وما خلقت السعداء من الــثقلين إلا لعبادتي ، فهذا أحد القولين اللذين نقلهما ابن جرير الطبري ــ رحمه الله ــ عند تفسيره لقوله : {إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ }، فقد روي بسنده عن زيد بن أسلم[5] ، قال :[ما جبلوا عليه من الشقاء والسعادة][6] ، يقول الطبري : "معنى ذلك : وما خلقت السعداء من الجن والإنــس إلا لعبادتي ، والأشقياء منهم لمعصيتي "[7] .

أما القول الآخر والذي رجحه الطبري ــ رحمه الله ــ أن معنى {لِيَعۡبُدُون } أي : ليذعنوا لي بالعبودية ، وقد رواه بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما[8] .

وهذان القولان مرجوحان[1] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "وهذا المعنى وإن كان كان في نفسه صحيحا وقد نازعت القدرية في بعضه فليس هو المراد بالآيــة فــإن جميــع

---

١ ــ شفاء العليل (٢/٥٤٠) .

٢ ــ تفسير ابن كثير (٣/٥٠٢)

٣ ــ سورة الأعراف : الآية (١٧٩) .

٤ ــ سورة الذاريات : الآية (٥٦) .

٥ ــ زيد بن أسلم العدوي ، أبو أسامة المدني ، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثقة عالم ،توفي ــ رحمه الله ــ سنة ١٣٦هــ، ينظر عنه : تهذيب الكمال (١٠/١٢) ، تقريب التهذيب (١/٢٢) .

٦ ــ جامع البيان (٢٧/١١) .

٧ ــ نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

٨ ــ نفسه (٢٧/١٢) .

المخلوقات حتى البهائم والجمادات بهذه المنزلة وأيضا فالعبادة المذكورة في عامة المواضع في القرآن لا يراد بها هذا المعنى وأيضا فإن قوله {مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ}[٢] دليل على أنه خلقهم ليعبدوه لا ليرزقوا ويطعموا بل هو المطعم الرازق وإطعامه لهم ورزقه إياهم هو من جملة تدبيرهم وتصريفهم الذي قد جعله أهل هذا القول عبادة له فتكون العبادة التي خلقوا لها كونهم مرزوقين مدبرين وهذا باطل ، وأيضا فقوله {لِيَعۡبُدُون }يقتضي فعلا يفعلونه هم وكونه يربهم ويخلقهم ليس فيه إلا فعله فقط ليس في ذلك فعل لهم "[٣] .

أما معنى {إلا لِيَعۡبُدُونِ }: أي أن الله تعالى خلقهم لعبادته ، وفعل ما أمروا به ، فمنهم من يطيع ويعبد فيجازيه الله تعالى على طاعته ، ومنهم من يعصي فيكون مستحقا للعقاب[٤] .

أما الجواب عن التعارض بين الآيتين إن وجد فلا يتضح إلا بفهم عقيدة أهل السنة في مسألة الإرادة وأنها تنقسم إلى قسمين : إرادة كونية قدرية بمعنى المشيئة العامة، شاملة لكل ما يقع في الكون ، ويدل عليها أدلة كثيرة منها قوله تعالى : {فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا }[٥] ، وهذه الإرادة لا تستلزم المحبة .

القسم الثاني : إرادة شرعية دينية بمعنى المحبة والرضى، وهي مستلزمة للأمر ، ومما يدل عليها قوله تعالى : {يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ }[٦] [٧] .

---

١ ــ ينظر : كتاب المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير ، عرض ونقد ، صالح بن غرم الله الغامدي ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، حائل ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م ، (٧٧٠/٢) .

٢ ــ سورة الذاريات : الآية (٥٧ــ٥٨) .

٣ ــ درء التعارض (٤٨٠/٨ــ ٤٨١) ، وينظر مجموع الفتاوى (٤٥/٨ــ ٤٩) .

٤ ــ ينظر مجموع الفتاوى (٥١/٨، ٥٦) ، وينظر أيضا تفسير ابن كثير (٣٠٢/٤) ، وما رجحه الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان (٤٤٤/٧ــ٤٤٨) .

٥ ــ سورة الأنعام : الآية (١٢٥) .

١ ــ سورة البقرة : الآية (١٨٥) .

٢ ــ ينظر: مجموع الفتاوى (١٨٩/٨) .

فالإرادة في قولـــه تعـــالى :{وَلَقَد ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ } إرادة كونية ، وفي قوله تعالى :{وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ } إرادة شرعية ، يقول الشيخ الشنقيطي[1]ـــ رحمه الله ـــ عند الجمع بين الآيتين : " فبين في قولـــه:{وَلَقَد ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ } ، أنه أراد بإرادته الكونية القدرية صـــيرورة قوم إلى السعادة ، وآخرين إلى الشقاوة ، وبيَّن بقوله : {إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ } أنه يريد العبـــادة بإرادته الشرعية الدينية من الجن والإنس ، فيوفق من شاء بإرادته الكونية فيعبده ، ويخذل من شاء فيمتنع من العبادة .

ووجه دلالة القرآن على هذا : أنه تعالى بينه بقولـــه : {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ }[2] فعمم الإرادة الشرعية بقوله : {إِلَّا لِيُطَاعَ}، وبيَّن التخصيص في الطاعة بالإرادة الكونية بقوله : {بِإِذۡنِ ٱللَّهِ } فالدعوة عامة ، والتوفيق خاص[3] .

---

٣ ـــ وهو محمد الأمين الشنقيطي بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، ولد سنة ١٣٠٥هـــ ، في شنقيط بموريتانيـــا ، أدى فريضـــة الحج ومن ثم استقر بالمدينة المنورة ، وقام بالتدريس في المسجد النبوي والجامعة الإسلامية ، كان عضوا في هيئة كبار العلماء ، من مصنفاته أضواء البيان ، دفع إيهام الاضطراب ، وغيرها ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ١٣٩٣هـــ .
ينظر : ترجمته بقلم الشيخ عطية محمد سالم ـــ رحمه الله ـــ : أضواء البيان (٢٦٧/١٠) وما بعدها .

٤ ـــ سورة النساء : الآية (٦٤) .

٥ ـــ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، دار المنهاج ـــ القاهرة ـــ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ ـــ ٢٠٠٢ م ، ص (١٤٠) .
وينظر بسط ذلك وتفصيله : مجموع الفتاوى (٥٤/٨ـــ ٥٧، ١٨٦) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في الحكمة والتعليل ومناقشتها

ـــ **استدل النفاة بقول الله تعالى** {لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ}[1]

ـــ **وجه الاستدلال :**

---

١ ـــ سورة الأنبياء : الآية (٢٣) .

قالوا إن الله تعالى في الآية التي تسبق هذه الآية وهي قوله تعـالى : {لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ }[1]، نزه ذاته عن إثبات الشريك ، فهو سبحانه المالك المتصرف في مخلوقاته ، ومن تصرف في ملكه لا يقال له : لم فعلت ؟ وكما أن ذاته سبحانه غير معللة بشيء فأيضا صفاته وأفعاله ، فهو سـبحانه غـير محتاج إلى الأسباب والأغراض[2] ، يقول الرازي : " لو كان كل شيء معللا بعلة لكانـت عليه تلك العلة معللة بعلة أخرى ويلزم التسلسل ، فلابد في قطع التسلسل من الانتهاء إلى ما يكون غنياً عن العلة، وأولى الأشياء بذلك ذات الله تعالى وصفاته ، وكما أن ذاته منـزهة عن الافتقار إلى المؤثر والعلة ، وصفاته مبرأة عن الافتقار إلى المبدع والمخصص، فكذا فاعليته يجب أن تكون مقدسة عن الاستناد إلى الموجب والمؤثر "[3] . فلا يعترض على فعله بسؤال ، وله سبحانه أن يعذب أهل سماواته وأرضه ، ويكون ذلك منه عدلا وحسنا[4].

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

يقول الطبري في توضيح المقصود من قوله : {لا يُسۡـَٔلُ }، أي : " لا سائل يسـأل رب العرش عن الذي يفعل بخلقه من تصريفهم فيما شاء من حياة وموت وإعزاز وإذلال ، وغير ذلك من حكمه فيهم لأنهم خلقه وعبيده ، وجميعهم في ملكه وسـلطانه ، والحكـم حكمه ، والقضاء قضاؤه ، لا شيء فوقه يسأله عما يفعل فيقول له : لم فعلت ؟ ولِمَ لَـمْ تفعل ؟ ... {وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ} أي : " وجميع من في السـماوات والأرض مـن عبـاده مسئولون عن أفعالهم ، ومحاسبون على أعمالهم ، وهو الذي يسألهم عن ذلك ويحاسبهم عليه لأنه فوقهم ومالكهم ، وهم في سلطانه "[5] .

---

٢ ـــ سورة الأنبياء : الآية (٢٢) .

٣ ـــ ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن علي بن محمد القمي النيسابوري ، ضـبط وتخـريج : زكريـا عميرات ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ـــ١٩٩٦، (١٥/٥) .

٤ ـــ التفسير الكبير (١٣٤/٢١) .

٥ ـــ ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين إبراهيم البقـاعي ، دار الكتـاب ـــ القـاهرة ، الطبعـة الثانيـة ١٤١٣ـــ١٩٩٢، (٤٠٤/١٢) .

وينظر أيضا لابن حزم : الإحكام (٥٦٦/٨) ، الفصل (٢١٠/٣) ، الدرة فيما يجب اعتقاده ص (٣٠٩) .

١ـــ جامع البيان للطبري (١٤/١٧) ، وممن قال بذلك : البغوي في معالم التنزيل (٢٤١/٣) ، ابن عطية في المحرر الـوجيز (٧٨/٤) ، ابـن الجوزي في زاد المسير (٣٤٥/٥) ، القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٣٩/٦) ، ابن كثير في تفسيره (٢٣٥/٣) .

وقيل معنى ﴿لا يُسۡـَٔلُ﴾ : لأنه محكم الأفعال ، يضع كل شيء في موضعه ، فليس في أفعاله موضع سؤال واعتراض[1] .

يقول أبو حيان الغرناطي : " إذ له أن يفعل في ملكه ما يشاء ، وفعله على أقصى درجات الحكمة فلا اعتراض ولا تعقب عليه "[2] .

﴿وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ : لأهم يقع في أعمالهم الخطأ والزلل والخلل ، فهم جديرون بأن يسألوا عنها[3] .

وقيل : ﴿لا يُسۡـَٔلُ﴾، أي : لا يُسْأل يوم القيامة عن حكمه في عباده ، ﴿وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ أي يسأل عباده عن أعمالهم[4] .

وقيل : لا يحاسب على أفعاله ، وهم يحاسبون على أفعالهم[5] .

وقيل : لا يسأله الملائكة والمسيح عن فعله ، وهو سبحانه يسألهم عن أفعالهم ، فلو كانوا آلهة لم يسألهم ، لأن من يُسْأل عن فعله لا يصلح لأن يكون إلهاً[6] .

---

٢ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبدالسلام محمد ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، (٤/٧٨) .

٣ــ البحر المحيط لأبي حيان (٦/٣٠٥) .

٣ ــ المحرر الوجيز لابن عطية (٤/٧٨) ، البحر المحيط لأبي حيان (٦/٣٠٥) .

٤ ــ معاني القرآن للزجاج (٣/٣٨٨) .

٥ ــ مجمع البيان في تفسير القرآن ، للفضل بن الحسن بن الفضل ، طبع ونشر دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٠ هـ ، (١٧/١٨) ، وينظر أيضاً : البحر المحيط (٦/٣٠٦) .

٦ ــ مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م ، (٣/٧٦) .

وينظر أيضاً : مجمع البيان (١٧/١٨) ، فتح القدير ص (١١٢٩) .

يقول الطاهر بن عاشور[1] ـــ رحمه الله ـــ مرجحاً هذا المعنى الأخير : "الأظهـــر أن هذه الجملة حـــال مكملـــة لمـــدلول قولـــه تعـــالى : {لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ}[2] ، كما تقدم عند قوله تعالى : {أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ}[3] ، فالمعنى : أن من عنده وهم المقربون من المخلوقات هم مع قربهم يُسْألون عما يفعلون ولا يسألونه عما يفعل، أي لم يبلغ بهم قربهم إلى حد الإدلال عليه وانتصابهم لتعقب أفعاله ، فلما كان الضمير المرفوع بالنيابة عن الفاعل مشعراً بفاعل حذف لقصد التعميم ، أي لا يسأل سائل الله تعالى عما يفعل ، وكان ممـــن يشـــملهم الفاعـــل المحذوف هم من عنده من المقربين ، صح كون هذه الجملة حالاً من {وَمَنۡ عِندَهُۥ} علـــى أن جملة {لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ} تمهيد لجملة {وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ}، على أن تقديمـــه علـــى جملة {وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ} اقتضته مناسبة الحديث عن تنـــزيهه تعالى عن الشـــركاء فكـــان انتقالاً بديعاً بالرجوع إلى بقية أحوال المقربين ، فالمقصود أن من عنده مع قـــربهم ورفعـــة شأنهم يحاسبهم الله على أعمالهم فهم يخافون التقصير فيما كلفوا به من الأعمـــال ولـــذلك كانوا لا يستحسرون ولا يفترون ، وبهذا تعلم أن ضمير {وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ} ليس براجـــع إلى ما رجع إليه ضمير {يَصِفُونَ} لأن أولئك لا جدوى للإخبار بأنهم يسألون إذ لا يتردد في العلم بذلك أحد ، ولا براجع إلى {ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ} لعدم صحة سؤالهم ، وذلك هو ما دعانا إلى اعتبار جملة {لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ} حالاً من {مَنۡ عِندَهُۥ} .

---

١ ـــ الشيخ العلامة : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور ، ولد سنة ١٢٩٦هـــ ، له العديد من المصنفات منها : تفسيره المسمى بالتحرير والتنوير ، مقاصد الشريعة ، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام ، وغيرها الكثير ، توفي عام ١٣٩٣هـــ ، ينظر عنه : معجـــم المفسرين (٨٠٣/٢) ، جذوة الاقتباس (٢١٢/١) .

٢ ـــ سورة الأنبياء : الآية (١٩-٢٠) .

٣ ـــ سورة الأنبياء : الآية (٢١) .

وفي هذا إبطال لإلهية المقربين التي زعمها المشركون الذين عبدوا الملائكة وزعموا أهم بنات الله تعالى ، بطريقة انتفاء الإله الحق عنهم إذ هم يسألون عما يفعلون وشأن الإله أن لا يُسْأل[1] .

ويتضح من أقوال المفسرين السابقة : أن المقصود بالآية ليس نفي تعليل أفعال الله تعالى بالحكم والغايات المحمودة ، بل بيان وجوب إفراده سبحانه بالإلهية والربوبية على الخلق، وأنه تعالى لكمال حكمته وعدله وعزته لا معقب لحكمه ، ولا يعترض عليه بالسؤال[2] ، يقول ابن تيمية : " لا يقال في صفات الله عز وجل "كيف" ؟ ولا في أفعاله "لم" ؟ "[3] .

لكن قول أهل السنة والجماعة لا يقال في أفعاله "لم" لا ينفي ثبوت الحكمة التي تكون مقصودة له في نفس الأمر ، ولا كونه مريداً لها قاصداً[4] .

ويوضح ابن القيم خطأ من استدل بالآية على نفي التعليل فيقول : " ... وكلما سئلوا عن شيء أجابوا بـ {لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ} ، وهذا من أصدق الكلام ، وليس المراد به نفي حكمته تعالى وعواقب أفعاله الحميدة ، وغاياها المطلوبة منها ، وإنما المراد بالآية: إفراده بالإلهية والربوبية ، وإنه لكمال حكمته لا معقب لحكمه ولا يعترض عليه بالسؤال ، لأنه لا يفعل شيئاً سدى ، ولا خلق شيئاً عبثاً ، وإنما يسأل عن فعله من خرج عن الصواب و لم يكن فيه منفعة ولا فائدة "[5] .

والآية يستدل بها على إثبات عزة الله تعالى ، فهو سبحانه أعز من أن يُسْأل ، ولا تعني أنه سبحانه ليس حكمة في فعله ، إذ تمدح جل شأنه بالحكمة كما تمدح بالعزة ، فهو

---

١ ـــ التحرير والتنوير ، للشيخ الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ( ١٧/٤٥ـــ٤٦) .

٢ ـــ ولا يدخل في ذلك من سأل الله تعالى سؤال بيان وتوضيح ، يقول ابن الوزير ـــ رحمه الله ـــ : "وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ـــ ﷺ ـــ أن يسأله الزيادة من العلم ، ولم يعلم موسى على طلب ذلك من الخضر عليهما السلام ، والله يحب أن يُسأل، ومن لم يسأل الله يغضب عليه ، فمن سأل الله من أنبيائه عن خفي حكمته لم يدخل في الآية ، ينظر : إيثار الحق ص (٢١٥).

٣ ـــ تلبيس الجهمية (٢/٣) .

٤ ـــ نفسه (٢/٧) .

٥ ـــ مفتاح دار السعادة (١/٣١٥) .

سبحانه {ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ}[1] ، ثم إنها سيقت للإنكار على من اتخذ من دونه سبحانه آلهة، فساواها به عز وجل ، يقول ابن القيم : "فقوله {لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ} إثبات لحقيقة الإلهية وإفراده له بالربوبية والإلهية ، {وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ} في صلاح تلك الآلهة المتخذة للإلهيـــة ، فإنها مسئولة مربوبة مدبرة ، فكيف يسوي بينها وبينه مع أعظم الفرقان ، فهذا الذي سيق له الكلام ، فجعلها الجبرية ملجئاً ومعقلاً في إنكار حكمته وتعليل أفعالــه بغاياتهـــا المحمــــودة وعواقبها السديدة"[2] .

مما سبق يتضح بطلان استدلال نفاة الحكمة والتعليل بالآية على مقصودهم ، وأنهـــا وردت في غير السياق الذي سيقت من أجله ، بل كانت الآية على نقيض ما استدلوا بـــه ، فهي تثبت حكمته سبحانه وإتقانه للأمور ووضعها موضعها ، فالآية حجة عليهم لا لهم .

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (١٢٩) ، وقد قرن الله تعالى في القرآن الكريم بين العزة والحكمة في حوالي سبعة وأربعين موضعاً .

٢ ــ مفتاح دار السعادة (٣١٥/١) ، (٤١٦/٢) ، مختصر الصواعق ص (٢٣٧) ، وينظر : مجموع الفتاوى لابن تيميـــة (٧٩/٨) ، (٢٢٥/١٣) ، إيثار الحق لابن الوزير ص (٢١٤) وما بعدها .

ـــ واستدلوا بقوله تعالى : {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}[1] .

**ـــ وجه الاستدلال :**

قالوا : إن قوله تعالى : {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ } أي : لا معقب لحكمه ، ولا علة لفعله فلا يقال : لم فعل ، لأنه لو كان لفعله علة ، فإن كانت قديمة ، اقتضت قدم معلولها وذلك محال، وإن كانت حادثة كانت لها علة أخرى ، ولتلك العلة علة أخرى حتى تؤدي إلى ما لا يتناهى ، وذلك محال ، وإن استغنت العلة عن العلة استغنت الحوادث عن العلـــة ، وذلـــك محال، فدل على أن ربنا جل وعز فعال لما يريد ، لا علة لفعله ولا معقب لحكمه ...[2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أما أنه سبحانه وتعالى : {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ }، لا معقب لحكمه عز شأنه ، فهذا حق واجب الإيمان به ، والتسليم له .

فإنه سبحانه لا يمنعه مانع من فعل أراد أن يفعله ، ولا يحول بينه وبين ذلك حائـــل، لأن له ملك السموات والأرض وهو العزيز الحكيم[3] .

يقول الإمام البغوي[4] ـــ رحمه الله ـــ : {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} : "لا يعجـــزه شـــيء يريده ، ولا يمتنع منه شيء"[5] .

---

١ ـــ سورة البروج : (١٦) ، وأيضاً : سورة هود : (١٠٧) .

٢ ـــ شعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني ، دار الكتب العلمية ، بـــيروت ، الطبعـــة الأولى ، ١٤١٠هـــ ، (٢١٥/١) .

٣ ـــ جامع البيان للطبري (١٣٩/٣٠) ، وينظر أيضاً (١١٩/١٢) .

٤ ـــ الحسين بن مسعود بن محمد الفرّاء البغوي ، الشافعي ، أبو محمد ، الإمام الحافظ ، الفقيه المجتهد ، محي السنة ، كان ديناً عالماً ، عاملاً على طريقة السلف ، ولد سنة ٤٣٣هـــ ، له من المصنفات : "التهذيب في فقه الإمام الشـــافعي" ، معـــالم التنـــــزيل المعروف بتفسير البغوي ، شرح السنة وغيرها ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٥١٦هـــ ، ينظر عنه : طبقات الشافعية (٢٨١/١)، طبقات المفسرين للسيوطي ص (٤٩) .

٥ ـــ معالم التتريل للإمام الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : خالد العك ، دار المعرفة ـــ بيروت ، (٤٧١/٤) ، وينظـــر أيضـــاً : تفسير السمعاني (٢٠٠/٦) .

وقد فهم السلف الصالح رضوان الله عليهم هذا المعنى ، فقــد روى أن أبـــا بكـــر الصديق رضي الله عنه مرض ، فدخل القوم يعودونه ، فقالوا له : ألا ندعو لـــك طبيبـــاً ؟ فقال: قد دعوته ، فقالوا : فماذا قال ؟ قال أبو بكر : فقال "أنا فاعل لما أريد" [1] .

فالقول بأنه سبحانه {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} كما اتضح من معناه ، لا يلزم منـــه نفـــي حكمته تعالى في فعله وأمره ، كما فهمه ذلك من استدل بالآية ، بل إن كل ما أراد فعله ، واقتضته حكمته ، فعله تبارك وتعالى ، لا يرده أحد عن مراده [2] ، وهو سبحانه مهما أراد فعل ، لا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل لعظمته وقهره وحكمته وعدله [3] ، ولا يقـــال في أفعاله " لم "، وهذا لا ينفي ثبوت الحكمة المقصودة له في نفس الأمر كما سبق تقريـــر ذلك[4] .

تلك كانت أهم الشبهات التي استدل بها نفاة التعليل في أفعاله تعالى .

---

١ ــ مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق : كمال الحوت ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ ــ٢٠٠١م ، ص٣٠٩ .

٢ ــ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق : عبدالرحمن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ ــ ٢٠٠١م ، ص ٣٠٩ ،

٣ ــ تفسير ابن كثير (٦٣٩/٤)

٤ ــ ينظر ص (١٠١) .

# الفصل الثاني

# التحسين والتقبيح العقليان

# المبحث الأول

# المقصود بالتحسين والتقبيح العقليين

أول من عرف عنه بحث هذه المسألة من المتكلمين ، الجهم بن صـــفوان وذلـــك في مقولته المشهورة إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود الشرع [1] .

والبحث في مسألة التحسين والتقبيح له ارتباط بالبحث في تعليل أفعال الله تعـــالى ، لأن من أثبت التحسين والتقبيح العقليين فقد أثبت تعليل أفعال الله تعالى بالحكم والغايات ، ومن نفاهما ـــ من الأشاعرة ومن وافقهم ـــ فقد نفى التعليل في أفعاله سبحانه وتعالى ، فلو أثبت النافون الحسن والقبح في نفس الأفعال قبل ورود الشرع لكان فيهما صفات لأجلـــها أمر الله بالفعل أو الترك ، وهذا تعليل لأفعال الله تعالى وهم لا يجوزون ذلك ، فالله تعـــالى ـــ عندهم ـــ لم يأمر بالمأمورات لحسنها ، ولم ينه عن المنهيات لقبحها ، إنما مردُّ ذلك كله إلى محض المشيئة ، يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : " وكل من تكلـــم في علـــل الشـــرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنه ذلك إلا بتقريـــر الحســـن والقـــبح العقليين إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهي لم يتعرض في إثبات ذلك لغير الأمـــر والنهي فقط .." [2] .

---

١ ـــ ينظر : الملل والنحل (٩٩/١) .

٢ ـــ مفتاح دار السعادة (٣٩٥/٢) .

ــ التحسين في اللغة : مأخوذ من الحسن ، بضم الحاء ، وسكون السين ، والحسن : الجمال وجمعه : محاسن ، على غير قياس ، والحسن : ضد القبح ، وهو نعت لما حسن (1)، وهو على ثلاثة أضرب : مستحسن من جهة العقل ، ومستحسن من جهة الهوى ، ومستحسن من جهة الحس (2) .

أما التقبيح في اللغة ، فمأخوذ من القبح ، بضم القاف ، وسكون الباء ، ضد الحسن . والقبح ما قبح من كل شيء ، والمقبوح : هو المبعد عن كل خير (3) ، يقال : قبحه الله عن الخير ، أي نحّاه (4) .

أما في اصطلاح المتكلمين ، فقد عرف القاضي عبدالجبار الحُسْن فقال : "ما يوجد مختصا لغرض ، وتنتفي وجوه القبح عنه ، ومن حقه إذا علمه القادر عليه أن يقع ...

والقبيح : هو ما يقع على وجه يقتضي في فاعله قبل أن يفعله أنه ليس له فعله إذا علم حاله " (5) .

وفي هذا التعريف تقرر المعتزلة : أن العقل إذا كشف عن حسن الحسن يجب فعله ، ومن فَعَلَه استحق الثواب ، ومن لم يفعله وهو قادر عليه استحق العقاب ، وإذا كشف العقل عن قبح القبيح يجب تركه ، فمن تَرَكه أثيب ، ومن فعله استحق العقاب .

أما القاضي أبو يعلى (6) فقد ذكر ما قيل في تعريف الحسن أنه :"ماله فعل ، ... قال : وقيل الحُسْن : ما مُدح به فاعله ... أما القبيح فهو : ما ليس له فعله ، ... وقيل : ما ذُم به فعله" (7) .

---

١ ــ القاموس المحيط ، لمحمد يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، (٢١٣/٤) وأيضا : تاج العروس (١٧٥/٩) .

٢ ــ المفردات للراغب ص ١٢٥ .

٣ ــ القاموس المحيط (٢٤١/١) ، تاج العروس (٢٠٧/٢) .

٤ ــ المفردات ص ٣٩١ .

٥ ــ المغنى (٢٤٧/١٧) .

٦ ــ محمد بن الحسين بن محمد الفراء البغدادي ، شيخ الحنابلة ، ولد سنة ٣٨٠هـ ، كان عالما بالقرآن والحديث والفتاوى ، له من المصنفات : المعتمد ، وهو في أصول الدين والعدة في أصول الفقه ، توفي سنة ٤٥٨هـ ، ينظر عنه : طبقات الحنابلة (١٩٣/٢) ، شذرات الذهب (٣٠٦/٣) .

٧ ــ العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى ، تحقيق : د/ أحمد علي سير مباركي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠، (١٦٧/١ــ ١٦٨) .

ويعرف الجويني الحسن بقوله : "ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، ... والقبيح : ما ورد الشرع بذم فاعله" [1] ، فالفعل عنده ليس له حسن أو قبح ذاتي ثابت في نفسه ، بل الحسن والقبح تابعان لما يأمر به الشرع أو ينهى عنه .

ويرى ابن القيم أن الفعل يقتضي الحسن والقبح لذاته ، لكن لا يترتب عليه الثواب أو العقاب إلا بعد ورود الشرع ، يقول : "وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم ، أن القبح ثابت للفعل في نفسه ، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة" [2] .

وللحسن والقبح عند علماء الأصول والكلام معان ثلاثة :

١ــ قد يراد بهما كون الشيء صفة كمال أو صفة مدح ، وذلك كالقول بأن العلم حسن ، والجهل قبيح .

٢ــ أو يراد بهما كون الشيء ملائما للطبع أو منافرا .

٣ــ تعلق المدح والذم عاجلا ، والثواب والعقاب آجلا ، كحسن الطاعة وقبح المعصية[3].

والمعنيان الأول والثاني لا نزاع بين المتكلمين في كونهما عقليين ، إنما الخلاف في المعنى الثالث [4] .

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ ، أن القسم الأول وهو كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص يعود في الحقيقة إلى المعنى الثاني ، فيقول : "ومن الناس من أثبت قسماً ثالثا للحسن والقبح وادعى الاتفاق عليه ، وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة ولكن ذكره بعض المتأخرين كالرازي وأخذه عن الفلاسفة ، والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة وهو اللذة ، أو الألم ، فالنفس تلتذ بما هو كمال لها وتتألم بالنقص فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي"[5] .

---

١ ــ الإرشاد للجويني ص ٢٥٨، وينظر أيضا : المنخول للغزالي ص ٨ .

٢ ــ مفتاح دار السعادة (٣٦٠/٢) .

٣ ــ ينظر تفصيل ذلك على سبيل المثال : المستصفى للغزالي (٤٥/١ــ٤٦) ، المحصول للرازي (١٥٩/١/١ــ١٦٠) ، الأربعين في أصول الدين ص ٣٤٦، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٨ وما بعدها .

٤ ــ ينظر المحصول (١٥٩/١/١ــ١٦٠) .

٥ ــ مجموع الفتاوى (٣١٠/٨) .

فالخلاف في هذه المسألة يعود إلى أمرين هما :

ـــ هل الفعل يشتمل على صفة ذاتية تقتضي الحسن والقبح ، أم لا ؟

ـــ هل يترتب على حسن الفعل أو قبحه الثواب والعقاب ، بمعنى هل الثواب والعقاب ثابتان بالشرع أم بالعقل ؟

ويحرر ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ موضع التزاع فيقول : "وقد زعم بعض نفاة التحسين والتقبيح أن هذا متفق عليه وهو راجع إلى الملاءمة والمنافرة بحسب اقتضاء الطباع وقبولها للشيء وانتفاعها به ونفرها من ضده ، قالوا وهذا ليس الكلام فيه ، وإنما الكلام في كون الفعل متعلقا للذم والمدح عاجلا ، والثواب والعقاب آجلا فهذا الذي نفيناه وقلنا إنه لا يعلم إلا بالشرع ، وقال خصومنا إنه معلوم بالعقل ، والعقل مقتض له فيقال هذا فرار من الزحف إذ ههنا أمران متغايران لا تلازم بينهما :

ـــ أحدهما : هل الفعل نفسه مشتمل على صفة اقتضت حسنه وقبحه بحيث ينشأ الحسن والقبح منه فيكون منشأ لهما أم لا ؟

ـــ والثاني : أن الثواب المرتب على حسن الفعل والعقاب المرتب على قبحه ثابت بل واقع بالفعل أم لا يقع إلا بالشرع ؟ "[1] .

وانقسمت الآراء إزاء ذلك إلى أقسام ثلاثة [2] :ـــ

ـــ قول أهل السنة .

ـــ قول المعتزلة ومن وافقهم .

ـــ قول الأشاعرة ومن وافقهم ، وسيأتي توضيح ذلك بالتفصيل .

---

١ ـــ مدارج السالكين (٢٣١/١) .

٢ ـــ ينظر : البحر المحيط للزركشي (١١٣/١) .

# المبحث الثاني

# التحسين والتقبيح العقليان

# عند أهل السنة والجماعة

يرى أهل السنة والجماعة أن الأفعال نفسها تشتمل على صفة الحسن أو القبح ، وأنها معلومة بالعقل ، والشرع جاء ليقرر ما هو مستقر في الفطرة من تحسين الحسن وتقبيح القبيح ، وكونها معلومة بالعقل لا يترتب عليه الثواب والعقاب ، بل لا بد من وجود الشرع، يقول ابن القيم : "والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل أنه لا تلازم بينهما وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة كما أنها نافعة وضارة والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشمومات والمرئيات ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحا موجبا للعقاب مع قبحه في نفسه بل هو في غاية القبح والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل فالسجود للشيطان والأوثان والكذب والزنا والظلم والفواحش كلها قبيحة في ذاتها والعقاب عليها مشروط بالشرع" [1] .

ويفصل أهل السنة والجماعة في ذلك فلا يطلقون التحسين على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع ، أو ينفون دور العقل في التحسين والتقبيح ، بل يثبتون أقسام التحسين والتقبيح الثلاثة وهي :

١ــ أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك ، كحسن العدل وقبح الظلم ، فهذا حُسْنُه وقُبْحُه راجع إلى نفس الفعل ، وهو يُعْلم بالعقل.

٢ــ أن الشرع إذا أمر بشيء صار حسنا ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحا ، فهذا اكتسب فيه الفعل صفة الحسن والقبح من خطاب الشرع ، كالأمر بالصلاة فإن صفتها لا تعلم بالعقل بل بخطاب الشرع ، فلما أمرنا بها علمنا حسن هذه الصفة .

٣ــ أن تكون المصلحة ناشئة من الأمر لا من الفعل ، مثل أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن به العبد ، فالحكمة هنا والمصلحة من نفس الأمر لا من المأمور ، كما أمر إبراهيم ــ عليه الصلاة السلام ــ بذبح ابنه ، فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح[2].

ونفي الحسن والقبح مطلقا لم يرد عن أحد من السلف ولا أئمة الأمة ، بل أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين ، يقول ابن تيمية :"فنفي الحسن والقبح العقليين مطلقا لم يقله أحد من سلف الأمة ، ولا أئمتها ، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف في

---

١ ــ مدارج السالكين (٢٣١/١) .

٢ ــ مجموع الفتاوى (٤٣٤/٨ــ٤٣٦) .

تعليل الأحكام ، وبيان حكمة الله في خلقه وأمره ، وبيان ما فيما أمر الله به من الحسن الذي يعلم بالعقل ، وما في مناهيه من القبح المعلوم بالعقل ينافي قول النفاة" [1] .

١ ــ الرد على المنطقيين ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، دار المعرفة للطباعة ــ بيروت ، ص ٤٢١ .

# المبحث الثالث

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة

# في التحسين والتقبيح العقليين

**أولا : قول المعتزلة ومن وافقهم :**

ترى المعتزلة أن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء ، وأن الذي يحكم بحسن الأفعال أو قبحها هو العقل .

يقول القاضي عبدالجبار :"قد ذكرنا أن وجوب المصلحة ، وقبح المفسدة متقرران في العقل"[١] ، ويقول أيضا :"إن في الأفعال الحسنة ما يعلم من حاله أن فاعله يستحسن المدح بعقله"[٢] .

وقدماء المعتزلة ذهبوا إلى أن الحسن والقبح لذات الفعل ، كحسن الصدق ، وقبح الكذب ، ومعنى ذلك : أن الصدق حسن لذاته مطلقاً ، والكذب قبيح لذاته مطلقاً[٣] .

والفعل عندهم حسن أو قبيح :

ــ إما لذاته ، ومعناه : أن الصدق مثلا حسن لذاته مطلقا ، والكذب قبيح لذاته مطلقا.

ــ أو لصفة حقيقية توجب ذلك ، ومعناه : أن الصدق لا يكون حسنا إلا إذا وصف بأنه نافع ، أما إن كان ضارا فهو قبيح ، والكذب لا يكون قبيحا إلا إذا وصف بأنه ضار ، أما إن كان نافعا فهو حسن .

ــ ومنهم من يرى أن كلاً من الحسن والقبح أمر اعتباري ، فإن اللطمة لليتيم إن كانت باعتبار التأديب فهي حسنة ، وإن كانت باعتبار الظلم فهي قبيحة [٤] .

وإذا أدرك العقل حسن الفعل ومصلحته وجب فعله ، يقول القاضي عبدالجبار :"إنا لو علمنا بالعقل أن الصلاة مصلحة لنا لزمت كلزومها إذا عرفنا ذلك من حالها شرعا ، لأنا إذا علمنا بالعقل ما نعلمه بدليل السمع بعينه ، فيجب كون الفعل لازما" [٥] .

---

١ ــ شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٥ .

٢ ــ المغني (٧/١٤) ، وينظر رأي المعتزلة أيضا في : المعتمد في أصول الفقه (٣٦٣/١)، الإرشاد للجويني ص٢٥٨،البرهان (٨٧/١)، المستصفى للغزالي (٥٦/١).

٣ ــ الصحائف الإلهية ، لمحمد بن أشرف السمرقندي ، تحقيق : د / أحمد الشريف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م ، مكتبة الفلاح ــ الكويت ، ص (٤٦٤ــ٤٦٥) .

وينظر أيضاً : شرح المواقف للجرجاني ، ص (٣٠١) .

٤ــ آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما ، د/ علي بن سعد الضويحي ، مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ــ١٩٩٦، ص١٦٨.

٥ ــ المغني (١٤/١١) .

وترى المعتزلة أن الشرع يعد كاشفا ومبينا لأشياء معلوم مسبقا بالعقل حسنها أو قبحها ، فالشرع لا يأتي إلا بما قد تقرر وجوبه في العقل ، يقول القاضي عبدالجبار:"واعلم أن النهي الوارد عن الله عز وجل يكشف عن قبح القبيح لا أنه يوجب قبحه ، وكذلك الأمر يكشف عن حسنه لا أنه يوجبه" [١] .

ومع هذا فالعقل لا يستقل بالحكم على كل الأفعال بالحسن أو القبح ، لأن هناك من الأفعال ما يتعلق بالشرع كالعبادات مثلا ، يقول القاضي عبدالجبار :"لأنا جوزنا ورود السمع ليكشف في التفصيل عما تقرر جملته في العقل"[٢] .

وهذا ما نقله عنهم بعض الأصوليين ، يقول ابن قاضي الجبل [٣] :"ليس مراد المعتزلة بأن الأحكام عقلية : أن الأوصاف مستقلة بالأحكام ، ولا أن العقل هو الموجب ، أو المحرم، بل معناه عندهم : أن العقل أدرك أن الله تعالى بحكمته البالغة كلف بترك المفاسد وتحصيل المصالح ، فالعقل أدرك الإيجاب والتحريم ، لا أنه أوجب وحرم" [٤] ، ويقول ابن السبكي[٥] :"واعلم أن المعتزلة لا ينكرون أن الله تعالى هو الشارع للأحكام ،وإنما يقولون : : إن العقل يدرك أن الله شرع أحكام الأفعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها ، فهي طريق عندهم إلى العلم بالحكم الشرعي" [٦] .

ويوافق المعتزلة على القول بالتحسين والتقبيح العقليين كل من : الكرامية [٧] والشيعة[٨].

---

١ ـــ المحيط بالتكليف ، للقاضي عبدالجبار ، تحقيق : عمر السيد عزمي ، المؤسسة المصرية للنشر ، ص٢٥٤.

٢ ـــ المغنى (١١٧/١٥) .

٣ ـــ أحمد بن حسن بن عبدالله المقدسي الحنبلي ، أبو العباس ، كان عالما بالفقه والأصول والحديث والمنطق والنحو ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٧٧١هـــ . ينظر عنه : الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤٥٣/٢) .

٤ ـــ شرح الكوكب المنير ، محمد أحمد الفتوحي ، تحقيق : د/ محمد الزحيلي ، د/ نزيه حمادة ، مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـــ ١٩٨٠ م ، (٣٠٣/١) .

٥ ـــ عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي الشافعي أبو نصر ، ولد سنة ٧٢٧ ، كان فقيها أصوليا ، من مصنفاته : شرح منهاج البيضاوي ، جمع الجوامع ، وغيرها ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٧٧١هـــ .
ينظر عنه : الوفيات (٣٦٢/٢) . شذرات الذهب (٢٢١/٦) .

٦ـــ الإبهاج شرح المنهاج ، علي بن عبدالكافي السبكي ، عبدالوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـــ ـــ ١٩٨١م ، (٣٤/١) .

٧ ـــ ينظر : منهاج السنة (٤٩٩/١) .

٨ ـــ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد للطوسي ص ٨٥ـــ٨٦.

وممن قال بالتحسين والتقبيح العقليين أيضا : الحنفية ، ونقلوا عن أبي حنيفة قولـــه : "لو لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم"[1] .

وتقول الماتريدية بالتحسين والتقبيح العقليين إلا أنهم خالفوا المعتزلة في المسائل الـــتي تبنى على القول به : كالصلاح والأصلح ، ونحو ذلك .

يقول ابن الهمام [2] :"وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجـــه الذي قالته المعتزلة ، ثم اتفقوا ـــ (أي الحنفية) ـــ على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح للفعل من القول بوجوب الأصلح ـــ على ما قدمناه ـــ ووجوب الرزق ، والثـــواب على الطاعة ، والعوض ..." [3] ، ثم اختلفوا فيما بينهم ، فقال جمهورهم وعلـــى رأســـهم الماتريدي بأن حكم الله تعالى يجزم به في بعض السمعيات دون بعض قبل ورود الســـمع ، وقال الآخرون : إن العقل لا يقضي بما أدركه من حسن الفعل وقبحه بحكم الله تعالى فيه إلا بعد ورود الشرع [4] .

أما الإباضية من الخوارج ، فقد نقل الشهرستاني ما يدل علـــى قـــولهم بالتحســـين والتقبيح العقليين [5] ، ويرى بعضهم أنه منقول عن أسلافهم ، أما المتأخرون منـــهم فهـــم يفرقون بين الحكم على الفعل قبل ورود الشرع أو بعد وروده [6] .

أما الفلاسفة فيرون أن مسألة التحسين والتقبيح ترجع إلى العقل [7] .

---

١ ـــ تيسير التحرير ، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه ، دار الفكر ـــ بيروت ، (١٥١/٢) وقد نقل ابن تيمية مثل هذا النص عـــن أبي حنيفة ، ينظر : درء التعارض (٦١/٩ـــ٦٢) .

٢ ـــ محمد بن همام الدين عبدالواحد بن حميد الدين عبدالحميد ، السيواسي ، الإسكندري ، القاهري ، الحنفي ، الملقـــب بكمـــال الدين ، المكنى بابن الهمام ، الأصولي الفقيه ، ولد سنة ٧٩٠هـــ ، وله من المصنفات : التحرير في أصول الفقه ، المســـايرة في العقائد المنجية في الآخرة ، وغيرها ، توفي ٨٦١هـــ ، وينظر عنه : الضوء اللامع (١٢٧/٨) ، بغية الوعاة (١٦٦/١) .

٣ ـــ المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة ، تأليف ،كمال الدين بن أبي شريف المقدسي ، تحقيق : كمـــال الـــدين قاري، عز الدين معميش ، المكتبة العصرية ـــ صيدا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـــ ـــ ٢٠٠٤م ، ص ١٥٦ـــ ١٥٧ .

٤ ـــ المسامرة ص ١٥٧، وينظر : الماتريدية دراسة وتقويما ، ص ١٥١ـــ ١٥٢ .

٥ ـــ نهاية الإقدام ص ٣٧١ .

٦ ـــ معالم الدين للثميني (٢٩٢/١) ، نقلا عن : الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية (٢٧٧/٢ـــ٢٧٨) .

٧ ـــ ينظر : النجاة لابن سينا ص ٢٨٨، وقد نقل ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ في الدرء أن النقل عنهم مختلـــف لتنـــاقض كلامهـــم ، والمشهور عنهم أن العقل يحسن ويقبح ، ينظر (٦٥/٩) .

وممن يقول بالتحسين والتقبيح العقليين أيضا من فقهاء الحنابلة ، أبو الحسن التميمي[1] ، وأبو الخطاب الكلوذاني [2] ، ومن الشافعية : أبو علي بن أبي هريرة [3] ، وأبو بكر القفال الشاشي [4] ، ومن أهل الحديث أيضاً : أبو نصر السجزي [5] ، وأبو القاسم سعد بن علي الزنجاني [6] [7] .

وقد استعظم بعض الأشاعرة أن يكون من كبار الشافعية كالقفال وغيره ، من يقول بالتحسين والتقبيح العقليين فاعتذروا عنهم بأنهم كانوا قد برعوا و لم يكن لهم قدم راسخ في علم الكلام ، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة غير عالمين بما تؤدي إليه من قبح القول [8] .

---

١ ــ عبدالعزيز بن الحارث ، أبو الحسن التميمي ، من رؤساء الحنابلة ، كان عالما بالأصول والفرائض ، قيل : وضع حديثين في مسند الإمام أحمد ، قال ابن زرقويه الحافظ : أنكر أصحاب الحديث عليه ذلك ، وكتبوا عليه محضراً بما فعل ، توفي سنة ٣٧١هـ ، ينظر عنه : تاريخ بغداد (٤٦٢/١٠) ، ميزان الاعتدال (٣٦٠/٤) .

٢ ــ محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، أبو الخطاب ، شيخ الحنابلة ، كان ورعاً ، غزير العلم ، من مصنفاته : التهذيب ، والتمهيد ، توفي سنة ٥١٠هـ ، ينظر عنه : طبقات الحنابلة (٢٥٨/٢) ، شذرات الذهب (٢٧/٤) .

٣ ــ الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ، أبو علي ، من فقهاء الشافعية ، توفي سنة ٣٤٥هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٥) ، شذرات الذهب (٣٧٠/٢) .

٤ ــ محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي ، أبو بكر ، القفال ، كان محدثاً ، فقيهاً ، توفي سنة ٣٦٥هـ ، ينظر عنه : طبقات الشافعية (١٤٨/١) ، شذرات الذهب (٥١/٣) .

٥ ــ عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي البكري ، أبو نصر ، كان من حفاظ الحديث ، سكن مكة ، وتوفي بها ، من مصنفاته : الإبانة عن أصول الديانة في الحديث توفي سنة ٤٤٤هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٦٥٤/١٧) ، تذكرة الحفاظ (١١١٨/٣) .

٦ ــ سعد بن علي بن الحسين الزنجاني ، أبو القاسم ، شيخ الحرم ، الحافظ العابد ، كان ثقة ، زاهداً ، عارفاً بالسنة ، توفي سنة٤٧١هـ ، ينظر عنه : العبر في خبر من غبر للذهبي (٣٩/٢) ، البداية والنهاية (١٤٧/١٢) .

٧ ــ ينظر : الرد على المنطقيين ص ٤٢١ -٤٢٢ ، ويقول ابن القيم في مدارج السالكين (٢٣٢/١) : " كثير من الطوائف الأربع يقولون : قبحها ثابت بالعقل، والعقاب متوقف على ورود الشرع ، وهو الذي ذكره سعد بن علي الزنجاني من الشافعية، وأبو الخطاب من الحنابلة ، وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نصاً، لكن المعتزلة منهم يصرحون بأن العقاب ثابت بالعقل " .

٨ ــ ينظر : البحر المحيط للزركشي (١٠٩/١) .

**مناقشة القائلين بالتحسين والتقبيح العقليـــين من المعتزلة ومن وافقهم :**

من خلال عرض رأي المعتزلة وموافقيهم في هذه المسألة ، يتضح أنهم أصـــابوا في أمـــرين مهمين وهما :

ـــ إثبات أن للأفعال حسناً وقبحاً ذاتيين .

وقد جاء في نصوص القرآن الكريم ما يؤيد ذلك ، يقول الله تعالى : {وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَـٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }(١) .

فأخبر سبحانه أن فعلهم فاحشة قبل نهيه عنه وأمر باجتنابه بأخذ الزينة ، والفاحشة هنا هي طوافهم بالبيت عراة الرجال والنســاء ... ثم قـــال تعـــالى :{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ } أي لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطرة ، ولو كان إنمـــا علـــم كونــه فاحشة بالنهي وأنه لا معنى لكونه فاحشة إلا تعلق النهي به لصار معنى الكلام إن الله لا يأمر بما ينهي عنه وهذا يصان عن التكلم به آحاد العقلاء فضلا عن كلام العزيز الحكـــيم ... ثم قال {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَـٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ } ، دل على أنـــه طيب قبل التحريم ، وأن وصف الطيب فيه مانع من تحريمه مناف للحكمة ، ثم قال : {قُلْ

---

١ ـــ سورة الأعراف : الآيات (٢٨ـــ٣٣) .

إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ } ، ولو كان كونها فواحش إنما هو لتعلق التحريم بها وليست فواحش قبل ذلك لكان حاصل الكلام قل إنما حرم ربي ما حرم ، وكذلك تحريم الإثم والبغي فكون ذلك فاحشة وإثماً وبغيا بمترلة كون الشرك شركاً فهو شرك في نفسه قبل النهي وبعده ، فمن قال إن الفاحشة والقبائح والآثام إنما صارت كذلك بعد النهي ، فهو بمنـزلة من يقول : الشرك إنما صار شركا بعد النهي ، وليس شركا قبل ذلك ، ومعلوم أن هذا وهذا مكابرة صريحة للعقل والفطرة ، فالظلم ظلم في نفسه قبل النهي وبعده ، والقبيح قبيح في نفسه قبل النهي وبعده ، والفاحشة كذلك ، وكذلك الشرك لا أن هذه الحقائق صارت بالشرع كذلك ... [1] .

ـ الأمر الآخر الذي أصاب فيه هؤلاء : قولهم بإدراك العقل للحسن والقبح في بعض الأشياء .

وهذا أيضا مما دلت عليه نصوص الكتاب العزيز ، يقول تعالى :{وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ } [2] فالمشركون اعترفوا في النار بأنهم لم يكونوا من أهل السمع والعقل ، وأنهم لو رجعوا إلى أسماعهم وعقولهم لعلموا حُسن ما جاءت به الرسل وقبح مخالفتهم [3] .

ـ أما الخطأ الذي وقعوا فيه فهو حين أوجدوا التلازم بين إدراك العقل للحسن والقبح في الأشياء ، وبين ترتيب الثواب والعقاب على هذا الإدراك ، والحق أنه لا تلازم بينهما ، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة ، كما أنها نافعة وضارة ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب ، إلا بالأمر والنهي ، فلا يكون قبيحا موجبا للعقاب مع قبحه في نفسه والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل وورود الشرع ، كما قال تعالى : {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً }[4]، فقد بين في هذه الآية أن العقاب لا يكون إلا بعد بعثة الرسل[5].

---

١ ـ ينظر : مدارج السالكين (١/٢٣٣ـ٢٣٤) بتصرف .

٢ ـ سورة الملك : الآية (١٠) .

٣ ـ ينظر : مدارج السالكين (١/٢٣٩) .

٤ ـ سورة الإسراء : الآية (١٥) .

٥ ـ ينظر : مدارج السالكين (١/٢٣٢) .

ومما يدل على الأمرين معا ـــ أن الفعل في نفسه حسن أو قبيح ، وأن العـــذاب لا يكون إلا بعد إرسال الرسل ـــ من نصوص الكتاب ، قوله تعـــالى : { وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ }[١] فهذا يدل على أن ما قدمت أيديهم سبب لنزول المصيبة بهم ، ولولا قبحه لم يكن سببا ، لكن امتنع إصابة المصيبة لانتفاء شرطها ، وهو عدم مجـــيء الرسول إليهم ، فمذ جاء الرسول انعقد السبب ، ووجد الشرط ، فأصابهم سيئات ما عملوا وعوقبوا بالأول و الآخر [٢] .

---

١ ـــ سورة القصص: الآية (٤٧) .

٢ ـــ ينظر : مدارج السالكين (١/٢٣٣ـــ٢٣٤) .

**ثانيا : قول نفاة التحسين والتقبيح العقليين :**

ومن أشهر مَن أُثر عنهم تقرير هذه المسألة : الأشاعرة ؛ فالحسن والقبح عندهم مستفادان من الشرع ، وكل ما أمر به الشرع فهو حسن ، وكل ما نهى عنه فهو قبيح ، وليس للفعل نفسه حسن ولا قبح ذاتيان ، ولا لصفة توجبهما .

يقول الأشعري :"وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه ما نهاهم عنه ، وزجرهم عن فعله ، وأن الحسن ما أمرهم به ، أو ندبهم إلى فعله ، أو أباحه لهم"[1] .

ومتعلق الثواب والعقاب هو ورود الشرع ، يقول الجويني :"العقل لا يدل على حسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف ، وإنما يُتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع" [2] . وعندهم لو أمر الشرع بما نهى عنه ، ونهى عما أمر به ، لانقلب القبيح حسنا ، والحسن قبيحا ، يقول الجرجاني[3] :"فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع ، ولو عكس الشارع القضية ، فحسَّن ما قبَّحَه ، وقبَّح ما حسَّنه ، لم يكن ممتنعا ، وانقلب الأمر ، فصار القبيح حسناً ، والحسن قبيحاً"[4] .

ويتضح مما سبق ، أن الأشاعرة يرون أن مناط اتصاف الفعل بالحسن أو القبح هو أمر الشرع ونهيه ، ولا اتصاف للفعل بهما قبل ورودهما [5] .

ويوافقهم على ذلك ، ابن حزم، يقول :"... وضح أنه ليس في العالم شيء حسن لعينه ، ولا شيء قبيح لعينه ، ولكن ما سمى الله حسنا فهو حسن ، وفاعله محسن ... ، وما سماه الله تعالى قبيحا فهو حركة قبيحة ..." [6] .

---

١ ــ الرسالة إلى أهل الثغر ص١٣٧.

٢ ــ الإرشاد ص٢٥٨ .

٣ ــ علي بن محمد بن علي ، الجرجاني ، الشريف العلوي ، من نسل الحسن بن علي ــ رضي الله عنهما ــ ولد سنة ٧٤٠هـ ، من علماء الكلام ، له من المصنفات : التعريفات ، شرح المواقف ، وغيرها ، توفي سنة ٨١٦هـ ، ينظر عنه : طبقات المفسرين للداودي ص٣١١ ، أبجد العلوم للقنوجي (٥٧/٣) .

٤ ــ شرح المواقف ص٢٩٨ .

٥ ــ ينظر : رأي الأشاعرة فيما يلي : الإنصاف للباقلاني ص٤٩ــ٥٠، البرهان للجويني (٨٧/١) ، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص١٤٧، الملل والنحل للشهرستاني (١١٥/١،٥٥)، الأربعين في أصول الدين للرازي ص٣٤٦ والمحصل له ص١٥٣، الإحكام للآمدي (١١٣/١)، وغيرها .

٦ ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ، للإمام ابن حزم ، تحقيق : د/ محمد إبراهيم نصر ، د/ عبدالرحمن عميرة ، دار الجيل ــ بيروت ، (٩٨/٣) .

ويوافقهم من الحنابلة القاضي أبو يعلى حيث يقول :"ولا مجال للعقل في تحسين شيء من المحسنات ، ولا تقبيح شيء من المقبحات ، ولا إثبات شيء من الواجبات ، ولا تحـــريم شيء من المحظورات ، ولا تحليل شيء من المباحات..." [1]، وقد أيدَّ قوله هذا بنص للإمـــام أحمد ـــ رحمه الله ـــ ، في رواية عبدوس [2] [ ليس في السنة قياس ، ولا يضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ، وإنما هو الإتباع ] [3] .

وممن يوافقهم أيضا : ابن الحاجب من المالكية [4] ، حيث يقول :"لا حكم إلا بمـــا جاء به الله ، فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، أي لا يحكم أن الفعل حسن وقبـــيح لذاتـــه ، أو بوجوه واعتبارات في حكم الله تعالى"[5] .

١ ـــ المعتمد في أصول الدين ، للقاضي أبي يعلى ، تحقيق د/ وديع زيدان حداد ، دار الشرق ـــ بيروت ، ص ٢١.

٢ ـــ عبدوس بن مالك ، أبو محمد العطار ، كانت له عند الإمام أحمد منزلة ، وقد روي عنه مسائل لم يروها غيره ، ينظر : عنه تاريخ بغداد (١١٥/١١) ، طبقات الحنابلة (٢٤١/١) .

٣ ـــ ينظر : طبقات الحنابلة (٢٤١/١) ، درء التعارض (٥١/٩) .

٤ ـــ عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس ، الكردي ، المالكي ، جمال الدين ، الأصولي أحد الأعلام ، المشهور بابن الحاجب ، ولـــد سنة ٥٧١هـــ ، بإسنا من أعمال الصعيد ، وتوفي سنة ٦٦٤هـــ ، ينظر عنه : معرفة القراء الكبار للذهبي (٦٤٨/٢) . تـــاريخ الإسلام (٣١٩/٤٧) .

٥ ـــ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دار الباز ، الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هـــــ ـــ١٩٨٥، ص ٢٩.

**مناقشة قول الأشاعرة ومن وافقهم :**

لاشك أن الأشاعرة أصابوا في ترتيب الثواب والعقاب على ورود الشرع [1]، لكنهم في المقابل أخطأوا في قولهم : أن الأفعال لا تثبت لها صفة الحسن أو القبح إلا بعد ورود الشرع ، وأنها في ذاتها ليست حسنة أو قبيحة ، وقد عد العلماء هذا القول من بدع الأشعري التي لم يسبقه إليها أحد [2] .

وهو قول مخالف لما جاء به القرآن ، فالله ـــ تعالى ـــ يقول في محكم التنزيل : {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ}[3]، فضرب الله تعالى لهم مثلاً من عقولهم يدلهم على قبح عبادتهم لغيره ، وأن هذا الأمر مستقر قبحه في كل عقل ، وإن لم يرد به الشرع ، وهل في العقل أنكر وأقبح من عبادة من لو اجتمعوا كلهم لم يخلقوا ذبابا واحدا ، وإن يسلبهم الذباب شيئا لم يقدروا على الانتصار منه ، واستنقاذ ما سلبهم إياه ، وترك عبادة الخلاق العليم القادر على كل شيء ، الذي ليس كمثله شيء ، أفلا تراه كيف احتج عليهم بما ركبه في العقول من حسن عبادته وحده ، وقبح عبادة غيره .

ويقول تعالى أيضا : {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ }[4]، فدل ذلك على أن في نفس الأمر قسطا ، وأن الله سبحانه أنزل كتابه وأنزل الميزان وهو العدل ليقوم الناس بالقسط أنزل الكتاب لأجله والميزان ، فعلم أن في نفس الأمر ما هو قسط وعدل وحسن ومخالفته قبيحة ، وأن الكتاب والميزان نزلا لأجله ، ومن ينفي الحسن والقبح يقول : ليس في نفس الأمر ما هو عدل حسن ، وإنما صار قسطا وعدلا بالأمر فقط ، ونحن لا ننكر أن الأمر كساه حسنا وعدلا

---

١ ـــ ينظر : مفتاح دار السعادة (٤١٤/٢) .

٢ ـــ ينظر : الرد على المنطقيين ص ٤٢١ ، درء التعارض (٥٠/٩) .

٣ ـــ سورة الحج : الآيات (٧٣ـــ٧٤) .

٤ ـــ سورة الحديد : الآية (٢٥) .

إلى حسنه وعدله في نفسه ، فهو في نفسه قسط حسن ، وكساه الأمر حسنا آخر يضاعف به كونه عدلا حسنا فصار ذلك ثابتا له من الوجهين جميعا[١] ، وهناك الكثير من الآيات التي بينت على أن للأشياء حسنا وقبحا ذاتيا ، مما يظهر بطلان قول الأشاعرة بنفي الحسن والقبح العقليين.

أما الرواية عن أحمد ــ رحمه الله ــ، فقد قال أبو الخطاب :[ وهذه الرواية ــ إن صحت عنه ــ فالمراد بها الأحكام الشرعية ، التي سنَّها رسول الله ــ ﷺ ــ وشرعها ] [٢] ، يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ :"قول أحمد [ لا تدركها العقول ] : أي أن عقول الناس لا تدرك كل ما سنه رسول الله ــ ﷺ ــ ، فإنها لو أدركت ذلك ، لكان علم الناس كعلم الرسول ، و لم يرد بذلك أن العقول لا تعرف شيئا أمر به ونهى عنه ، ففي هذا الكلام الرد ابتداءً على من جعل عقول الناس معياراً على السنة ، ليس فيه رد على من يجعل العقول موافقة للسنة "[٣].

---

١ ــ ينظر : مفتاح دار السعادة (٣٦١/٢ــ٣٦٢) ، وقد أطال ابن القيم ــ رحمه الله ــ في الرد على النفاة وفصل في تفنيد حججهم وذلك في أكثر من ستين وجها في كتاب مفتاح دار السعادة (٤١٦/٢ــ٤٧١) .

٢ ــ التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، تحقيق : محمد أبو عمشة ، نشر : المركز العلمي ــ جامعة أم القرى ، دار المدني للطباعة ١٤٠٦هــ (٢٩٤/٤) .

٣ ــ درء التعارض (٥١/٩) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في التحسين والتقبيح العقليين ومناقشتها

**أولا : شبهات القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين :**

استدلوا على شبهتهم بالأدلة التالية :

١ــ قوله تعالى : {إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ}[1] .

٢ــ قوله تعالى : {إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ }[2] .

٣ــ قوله تعالى : {وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ}[3].

**وجه الاستدلال :**

قالوا : إن الله تعلى وبّخ الكفار على تركهم الاستدلال بعقولهم على وحدانيته وربوبيته بما يشاهدونه في أنفسهم وفي غيرهم من المخلوقات من الآيات والعلامات .

قالوا : والآيات على هذا المعنى تكثر في القرآن ، فلو كان العقل لا يدُلهم على وجوب ذلك إذا رجعوا إليه لم يُوبخوا على ترك الاستدلال به [4] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن الخلاف ليس في الاستدلال بهذه الآيات وأمثالها على أن العقل يُحسّن أو يقبّح ، فهذه مسألة يشترك المعتزلة فيها مع أهل السنة والجماعة ، والآيات صريحة في إثبات ذلك ، فغاية ما تدل عليه : أن العقل آلة لتمييز الأشياء وإدراكها ، فمحل الخلاف إذن : ليس هو تحسين العقل وتقبيحه ، إنما : هل يستقل العقل بالإيجاب أو التحريم ، أم لا ؟

---

١ ــ سورة آل عمران : الآية (١٩٠) .

٢ ــ سورة طه : الآية (٥٤) .

٣ ــ سورة الملك : الآية (١٠) .

٤ ــ قواطع الأدلة في الأصول ، للإمام أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٤١٨هــ (٤٦/٢) .

وبذلك افترق منهج المعتزلة عن منهج أهل السنة والجماعة ، يقول الإمام السمعاني[1] ـــ رحمه الله ـــ :"وأما الآيات التي ذكروها ، فنحن نقول إن العقل آلة التميز ، وبه تـــدرك الأشياء ويتوصل إلى الحجج ، وإنما الكلام في أنه بداية هل يستقل بإيجاب حله وتحريمه"[2] .

وبهذا يتضح أن لا حجة للمستدل بهذه الآيات على ما ذهب إليه .

---

١ـــ منصور بن أحمد بن عبدالجبار بن أحمد السمعاني ، المروزي ، أبو المظفر ، فقيه وأصولي ، شافعي ، ولد سنة ٤٢٦هـــ ، له من المصنفات : كتاب في تفسير القرآن ، قواطع الأدلة في أصول الفقه ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ٤٨٩هـــ ، ينظر عنـــه : ســـير أعلام النبلاء (١٤/١٩) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢٩/٢) .

٢ ـــ قواطع الأدلة (٤٧/٢) .

**ثانيا : شبهات نفاة التحسين والتقبيح العقليين :**

استدلوا على شبهتهم بالأدلة التالية :

١ــ قولــه تعــالى :{رُّسُلا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ} (١) .

٢ــ قوله تعالى : {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً}(٢) .

**وجه الاستدلال :**

يرى نفاة التحسين والتقبيح العقليين : أن هذه الآيات جعلت الحجة والعذاب متعلقين بإرسال الرسول (٣).

يقول الآمدي عن الآية الأولى :"إنه تعالى نفي احتجاجهم على المؤاخذة بترك الواجبات ، وارتكاب المحرمات بعد بعثة الرسل ، وأثبتت بمفهومه الحجة قبل البعثة ، وذلك يدل على نفي الموجب والمحرم قبل البعثة" (٤) .

أما عن الآية الثانية فيقول :"إنه (تعالى) أمَّن من العذاب قبل بعثة الرسل ، فدل على أنه لا وجوب ولا حرمة قبل بعثة الرسل ، من حيث أن الواجب ما لا يؤمن من العذاب على تركه ، والحرام ما لا يؤمن العذاب على فعله ، وأن العقل غير موجب ولا محرم ، وإلا لقال : وما كنا معذبين حتى نرزقهم عقولا" (٥) .

ويتضح من استدلال النفاة بالآيتين وما شاكلها من الآيات (٦) أنهم يرون :أن الله ــ تعالى ــ حينما نفى التعذيب قبل بعثة الرسل ، فإن هذا دل على انتفاء الحسن والقبح الذاتيين في الأشياء والأفعال ، لأنه لو كانا ثابتين عقلاً ، لكان مرتكب القبح وتارك الحسن

---

١ ــ سورة النساء : الآية (١٦٥) .

٢ ــ سورة الإسراء : الآية (١٥) .

٣ ــ التمهيد لأبي الخطاب (٣٠٢/٤) .

٤ ــ أبكار الأفكار ، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م ، (٥٧٧/١ــ٥٧٨) .

٥ ــ أبكار الأفكار (٥٧٥/١) .

٦ ــ مثل قول الله تعالى :{وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ} سورة طه : ١٣٤ .

فاعلا للحرام وتاركا للواجب ، لأن قبحه عقلا يقتضي تحريمه عقلا ، وحسنه عقلا يقتضي وجوبه عقلا ، فإذا فعل المحرم وترك الواجب استحق العذاب ، والقرآن قد نصَّ على أن الله ــ تعالى ــ لا يعذب إلا بعد بعثة الرسل ، [ فدلّ ذلك على أن العقل لا مجال له في إدراك حسن الأفعال وقبحها ][١] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

بينت الآيات السابقة ، أن الله ــ تعالى ــ لا يعذب قبل بعثة الرسل ، وهذا حق أصاب الأشاعرة وموافقوهم في جعلها نصا صريحا على ذلك ، لأن الحجة إنما قامت بالرسل، وأنه بعد مجيئهم لا يكون للناس على الله حجة ، وهذا يدل على أنه لا يعذبهم قبل مجيء الرسل إليهم ، لأن الحجة حينئذ لم تقم عليهم[٢] ، يؤيد هذا ما فُسِّرت به هاتان الآيتان فالطبري رحمه الله ــ تعالى ــ يقول عند تفسيره لآية سورة النساء : أنه تعالى أخبر عن ذلك بقوله :"أرسلت رسلي إلى عبادي مبشرين ومنذرين لئلا يحتج من كفر بي وعبد الأنداد من دوني ، أو ضل عن سبيلي بأن يقول إن أردت عقابه :{لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ }[٣]، فقطع حجة كل مبطل ألحد في توحيده وخالف أمره بجميع معاني الحجج القاطعة عذره ، إعذاراً منه بذلك إليهم ، لتكون لله الحجة البالغة عليهم وعلى جميع خلقه" [٤] .

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً}[٥] ، أي: "وما كنا مهلكي قوم إلا بعد الاعذار إليهم بالرسل ، وإقامة الحجة عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم" [٦] .

---

١ــ ينظر : التفسير الكبير (١١/٨٧ــ٨٨) ، (٢٠/١٣٨) ، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/٢٨٤) ، والمسامرة شرح المسايرة ، لابن شريف ص (١٧٧) ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٩٤) ، العدة (٢/٤١٢) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/٦٧٥) ، مفتاح دار السعادة (٢/٣٩٢) .

٢ ــ ينظر مفتاح دار السعادة (٢/٣٩٢) .

٣ ــ سورة طه : الآية (١٣٤) .

٤ ــ جامع البيان (٦/٣٠) ، وينظر أيضا تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٧٧٢) .

٥ ــ سورة الإسراء : الآية (١٥) .

٦ ــ جامع البيان (١٥/٥٤) وينظر تفسير القرآن العظيم (٣/٤٢) .

فيتضح مما سبق أن الآيتين نص صريح في نفي العذاب قبل بعثة الرسل ، قطعا لحجة المحتجين وعذر المعتذرين ، فلا دلالة فيها صريحة أو محتملة على نفي الحسن والقبح العقليين، وليس مع المحتجين بها على ذلك ما يؤيد دعواهم ، فهذه الأدلة "إنما اقتضت ارتباط الثواب والعقاب بالرسالة وتوقفها عليها ، و لم تقتض توقف الحسن والقبح بكل اعتبار عليها وفرق الأمرين" [1] ، بل إن هذه الآيات حجة عليهم حيث دلت على أن أفعالهم قبل ورود الشرع كانت قبيحة ، وأنه لم يمنع من إنزال العذاب بهم إلا عدم بعثة الرسل ، فلما بُعث الرسل قامت الحجة عليهم ، يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ في معرض استدلاله بقوله ـــ تعالى ـــ : {وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ } [2] .

"أخبر تعالى أن ما قدمت أيديهم قبل البعثة سبب لإصابتهم بالمعصية ، وأنه سبحانه لو أصابهم بما يستحقون من ذلك لاحتجوا عليه بأنه لم يرسل إليهم رسولا و لم يترل عليهم كتابا فقطع هذه الحجة بإرسال الرسول وإنزال الكتاب لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، وهذا صريح في أن أعمالهم قبل البعثة كانت قبيحة بحيث استحقوا أن يصيبوا بها المصيبة ، ولكنه سبحانه لا يعذب إلا بعد إرسال الرسل"[3] .

ومن خلال استعراض الأقوال في هذه الآيات التي بينت أن العذاب لا يكون إلا بعد إرسال الرسل وورود الشرع ، والآيات التي أثبت بها أهل السنة أن للأفعال والأشياء حسنا وقبحا ذاتيان ، يتضح بجلاء قول أهل السنة وأنه القول الصحيح ، الذي تضافرت الآيات الكريمة على بيانه ، وخطأ كل من الفريقين على ما ذهب إليه من الاستدلال بالنصوص الشرعية ، والله أعلم .

---

١ ـــ مفتاح دار السعادة (٤٦٦/٢) .

٢ ـــ سورة القصص: الآية (٤٧) .

٣ ـــ مفتاح دار السعادة (٣٦٠/٢) ، وينظر أيضا التمهيد للكلوذاني (٣٠٢/٤) .

# الفصل الثالث

# تنزيه الله عن الظلم

# المبحث الأول

# المقصود بالظلم

الظلم في اللغة : وضع الشيء في غير موضعه ، والمصدر الحقيقي : الظَّلم ، .. ظَلَمَ يظلم ظَلَماً بالفتح ، فهو ظالم ظلوم[1] .

والظاء واللام والميم أصلان صحيحان ، أحدهما : الضياء والنور ، والآخر وضع الشيء غير موضعه تعدياً[2] .

يقول ابن منظور[3] : "أصل الظلم : الجور ومجاوزة الحد"[4] ، ويقال : من أشبه أباه فما ظلم[5] ، أي : لم يجاوز الحد .

ويتضح مما سبق : أن الظلم مجاوزة الحد ، والبعد عن الحق والعدل والإنصاف ، والتعدي بوضع الشيء في غير موضعه الذي لا يحسن في غيره .

والظلم في القرآن يأتي على ستة أوجه :

- الظلم بعينه ، كما قال تعالى : {فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ }[6] .
- الشرك ، كما قال تعالى : {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ }[7] .
- النقص ، كما قال تعالى : {وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً }[8] .
- الجحد ، كما قال تعالى : {بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ}[9] .
- السرقة ، كما قال تعالى : {وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلاً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ} [10] .

---

١ ــ القاموس المحيط (١٤٦٤/١) .

٢ ــ معجم مقاييس اللغة (٤٦٨/٣ــ٤٦٩) .

٣ ــ محمد بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ، ابن منظور الأنصاري الرويفعي ، ولد بمصر سنة ٦٣٠هــ ، وتوفي سنة ٧١١هــ، ينظر عنه : الدرر الكامنة (١٥/٦) ، الإعلام (١٠٨/٧) .

٤ ــ لسان العرب (٣٧٣/١٢) ، وينظر أيضاً : تهذيب اللغة للأزهري (٢٢٤٨/٣) ، مختار الصحاح للرازي ص (١٧٠) .

٥ ــ من الأمثال القديمة ، يضرب في تقارب الشبه ، ومعناه : من أشبه فقد وضعه الشبه في موضعه ، ينظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ص (٢٤٤) ، وقد حكاه كعب بن زهير في بعض شعره ، ينظر : ديوان كعب بن زهير ص (٥٦) .

٦ ــ سورة البقرة : الآية (٣٥) .

٧ ــ سورة الأنعام : الآية (٨٢) .

٨ ــ سورة النساء : الآية (٤٩) .

٩ ــ سورة الأعراف : الآية (٩)

١٠ ــ سورة المائدة : الآيات (٣٨ــ٣٩) .

ـــ الإضرار بالنفس ، كمـــا في قولـــه تعـــالى : {وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ}[1][2] .

أما الظلم في الاصطلاح :

فهو وضع الشيء في غير موضعه المختص به ، أما بنقصان أو بزيادة ، أو بعدول عن وقته أو مكانه[3] .

والله تعالى قد نزه نفسه عن الظلم ، والمسلمون جميعاً على القـــول "أن الله تعـــالى عدل، قائم بالقسط لا يظلم مثقال ذرة"[4] ، وإنما كان التنازع في تفسير هذا الظلم المنفـــي والذي افترقت من أجله الفرق ، وهو ما سيتضح إن شاء الله ـــ تعالى ـــ في المباحث التالية.

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٥٧) .

٢ ـــ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنواظر ، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، تحقيق : محمـــد عبـــدالكريم كاظم الراضي ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، ١٤٠٤هـــ ـــ ١٩٨٤م ص (٤٢٧ـــ٤٢٨) ، بتصرف .

٣ ـــ المفردات للأصفهاني ، ص (٣١٨) ، وينظر أيضاً : التعريفات للجرجاني ص (١٨٦) .

٤ ـــ جامع الرسائل والمسائل لابن تيمية تحقيق : محمد رشاد سالم ـــ مصر ، ص(١٢١) ، وينظر مجموع الفتاوى (٥٠٥/٨) .

# المبحث الثاني

# تنزيه الله عن الظلم عند أهل السنة والجماعة

الظلم هو : "وضع الشيء في غير موضعه"[١] ، فالله تعالى نفى الظلم عن نفسه ، فهو ـــ سبحانه ـــ عدلٌ ، يضع العقوبة موضعها ، ويضع الثواب موضعه لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين[٢] ، وهذا الظلم هو الذي حرمه ـــ تعالى ـــ على نفســـه ، ونفـــي وقوعه ، كما قال تعـــالى : {وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}[٣] .

يقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية : "لا يخاف أن يظلم فيزاد في سيئاته ولا يهضم من حسناته" [٤] .

ويقول الحافظ ابن رجب ـــ ـــ رحمه الله ـــ ـــ : "الهضـــم : أن يـــنقص جـــزاء حسناته، والظلم : أن يعاقب بذنوب غيره ... وهو ما يدل على أن الله قادر على الظلـــم ، ولكنه لا يفعله فضلاً منه وجوداً وكرماً وإحساناً إلى عباده"[٥] .

وقد فرق بعض العلماء بين الظلم والهضم الواردين في الآية حيث يرون أن كل هضم ظلم ، وليس كل ظلم هضماً ، يقول سفيان الثوري ـــ رحمه الله ـــ : "الظلم : أن يظلـــم حقه ، والهضم : أن يهضم بعض حقه"[٦] ، فالهضم : ظلم ، وكل هضم ظلم ولا ينعكس، ينعكس، ومن إطلاق الهضم على ما ذكر قول المتوكل الليثي[٧] :

١ ـــ ينظر في ذلك : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٩/١) ، (٢٩٨/٨ ، ٥٠٧) ، منهاج السنة (١٣٩/١) وأيضاً : شفاء العليـــل لابن القيم (٥١٠/٢) ، جامع العلوم والحكم لابن رجب ص (٢٦٨) .

٢ ـــ ينظر : جامع الرسائل والمسائل لابن تيمية (١٢٤) .

٣ ـــ سورة طه : الآية (١١٢) .

٤ ـــ الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ، دار النشر : دار الفكر ـــ بيروت ، ١٩٩٣م، (٦٠١/٥) .

٥ ـــ جامع العلوم والحكم ، ص (٢٦٨) .

٦ ـــ تفسير سفيان الثوري ، تصحيح : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـــ ـــ ١٩٨٣م ، ص (١٩٧) ، وينظر أيضاً : الجامع لأحكام القرآن (٢٤٩/١١) ، روح المعاني للألوسي (٢٦٦/١٦) .

٧ ـــ المتوكل بن عبد الله بن نهشل ، من بني ليث بن بكر ، كوفي ، عاش في عصر معاوية وابنه يزيد ، وهو صاحب البيت المشهور: لا تنه عن خلق وتأتي مثله *** عار عليك إذا فعلت عظيم ، وهو أشعر بني كنانة في الإسلام ، ينظر عنـــه : تـــاريخ دمشـــق (١٣/٥٧) ، طبقات فحول الشعراء (٦٨٤/٢) .

إن الأذلة واللئام لمعشر        مولاهم المتهضم المظلوم [1][2]

والله تعالى قد تمدح بنفي الظلم عن نفسه ، وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على ذلك ، ومنه قوله تعالى : {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ}[3] ، وقوله تعالى : {وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ }[4] ، وقوله تعالى : {وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا }[5] ، وقوله تعالى : {فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[6] ، وغيرها من الآيات .

وعن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ عن النبي ــ ﷺ ــ فيما يرويه عن ربه ــ تبارك وتعالى ــ أنه قال : {يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ... }[7] .

كان الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ يقول : هو أشرف حديث لأهل الشام ، وكان أبو إدريس الخولاني[8] ، إذا حدّثَ به ، جثا على ركبتيه[9] ، فهذه النصوص وأمثالها تنفي الظلم الظلم عن الله تعالى ، وتثبت العدل في جزائه وأفعاله ، وأنه سبحانه وتعالى عندما ينزل العقاب بالمجرمين فإن ذلك عدلٌ منه ، فهو إن عاقبهم فذلك بسبب ذنوبهم لا أنه تعالى ظالم لهم فيعاقبهم بلا ذنب ، وهي توضح أيضاً أن عقوبة من لم يذنب تعد ظلماً ، ولذلك نفاها الله تعالى عن نفسه[10] ، ثم إن في قوله تعالى في الحديث القدسي[11] : "إني حرمت الظلم

---

١ ــ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ــ جدة ، (٦٨٤/٢) .

٢ ــ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للعلامة محمد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت ، ١٤١٥هــ ــ ١٩٩٥م ، (١٠٢/٤) .

٣ ــ سورة النساء : الآية (٤٠) .

٤ ــ سورة غافر : الآية (٣١) .

٥ ــ سورة الكهف : الآية (٤٩) .

٦ ــ سورة الروم : الآية (٩) .

٧ ــ صحيح مسلم ــ كتاب البر والصلة ، باب تحريم الظلم (١٠٣/١٦) .

٨ ــ عائذ بن عبد الله بن عمرو الخولاني ، تابعي ، وفقيه من أهل الشام ، ولد سنة ٨هــ ، وتوفي سنة ٨٠هــ ينظر عنه : تذكرة الحفاظ (٥٦/١) ، تهذيب التهذيب (٧٤/٥) .

٩ ــ ينظر مجموع الفتاوى (١٥٧/١٨) .

١٠ ــ ينظر المصدر نفسه (١٤١/١٨ــ١٤٣) .

١١ ــ الحديث القدسي : ما نقل إلينا عن النبي ــ ﷺ ــ مع إسناده إياه إلى رب العزة جل جلاله ، ويسمى الحديث الإلهي والرباني والأحاديث القدسية أكثر من مائة ، وقد جمعها بعض العلماء في جزء كبير ، وحديث أبي ذر رضي الله عن هذا ، من أجلها ، ينظر ، قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي ص (٦٤) .

على نفسي" ، ما يدل على أن الله تعالى لا يفعل الظلم مع قدرته عليه،وعدم فعله للظلـــم لا لعجزه ـــ تعالى ـــ عنه ، إنما لأنه حرمه على نفسه ، فهو منـــزه عن فعله مقدس عنه[1] .
.

ويتضح مما سبق : أن معنى الظلم المنفي عن الله ـــ تعالى ـــ عند أهل السنة والجماعة موافق للمعنى اللغوي ، وأن أهل السنة والجماعة يرون أنه سبحانه قادر على الظلم لكـــن لا يفعله ، جوداً منه وكرماً وإحساناً إلى عباده ، فقد نزه نفسه عن الظلم فهو عز وجل عـــدل لا يضع الأشياء في غير موضعها ، ولا يظلم مثقال ذرة ، ولا يجزي أحداً إلا بذنبه[2].

---

١ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٤٤/١٨) .

٢ ـــ ينظر : جامع الرسائل ص (١٢٦) .

# المبحث الثالث

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة

# في تفسير الظلم المنفي عن الله تعالى

**أولاً : قول المعتزلة :**

يعرّف القاضي عبد الجبار الظلم بأنه :"كل ضرر لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر..."[1]، وترى المعتزلة أن الله تعالى منـــزه عن الظلم ، لأنه عدلٌ لا يظلم ، لم يرد وجود شيء مـــن الذنوب ، ولا الكفر ، ولا الفسوق ، ولا العصيان ، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته ، كما فعلوه عاصين لأمره ، وهو تعالى لم يخلق شيئاً من أفعال العباد ، بل هم أحـــدثوا أفعـــالهم ، فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها ، فعاقبهم بأفعالهم لم يظلمهم[2] ، لأنـــه لـــو عذبهم على ما خلق فيهم لكان ذلك ظلماً قد تنـــزه عنه[3] .

وهم يرون أن الظالم من فعل الظلم[4] ، لأنه ـــ في نظرهم ـــ لو كـــان الله تعـــالى خالقاً لأفعال العباد ، التي هي الظلم ، لكان ظالماً[5] .

وعندهم أن الظلم الذي حرّمه الله تعالى على نفسه ، هو نظير الظلم من الآدمـــيين بعضهم لبعض ، وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد ، حتى كانوا هم ممثلة الأفعـــال ، وضربوا لله الأمثال ، ولم يجعلوا له المثل الأعلى ، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجـــب على العباد ويحرم ... ، وقالوا : إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالماً له ، والتزموا : أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً ، أو يضل مهتدياً ، وأنه إذا أمر اثنين بأمر واحد ، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور ، ولم يعن الآخر ، كان ظالماً[6] .

---

١ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٤٥) .

٢ ـــ ينظر : المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٣ ـــ المغني (١٧٣/٨) وما بعدها ، شرح الطحاوية ص (٤٩٧) ، وأيضاً منهاج السنة (٣٣/٣) .

٤ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٤٩) .

٥ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٥٢/١٨) .

٦ ـــ ينظر المغني (٦٠/١١) ، مجموع الفتاوى (١٣٨/١٨) ، منهاج السنة (٣٨/٣) ، مفتاح دار السعادة (٤٥٩/٢) .

**وللمعتزلة في الظلم المنفي عنه تعالى قولان :**

- قول أكثر المعتزلة ، مثل أبي الهذيل العلاف(1) ، والجبائي(2) ، وأبي هاشم(3) ، أنه تعالى يوصف بالقدرة على ما لو كان فعله لكان ظلماً وكذباً وإن كان تعالى لا يفعله ، لعلمه بقبحه ، واستغنائه عنه(4) ، وهو القول المشهور عن المعتزلة :
- الثاني : قول النظام(5) وإليه ذهب بعض المعتزلة(6) وهو : أن وصف الله تعالى بالقدرة بالقدرة على الظلم محال ، لأن ذلك يوجب النقص والحاجة(7) .

ويوضح ابن تيمية ــ رحمه الله ــ الفرق بين قول النظام في الظلم وبين قول الجبرية، أنهم يقولون : الظلم هو الممتنع لذاته ، أما النظام فيقول : هو ممكن لكن لا يقدر عليه(8) .

والخلاف بين فريقي المعتزلة في الظلم المنفي ، ليس مرده خلافهم على قدرته تعالى على الظلم بعينه ، وإنما على قدرته على جنس القبيح .

ــ فالفريق الأول يرى أن الله تعالى قادر على سائر أجناس المقدورات ، بما في ذلك جنس القبيح ، أما أفعال العباد فإنه لا يقدر عليها ، وإنما يقدر على مثلها مما يندرج تحت جنسها ، .

يقول القاضي عبد الجبار : "قد ثبت أن الله تعالى قادر لذاته ، ومن حق القادر لذاته أن يكون قادراً على سائر أجناس المقدورات من كل جنس على ما لا يتناهى ، وهذا

---

١ ــ محمد بن الهذيل ، العلاف ، شيخ المعتزلة ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، ولد في البصرة سنة ١٣٥هـ ، ومما اشتهر عنه ، قوله : بفناء قدرة الله ، وأن خالقية الله انتهت إلى حد لا يقدر أن يخلق شيئاً آخر ، توفي سنة ٢٣٥هـ ، ينظر عنه : الفرق بين الفرق ص (٨٥) ، طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص (٤٤) .

٢ ــ محمد بن عبد الوهاب بن سلام ، أبو علي ، من أئمة المعتزلة ، وتنسب إليه الطائفة "الجبائية" ، توفي سنة ٣٠٣هـ ، ينظر عنه: طبقات المعتزلة ص (٨٠ــ٨٤) ، الأعلام (٢٥٦/٦) .

٣ ــ عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ، أبو هاشم ، من كبار المعتزلة ، وتنسب إليه فرقة "البهشمية" ، توفي ببغداد سنة ٣٢١هـ ، ينظر عنه : ميزان الاعتدال (٣٥٢/٤) ، وفيات الأعيان (١٨٣/٣) .

٤ ــ المغني (١٢٨/٦) ، شرح الأصول الخمسة ص (٣١٣) .

٥ ــ إبراهيم بن سيار بن هاني ، أبو إسحاق ، النظام ، من كبار المعتزلة ، وإليه تنسب فرقة "النظامية" ، اتهم بالزندقة ، توفي سنة ٢٣١هـ ، ينظر عنه : الفرق بين الفرق ص (٩٣) ، الملل والنحل (٦٧/١) .

٦ ــ كأبي علي الأسواري ، والجاحظ .

٧ ــ ينظر : المغني (١٢٧/٦) ، شرح الأصول الخمسة ص (٣١٣) ، المحيط بالتكليف ص (٢٤٤) ، مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٠٨/٢) ، ويقول القاضي عبد الجبار بعد ذكره لهذا القول "وإلى هذا ذهبت المجبرة" ، شرح الأصول الخمسة ص (٣١٣) .

٨ ــ ينظر : جامع الرسائل ص (١٢٩) ، وأيضاً شرح الأصول الخمسة ص (٣١٣) .

يوجب أن يكون في مقدوره من الحسن ما يستغني به عن القبيح ، إذ الحاجة إنمـــا تتعلـــق بالضروب والأجناس دون الأعيان ..."[1] .

ومقصود القاضي من ذلك إخراج أفعال العباد من قدرة الله تعالى ، فعنـــده أن الله تعالى قادر على جنس أفعال العباد لا عليها بعينها .

ـــ أما الفريق الثاني فيرى أن الله تعالى لا يقدر على جنس القبيح ، ولا يقدر علـــى أفعال العباد ، ولا على مثلها[2] .

يقول ابن تيمية : "أما نفس أفعال العباد ـــ من الملائكة والجن والإنس ـــ فإن الله لا يقدر عليها عند القدرية ، وإنما تنازعوا هل يقدر على مثلها ، وإذا كان كذلك كان قـــولهم إنه قادر على كل مقدور إنما يتضمن أنه قادر على كل ما هو مقدور له وغيره أيضاً هو قادر على كل مقدور له لكن غاية ما يقولون أنه قادر على مثل مقدور العباد والعبد لا يقدر على مثل مقدور قادر آخر"[3] .

---

١ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣١٧) .

٢ ـــ ينظر : منهاج السنة (٢/٢٩١) .

٣ ـــ المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

**مناقشة قول المعتزلة :**

أصابت المعتزلة في تنــزيه الباري عز وجل عن الظلم ، مع إثبات قدرته على فعله ، أما تعريفهم الظلم بأنه : "كل ضرر لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر" ، فإن ذلــك يــؤدي إلى إيجابهم على الله تعالى فعل كل ما هو حسن ، وفيه نفع للعبد ، وترك كل ما هو قبيح فيــه ضرر ، مع عدم إخلاله تعالى بهذه الواجبات ، وإلا أدى إلى أن يكون سبحانه وتعالى ظالمــاً غير عادل ، وهذا لاشك قول غير صحيح .

أما قولهم : لو كانت خالقاً لظلم العبد ، وكذبه ، لكان هو الظالم الكاذب ، فهــو قول فاسد بالضرورة[1] ، لأن سائر القبائح من الظلم أو الكذب وغيرها ، يتصف بها مــن كانت فعلاً له ، فيقال لمن فعل الظلم : ظالم ، ولمن فعل الكذب : كاذب ، أما خالق هــذه الأفعال ، فلا يتصف بها ، فالله خالق الصفات ، لكنه سبحانه غير متصف بها ، ثم إن هــذه الأفعال القبيحة من الظلم أو الكذب وغيرها ، إنما كانت قبيحة بسبب عواقبها التي تعــود على صاحبها أو فاعلها ، ولا يعود منها شيء على من خلقها ، وهو الله تعالى[2] ، وهنــاك فرق بين كونه تعالى خالقاً ، وبين كون العبد فاعلاً ، والله تعالى إذا خلق في العبد ظلمــاً أو كذباً ، لا يكون متصفاً بالظلم أو الكذب تعالى الله عن ذلك[3] .

أما قولهم : إن خلق فيه المعصية ، ثم عاقبه عليها يكون ظالماً ، فالصحيح أن هــذا لا يعد ظلماً ، لأن هذه المعصية تعد فعلاً اختيارياً من العبد هو السبب في حــدوث العقوبــة عليه، والله تعالى خالق الأسباب ومسبباتها ، وهو الذي جعل للأسباب تــأثيراً في مســبباتها ومن ذلك فعل العبد ، فهو سبب في حصول الثواب والعقاب ، فإذا فعل العبد معصية فإن ذلك سبب في حصول العقوبة عليه ، وهذا لا يعد ظلماً ، لأن الظلم في حقيقتــه : وضــع الشيء في غير موضعه .

---

١ ـــ مجموع الفتاوى (١٢٥/٨) .

٢ ـــ نفسه ، (٧٧/٨) .

٣ ـــ ينظر : جامع الرسائل ص (١٣٠) ، وأيضاً : مجموع الفتاوى (١٢٥/١٨) .

أما عقوبة العبد على معصيته بفعله الاختياري فإنه لا يعد ظلماً[1] ، لأن "الظلم الذي هو ظلم هو أن يعاقب الإنسان على عمل غيره ، فأما عقوبته على فعله الاختياري وإنصاف المظلومين من الظالمين ، فهو من كمال عدل الله تعالى"[2] .

أما قولهم إن أمر العباد و لم يعنهم كان ظالماً ، فليس الأمر كما ظنوا ، فالله تعالى إذا أمر عباده بما ينفعهم ، وأعان بعضهم على فعل ذلك ، كان محسناً لمن أمره وأعانه إحساناً تاماً ، و لم يكن ظالماً لمن أمره و لم يعنه ، لأن له في ذلك حكمة ، والله غني عن العباد ، إنما أمرهم بما ينفعهم ، ونهاهم عما يضرهم ، فهو محسن إلى عباده بالأمر لهم ، محسن لهم بإعانتهم على الطاعة ، وأمره لهم إرشاد وتعليم وتعريف بالخير ، فإن أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور ، وهو مشكور على هذا وهذا ، وإن لم يعنه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى ، وإن كانت مستلزمة تألم هذا ، فإنما تألم بأفعاله الاختيارية التي من شأنها أن تورثه نعيماً أو ألماً[3] .

---

١ ــ ينظر : منهاج السنة (١٤٩/٣ــ١٥٠) .

٢ ــ نفسه (٣٩/٣) ، وينظر أيضاً : شرح الطحاوية ص (٤٣٩) وما بعدها .

٣ ــ نفسه (٣٨/٣) ، وينظر أيضاً : رفع الشبهة والغرر (٥١/١) .

**ثانياً : قول الأشاعرة ومن وافقهم :**

ترى الأشاعرة أنه : بما أنه كل شيء داخل في ملك الله تعالى فكل تصرف منه إنما هو تصرف في ملكه ، وأي فعل يمكن وجوده ليس ظلماً ، عليه : فإن الظلم من الأمور المستحيلة في حقه تعالى لأنه يستحيل أن يخرج شيء عن ملكه ، فيستحيل الظلم منه ، وبناء على ما سبق فهم يعرفون الظلم بأنه : "التصرف في ملك الغير ، أو هو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته"[(١)] .

والظلم ــ عندهم ــ غير مقدور ، وهو محال لذاته ، كالجمع بين النقيضين ، وكون الشيء معدوماً موجوداً ، وجعل الجسم في مكانين ، وقلب القديم محدثاً ، والمحدث قديماً ونحو ذلك[(٢)] .

وعندهم لو عذب الله تعالى المطيعين ونعّم العاصين ، لم يكن ظالماً ، ويلزم من قولهم هذا : جواز تعذيب الأنبياء والرسل ، وأن يخلدهم في العذاب الأليم ، وأن يكرم الله أعداءه من الكفار والمشركين ، ويخصهم بجنته وكرامته[(٣)] .

يقول الأشعري : "فلما لم يكن الباري مملكاً ، ولا تحت آمر ، لم يقبح منه شيء"[(٤)].

ويقول أيضاً : "ولا يقبح منه أن يعذب المؤمنين ، ويدخل الكافرين الجنان"[(٥)] .

ويوافق الأشاعرة على قولهم في هذه المسألة ابن حزم[(٦)] .

---

١ ــ اللمع ، للأشعري ص (٧٤) ، وينظر في أقوالهم : الإنصاف للباقلاني ص (١٥٦ــ١٥٧) ، الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ص (١١٦) ، وأيضاً : قواعد العقائد ص (٦١) ، الملل والنحل ، للشهرستاني (١/١١٥) ، المحصول للرازي ص (٢٩٥) ، غاية المرام للآمدي (٢١٣ــ٢١٤) ، المواقف للإيجي (٣٢٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/١٣٢) ، باب تحريم الظلم .

٢ ــ ينظر : مفتاح دار السعادة (٢/٤٥٩) .

٣ ــ نفسه (٢/٤٦٠) .

٤ ــ اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري ضبط وتصحيح : محمد الضناوي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م ، ص (٧٤) .

٥ ــ نفسه ، نفس الصفحة .

٦ ــ ينظر الفصل (٣/١٣٧ــ١٣٨) ، ابن حزم وموقفه من الالهيات ص (٤٣٦ــ٤٣٧) ، ويوافق الأشاعرة أيضاً : كثير من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، كأبي الوليد الباجي المالكي ، والقاضي أبي يعلى ، ينظر : جامع الرسائل (١/١٢١) ، منهاج السنة (٣/٢٠) .

**مناقشة قول الأشاعرة :**

إن في تعريف الأشاعرة للظلم مخالفة للمعاني اللغوية[١] .

ثم إن هذا القول لا مدح فيه بوجه من الوجوه ، إذ لا يمتدح أحد بما لا يستطيع فعله، والله تعالى تمدح بنفي الظلم عن نفسه وأخبر أنه لا يظلم عباده من آمن منهم وعمل صالحاً ، فقال : {وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}[٢] ، وقال : {وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ }[٣] ، وغير ذلك مما ورد في القرآن الكريم وفي السنة ، ولو لم يكن الله تعالى قادراً على الظلم لما تمدح بتنزهه عنه[٤] .

وقد اتفق السلف والمفسرون على أن معنى الظلم المنفي في الآية هو : أنه لا يخاف ابن آدم يوم القيامة أن يحمل عليه من سيئات غيره ، ولا ينقص من حسناته[٥] ، لا أن الظلم الظلم الممتنع المستحيل ، إذ لو كان الظلم هو المستحيل الذي لا يمكن وجوده لم يكن لعدم الخوف منه معنى ، ولا للأمن من وقوعه فائدة[٦] .

والنزاع بين أهل السنة والأشاعرة في مسألة الظلم هي قضية جوازه لا وقوعه[٧] ، فأهل السنة لا يجوزون وقوع الظلم منه سبحانه ، أما الأشاعرة فهم يجوزون فعل الله للظلم، لكنهم لا يجوزون وقوع ذلك منه ، لأنه تعالى أخبر أنه لا يفعله ، وهو لا يجوز عليه الكذب في خبره ، يقول الأشعري : "ولا يقبح من الله لو ابتدأهم بالعذاب الأليم وأدامه ، ولا يقبح منه أن يعذب المؤمنين ، ويدخل الكافرين الجنان ، وإنما نقول : إنه لا يفعل ذلك لأنه أخبرنا أنه يعاقب الكافرين ، وهو لا يجوز عليه الكذب في خبره"[٨] .

---

١ ــ ينظر صفحة (١٣٤) من البحث .

٢ ــ سورة طه : الآية (١١٢) .

٣ ــ سورة ق : الآية (٢٩) .

٤ ــ ينظر مفتاح السعادة (٤٦٠/٢ــ٤٦١) .

٥ ــ ينظر على سبيل المثال : جامع البيان للطبري (١٦ــ٢١٨) ، تفسير ابن كثير (٣٢٣/٣) ، الدر المنثور للسيوطي (٦٠١/٥) .

٦ ــ مدارج السالكين (٢٣٦/١) .

٧ ــ ينظر منهاج السنة (٩٠/٣) .

٨ ــ اللمع ص (٧٤) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في مسألة تنزيه الله عن الظلم ومناقشتها

**أولاً : شبهات المعتزلة :**

ترى المعتزلة في الأدلة التي تنـــزه الله تعالى فيها عن الظلم ، تأكيداً علـــى أن الله لم يخلق شيئاً من أفعال العباد ، ولا يقدر على ذلك ، من وجهين هما :

- الأول : أنه قد حصل الاتفاق على أن الله تعالى ليس بظالم كما دل علـــى ذلـــك الكتاب والسنة ، والظالم من فعل الظلم[1] ، كما أن العادل من فعل العدل ، هـــذا هو المعروف عن الناس من مسمى هذا الاسم عقلاً ، قالوا : ولو كـــان الله خالقـــاً لأفعال العباد التي هي الظلم لكان ظالماً[2] ، والله تعالى تنـــزه عن ذلك بنص الكتاب الكتاب والسنة.

وبهذا القول سلبت المعتزلة الله تعالى القدرة على الخلق ، يقول ابن تيمية : "والقدرية النفاة يقولون : ليس في الوجود ظلم من الله لأنه عندهم : لم يخلق شيئاً من أفعـــال العباد ، ولا يقدر على ذلك ، فما نزهوه عن الظلم إلا بسلبه القدرة وخلـــق كـــل شيء"[3] .

- الثاني : لو كان خالقاً لأفعال العباد ، ثم عاقبهم على ما خلق فيهم لكان ذلك ظلماً، والله سبحانه تنـــزه عن الظلم بنصوص الكتاب والسنة[4] .

وبهذين الوجهين كان استدلالهم بالأدلة النافية للظلم ، ومن أهم استدلالاتهم ما يلي:

* قوله تعالى : {وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ }[5] .

**وجه الاستدلال :**

يقول القاضي عبد الجبار : "يدل على أن الظلم من فعل العبد ، لأنه لو كان تعـــالى خلقه فيه لم يصح أن ينـــزه نفسه عنه ويضيفه إلى العبد"[6] .

١ ـــ ينظر شرح الأصول الخمسة ص (٣٤٩) .

٢ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (١٥٢/١٨) ، وأيضاً : شرح الأصول الخمسة ص (٣٤٥) .

٣ ـــ جامع الرسائل لابن تيمية ، ص (١٢٣، ١٢٩) ، وأيضاً : إعلام الموقعين لابن القيم (٢٩٥/٢) .

٤ ـــ ينظر المغني (١٧٣/٨، ١٩٣) ، شرح الطحاوية ص (٤٩٧) ، وأيضاً : منهاج السنة (٣٣/٣) .

٥ ـــ سورة آل عمران : (١١٧) .

٦ ـــ متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، تحقيق : د / عدنان زرزور ، دار التراث ـــ القاهرة ، (١٨٥/١،١٥٦)

* وقوله تعالى : {ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

يقول القاضي : "قد يدل على أن الظلم من فعل العباد ، لأنه قد تنـــزه بهذا الكلام عن الظلم ، فلو كان جميعه من قبله تعالى لم يصح ذلك ، لأنه تمدح بذلك ... إلى أن يقول مستدلاً بالآية السابقة على مراده وهو قوله تعـــالى : {لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ}[2] ... يقول : إنه أذاقهم العذاب بما كان منهم من قتلهم ، وحقق ذلك بقوله : {وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ} ، ولو كان هو الذي خلق فيهم هـــذا القـــول ، وخلق فيهم قتل الأنبياء لم يصح أن يقول ذلك ولا كان فيه زيادة في توبيخهم وتأكيد لمـــا كان منهم"[3] .

* وقوله تعالى : {لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَ}[4] .

**وجه الاستدلال :**

يرى القاضي عبد الجبار في قوله تعالى : {لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَ} ما يدل عل أن العبد هو الذي يفعل المعصية ، ولو كان تعالى يخلقها فيه ، ثم يعاقبه عليها لكان ذلـــك ظلمـــاً ، والله تنـــزه عن ذلك[5] .

---

١ ــ سورة آل عمران : الآية (١٨٢) .

٢ ــ سورة آل عمران : الآية (١٨١) .

٣ ــ متشابه القرآن ، (١/١٧٥ــ١٧٦) ، وبمثل ذلك استدلوا بقوله تعالى : { ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ } سورة الأنفال : (٥١) ، وقوله تعالى : {مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ } سورة ق : (٢٩) ، ينظر : متشابه القرآن (١/٣٢٤) ، (٢/٦٢٦) .

٤ ــ سورة غافر : الآية (١٧) .

٥ ــ تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ص (٣٦٦) ، وقد حمل القاضـــي في كتابيـــه : متشابه القرآن ، وتنـــزيه القرآن عن المطاعن كل آية ورد فيها نفي الظلم عن الله تعالى على مذهبه في خلق أفعـــال العبـــاد ، فعلى سبيل المثال في متشابه القـــرآن ينظـــر : (١/٩٤ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٣٢٤) ، (٢/٤٧٥، ٦٢٦) وغيرهـــا ، وفي تنـــزيه القرآن الصفحات : ٩٦ ، ٩٧ ، ٢٣٨ ، ٣٦٦ وغيرها .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أما الوجهان المذكوران ، فقد سبق الإجابة عنهما بما يغني عن الإعادة هنا[1] .

أما نفي الظلم في هذه الآيات وما شاكلها ، فمعناه : أنه تعالى عدل لا يجور ، فيعاقب عبداً له بغير استحقاق منه للعقوبة ، ولكنه يعاقب كل نفس بما كسبت ، ويوفى كل عامل جزاء ما عملت يداه .

فأما قوله تعالى : {وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } فإن معنى الآية الكريمة كما فسره الطبري ـ رحمه الله ـ أي : "وما فعل الله بهؤلاء الكفار ما فعل بهم من إحباطه ثواب أعمالهم وإبطاله أجورها ظلماً منه لهم ، يعني وضعاً منه لما فعل بهم من ذلك في غير موضعه وعند غير أهله ، بل وضع فعله ذلك في موضعه ، وفعل بهم ما هم أهله ، لأن عملهم الذي عملوه لم يكن لله وهم له بالوحدانية دائنون ، ولأمره متبعون ، ولرسله مصدقون ، بل كان ذلك منهم وهم به مشركون ، ولأمره مخالفون ، ولرسله مكذبون ، بعد تقدم منه إليهم أنه لا يقبل عملاً من عامل إلا مع إخلاص التوحيد له ، والإقرار بنبوة أنبيائه، وتصديق ما جاءوهم به وتوكيده الحجج بذلك عليهم ، فلم يكن بفعله ما فعل بمن كفر به وخالف أمره في ذلك بعد الاعتذار إليه من إحباط وافر عمله له ظالماً ، بل الكافر هو الظالم نفسه لإكسابها من معصية الله وخلاف أمره ما أوردها به نار جهنم وأصلاها به سعير سقر"[2] .

وأما قوله تعالى : {وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ} ، فيقول السمعاني ـ رحمه الله ـ في تفسيرها : "أي لا أنقص في ثواب المحسنين ولا أزيد في مجازاة المسيئين"[3] ، ويقول البغوي ـ رحمه الله ـ : "وأن الله ليس بظلام للعبيد ، فيعذب بغير ذنب"[4] .

---

١ ـ ينظر ص (١٤٤) من البحث .

٢ ـ جامع البيان (٦٠/٤) ، وينظر أيضاً : تفسير السمعاني (٣٢٧/٢) ، وأيضاً معالم التنزيل للبغوي (٤٧٨/٣) .

٣ ـ تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني ، تحقيق : ياسر إبراهيم ـ غنيم عباس ، دار الوطن ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

٤ ـ معالم التنزيل (٣٧٩/١) ، وينظر أيضاً : (٢٧٦/٣) ، (٢٢٤/٤) .

ويقول الطبري ــ رحمه الله ــ في تفسيره لقوله تعالى : {لا ظلم اليوم } ، أي : "لا بخس على أحد فيما استوجبه من أجل عمله في الدنيا ، فينقص منه إن كان محسناً ، ولا حمل على مسيء إثم ذنب لم يعمله فيعاقب عليه"[1] .

وهذا هو المفهوم الذي تعنيه الآيات ، إذ النصوص النافية للظلم إنما تثبت العدل في الجزاء ، وأنه سبحانه لا يبخس عامل عمله[2] ، فليس فيها ما يدل على أن العباد يخلقون أفعالهم كما تقوله المعتزلة القدرية .

وقولهم إن الله لو شاء أفعال العباد وخلقها فيهم ثم عاقبهم عليها لكان ذلك ظلماً تنزه الله عنه يلزم عنه أمور مخالفة للشرع والعقل منها : التكذيب بقدر الله ، وتكذيب غلاتهم بعلمه السابق ، وإنكار كمال قدرته ، ونسبته إلى أن يكون في ملكه ما لا يشاء ، ويشاء ما لا يكون ، وإخراج أشرف ما في ملكه عن أن يكون قادراً عليه أو خالقاً له ، وهو طاعة أنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه ، وأن تكون أفعالهم حدثت من غير خالق محدث، أو يكونوا هم الخالقين المحدثين لها ...[3] .

---

١ ــ جامع البيان (٥١/٢٤) .

٢ ــ ينظر مجموع الفتاوى (١٤/١٨) ، وينظر : أضواء البيان (٢٨٩/٣) وما بعدها .

٣ ــ الصواعق المرسلة (١٤٢٨/٤) .

يبقى الإشارة إلى أن المعتزلة استدلوا أيضاً ببعض الأدلة النافية للظلم في عدم خلق الله تعالى لأفعال العباد ، مثل قوله : ( وما الله يريد ظلماً للعالمين ) . سورة غافر : (٣١) ، وغيرها ولارتباط ذلك بمسألة الإرادة ، فقد آثرت التفصيل عنها في فصل الإرادة والرضا .

**ثانياً : شبهات الأشاعرة :**

قولـــــه تعـــــالى : {إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

بما أن الأشاعرة يعرفون الظلم بأنه : التصرف في ملك الغير بغير إذنه ، والله تعالى له ملك كل شيء ، فقوله حكاية عن عيسى عليـــه الســـلام : {إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَ } يعني: أنه تعالى لم يتصرف في غير ملكه ، فإن عذب من يشاء ، فقد عذب من يملـــك ، ولا يكون هذا ظلماً ، فالظلم بالنسبة إليه تعالى مستحيل ، وهم بذلك جوزوا تعذيب كل عبد ولو طائعاً و لم يروه ظلماً ، وردوا ذلك إلى محض المشيئة والملك المجرد عن الحكمة[٢] .

قالوا : "والدليل على أن الله سبحانه لا يعذبهم إلا بكونهم عبيده وملكه قول عيسى ـــ ﷺ ـــ فيمـــا حكـــاه الله عنـــه إذ يقـــول : {إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَ } و لم يقـــل عصوك"[٣].

يقول ابن جزى[٤] : "المعنى تسليم الأمر إلى الله ، وأنه إن عذب أو غفر فلا اعتراض عليه ، لأن الخلق عباده والمالك يفعل في ملكه ما يشاء ، ولا يلزم من هذا وقـــوع المغفـــرة للكفار وإنما يقتضي جوازها في حكمة الله تعالى وعزته وفرق بين الجواز والوقوع"[٥] .

---

١ ـــ سورة المائدة : الآية (١١٨) .

٢ ـــ ينظر : مدارج السالكين (٣٧٩/٢) ، مفتاح دار السعادة (٤٥٩/٢) .

٣ ـــ حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر ، شيث بن إبراهيم ، تحقيق : عبد الله بن عمر البـــارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـــ ، ص (٣٦) ، وينظر أيضاً : البحر المحيط (٦٦/٤) ، مرقـــاة المفاتيح (٢٤٩/١٠) ، مرهم العلل لليافعي ص (٧٥) .

٤ ـــ محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، أبو القاسم ، الغرناطي الأندلسي المالكي ، ولد سنة ٦٩٣هـــ من مصنفاته : الأنوار الســـنية في الكلمات السنية ، التسهيل لعلوم التنـــزيل في التفسير ، تقريب الوصول إلى علم الأصول ، الدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار ، المختصر البارع في قراءة نافع ، وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم وغير ذلك ، توفي ســـنة ٧٥٨هـــــ ، ينظر عنه : الديباج المذهب لابن فرحون ص (٢٩٥) ، هدية العارفين (١٦٠/٦) .

٥ ـــ التسهيل لعلوم التنـــزيل ، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، دار الكتاب العربي ـــ لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـــ ، (١٩٥/١) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذه الآية جاءت لبيان استحقاق النصارى قوم عيسى للعذاب بسبب ما افتروه من القول بألوهية عيسى عليه السلام ، يقول الله تعالى : {وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ}[1] .

ويرد في الآية سؤال هو : كيف طلب عيسى عليه السلام المغفرة للكفار وهم كفار؟ فكان للمفسرين والعلماء فيها قولان :

الأول: أن المعنى تسليم الأمر إلى الله ، وأنه إن عذّب أو غفر فلا اعتراض عليه ، لأن الخلق عباده ، والمالك يفعل في ملكه ما يشاء[2] ، فهو قادر عليهم ، مالك لعباده ، فقوله : {إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ } ، يعني : لم تتصرف في غير ملكك ، بل إن عذبت ، عذبت من تملك ، وعلى هذا القول يجوز تعذيب كل عبد له ولو كان محسناً[3] .

الثاني: أن معناها : إن تعذبهم فبذنوبهم وإقامتهم على الكفر ، وإن تغفر لهم بعد توبتهم .

وقد سئل الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ عن معناها فقال : "إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم وتؤخر في آجالهم فتمنّ عليهم بالتوبة والمغفرة"[4] .

يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "إن تعذب هؤلاء الذين قالوا هذه المقالة بإماتتك إياهم عليها ، فإنهم عبادك ، مستسلمون لك ، لا يمتنعون مما أردت بهم ، ولا يدفعون عن أنفسهم ضراً ولا أمراً تنالهم به ، وأن تغفر لهم بهدايتك إياهم إلى التوبة منها فتستر عليهم فإنك أنت العزيز في انتقامه ممن أراد الانتقام منه ، لا يقدر أحد يدفعه عنه ، الحكيم في هدايته من هدى من خلقه إلى التوبة وتوفيقه من وفق منهم لسبيل النجاة من العقاب"[5] .

---

١ ــ سورة المائدة : الآية (١١٦) .

٢ ــ التسهيل لعلوم التنزيل (١٩٥/١) ، وينظر وجه الاستدلال السابق للأشاعرة .

٣ ــ مفتاح دار السعادة (٤٥٩/٢) .

٤ ــ أحكام القرآن للإمام الشافعي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٤٠٠هـ ــ (٣٨/١) .

٥ ــ جامع البيان (١٤٠/٧) .

ويقول ابن أبي زمنين[1] :"إن تعذبهم فإنهم عبادك : أي فبإقامتهم على كفرهم ، وإن تغفر لهم ، فبتوبة كانت منهم"[2] .

يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ : "ليس المراد بقوله ( فإنهم عبادك ) فأنت قادر عليهم مالك لهم ، وأي مدح في هذا ، بل في ضمن ذلك الإخبار بغاية العدل ، وأنه تعالى إن عذبهم فإنهم عباده الذين أنعم عليهم ، بإيجادهم وخلقهم ورزقهم وإحسانه إليهم لا بوسيلة منهم ، ولا في مقابلة بذل بذلوه ، بل ابتدأهم بنعمه وفضله ، فإذا عذبهم بعد ذلك وهم عبيده لم يعذبهم إلا بجرمهم واستحقاقهم وظلمهم ، ثم إن كونهم عباده يقتضي عبادته وحده وتعظيمه وإجلاله ... فإذا كفروا به أقبح الكفر ، وأشركوا به أعظم الشرك ، ونسبوه إلى كل نقيصة مما تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً ، كانوا أحق عباده وأولاهم بالعذاب ... فهم عبيده لم يعذبهم إلا باستحقاقهم وإجرامهم ، فليس في الآية ما يدل على أن التعذيب قام بهم لأنه تعالى الملك القادر ، وهم المملوكون المربوبون ، وأنه تعالى تصرف في ملكه من غير أن يكون هناك سبب قائم بهم للعذاب والله أعلم"[3] .

---

١ ــ محمد بن عبد الله بن عيسى المرى ، الإمام أبو عبد الله الإلبيري ، المعروف بابن أبي زمنين ، كان عارفاً بمذهب مالك بصيراً به، ومن الراسخين في العلم ، ولد سنة ٣٢٤هـ ، من مصنفاته : مختصر المدونة ، ومختصر تفسير ابن سلام ، وكتاب أصول السنة وغيرها ، توفي سنة ٣٩٩هـ ، ينظر عنه : الديباج المذهب ص (٢٦٩) ، طبقات المفسرين للداودي ص (٩٣ــ٩٤) .

٢ ــ تفسير ابن أبي زمنين ، تحقيق : أبو عبد الله حسين عكاشة ، محمد بن مصطفى الكنز ، دار الفاروق ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م (٥٧/٢) ، وينظر أيضاً : زاد المسير لابن الجوزي (٤٥٦/٢) .

٣ ــ ينظر مفتاح دار السعادة (٤٦٢/٢ــ٤٦٣) .

* حديث : [ لو أن الله عذّب أهل سماواته وأهل أرضه ، عذبهم وهو غير ظالم لهم][1].

**وجه الاستدلال :**

إن الله تعالى لو عذّب أهل سماواته وأهل أرضه ، لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، لأنه تعالى يفعل بمشيئته وقدرته ، ويتصرف في ملكه بما يشاء والظلم منه تعالى ممتنع ، لا يتصور وجوده ، لأن الظلم : إما التصرف في ملك الغير بدون إذنه ، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته ، وهذان الأمران في حق الله تعالى محالان ، ولو تصور وجوده ( أي الظلم ) ، فهو عدل ، فلو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم[2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن معنى الحديث : أن الله تعالى لو وضع عدله على أهل سماواته وأهل أرضه ، فحاسبهم بما أنعم عليهم ، وبما ينبغي أن يقابلوا هذه النعم من الشكر لما أوفوا حقه تعالى ، فلو عذبهم على تقصيرهم لعذبهم وهو غير ظالم ، لذلك فإن أهل السنة قابلوا هذا الحديث بالتصديق ، وعلموا من عظمة الله وجلاله ، قدر نعمه على خلقه وعجزهم عن القيام بشكرها كما ينبغي .

كما علموا عظيم حقه على خلقه من أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر ، وأن يكون القلب عاكفاً على إفراده بالمحبة والتأليه ، واللسان محبوساً على ذكره ، والجوارح وقفاً على طاعته ، وفقهوا أن الله لو وضع عدله على أهل سماواته وأرضه لعذبهم بعدله و لم يكن ظالماً لهم فلا يسع الخلائق إلا عفوه ورحمته عز وجل ، قال ـ ﷺ ـ : [ لن ينجي أحداً منكم عمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل ][3][4] .

---

١ ـ رواه أبو داود في السنن [٤٦٩٩] ، (٢٢٥/٤) ، قال الألباني : صحيح ، وأحمد في السنن [٢١٦٢٩] ، (١٨٢/٥) ، وابن ماجة في السنن [٧٧] ، (٢٩/١) ، " عن ابن الديلمي قال : لقيت أبي بن كعب ، فقلت : وقع في نفسي شيء من القدر ، فحدثني بشيء لعل الله أن يذهبه عن قلبي ، فقال : لو أن الله عذب أهل سماواته ، وأهل أرضه ، عذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت خيراً لهم من أعمالهم ..." ، ورواه البيهقي في السنن [٢٠٦٦٣] ، (٢٠٤/١٠) ، وابن أبي عاصم في السنة [٢٤٥] ، (١٠٩/١) ، وابن أبي شيبة في مسنده [١٣٠] ، (١٠٥/١) من حديث زيد بن ثابت ، وإسناده صحيح .

٢ ـ ينظر مفتاح دار السعادة (٤٦٢/٢) ، وينظر : ص (١٤٦) من البحث .

٣ ـ رواه مسلم [٢٨١٦] ، (٢١٠٧/٤) .

٤ ـ ينظر شرح الطحاوية ، حققها وراجعها : جماعة من العلماء ، خرج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، ص (٤٥٠ـ٤٥١) .

فرحمة الله ليست في مقابل أعمالهم ، ولا هي ثمناً لها ، فإنها خير منها ، كما قال ـ ﷺ ـ في آخر الحديث : [ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم ][1] .

فجمع في الحديث بين الأمرين : أنه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم ، و لم يكن ظالما لهم ، ولو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله وكرمه لا بأعمالهم ، إذ رحمته خير من أعمالهم ... فليس في الحديث ما يدل على أنه سبحانه لو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم لكونه قادر عليهم وهم عبيده وملكه ، بل لاستحقاقهم ذلك ، ولو رحمهم الله لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم والله أعلم .

١ ـ ينظر مفتاح دار السعادة (٤٦٢/٢) ، وأيضاً مجموع الفتاوى (١٤٤/١٨) ، شفاء العليل (٣٥٨/١ـ٣٦١) ، طريق الهجرتين (١٩٠/١) ، مختصر الصواعق المرسلة ص (٢٤٥ـ٢٥١) .

* قوله صلى الله عليه وسلم :[ما أصاب أحداً قط هم ولا حزن فقال : اللـــهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ،أســألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو أنزلته في كتابــك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور صـــدري ، وجــلاء حزني، وذهاب همي إلا أذهب الله همه وأبدله مكانه فرجا ، قال : فقيل : يا رســول الله ألا نتعلمها، فقال : بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها] (١) .

**وجه الاستدلال :**

أخبر الرسول ــ ﷺ ــ أن جميع أقضيته في عبده عدلٌ منه ، فقال : [ مــاضٍ فيّ حكمك ، عدلٌ فيّ قضاؤك ] ، وهذا يعم قضاء المصائب ، وقضــاء المعائــب ، وقضــاء العقوبات على الجرائم ...وعندهم لا حقيقة للظلم الذي نزه الرب نفسه عنه البتة ، بل هو المحال لذاته الذي لا يتصور وجوده ، فجميع أقضيته في عبده عدل ، وكل ممكــن عنــدهم فليس بظلم حتى أنه لو عذب رسله وأنبياءه وأولياء ، أبد الآبدين ، وأبطل جميع حسناتهم ، وحملهم أوزار غيرهم وعاقبهم عليها ، وأثاب أولئك على طاعات غيرهم ، وحــرم ثوابها فاعلها ، لكان عدلاً محضاً ، فإن الظلم من الأمور الممتنعة لذاتها في حقه وهو غير مقــدور له(٢).

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن في قوله ــ ﷺ ــ : [ ماضٍ فيّ حكمك ، عــدل فيّ قضــاؤك ] ، رد علــى الطائفتين : القدرية الذين ينكرون عموم أقضية الله في عبده ، ويخرجون أفعال العباد عــن

١ ــ رواه أحمد في مسنده [٣٧١٢] ، (٣٩١/١) ، وابن حبان في صحيحه [٩٧٢] ، (٢٥٣/٣) ، (٩٧٢) ، وابن يعلي في مسنده (١٩٩/٩) ، والحاكم في المستدرك [١٨٧٧] ، ١(٦٩٠/١) ، وذلك بأسانيدهم عن فضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهــني عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن جده عبدالله بن مسعود قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، إن سلم من إرســال عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه ، فإنه مختلف في سماعه عن أبيه منه ، وتعقبه الذهبي ، فقال : أبو سلمة لا يدري من هــو ، ولا رواية له في الكتب الستة ، أما الإرسال فمنتف ، لأنه ثبت سماع عبد الرحمن عن أبيه ، ونص على ذلك : ابن معين ، والمزي ، والبخاري ، ومن علم حجة على من يلم يعلم ، ينظر : إيثار الحق لابن الوزير (١٥٩/١) ، وأيضاً التهذيب (١٩٥/٦) .
أما أبو سلمة فقد ذهب الشيخ أحمد شاكر في المسند ، والألباني في الصحيحة (١٩٩) ، إلى أنه موسى بن عبــد الله الجهــني ، وهو ثقة من رجال مسلم ، فعلى هذا إسناده صحيح ، وإن لم يكن فإن أبا سلمة الجهني هذا وثقه ابن حبان ، يقول الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٦/١٠) : "ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني ، وثقه ابن حبان" .

٢ ــ ينظر : مرقاة المفاتيح (٣٦٢/٥) ، وينظر أيضاً : مختصر الصواعق المرسلة ص (٢٣٢ــ٢٣٣) .

كونها بقضائه وقدره ويردون القضاء إلى الأمر والنهي ، وعلى الجبرية الذين يقولون : كـــل مقدور عدل ، فلا يبقى لقوله عدل فيّ قضاؤك فائدة ، فإن العدل عندهم ما يمكن فعلـــه ، والظلم هو المحال لذاته .

أما أهل السنة فعندهم أن قوله : [ ماضٍ فيّ حكمك ، عدلٌ فيّ قضاؤك ] ، تضمن أمرين : أحدهما : مضاء حكمه في عبده ، والثاني : يتضمن حمده وعدله ، وهو سبحانه له الملك وله الحمد ، وهذا معنى قول نبيه هود : {مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ}[1] ، ثم قال : {إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ}[2] ، أي : مع كونه مالكاً قاهراً متصرفاً في عباده نواصيهم بيده ، فهو على صراط مستقيم هو العدل[3] ، الذي يتصرف به فيهم فهو علـــى صراط مستقيم في قوله وفعله وقضائه وقدره وأمره ونهيه وثوابه وعقابه ، فخبره كله صدق وقضاؤه كله عدل وأمره كله مصلحة ، والذي ينهى عنه كله مفسدة ، وثوابه لمن يســـتحق الثواب بفضله ورحمته ، وعقابه لمن يستحق العقاب بعدله وحكمته ، وفرق بـــين الحكـــم والقضاء وجعل المضاء للحكم ، والعدل للقضاء ، فإن حكمه سبحانه يتناول حكمه الديني الشرعي وحكمه الكوني القدري ، والنوعان نافذان في العبد ماضيان فيه ، وهو مقهور تحت الحكمين قد مضيا فيه ونفذا فيه شاء أم أبى ، لكن الحكم الكوني لا يمكنه مخالفتـــه ، وأمـــا الديني الشرعي فقد يخالفه ، ولما كان القضاء هو الإتمام والإكمال وذلك إنما يكـــون بعـــد مضيه ونفوذه ، قال [ عدل فيّ قضاؤك ] أي أن الحكم الذي أكملته وأتممتـــه ونفذتـــه في عبدك عدلٌ منك فيه ، وأما الحكم فهو ما يحكم سبحانه وقد يشاء تنفيذه وقد لا ينفـــذه ، فإن كان حكماً دينياً فهو ماضٍ في العبد ، وإن كان كونياً فإن نفذه سبحانه مضى فيه وإن لم ينفذه اندفع عنه فهو سبحانه يقضي ما يقضي به وغيره قد يقضي بقضاء ويقدر أمر ولا يستطيع تنفيذه ، وهو سبحانه يقضي ما يقضي فله القضاء والإمضـــاء وقولـــه [ عـــدلٌ فيّ قضاؤك ] ، يتضمن جميع أقضيته في عبده من كل الوجوه من صحة وسقم غنى وفقر ولـــذة

---

١ ــ سورة هود : الآية (٥٦) .

٢ ــ سورة هود : الآية (٥٦) .

٣ ــ وقد فسر الصراط المستقيم بأنه العدل وعدم الظلم ، يقول الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ : {إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ} ، أي : إن ربي على طريق الحق يجازي المحسن من خلقه بإحسانه والمسيء بإســـاءته ، لا يظلـــم أحـــد منـــها شـــيئاً (١٢/٦٠).

وألم وحياة وموت وعقوبة وتجاوز وغير ذلك ، قال تعـالى : {وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }[1] ، وقال تعـالى : {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ كَفُورٌ}[2] ، فكل ما يقضي على العبد فهو عدل فيه ...[3]

وبهذا البيان يتضح أن استدلالهم بقوله ــ ﷺ ــ : [ عدل فيّ قضاؤك ] ، بمعنى أن الظلم غير مقدور له ، وأن كل مقدور فهو عدل حتى لو عذّب الطائعين ، ونعّم العاصين ، استدلال خاطئ ، ليس هو المقصود من الحديث ، فالعدل وضع الأشياء مواضعها التي تليق بها وإنزالها منازلها ، كما أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه كما سبق وتبين[4] ، والله أعلم.

وقد رد ابن القيم ــ رحمه الله ــ على شبهة من قال : أين العدل في تعذيب الله تعالى على ما هو فاعله وخالقه فقال : "نعم كل قضائه عدل في عبده فإنه وضع له في موضعه الذي لا يحسن في غيره فإنه وضع العقوبة ووضع القضاء بسببها وموجبها في موضعه، فإنه سبحانه كما يجازي بالعقوبة فإنه يعاقب بنفس قضاء الذنب فيكون حكمه بالذنب عقوبة على ذنب سابق فإن الذنوب تكسب بعضها بعضاً ، وذلك الذنب السابق عقوبة على غفلته عن ربه وإعراضه عنه ، وتلك الغفلة والإعراض هي في أصل الجبلة والنشأة، فمن أراد أن يكمله أقبل بقلبه إليه وجذبه إليه وألهمه رشده وألقى فيه أسباب الخير، ومن لم يرد أن يكمله تركه وطبعه وخلى بينه وبين نفسه لأنه لا يصلح للتكميل وليس محله أهلاً ولا قابلاً لما وضع فيه من الخير ، وها هنا انتهى علم العباد بالقدر ، وأما كونه تعالى جعل هذا يصلح وأعطاه ما يصلح له وهذا لا يصلح فمنعه ما لا يصلح له فذاك موجب ربوبيته وإلهيته وعلمه وحكمته فإنه سبحانه خالق الأشياء وأضدادها ، وهذا مقتضى كماله وظهور أسمائه وصفاته كما تقدم تقريره والمقصود أنه أعدل العادلين في قضائه

---

١ ــ سورة الشورى : الآية (٣٠) .

٢ ــ سورة الشورى : الآية (٤٨) .

٣ ــ الفوائد ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م ، وقد فصل ابن القيم ــ رحمه الله ــ في الرد على هذا الاستدلال في بعض مؤلفاته ومن ذلك : إعلام الموقعين (١٦٢/١) ، زاد المعاد (٢٠٦/٤) ، شفاء العليل (٧٤٥/٢) وما بعدها ، مدارج السالكين (٢١٢/٢ــ٢١٣) ، وينظر أيضاً : مختصر الصواعق المرسلة ص (٢٣٣) وما بعدها .

٤ ــ ينظر : شفاء العليل (٧٥٥/٢) .

بالسبب وقضائه بالمسبب فما قضى في عبده بقضاء إلا وهو واقع في محله الذي لا يليق بـــه غيره إذ هو الحكم العدل الغني الحميد"[1].

---

١ ـــ شفاء العليل (٢/٧٥٥ـــ٧٥٦) ، وينظر أيضاً : شرح الطحاوية ص (٤٣٩ـــ٤٤٠) ، ومختصر الصواعق المرسلة ص (٢٤١) وما بعدها .

* قول إياس بن معاوية[1] : [ ما كلمت أحداً من أهل الأهـــواء بعقلـــي كلـــه إلا القدرية فإني قلت لهم : ما الظلم فيكم ؟ فقالوا : أن يأخذ الإنسان ما ليس له ، فقلت لهم : فإن الله على كل شيء قدير ][2] ، وفي بعض الروايات : [ فإن لله كل شيء ] .

**وجه الاستدلال :**

عرّف الأشاعرة الظلم أنه : التصرف في ملك الغير بدون إذنه ، وإياس ـــ رحمه الله ـــ حدّ الظلم بأنه : "التصرف فيما لا يملك ، ولله كل شيء فله الملـــك ســـبحانه" ، إذن : الظلم مستحيل في حقه تعالى إذ هو على كل شيء قدير وكل شيء ملكه ، لا مالك سواه ، ولا قادر إلا هو[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أراد إياس ـــ رحمه الله ـــ توضيح أن التصرفات الواقعة منه تعـــالى في ملكـــه ، لا تكون ظلماً قط ، وهذا حق ، فإن كان ما فعله الرب تعالى ، ويفعله لا يخرج عن العـــدل والحكمة والمصلحة والرحمة ، فليس في أفعاله ظلم ولا جور ولا سفه ، وهذا حق لا ريـــب فيه ، فإياس بيّن أنه سبحانه في تصرفه في ملكه القائم على العدل والحكمة يكون غير ظالم ، فكل شيء ملكه عز وجل ، وأفعاله حق عدل وحكمة[4] .

فليس في قول إياس ما يؤيد ما ذهب إليه الأشاعرة من أن الظلم مستحيل ، أو أنـــه يجوز عليه تعالى أن يعذب أهل طاعته وينعم أهل معصيته ويعذب بغير جـــرم ، والله تعـــالى أعلم .

---

١ ـــ إياس بن معاوية بن قرة المزني ، أبو واثلة ، ثقة ، وله أحاديث ، كان قاضياً على البصرة ويضرب المثل به في الذكاء ، توفي سنة ١٢٢هـــ ، ينظر عنه : طبقات ابن سعد (٢٣٤/٧ـــ٢٣٥) ، تهذيب التهذيب (٣٤١/١) .

٢ ـــ السنة لعبد الله بن أحمد [٩٤٦] ، (٤٢٨/٢) ، السنة للخلال [٩٤٢] ، (٥٥٩/٣) .

٣ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (١٣٩/١٨) ، منهاج السنة (٣٠٤/٢) ، المنتقى من منهاج الاعتدال (١٢٢/١) .

٤ ـــ ينظر مفتاح دار السعادة (٤٦١/٢) .

# الفصل الرابع

# الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق

# المبحث الأول

# المقصود بالاستطاعة

# والتكليف بما لا يطاق

الاستطاعة لغة :

هي : الطاقة والقدرة على الشيء [1] ، والاستطاعة والقدرة والطاقة من الألفاظ المترادفة [2] .

أما في الاصطلاح :

فقد عرفها المتكلمون بأنها : عرض يخلقها الله تعالى في الحيوان ، يفعل أو يفعل به الأفعال الاختيارية [3] .

أما أهل السنة والجماعة فيرون أن الاستطاعة أو القدرة نوعان :

ـ قدرة شرعية مصححة للفعل ، وهي مناط الأمر والنهي .

ـ قدرة قدرية موجبة للفعل ، مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها [4] .

أما التكليف لغة :

فكلفه تكليفا : أي أمره بما يشق عليه [5] ، وتكلفت الشيء : تجشمته ، والكلفة : ما يتكلفه الإنسان من نائبة أو حق [6] .

أما الطاقة: فهي القدرة على الشيء [7] ، وهي كما ذكر سابقا مرادفة لمعنى الاستطاعة .

أما في الاصطلاح: فقد عرف المتكلمون التكليف بما لا يطاق بأنه : إلزام الكلفة على المخاطب [8] ، ويقول القرطبي : "هو الأمر بما يشق عليه" [9] .

---

١ ـ لسان العرب (٢٤٢/٨)، وينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٣٨٠/٢)، القاموس المحيط ص (٩٦٢) .

٢ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٣٢)، وينظر : التعريفات ص(٣٥) .

٣ ـ التعريفات ص (٣٥)، وينظر : المفردات في غريب القرآن ص (٣١٢) .

٤ ـ مجموع الفتاوى (١٢٩/٨) .

٥ ـ لسان العرب (٣٠٧/٩) .

٦ ـ نفسه (٣٠٧/٩) ، وينظر أيضا : مختار الصحاح ص (٢٤٠) .

٧ ـ لسان العرب (٢٣٢/١٠) .

٨ ـ التعريفات ص (٩٠) .

٩ ـ الجامع لأحكام القرآن (٤٢٩/٣) .

ومسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق من المسائل المهمة ، وأساس الخلاف فيها مبني على التنازع في قدرة العبد ، هل هي مؤثرة في مقدورها أم لا ؟

فهناك من أثبت قدرة قدرية موجبة للفعل مقارنة للمقدور ، لا يتأخر عنها ، وهناك من أثبت قدرة شرعية مصححة للفعل ، هي مناط الأمر والنهي [1] .

فمن أثبت قدرة واستطاعة قبل الفعل ، لم يُجوِّز التكليف بما لا يطاق وهم المعتزلة[2]، أما من أثبت قدرة واستطاعة مقارنة للفعل فقد جَوَّز التكليف بما لا يطاق وهم الأشاعرة .

أما أهل السنة والجماعة فقد فصَّلوا في هذه المسألة على ما سيأتي بيانه في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى .

---

١ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٢٩/٨ــ١٣٠) .

٢ ــ ينظر : المصدر نفسه (١٩٨/٨،١٧٩)، وينظر أيضا : درء التعارض (٦٠/١ــ٦١) .

# المبحث الثاني

# الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق

# عند أهل السنة والجماعة

**الاستطاعة : عندهم نوعان :**

الأولى :ـــ استطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن ، وسلامة الآلات ، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل ، فهذه الاستطاعة لا يجب أن تقارن الفعل، بل تكون قبله متقدمة عليه ، وهذه الاستطاعة المتقدمة صالحة للضدين ، وهي في مثل قوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [1] ، فهذه الاستطاعة قبل الفعل ، ولو لم تكن إلا مع الفعل ما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد من الناس بترك الحج ، ولا كان الحج واجبا على أحد قبل الإحرام ، بل قبل فراغه .

ومن الأمثلة عليها أيضاً في القرآن الكريم :

قوله تعالى {فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ} [2] ، فأمر تعالى بالتقوى بمقدار الاستطاعة ، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما قد فعل ، إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة ، وهذا النوع من الاستطاعة هو مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء .

الثانية :ـــ الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل ، وهذه هي الاستطاعة المقارنة للفعل الوجبة له ، ومن الأمثلة عليها من القرآن الكريم :

قوله تعالى:{مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ} [3] .

وقوله تعالى: {وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا}[4] ، فالمراد هنا بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم ، فنفوسهم ، لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه ، وهذه حال من صده هواه أو رأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها .

---

١ ـــ سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

٢ ـــ سورة التغابن : الآية (١٦) .

٣ ـــ سورة هود : الآية (٢٠) .

٤ ـــ سورة الكهف : الآيات (١٠٠ـــ١٠١) .

وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك ، وهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة للفعل ، وهي الاستطاعة الكونية .

وهي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل [1] :

**أما في مسألة التكليف بما لا يطاق[2] :ـــ**

فقد ذهب أهل السنة إلى التفصيل فيها أيضا ، لما تحتويه من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل مثل لفظ الطاقة التي هي الاستطاعة ، فإن أريد بها الاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر بالمعروف ، والتي يصح التكليف بها ، والتي لم يكلف الله أحدا بدونها ، فإن الله تعالى لم يكلف أحدا مالا يطيقه بهذا التفسير .

وإن أريد بها الاستطاعة المقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف بما لا يطاق بهذا الاعتبار [3] .

وتكليف ما لا يطاق عند أهل السنة ينقسم إلى قسمين :ـــ

أحدهما :ـــ مالا يطاق للعجز عنه ، كتكليف الزمن [4] المشي ، وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك ، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر .

والثاني :ـــ مالا يطاق لا لوجود ضده من العجز ، بل للاشتعال بضده كاشتعال الكافر بالكفر ، فإنه هو الذي صده عن الإيمان ، وكالقاعد في حال قعوده ، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائما ، والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر ، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب .

فمثل هذا ليس بقبيح عقلا عند أحد من العقلاء ، بل هم متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده ، إذا أمكن يترك ذلك الضد ، ويفعل الضد المأمور به ، وإنما النزاع هل يسمى هذا تكليف بما لا يطاق لكونه تكليفا بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل ؟ فمن المثبتين للقدرة من يدخل هذا في تكليف مالا يطاق .. ومنهم من يقول : هذا لا يدخل فيما لا يطاق ، وهذا هو الأشبه بما في الكتاب والسنة

---

١ ـــ ينظر في ذلك مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٢٩٠ ،١٢٩، ١٣٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٤١) ، وأيضا شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤ .

٢ ـــ إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الدين عند أهل السنة ، ينظر مجموع الفتاوى (٢٩٤/٨، ٢٩٥) .

٣ ـــ مجموع الفتاوى (١٣٠/٨) .

٤ ـــ الزمن : هو الرجل المبتلى أو شديد العاهة والجمع زمني ، ينظر : لسان العرب (١٩٩/١٣) .

وكلام السلف ، فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج أنه كُلِّف بما لا يطاق ، ولا يقال لمــن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلا أنه كُلِّف مالا يطيق [1] .

١ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٢٩٨/٨) وما بعدها ، منهاج السنة (١٠٤/٣ــ١٠٥) ، شرح العقيدة الطحاوية ص٤٤٤ وما بعدها.

# المبحث الثالث

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة في مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق

**أولا : الجهمية :**

ترى الجهمية أن ليس للعبد أي استطاعة لا قبل الفعل ولا بعده ، وأن له قدرة غـــير مؤثرة في الفعل أصلا ، وتسمى فعلا له على سبيل التجوز (١) .

أما في مسألة التكليف بما لا يطاق ، فقد جوز الجهم تكليف ما لا يطاق مطلقـــا ، ومنه تكليف الأعمى البصر ، والزمن السير إلى مكة (٢) .

**ثانيا : المعتزلة :**

ترى المعتزلة أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة عليه ، وعلى ضده وهـــي غـــير موجبه للفعل ، وقد أجمعت المعتزلة على ذلك (٣) .

وبناء على قولهم في الاستطاعة وأنها متقدمة على الفعل ، فقد منعوا التكليف بمـــا لا يطاق لقبحه عقلا (٤) ، قالوا : لو كانت القدرة مقارنة للمقدور فمعنى ذلـــك أن تكليـــف الكافر يكون تكليفا بما لا يطاق ، إذ لو أطاقه لوقع ذلك منه ، فلما لم يقع ، دل ذلك على أنه غير قادر عليه .

وتكليف مالا يطاق قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح ، يقول القاضي عبـــدالجبار : "كل عاقل يعلم بكمال عقله قبح تكليف الزمن بالمشي ،وتكليف الأعمى بنقط المصـــاحف على وجه الصواب ، والدافع له مكابر جاحد للضروريات" (٥) .

---

١ ـــ ينظر : الفصل في الملل (٣٣/٣) ، الفرق بين الفرق ص١٥٨، الملل والنحل (٩٨/١) .

٢ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٢٩٧/٨) .

٣ ـــ ينظر : مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبـــة العصـــرية ـــ صـــيدا ، ١٤١١هـــ ـــ ١٩٩٠م ، (٢٩٩/١) وما بعدها ، شرح الأصول الخمسة ص(٣٩٠)، المختصر في أصول الدين (٢١٦/١) .

٤ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ص(٤٠٠) وما بعدها ، مقالات الإسلاميين (٣٠٠/١) وما بعدها .

٥ ـــ شرح الأصول الخمسة ص (٤٠٠) .

**مناقشة قول المعتزلة :**

أصابت المعتزلة في إثبات نوع القدرة التي بمعنى الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات ، المذكورة في قوله تعالى {وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}[1] ، وهي القدرة المتقدمة على الفعل .

لكنهم ظنوا أن القدرة نوع واحد يصلح للضدين ، وهذا بناء على أصلهم الفاسد ، وهو أن إقدار الله تعالى للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء ، فلا يقولون إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان ، بل هذا بنفسه رجَّح الطاعة ، وهذا بنفسه رجَّح المعصية ، وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر ، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية ، خصه بها دون الكافر ، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر ، كما قال تعالى : {وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ }[2] .

فلما كان أصل قول القدرية أن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء ، امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه ، لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك ، وإنما تكون للفاعل ، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى ، وهم لما رأوا أن القدرة لابد أن تكون قبل الفعل ، قالوا : لا تكون مع الفعل ، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك ، وحال وجود الفعل يمتنع الترك ، فلهذا قالوا : القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، وهذا باطل مطلقا ، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع ، بل لابد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجودا عند الفعل ، فنقيض قولهم حق ، وهو : أن الفعل لابد أن يكون معه قدرة ...

والصواب : أن القدرة نوعان : نوع مصحح للفعل ، يمكن معه الفعل والترك ، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي ، وهذه تحصل للمطيع والعاصي ، وتكون قبل الفعل ، وقد تبقى إلى حين الفعل ، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض ، وإما بتجدد أمثالها

---

١ ــ سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

٢ ــ سورة الحجرات : الآية (٧) .

عند من يقول إن الأعراض لا تبقى زمانين ، وهذه قد تصلح للضدين ، وأمر الله مشـــروط بهذه الطاقة ، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة [1] .

والواقع أن اقتصار المعتزلة على إثبات أحد نوعي القدرة ، وتغافلهم عن القدرة التي تكون مع الفعل ، وهي حقيقة القدرة ، أدى بهم إلى الوقوع في الخطأ ، وبهذا يتضح عـــدم صحة قول المعتزلة .

أما قولهم : بعدم جواز التكليف بما لا يطاق ، فإنه مبني على قولهم أن الاســـتطاعة متقدمة على الفعل ، وهو وإن كان صحيحا لكنه مبني أيضا على نفيهم القـــدرة المقارنـــة للفعل ، وهذا خطأ كما سبق بيانه ، إضافة إلى أن القول بتكليف مالا يطاق مـــن البـــدع الحادثة في الدين ، وهو قول مجمل ، فإن أريد ما لا يطاق لوجود ضده من العجز فهـــذا لا يجوز التكليف به ، وإن أريد به مالا يطاق للاشتعال بضده فهذا جائز [2] .

١ ــ ينظر : منهاج السنة (١٠٣/٣) ، وأيضا شرح الطحاوية ص(٤٣٤ــ ٤٣٥) .

٢ ــ ينظر : منهاج السنة (١٠٤/٣ــ١٠٥) ، درء التعارض (٦٠/١) وما بعدها .

**ثالثا : قول الأشاعرة ومن وافقهم :**

يرون أن الاستطاعة مع الفعل مقارنة له ، لا يجوز أن تتقدمه ، ولا تتأخر عنـــه [1] ، وعندهم أن العرض لا يبقى زمانين ، والاستطاعة عرض ، فلا يصح أن تكون متقدمة على الفعل ، ومع الفعل في آن معا ، بل لابد أن تكون معه ، ولا يصح أن تكون متقدمة عليه ، قالوا : لو بقيت القدرة لاستحال عدمها ، وإلا اجتمع الضدان معا .

يقول الجويني : "القدرة الحادثة عرض من الأعراض عندنا ، وهي غير باقية ، وهـــذا حكم جميع الأعراض عندنا ، وأطبقت المعتزلة على بقاء القدرة ، والدليل على استحالة بقاء جميع الأعراض أنها لو بقيت لاستحال عدمها" [2] .

أما في مسألة التكليف بما لا يطاق : فبناء على قولهم أن القدرة مقارنة لمقدورها فقد قالوا بجواز التكليف بما لا يطاق [3] .

لكن مالا يطاق عندهم على مراتب ثلاث هي : [4]

- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه ، أو لإرادته ذلك ، أو لإخبـــاره بـــه ، وهذا جائز وواقع بالإجماع كمن مات كافرا .
- ما أمكن في نفسه ، لكن لم يقع متعلقا لقدرة العبد أصلا ، كخلق الجسم ، أو عادة كالصعود إلى السماء ، قالوا : هذا نجوزه ، وإن لم يقع بالاستقراء .
- ما يمتنع لذاته ، كالجمع بين الضدين ، وقلب الحقائق ، فهذا فيه تردد ، فقد قيل أن الأشعري منع جواز التكليف بما هو مستحيل لذاته [5] ، وقيل إنـــه جوز التكليف بالممتنع لذاته [6] .

---

١ ــ ينظر : التمهيد للباقلاني ص٢٧٨، والإنصاف ص٤٦، الإرشاد للجويني ص٢١٩ .

٢ ــ ينظر :الإرشاد للجويني ص٢١٧ .

٣ ــ ينظر : التمهيد للباقلاني ص٢٩٣ــ٢٩٤، الإرشاد ص٢٢٦ .

٤ ــ ينظر : شرح المواقف ص٣٣١ وما بعدها .

٥ ــ اللمع ص(٩٧)، التمهيد للباقلاني ص(٢٤٩)، مجموع الفتاوى (٨/٢٩٥ــ٢٩٦) .

٦ ــ الإرشاد ص(٢٢٧) .

وممن صرح بجوازه منهم : الغزالي[1] ، والرازي[2] ، ويقيسون على ذلك بتكليف الله أبي لهب بالإيمان مع علم الله أنه لا يؤمن ، فكأنه أمره بأنه يؤمن بأنه لا يؤمن[3] .

ويوافقهم في مسألة الاستطاعة من الحنابلة : أبو الحسن الزاغوني[4] ، حيث يقـــول : "الاستطاعة من العباد ، ما تكون إلا مع الفعل ، فمتى وجدت فيه الاستطاعة قارنها الفعل ، ومتى عدم الفعل لم يكن فيه تلك الحال مستطيعا للفعل" [5] .

وأيضا يوافقهم على ذلك : القاضي أبو يعلى[6] .

---

١ ــ ينظر الاقتصاد في الاعتقاد ، لأبي حامد الغزالي ، ضبط وتقديم : موفق الجبر ــ دار الحكمة للطباعة ــ دمشق ، الطبعــة الأولى ١٤١٥هـــ ــ ١٩٩٤م ،ص(١٦٠) .

٢ــ المطالب العالية ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـــ ــ ١٩٨٧م، (٣/٣٠٥) .

٣ ــ المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

٤ ــ علي بن عبيدالله بن نصر بن سهل الزاغوني ، البغدادي ، أبو الحسن ، المحدث ، الفقيه ، ولد سنة ٤٥٥هــــ ، مـــن أعـــلام الحنابلة، له من المصنفات : الإقناع ، الإيضاح في أصول الدين ، وغيرها ، وتوفي ــ رحمه الله ــ سنة ٥٢٧هــ ، ينظر عنـــه : ذيل طبقات الحنابلة (٣/١٨) ، شذرات الذهب (٤/٨٠) .

٥ــ الإيضاح في أصول الدين ، لأبي الحسن ابن الزاغوني ، تحقيق : د/ أحمد السايح ، د/ إحسان مرزا ، مكتبة الثقافـــة الدينيـــة ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـــ ــ ٢٠٠٤م ، ص(٣٩٦) .

٦ ــ ينظر : المعتمد في أصول الدين ص(١٤٢) ، وينظر أيضا : مجموع الفتاوى (٨/٢٩٩) .

**مناقشة قول الأشاعرة :**

ــ أصابت الأشاعرة في إثبات القدرة الحقيقة التي تكون مع الفعل ، والتي ذكرت في مثل قوله تعالى: {مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ }(1) ، وقوله تعالى: {وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا ۝ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا}(2) .

لكن الخطأ الذي وقعوا فيه هو إغفالهم جانب الاستطاعة المتقدمة على الفعل ، وهي القدرة المصححة للفعل ، التي بمعنى الصحة والوسع ، والتمكن وسلامة الآلات ، والتي هي مناط الأمر والنهي ، فهذه القدرة لا بد أن تتقدم على الفعل ، ولا تكون معه ، مثل ما جاء في قوله تعالى : {وَلله عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً } (3) ، فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل لم يجب الحج إلا على من حج ، فلا يكون من لم يحج عاصيا بترك الحج ، سواء كان له زاد وراحلة ، وهو قادر على الحج ، أو لم يكن .

كذلك قول النبي ــ ﷺ ــ لعمران بن حصين ، رضي الله عنه : [صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب] (4) .

وقوله ــ ﷺ ــ : [إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم] (5) ، ولو كان المراد منه أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لقال : فافعلوا منه ما تفعلون ، فلا يكون من مَن لم يفعل شيئا عاصيا له .

وهذه الاستطاعة في كتب الفقه ولسان عموم الناس (6) .

وبهذا يتضح خطأ الأشاعرة في اقتصارهم على أحد نوعي القدرة والاستطاعة دون الأخرى والله أعلم .

---

١ ــ سورة هود : الآية (٢٠) .

٢ ــ سورة الكهف : الآيات (١٠٠ــ١٠١) .

٣ ــ سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

٤ ــ رواه البخاري / كتاب تقصير الصلاة بالكتاب والسنة ، باب إذا لم يطق قاعدا صلى جنب (٣٧٦/١) ، [١٠٦٦] .

٥ ــ رواه البخاري / كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنة رسول الله ــ ﷺ ــ (٢٦٥٨/٦) ، [٦٨٥٨] .

٦ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٢٩/٨ــ ١٣٠) ، درء التعارض (٦٠/١ــ ٦٢) وأيضا شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٢.

ـــ أما في مسألة التكليف بما لا يطاق :ـــ فالصواب ـــ كما سبق القول ـــ أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة ، وليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق ، بل لابد من التفصيل فيقال : تكليف مالا يطاق لعجز العبد عنه لا يجوز ، وذلك كتكليف الزمن العاجز عن المشي بالمشي، والأعمى بالنظر ، ونحو ذلك ، وعلى عدم جواز ذلك عقلا أكثر الأمة .

أما ما يقال أنه لا يطاق للاشتغال بضده فيجوز تكليفه ، وهذا لأن الإنسان لا يمكنه في حال واحدة أن يكون قائما قاعدا ، ففي حال القيام ، لا يقدر أن يفعل معه القعود ، ويجوز أن يؤمر حال القعود بالقيام ، وهذا متفق على جوازه بين المسلمين ، بل عامة الأمر والنهي هو من هذا النوع ، لكن هل يسمى هذا تكليفاً بما لا يطاق ؟

فيه نزاع : فمن قال أن العبد لا يكون قادرا إلا حين الفعل ، وأن القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، فعلى قوله : كل مكلف فهو حين التكليف قد كُلِّف ما لا يطيقه حينئذ ، وإذا كان قد يطيقه حين الفعل بقدرة يخلقها الله له وقت الفعل ولكن هذا لا يطيقه لاشتغاله بضده وعدم القدرة المقارنة للفعل ، لا لكونه عاجزا عنه .

وأما العاجز عن الفعل كالزمن العاجز عن المشي ، والأعمى العاجز عن النظر ونحو ذلك ، فهؤلاء لم يكلفوا بما يعجزون عنه ، ومثل هذا التكليف لم يكن واقعا في الشريعة باتفاق طوائف المسلمين إلا شرذمة قليلة من المتأخرين [1] ، ادعوا وقوع مثل هذا التكليف في الشريعة ... أما جواز هذا التكليف عقلا فأكثر الأمة نفت جوازه مطلقا ، وجوزه عقلا طائفة من المثبتة للقدر من أصحاب الأشعري [2] .

ومن خلال مناقشة رأي كل من المعتزلة والأشاعرة في مسألة القدرة والاستطاعة يتضح أن اقتصار كل رأي على أحد معاني القدرة أدى إلى الاختلاف في مسألة التكليف بما لا يطاق ، لكن (القدرية النفاة) أكثر انحرافا فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال ، فإن المؤثر عندهم لابد أن يتقدم على الأثر ، لا يقارنه بحال ، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر [3] ، وقد أدى قولهم هذا إلى الوقوع في الخطأ في مسألة فعل العبد ، فمن قال بتقدم

---

١ ـــ كالغزالي والرازي .

٢ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٦٩/٨ـــ ٤٧٠) .

٣ ـــ ينظر : المصدر نفسه (٣٧١/٨) .

القدرة والاستطاعة فقط ، رأى أن العبد يحدث بمشيئته ، وأنه مستغن عن الله تعالى ، حين الفعل ، ومن قال بمقارنة الاستطاعة والقدرة للفعل فقط ، رآه مجبورا على الفعل ، وكلا الرأيين خطأ قبيح [١]

---

١ ـــ المصدر نفسه (٣٧٤/٨) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق ومناقشتها

**أولا : شبهات المعتزلة :**

استدلت المعتزلة بالآيات التي ثبت أن الاستطاعة والقدرة متقدمة على الفعل ، ومن ذلك ما يلي :ـــ

*استدلوا بقوله تعـــالى {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ} [1] .

**وجه الاستدلال :**

قالت المعتزلة : إن الآية بينت أن إبليس كان قادرا على أن يسجد ، فأبى واستكبر ، والإباء هو الامتناع مع الاختيار ، وفي ذلك دلالة على تقدم القدرة ، وعلى أنها قدرة علـــى الشيء وضده [2] .

**موقف أهل السنة الجماعة من وجه الاستدلال :**

الآية صريحة في إثبات القدرة والاستطاعة على الفعل قبل الفعل ، وهذه القدرة هـــي مناط الأمر والنهي ، وهي التي يجب عليها التكليف ، والله تعالى أمر إبليس بالسجود ، وهو ـــ أي إبليس ـــ يملك القدرة على الفعل ، فلما أبى حسدا واستنكارا لم يفعل .

والمعتزلة هنا أخطأت في الاقتصار على إثبات جانب القدرة المتقدمة علـــى الفعـــل فقط، بينما الصواب أن هناك قدرة واستطاعة مقارنة للفعل أيضا ، بمعنى التوفيق للفعـــل ، وهذه القدرة لم يكن إبليس يملكها فلم يوفق لما أمره الله تعالى [3] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٣٤) .

٢ ـــ ينظر : متشابه القرآن للقاضي عبدالجبار (٨٥/١) ، وأيضا التفسير الكبير للرازي (٢١٦/٢) .

٣ ـــ ينظر في تفسير الآية : جامع البيان للطبري (٢٠٢/١) ، أضواء البيان (٢٦/٨) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالت المعتزلة : الآية تدل على إثبات القوة ، وأنها متقدمة على الفعل [2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن المقصود بالأخذ بقوة هنا : أي الجد والاجتهاد والعزم في تأدية ما أُمروا به [3] ، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقتادة [4] ، والسدي [5] ، رحمهما الله ، وهو إجماع المفسرين للآية ، يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : " ويعني بقوله بقوة : بجد في تأدية ما أمركم فيه وافترض عليكم " [6] .

والجد والاجتهاد والعزم أمور يجوز أن تتقدم الفعل ، وتقارنه أيضا ، وهنا المعتزلة أصابت في إثبات أن القدرة متقدمة على الفعل ، ولكن هنا قدرة مقارنة له لم ثبتها المعتزلة ، وهي التوفيق للعمل والهداية له ، فاقتصارهم على نوع واحد فقط أدى بهم إلى الخطأ في الاستدلال بالآية .

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (٦٣) .

٢ ــ ينظر متشابه القرآن (٩٥/١) ، وبمثل ذلك استدلوا بقوله تعالى {وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ}الأعراف : (١٧١)، وبقوله تعالى {يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖ} مريم :(١٢)، ينظر مشابه القرآن (٣٠٢/١)، (٤٨١/٢) .

٣ ــ ينظر مدارج السالكين (٤٧٠/١) .

٤ ــ قتادة بن دعامة السدوسي ، أبو الخطاب ، البصري ، أحد علماء التابعين ، روي عن أنس بن مالك ، توفي ــ رحمه الله ــ سنة ١١٧هـ ، ينظر عنه : البداية والنهاية (٣١٣/٩) ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٥٤) .

5 ــ إسماعيل بن عبدالرحمن السدي ، كان عالما بالتفسير ، توفي سنة ١٢٧هـ ينظر عنه : طبقات ابن سعد (٣٢٣/٦) ، طبقات المفسرين للداودي ص (١٥) .

6ــ جامع البيان (٣٢٦/١) ، وينظر في ذلك أيضا : تفسير السمعاني (٨٩/١) ، معالم التتريل للبغوي (٨٠/١) ، (٢١١/٢) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١٨٠/١) .

**ثانيا : شبهات الأشاعرة :**

استدلت الأشاعرة بالأدلة التي تثبت أن الاستطاعة مقارنة للفعل ، ومن ذلك :

* قوله تعالى :{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : لو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن للسؤال فيها معنى ، ولأن القدرة لو تقدمت على الفعل لوجد الفعل بغير قدرة ، لأنها عرض والعرض لا يبقى [2] ، ولا يصح أن يوجد بعد الفعل ، وأيضا : لأنه يكون فاعلا من غير قدرة ، فلم يبق إلا أنها مع الفعل [3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال:**

الاستعانة بالله تعالى هنا : هي طلب المعونة منه قبل أداء العبادة ، وطلب التوفيق لها ، فقوله تعالى {وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}معناه : نطلب منك المعونة [4] .

والمعونة على العبادة تكون قبلها بالتزامها والقيام بها ، وتكون معها بالتوفيق إليها .

يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : "العبادة شكر نعمته عليك ، والله يحب أن يشكر ، والإعانة فعله بك وتوفيقه لك فإذا التزمت عبوديته ودخلت تحت رقها أعانك عليها ، فكان التزامها والدخول تحت رقها سببا لنيل الإعانة وكلما كان العبد أتم عبودية كانت الإعانة من الله له أعظم .

والعبودية محفوفة بإعانتين إعانة قبلها على التزامها والقيام بها ، وإعانة بعدها على عبودية أخرى وهكذا أبداً حتى يقضي العبد نحبه" [5] .

فطلب المعونة من الله يكون قبل الفعل (العبادة) ، ومع الفعل بالتوفيق لها .

وهنا يتضح خطأ الأشاعرة في الاقتصار على نوع واحد من الاستطاعة هي المقارنة للفعل ، وتغافلهم عن الاستطاعة المتقدمة عليه ، والله أعلم .

---

١ ـــ سورة الفاتحة : الآية (٤) .

٢ ـــ بناء على قولهم : إن العرض لا يبقى زمانين .

٣ ـــ ينظر : الإنصاف للباقلاني ص٤٧ .

٤ ـــ تفسير السمعاني (٣٧/١) .

٥ ـــ مدارج السالكين (٧٦/١) .

* واستدلوا بقوله تعالى :{فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

يستدل بها الأشاعرة على جواز التكليف بما لا يطاق ، قالوا :ـــ إنه معلـــوم مـــن الملائكة أنهم لم يمكنهم أن يخبروه بهذه الأسماء لفقد معرفتهم بها [2] ، فلما طلب منهم ذلـــك مع عدم اطاقتهم لفعله ، دل على أنه يجوز التكليف بما لا يطاق .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

طلب الله تعالى من الملائكة أخباره بالأسماء ، ليس تكليفا بطلب فعل يثاب فاعلـــه ويعاقب تاركه ، بل هو خطاب للتعجيز ، يقول الشوكاني [3] ـــ رحمه الله ـــ في تفســـيره للآية : "هذا منه تعالى لقصد التبكيت لهم مع علمه بأنهم يعجزون عن ذلك" [4] .

فليس في الآية ما يدل على أنه تعالى كلفهم بما لا يطيقون ، حتى يصح الاســـتدلال به.

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٣١) .

٢ ـــ ينظر في تقرير شبهتهم : متشابه القرآن (٨٠/١) .

٣ ـــ محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ولد في شوكان باليمن سنة ١١٧٣هـــ ، كان فقيها محدثا مجتهدا ، صـــنف الكـــثير مـــن المؤلفات مثل : "فتح القدير" في التفسير ، "نيل الأوطار" ، "إرشاد الفحول" في أصول الفقه غيرها ، توفي ـــ رحمه الله ـــ سنة ١٢٥٠هـــ ، ينظر عنه : الأعلام للزركلي (٢٩٦/٦) ، وينظر أيضاً : هدية العارفين (٣٥٦/٦) .

٤ ـــ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للإمام الشوكاني ، دار ابن حـــزم ـــ بـــيروت ، الطبعـــة الأولى ١٤٢١هـــ ـــ ٢٠٠٠م ، ص (٨٠) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : إن الضمير (الهاء) في قوله تعالى : {يُطِيقُونَهُۥ} يعود على الفداء لا على الصوم فيكون معنى الآية على هذا إما :

ـ على الذين يطيقون الفداء إذا كرهوا الصوم فدية طعام مساكين .

يقول الأشعري : "ويحتمل أن يكون أراد الذين يطيقون الصيام أن تكلفوه وأرادوه"[2] .

ـ أو أن يكون معناها : على الذين يطيقون الإطعام ، ويعجزون عن الصيام ، طعام مساكين .

يقول الأشعري : "يحتمل أن يكون معناها : أن يكون الله أراد الذين يطيقون الإطعام ويعجزون عن الصيام عليهم الفدية إذا أفطروا" [3] .

ومرادهم من ذلك : أن الضمير في {يُطِيقُونَهُۥ}، لا يعود على فعل الصوم ، لأنه بذلك تكون الاستطاعة متقدمة على الفعل ، أما إن عاد الضمير على الإطعام ، فعلى قولهم تكون الاستطاعة مقارنة للفعل .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن الضمير في قوله تعالى : {يُطِيقُونَهُۥ} ، اختلف في كنايته :

فقال البعض : يعود على الصوم ، وقال آخرون : يعود على الفدية [4] .

لكن القول بأنه يعود على الإطعام والفدية قول ضعيف ، لأن الضمير إنما يرجع إلى ما بعده لضرورة لا يمكن غيرها [5] .

---

١ ـ سورة البقرة : الآية (١٨٤) .

٢ ـ اللمع ص٦٤ ، وينظر : التمهيد للباقلاني ص ٢٩١ .

٣ ـ اللمع ص٦٤ ، وينظر : التمهيد ص ٢٩١ .

٤ ـ الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٨٨) .

٥ ـ الناسخ والمنسوخ ، للقاضي أبي بكر بن العربي ، تحقيق : رضي الهمامي ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ، ص٢٠ .

فالضمير في قوله تعالى : {وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ} ، عائد على الصوم ، لأن مظهره قد تقدم ، والفدية لم يجر لها ذكر ، والضمير إنما يكون لمظهر متقدم ، ومن جهة أخرى فإن الفدية مؤنثة ، والضمير في الآية مذكر [1] .

فدل عود الضمير إلى الصيام ، على تقدم الاستطاعة على الفعل .

وحتى لو عاد الضمير إلى الفدية فإن فيه دلالة على تقدم الاستطاعة أيضا ، يقول الإمام الجصاص [2] ـ رحمه الله ـ : "وقد دل ذلك على بطلان قول المجبرة القائلين بأن الله يكلف عباده ما لا يطيقونه وأنهم غير قادرين على الفعل قبل وقوعه ولا مطيقين له ، لأن الله قد نص على أنه مطيق له قبل أن يفعله بقوله : {وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ}، فوصفه بالإطاقة مع تركه للصوم والعدل عنه إلى الفدية ، ودلالة اللفظ قائمة على ذلك أيضا إذا كان الضمير هو الفدية لأنه جعله مطيقا لها وإن لم يفعلها وعدل إلى الصوم" [3] .

ثم إن الاستطاعة لو كانت تقارن الفعل هنا لكان معنى الآية : على الذين يصومون الشهر طعام مسكين ، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخيرين بين الصيام والإطعام في شهر رمضان [4] .

---

١ ـ أحكام القرآن ، لأبي بكر الجصاص ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ١٤٠٥هـ (٢٢٢/١) .

٢ـ أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، الإمام كبير الشأن ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، ولد سنة ٣٠٥هـ ، له من المصنفات : كتاب أحكام القرآن ، شرح مختصر الطحاوي ، وغيرها توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٠هـ ، ينظر عنه : الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (٨٤/١/١) ، طبقات المفسرين للداودي ص (٨٤) .

٣ ـ أحكام القرآن (٢٢٢/١) .

٤ ـ ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩٠/٨) ، وللعلماء في الآية قولان هما :

ـ قيل إنها منسوخة : وهو قول عليه الأكثرون من الصحابة والتابعين ، أن فرض الصوم كان على وجه التخيير لمن يطيقه بين الصيام والفدية ، وأنه نسخ عن المطيق بقوله : {فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ} البقرة : ١٨٤، وقد روي البخاري عن سلمة بن الأكوع قال : لما نزلت {وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ}، كان من أراد منا أن يفطر ويفتدي فعل حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها ، ينظر : صحيح البخاري (٦٨٧/٢) باب (وعلى الذين يطيقونه فدية)

ـ أما الرأي الثاني فعلى أنها محكمة وغير منسوخة ، وأن في الآية إضمار تقديره : وعلى الذين كانوا يطيقونه أو لا يطيقونه فدية ، وأشير به للشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم ، وهو رأي منسوب لبعض السلف ، ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ينظر مناقشة هذه الأقوال فيما يلي :

ـ جامع البيان للطبري (١٣٠/٢) وما بعدها .

ـ زاد المسير لابن الجوزي (١٨٦/١) وما بعدها .

ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٨٨/٢) وما بعدها .

ـ تفسير ابن كثير (٢٧٩/١) وما بعدها .

* واستدلوا بقوله تعالى :{لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [1] .

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية وأمثالها [2] يستدل بها من قال بعدم جواز التكليف بما لا يطاق ، والأشاعرة فسروا معنى عدم التكليف هنا : أي ما لا يطيقه .

قالوا : لأن ما أمر الله تعالى به لا يضيق عليهم فعله ، ولا يعجزون عن الإتيان به [3] وهذا بناء على قولهم بمقارنة الاستطاعة للفعل .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الاستطاعة في الآية هي استطاعة متقدمة على الفعل ، وهي الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات ، وبها يتعلق الخطاب [4] .

ولو أريد بها المقارنة لما كُلِّف أحدٌ إلا الفعل الذي أتي به فقط ، دون ما تركه .

والآية إنما نزلت حينما خاف الصحابة عند نزول قوله تعالى {وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ} [5] ، من أن يكون هذا من التكليف بما لا يطاق، فقالوا : لا طاقة لنا بهذا ، فإنه إن كلفنا ما لا نطيق عذبنا ، فنسخ الله هذا الظن ، وبيَّن أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها [6] ، وبيَّن بطلان قول الذين يقولون : أنه يكلف العبد ما لا يطيقه ويعذبه عليه ، وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة ، بل أقوالهم

١ ــ سورة البقرة : (٢٨٦) .

٢ ــ كقوله تعالى {لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَا} سورة البقرة :٢٣٣ ، وقوله {لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا} سورة الأنعام : ١٥٢، والأعراف : ٤٢، المؤمنون : ٦٢، وقوله {لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا} سورة الطلاق : ٧ .

٣ ــ اللمع ص (٦٧) .

٤ ــ شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٣٢) .

٥ ــ سورة البقرة : الآية (٢٨٤) .

٦ ــ صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب : بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق (١١٥/١)، [١٢٥] .

تناقض ذلك ، حتى إن سفيان بن عيينة [1] لما سئل عن قولــه :{لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا} فقال : إلا يسرها ، و لم يكلفها طاقتها .

يقول البغوي ـــ رحمه الله ـــ : وهذا قول حسن ، لأن الوسع ما دون الطاقــة[2]، فمعنى الآية : لا يكلف الله نفسا إلا ما يسعها ، فلا يجهدها ولا يضيق عليها في أمر دينــها فيؤاخذها بهمة إن همت ، ولا بوسوسة إن عرضت لها ، ولا بخطرة إن خطرت بقلبها [3] .

---

١ ـــ سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ ، فقيه وإمام حجة ، توفي سنة ٩٨هـــ وينظر عنه : طبقات ابن سعد (٤٩٧/٥) ، لسان الميزان (٢٣٣/٧) .

٢ ـــ معالم التنـــزيل (٢٧٤/١) .

٣ ـــ جامع البيان (١٥٥/٣) .

* واســـتدلوا بقولـــه تعـــالى : {رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية استدل بها الأشاعرة على قولهم بجواز التكليف بما لا يطـاق فقـالوا : إن المؤمنين سألوا الله تعالى دفع التكليف بما لا يطاق ، ولو كان ذلك محالا في نفســه لكــان مندفعا بنفسه من غير حاجة إلى السؤال في دفعه فحيث سألوا دفعه دل على كونه جائزا [2].

**موقف أهل السنة و الجماعة من وجه الاستدلال :**

لا يلزم من دعاء المؤمنين في قوله تعالى : {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ}، أن يكون مالا طاقة لهم به تكليفا ، لأن تحميل مالا يطاق ليس تكليفا ، بل يجوز أن يحملـه جبلا لا يطيقه فيموت .

يقول ابن الأنباري [3] : "أي لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كان مطيقين له على تجشم وتحمل مكروه ، فخاطب العرب على حسب ما تفعل ، فإن الرجـل منـهم يقـول للرجل يبغضه : ما أطيق النظر إليك ، وهو مطيق لذلك ، لكنه يثقل عليه ، ولا يجـوز في الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يُثاب ، ولو امتنع يُعاقب ، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها" [4] .

ويقول ابن كثير ـــ رحمه الله ـــ : "أي : لا تكلفنا مـن الأعمـال الشـاقة ، وإن أطقناها كما شرعته للأمم الماضية قبلنا من الأغلال والآصار التي كانت عليهم" [5] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٨٦) .

٢ ـــ ينظر التمهيد للباقلاني ص ٢٩٤ـــ٢٩٥، الإرشاد للجويني ص ٢٢٨ ، أبكار الأفكار للآمدي (٦٠٩/١ـــ ٦١٠) ، متشـابه القرآن للقاضي عبدالجبار ١٣٨/١) .

٣ ـــ محمد بن القاسم بن محمد ، أبو بكر ، المعروف بان الأنباري ، ولد في بغداد سنة ٢٧١هـ ، وكان إماما في اللغـة والنحـو والقراءات والتفسير ، ثقة ثبتا ، من مصنفاته : غريب الحديث ، الآمالي ، وغيرها : ينظر عنه : وفيات الأعيـان (٣٤١/٤) ، بغية الوعاة (٢١٢/١) .

٤ ـــ شرح العقيدة الطحاوية ص٤٤٥، وينظر أيضا : مجموع الفتاوى (١٠٣/١٤) .

٥ ـــ تفسير ابن كثير (٤٤٨/١) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}(١)

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية تدل على تقدم الاستطاعة على الفعل ، ولذلك قال الأشاعرة : إن المقصود بالاستطاعة في الآية : الزاد والراحلة .

يقول الأشعري : "إن الله تعالى أراد المال وهو الزاد والراحلة ، ولم يرد استطاعة البدن التي في كونها كون مقدورها" (٢) ، فالاستطاعة وإن احتمل حملها على القدرة وكانت ظاهرة فيه ، غير أنه محمول على ما نقله الأئمة عن النبي ـ ﷺ ـ من تفسيره الاستطاعة بالزاد والراحلة (٣) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن المقصود بالاستطاعة في الآية هي المتقدمة على الفعل ، وهي القدرة من جهة الصحة والوسع ، والتمكن وسلامة الآلات ، فالله تعالى أوجب الحج على المستطيع ، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحج قد وجب إلا على من حج ، ولم يعاقب أحدا على ترك الحج ، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام (٤) ، وهذه القدرة تكون قبل الفعل وتبقى إلى حين الفعل ، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض ، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول إن الأعراض لا تبقى (٥) .

أما تفسيرهم الاستطاعة أنها : الزاد والراحلة فقط ، فغير مسلَّم به ، إذ أن الاستطاعة والطاقة في الحج فيها الزاد والراحلة والصحة والغنى والمحرم بالنسبة للمرأة .

---

١ ـ سورة آل عمران : الآية (٩٧) .

٢ ـ اللمع ص ٦٥ .

٣ ـ أبكار الأفكار للآمدي (٦٠٧/١) .

٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٣، وينظر في ذلك أيضا : الفصل لابن حزم (٤١/٣) ، منهاج السنة (٤٢/٣) ، مجموع الفتاوى (٣٧٢/٨، ٢٩٠) .

٥ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٥ .

يقول الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ : "والاستطاعة في دلالة السنة والإجماع إن يكون الرجل يقدر على مركب وزاد يبلغه ذاهبا وجائيا وهو يقوى المركب ، أو أن يكون له مال فيستأجر به من يحج عنه ، أو يكون له من إذا أمره أن يحج عنه أطاعة" [١] .

وقد رجح الطبري ــ رحمه الله ــ أن الاستطاعة إلى الحج : هي القدرة عليه ، فقال: "السبيل في كلام العرب : الطريق ، فمن كان واجدا طريقا إلى الحج لا مانع له منه من زمانه أو عجز أو عدو أو قلة ماء في طريقه أو زاد وضعف عن المشي ، فعليه فرض الحج لا يجزيه إلا أداؤه ، فإن لم يكن واجدا سبيلا أعني بذلك فإن يكن مطيقا الحج بتعذر بعض هذه المعاني التي وصفناها عليه ، فهو ممن لا يجد إليه طريقا ولا يستطيعه" [٢] .

هذا فضلا عن تضعيف العلماء لحديث (الزاد والراحلة) ، يقول الطبري : "فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ــ ﷺ ــ في ذلك بأنه الزاد والراحلة فإنها أخبار في أسانيدها نظر لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين" [٣] .

ويرى الإمام القصاب [٤]ــ رحمه الله ــ أن كثيراً من أهل العلم والمفسرين جعلوا الاستطاعة إلى الحج في الصحة ، لا في الزاد والراحلة ، يقول : "لأن الخبر في الزاد والراحلة واهي الإسناد" [٥] ، وبهذا يظهر أن لا حجة للأشاعرة بالآية ــ والله أعلم .

---

١ ــ أحكام القرآن ، للإمام الشافعي ، (١١٢/١) .

٢ ــ جامع البيان (١٨/٤) ، وينظر أيضا تفسير السمعاني (٣٤٣/١) .

٣ ــ جامع البيان (١٨/٤) .

٤ ــ محمد بن علي بن محمد الفقيه الكرجي ، أبو أحمد ، المعروف بالقصاب لكثرة ما قتل من الكفار في مغازيه ، الحافظ ، له كتاب: السنة التي نقل عنها ابن تيمية وابن القيم والذهبي ــ رحمهم الله ــ وصفوها بأنها عقيدة مشهورة ، من مصنفاته : نكت القرآن الدالة على البيان ، توفي سنة ٣٦٠هــ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (٢١٣/١٦) ، هدية العارفين (٤٧/٢) .

٥ ــ نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام ، للإمام الحافظ : محمد بن علي الكرجي ، تحقيق : إبراهيم الجندل ، دار ابن القيم للنشر ــ الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هــ ــ ٢٠٠٣م ، (٣٠٧/٤) .

وحديث سئل النبي ــ ﷺ ــ عن السبيل فقال الزاد والراحلة ، أخرجه الترمذي ، وابن ماجه والدار قطني من حديث ابن عمر، وفي الباب عن الحسن مرسل ، قال سعيد بن منصور حدثنا هشيم عن يونس عنه ، وقد وصله الدار قطني من وجه آخر عن الحسن عن أمه عن عائشة ، وأخرجه العقيلي في ترجمة غياث ابن أعين وضعفه ، وأخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس موقوفا ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عنه مرفوعا ، وهو ضعيف ، وأخرجه الدار قطني من وجه آخر أضعف منه ، ورواه أيضا الحاكم من حديث أنس بسند رواته موثقون وعن جابر وابن مسعود وعبدالله بن عمرو بن العاص أخرجها الدار قطني بأسانيد ضعيفة . ينظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٤/٢) ، وأيضا : نصب الراية (٨/٣) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡ}(١) .

**وجه الاستدلال :**

استدلت الأشاعرة بالآية على جواز التكليف بما لا يطاق ، فقالوا : ذكر ما يدل على أن صاحب العدد من النساء لا يستطيع العدل بينهن ، وإن كان قد كُلِّف ذلك ، وهذا يدل على تجويز تكليف ما لا يطاق (٢) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن المقصود بالعدل هنا : المحبة ، فالله تعالى أخبر أنهم لن يستطيعوا العدل بالمحبة ، لأنهم لا يملكونها (٣) فدل هذا على أن العدل في باقي الأمور مستطاع ، وأما غير المستطاع : فهو العدل في الميل والمحبة ، دليله ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : [كان رسول الله ـ ﷺ ـ يقسم ويعدل ، فيقول : هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك ، يعني : القلب] (٤) .

يقول الطبري ـ رحمه الله ـ : "لن تطيقوا أيها الرجال أن تسووا بين نسائكم وأزواجكم في حبهن بقلوبكم حتى تعدلوا بينهن في ذلك ، فلا يكون في قلوبكم لبعضهن من المحبة إلا مثل ما لصواحبها ، لأن ذلك مما لا تملكونه وليس إليكم ، ولو حرصتم في تسويتكم بينهن في ذلك" (٥) .

---

١ ـ سورة النساء : الآية (١٢٩) .

٢ ـ ينظر اللمع ص ٧١، التمهيد ص ٢٩٤ .

٣ ـ تفسير السمعاني (٤٨٧/١) .

٤ ـ رواه أبو داود (٢٤٢/٢) ، [٢١٣٤] ، وابن ماجه (٦٣٣/١) ، [١٩٧١] قال الحاكم في المستدرك (٢٠٤/٢) : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه" ويقول الزيلعي في نصب الراية (٢١٤/٣) : "قال الترمذي هكذا رواه حماد بن سلمة عن أيوب ، ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلا ، وهو أصح من حديث حماد بن سلمة ، انتهى ورواه أحمد إسحاق بن راهوية والبزار في مسانيدهم وابن حبان في صحيحة في النوع التاسع من القسم الخامس ، والحاكم في المستدرك وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وقال الدار قطني في كتاب العلل وقد رواه عبدالوهاب الثقفي وابن عليه عن أيوب عن أبي قلابة أن النبي ـ ﷺ ـ كان حديث ، والمرسل أقرب إلى الصواب انتهى كلامه ، وقال بن أبي حاتم في كتاب العلل قال أبو زرعة لا أعلم أحدا تابع حماد بن سلمة على هذا، ورواه بن عليه عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي مرسلا انتهى" .

٥ ـ جامع البيان للطبري (٣١٣/٥) ، وينظر فتح القدير للشوكاني ص ٤٢١ .

فالآية تبين أن العدل غير المستطاع هو العدل في الميل القلبي ، لا العـــدل في بـــاقي الأمور ، وهذا الميل الطبيعي لا يتعلق به التكليف [1] ، "فـــذلك معفـــو لهـــم عنـــه ، إذ لا يستطيعون دفعه عن قلوبهم" [2] ، فلا يصح الاحتجاج بالآية على جواز التكليـــف بمـــا لا يطاق، والله أعلم .

١ ــ ينظر أضواء البيان (٢/٢٠٧) .

٢ ــ ينظر : شرح مشكل الآثار للإمام أبي جعفر الطحاوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ــ بـــيروت ، الطبعـــة الأولى ١٤٠٨هـــ ــ ١٩٨٧ (١/٢١٦) .

* واستدلوا بقوله تعالى :{وَسَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ يُهۡلِكُونَ أَنفُسَهُمۡ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية تثبت الاستطاعة قبل الفعل ، ولذلك قالت الأشاعرة : إن الاستطاعة المتقدمة للفعل هنا : استطاعة الجدة والمال ، وليست استطاعة البدن ، والله تعالى أكذب هؤلاء في قولهم بأنهم : لا يجدون المال والجدة [2]

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الاستطاعة هنا كما سبق وذكر استطاعة قبل الفعل ، فالله تعالى نفي هنا استطاعة من لم يفعل فلا تكون مع الفعل [3] .

وهم قالوا : لو استطعنا لخرجنا معكم ، أي لو كنا نملك آلات وأسباب الخروج لخرجنا ، لكنهم كانوا كاذبين فهم عندهم ما يستطيعون به الخروج للجهاد و لم يخرجوا .

وأما حصر الاستطاعة هنا باستطاعة (الجدة والمال) لا استطاعة البدن ، فهو قول مرجوح ، والصواب : أن المقصود بالاستطاعة هنا الأمران معا : (الجدة والمال ، بالإضافة إلى صحة وقوة البدن) .

يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "سيحلف لك يا محمد هؤلاء المستأذنوك في ترك الخروج معك اعتذارا منهم إليك بالباطل لتقبل منهم عذرهم ، وتأذن لهم في التخلف عنك بالله كاذبين ، لو استطعنا لخرجنا معكم ، يقول : لو أطقنا الخروج معكم بوجود السعة والمراكب والظهور وما لابد للمسافر والغازي منه ، وصحة البدن والقوى لخرجنا معكم إلى عدوكم ... {وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ}: في حلفهم بالله لو استطعنا لخرجنا معكم لأنهم كانوا للخروج مطيقين بوجود السبيل إلى ذلك بالذي كان عندهم من الأموال مما يحتاج إليه الغازي في غزوه ، والمسافر في سفره ، وصحة الأبدان وقوى الأجسام" [4] .

---

١ ــ سورة التوبة : الآية (٤٢) .

٢ ــ ينظر اللمع ص ٦، وأيضا : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥٤/٨) التفسير الكبير (٥٩/٨) .

٣ ــ منهاج السنة (٤٨/٣) .

٤ ــ جامع البيان للطبري (١٤١/١٠) .

فإذن حصر الاستطاعة هنا بالجدة والمال قول غير مسلم به ، لأن الاستطاعة تشـــمل أيضا فيما تشمل صحة البدن وقوته ، والله أعلم .

* واستدلوا بقوله تعالى :ـــ {مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ}(١) .

وقوله :ـــ {وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا }(٢) .

وقوله :ـــ {إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ مَعِيَ صَبۡرًا }(٣) .

**وجه الاستدلال :**

يستدل بها الأشاعرة على جواز التكليف بما لا يطاق ، فقالوا : لأنهم أُمروا أن يسمعوا الحق وكلَّفوه ، وهم لا يستطيعون ذلك ، فدل ذلك على جواز تكليف ما لا يطاق (٤) وذلك في الآيتين الأوليين .

وأما الآية الثالثة : فقد استدلوا بها على أن الاستطاعة مقارنة للفعل ، قالوا : لأن موسى ـــ عليه السلام ـــ لما لم يصبر ، لم يكن مستطيعا للصبر ، فإذا لم تكن استطاعة لم يكن الفعل ، وإذا كانت الاستطاعة ووجدت ، وجد الفعل (٥) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أولا : الاستطاعة في الآيات السابقة استطاعة مقارنة للفعل موجبة له (٦) . والمراد من من نفي الاستطاعة هنا : نفي حقيقة القدرة ، لا نفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة .

ففي الآيتين الأوليين : نفي لحقيقة السمع ، لا نفي أسبابه وآلاته لأنها ثابتة ، ولا يلام من عَدِمَ آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل ، إنما يلام من امتنع من الفعل لتضييعه قدرة الفعل لاشتغاله بغير ما أُمر به ، أو شغله إياها بضد ما أمر به ، أو لعدم شغله إياها بفعل ما أمر به (٧) .

والمراد بعدم الاستطاعة : مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم ، فنفوسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه ، وهذه حال من صده هواه ورأيه

---

١ ـــ سورة هود : الآية (٢٠) .

٢ ـــ سورة الكهف : الآية (١٠١) .

٣ ـــ سورة الكهف : الآية (٧٥) .

٤ ـــ ينظر اللمع ص٦١، الإبانة ص١٤٢، الإنصاف ص٤٧، التمهيد ص٢٩٤ .

٥ ـــ ينظر : اللمع ص٦١، الرسالة إلى أهل الثغر ص١٤٦ ، الإنصاف للباقلاني ص٤٧ .

٦ ـــ ينظر : درء التعارض (٦١/١) ، مجموع الفتاوى (١٧٣/١٨) .

٧ ـــ شرح الطحاوية ص٤٣٤، ٤٤٦ .

الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها ، فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك ، وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة له [1] .

يقول الإمام الجصاص ـــ رحمه الله ـــ : "كانت لهم أسماع صحيحة إلا أن المراد أنهم استثقلوا استماعه فأعرضوا عنه ، وكانوا بمنزلة من لم يستمع" [2] .

إذن : الاستطاعة في الآيتين الأوليين : استطاعة مقارنة للفعل فالله ـــ تعالى ـــ لم يوفق هؤلاء للاستطاعة التي بمعنى القدرة الموافقة للفعل ، فهم لم يسمعوا وما كانوا يستطيعون السمع لأن الله ـــ تعالى ـــ خذلهم .

أما استدلالهم بالآيتين على جواز التكليف بما لا يطاق ، فهو خطأ مبني على قولهم أن الاستطاعة نوع واحد وهي المقارنة للفعل ، ولذلك التزموا من أجل هذا القول ، فقالوا : كل من لم يفعل فعلا فإنه لا يطيقه وهم {مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ} و {وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا } ، لأنهم : قد كُلِّفوا ما لا يطيقونه .

والحق : أن هذا خلاف ما عليه عامة العقلاء ، لأن ما يقدر الإنسان على فعله وتركه هو مناط التكليف ، بخلاف ما لا يكون إلا مقارنا للفعل فذاك ليس شرطا في التكليف ، فخطؤهم : هو الظن أن القدرة والاستطاعة نوع واحد ، وهي المقارنة للفعل ، وأنها مناط التكليف [3] .

بينما الصواب هو : أن القدرة والاستطاعة نوعان : نوع متقدم على الفعل ، بمعنى سلامة الآلات والأسباب ، وهو مناط التكليف ، وعليه الأمر والنهي ، ونوع مقارن للفعل بمعنى : التوفيق والخذلان ، وليس مناطا للتكليف ، فلا يتعلق به الخطاب والتكليف ،أما التي عليها الأمر والنهي فهي (التي قبل الفعل) ، وهي الاستطاعة التي نفاها الأشاعرة فوقعوا في الخطأ بالاستدلال بالآيتين على جواز التكليف بما لا يطاق .

أما استدلالهم بقول صاحب موسى : {إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا }، فهذا نفي للاستطاعة المقارنة للفعل ، فموسى ـــ عليه السلام ـــ كان معه آلات الصبر وأسبابه ، لكن

---

١ ـــ مجموع الفتاوى ص(٣١٩/٣) ، وينظر : الفصل لابن حزم (٥٦/٣) .

٢ ـــ أحكام القرآن للجصاص (٢٨٠/٢) ، وينظر : معالم للبغوي (١٨٥/٣) ، فتح القدير للشوكاني ص٧٩٧ .

٣ ـــ شرح الطحاوية ص ٤٤٦ ، وينظر مجموع الفتاوى (٤٧٠/٨).

المعنى: إنك لن تقدر أن تسكت ، لأن ما ترى مخالفا لظاهر الشرع ، ولذلك أنكـــر علـــى الخضر ، وليس معنى ذلك أنه ليس معه آلات الصبر وأدواته [1] .

يقول الطبري : "يقول عز ذكره مخبرا عن قول العالم لموسى : وكيف تصبر يا موسى على ما ترى مني من الأفعال التي لا علم لك بوجوه صوابها ، وتقيم معي عليها وأنت إنمـــا تحكم على صواب المصيب وخطأ المخطئ بالظاهر الذي عندك ، وبمبلغ علمك ، وأفعـــالي تقع بغير دليل ظاهر لرأي عينك على صوابها ، لأنها تبتدئ لأسباب تحدث غير عاجلـــة ، لا علم لك بالحادث عنها لأنها غيب ، ولا تحيط بعلم الغيب خبرا" [2] .

فالآية تدل على وجود الاستطاعة المقارنة للفعل ، لكـــن الأشـــاعرة أخطـــأوا في اقتصارهم على نوع الاستطاعة المقارنة للفعل ، مع نفيهم لتلك المتقدمة عليه ، والله أعلم .

---

١ ــ شرح العقيدة الطحاوية ص٤٤٦ .

٢ ــ جامع البيان للطبري (٢٨٣/١٥) ، وينظر فتح القدير ص (١٠٥٢) .

* واستدلوا بقولــه تعــالى : {فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية تدل على أن الاستطاعة قبل الفعل ، ولذلك قالت الأشاعرة : بأن معــنى عدم الاستطاعة هنا أي : من لم يستطع الصيام لعجز أو آفة ، دونه من لم يستطعه لإيثــار تركه [2] وقصدهم : أن المظاهر [3] ، لا يكون له قدرة قبل الفعل ، فليس مخاطبا بالصوم إلا عند فعله ، فإن كان عاجزا عن الفعل ، ينتقل للدرجة الثالثة من الكفارة وهي الإطعام .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الآية وضحت أن المظاهر له قدرة على الاستطاعة قبل الفعل ، لذلك كان مخاطبــا بوجوب الصوم عليه ، فإن عجز لمرض أو كبر وخلاف ذلك ، ينتقل للإطعام [4] ، ولا تدل الآية على أن الاستطاعة على الصوم لا تكون إلا مع فعل الصوم نفسه ، فلا يجب الصــيام إذن إلا على من صام ، فهذا غير صحيح إذ لو كان كذلك لكان كل من لم يصم الشهرين المتتابعين غير مستطيع للصيام ، وهذا خلاف النصوص وخلاف إجماع المسلمين[5] .

---

١ ـــ سورة المجادلة : الآية (٤) .

٢ ـــ ينظر تقرير شبهتهم في : اللمع ص ٦، التمهيد ص٢٩٢ .

٣ ـــ الآية نزلت في كفارة المظاهر وهي على درجات ثلاث : تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فمــن لم يســتطع ينتقل للدرجة الثالثة وهي إطعام ستين مسكينا ، ينظر جامع البيان (٢/٢٨) ، وكفارة الظهار مرتبة كما قال الإمام النووي ـــ رحمه الله ـــ ، ينظر روضة الطالبين (٢٩٦/٨) .

٤ ـــ ينظر معالم التتريل للبغوي (٣٠٦/٤) .

٥ ـــ ينظر : الفصل لابن حزم (٤٣/٣) ، وأيضا مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٧١/٨) ، منهاج السنة (٤٠٨/١) ، درء التعــارض (٢٤٢/٩) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

الآية تدل على أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ، لذلك قالت الأشاعرة : يحتمل أن يكون معنى الآية : اتقوا الله ما كنتم مستطيعين ، فإن كانوا للتقوى مستطيعين كان عليهم أن يتقوا ، وإن كانوا لتركه مستطيعين فعليهم أن يتقوا ، لأن التقوى لا يلزمهم إلا أن يستطيعوه أو يستطيعوا تركه ، أو يحتمل أن يكون معناها : اتقوا الله فيما استطعتم [2] .

فهم أوَّلوا : (ما استطعتم) : إما باستطاعة الفعل ، أو استطاعة الترك ، فعليهم أن يتقوا الله ما داموا للتقوى مستطيعين ، أو يتركوا ما داموا مستطيعي الترك .

وقصدهم من ذلك : إثبات أن الاستطاعة مقارنة للفعل ولا تتقدم عليه .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

معنى الآية : كما يقول الإمام السمعاني ــ رحمه الله ــ أي : "بجهدكم وطاقتكم"[3].

والاستطاعة والطاقة هنا تتقدم الفعل ، فالأمر بالتقوى قدر الاستطاعة يبين أن المطلوب هو تقوى الله قدر الجهد والطاقة [4] ، وذاك أمر يملك المرء أسبابه وآلاته قبل فعله ، لأنه لو كانت الاستطاعة على التقوى مقارنة لفعلها لما وجب على من لم يتق الله ــ تعالى ــ أن يتقيه ، وهذا خلاف النصوص وخلاف إجماع المسلمين [5] ، وبهذا كان العبد قادرا قبل الفعل القدرة المشروطة في الأمر التي بها يفارق العاجز الذي لا يستطيع .

مما سبق يتضح خطأ الأشاعرة فيما ذهبوا إليه في تأويل الآية ، والله أعلم .

---

١ ــ سورة التغابن : الآية (١٦) .

٢ ــ ينظر : اللمع ص٦٦ .

٣ ــ تفسير السمعاني (٥/٤٥٤)، وينظر فتح القدير للشوكاني ص (١٧٨٨) .

٤ ــ ينظر منهاج السنة (٥/١١١) .

٥ ــ منهاج السنة (١/٤٠٨) ، وينظر أيضا : مجموع الفتاوى (١٩/٢١٦) ، درء التعارض (٩/٢٤٢) .

* واستدلوا بقوله ــ تعــالى ــ : {يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

يستدل بها الأشاعرة على جواز التكليف بما لا يطاق ، قالوا : إذا جاز تكليفه إياهم في الآخرة مالا يطيقون ،جاز ذلك في الدنيا [2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذا ليس تكليفا ، حتى يجوز أن يقال : بالتكليف بما لا يطاق ، فمثل هذا الخطــاب إنما هو تعجيز على وجه العقوبة لهم ، لتركهم السجود وهم سالمون ، يعاقبون علــى تــرك العبادة في حال قدرتهم بأن يؤمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبــة لهــم ، وخطــاب العقوبة والجزاء لا يشترط فيه قدرة المخاطب إذ ليس المطلوب فعله [3] .

يقول ابن الجوزي [4] : "قال النقاش [5] : ــ ليس ذلك بتكليف لهــم أن يســجدوا وهم عجزة ، ولكنه توبيخ لهم بتركهم السجود " [6] ، فالآية على هذا التفسير ليســت في محل الاستدلال بها على جواز التكليف بما لا يطاق ، والله أعلم .

---

١ ــ سورة القلم : الآية (٤٢) .

٢ ــ ينظر : اللمع ص٧١ ، الإبانة ١٤٢، أبكار الأفكار للآمدي (٦١٢/١) .

٣ ــ مجموع الفتاوى (٣٠٢/٨) .

٤ ــ عبدالرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي ، البكري ، نسبة إلى أبي بكر الصديق ــ ﷺ ــ ، جمال الــدين ، أبــو الفــرج الجوزي الحنبلي ، ولد سنة ٥٠٩هــ ،له المصنفات المشهورة مثل : "زاد المسير" في التفسير ، "صفوة الصفوة" في التــراجم ، وغيرها الكثير ، توفي رحمه الله سنة ٥٩٧هــ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (١٤٠/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢١) .

٥ ــ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد ، أبو بكر ، النقاش ، المفسر ، كان إمام أهل العراق في القراءات والتفســير ، ولــد ســنة ٢٦٦هــ من مصنفاته في التفسير : شفاء الصدور ، وله أيضا : الإشارة في غريب القرآن ، ينظر عنــه : طبقــات الشــافعية الكبرى (١٤٥/٣) ، طبقات المفسرين ص ٩٤ .

٦ ــ زاد المسير (٣٤١/٨ــ٣٤٢) ، وينظر أيضا : التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي (١٤٠/٤) وقد جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت النبي ــ ﷺ ــ يقول : [يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كــان يسجد في الدنيا رياءً وسمعه فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقا واحداً] ، صحيح البخاري : كتاب التفســير : بــاب (يــوم يكشف عن ساق) (١٨١٧/٤) ، [٤٦٣٥] ، صحيح مسلم : كتاب الإيمان : باب إثبات رؤية المؤمنين ربهم سبحانه وتعالى ، (١٦٨/١) [١٨٣] .

* واستدلوا بقوله ــ تعالى ــ : {تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ...}[١] .

**وجه الاستدلال :**

استدلت الأشاعرة بالآية على جواز التكليف بما لا يطاق ، فقالوا : الله تعالى أمر أبا لهب بالإيمان ، وأوجب عليه أن يعلم أنه لا يؤمن ، والله صادق في إخباره عنه أنه لا يؤمن ، وأمره مع ذلك أن يؤمن ، ولا يجتمع الإيمان والعلم بأنه لا يكون ، ولا يقدر القادر على أن يؤمن وأن يعلم أنه لا يؤمن ، وإذا كان هذا هكذا ، فقد أمر الله سبحانه أبا لهب بما لا يقدر عليه ، لأنه أمره أن يؤمن وأنه يعلم أنه لا يؤمن [٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الجواب عن هذا بالمنع ، لا نسلم بأن أبا لهب مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ، بل هو مأمور بالإيمان والاستطاعة التي بها يقدر على الإيمان التي هي بمعنى توفر الأسباب والآلات التي كانت حاصلة له فهو غير عاجز على تحصيل الإيمان ، فما كلف إلا ما يطيقه [٣] .

وقولهم هذا مبني على أن الاستطاعة واحدة وهي المقارنة للفعل فقط ، وهو خطأ[٤].
خطأ[٤].

يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : أما تكليف أبي لهب وغيره بالإيمان فهذا حق ، وهو أُمر أن يُصدِّق الرسول في كل ما يقوله ، وأخبر مع ذلك أنه لا يصدقه ، بل يموت كافراً ، لم يكن هذا متناقضا ولا هو مأمور أن يجمع بين النقيضين ، فإنه مأمور بتصديق الرسول في كل ما بلغ ، وهذا التصديق لا يصدر عنه فإذا قيل له : أمرناك بأمر نعلم أنك لا تفعله لم يكن هذا تكليفا للجمع بين النقيضين ... وهذا كله لو قدر أن أبا لهب أسمع هذه الآية ، وأمر بالتصديق بها ، وليس الأمر كذلك ، لكن لما أنزل الله قوله : {سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ}، لم يسلم لهم أن الله أمر نبيه بإسماع هذا الخطاب لأبي لهب ، وأمر أبا لهب

---

١ ــ سورة المسد : الآيات (١ــ٥) .

٢ ــ ينظر تقرير شبهتهم في : الإبانة ص١٤٤، الإرشاد للجويني ص٢٢٨، أبكار الأفكار للآمدي (٦١٢/١) .

٣ ــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص٤٤٥ .

٤ ــ ينظر : درء التعارض (٦١/١) ، مجموع الفتاوى (٣٠٢/٨) .

بتصديقه بل لا يقدر أحد أن ينقل أن النبي ــ ﷺ ــ أمر أبا لهب أن يصدق نــزول هــذه السورة .

فقوله : "أنه أمر أن يصدق بأنه لا يؤمن" قول باطل لم ينقله أحـــد مـــن علمـــاء المسلمين، فنقله عن النبي ـــ ﷺ ـــ قول بلا علم ، بل كذب عليه [1] .

ويتضح من هذا أن استدلالهم بالسورة على جواز التكليف بما لا يطـــاق اســـتدلال خاطئ ، والله أعلم .

---

١ ـــ مجموع الفتاوى (٤٧٢/٨) .

# الفصل الخامس

## الإرادة

# المبحث الأول

# المقصود بالإرادة

الإرادة في اللغة :

مأخوذة من أراد الشيء ، أي : أحبه ، والاسم : الريد ، يقال : أراد يريـــد إرادة ، والإرادة المشيئة [١] .

أما في الاصطلاح :

فهي صفة للباري ـــ تعالى ـــ قديمة ، أزلية ، واحدة ، لا تعدد فيها ، يتجدد تعلقها بالمراد ، ونسبتها إلى الجميع واحدة ، ومن خواصها أنها تخصص بلا مخصص[٢] .

وهذا قول الأشعري ومن تابعه[٣] .

أما المعتزلة : فينفون قيام صفة الإرادة به ـــ تعالى ـــ أو يفســـرونها بـــنفس الأمـــر والفعل ، أو يقولون بحدوث إرادة لا في محل ، كما يقوله البصريون منهم[٤] .

أما السلف : فالإرادة عندهم صفة من صفات الذات المقدسة ، قديمة النوع ، حادثة الآحاد ، فالله ـــ تعالى ـــ لم يزل مريداً بإرادات متعاقبة ، فنوع الإرادة قديمة ، وأمـــا إرادة الشيء المعين فإنما يريده في وقته[٥] .

وقد تأول المخالفون لأهل السنة والجماعة الرضا والمحبة بالإرادة ، ففسروا محبـــة الله تعالى للمؤمنين بأنها : تعني إرادته إكرام المؤمنين وإثابتهم ، وكذلك قالوا في الرضا .

يقول البيهقي ـــ رحمه الله ـــ : "الرضا والسخط عند بعض أصحابنا[*] من صـــفات الفعل ، وهما عند أبي الحسن يرجعان إلى الإرادة ، فالرضا : إرادته إكرام المؤمنين وإثابتـــهم على التأبيد ..." [٦] .

ويقول في موضع آخر ... : "المحبة والبغض والكراهية عند بعـــض أصـــحابنا مـــن صفات الفعل ، فالمحبة عنده : بمعنى المدح له بإكرام مكتسبه ، ... فإن كان المـــدح والـــذم

---

١ ـــ ينظر لسان العرب (١٩١/٣) ، القاموس المحيط ( ٣٦٢/١) .

٢ ـــ مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠١/١٦ـــ٣٠٢) ، وينظر : شرح المقاصد (٣٣٧/٢) ، التعريفات ص (٣٠) .

٣ ـــ مجموع الفتاوى (٣٠٢/١٦) .

٤ ـــ نفسه (٣٠٣/١٦) ، وينظر الفرق بين الفرق ص (١٣٤) .

٥ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٠٣/١٦) .

(*) يقصد الشافعية .

٦ ـــ الأسماء والصفات ، لأبي بكر بن الحسين البيهقي ، تحقيق : عبد الله الحاشدي ، مكتبـــة الـــوادي ـــ جـــدة ، الطبعـــة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ، (٤٧٧/٢ـــ٤٧٨) .

بالقول ، فقوله : كلامه ، وكلامه من صفات ذاته ، وهما عند أبي الحسن يرجعان إلى الإرادة ، فمحبة الله للمؤمنين ترجع إلى إرادته إكرامهم وتوفيقهم ..." [1] .

وقد افترق الناس في مسألة الإرادة وتعلقها بصفتي المحبة والرضا إلى قسمين هما :

الأول :من فصّل في مسألة الإرادة ، فبيّن ما يتعلق منها بالرضا والمحبة ، وهم أهل السنة والجماعة .

الثاني: من قال إن الإرادة تستلزم الرضا والمحبة ، وهم المتكلمون من معتزلة وأشاعرة .

وسيأتي توضيح ذلك في المباحث التالية إن شاء الله ــ تعالى ــ .

---

١ ــ المصدر السابق (٤٦٩/٢ــ٤٧٠) ، وينظر : التمهيد للباقلاني ص (٤٨) ، الإرشاد للجويني ص (٢٣٨) .

# المبحث الثاني

# الإرادة عند أهل السنة والجماعة

**الإرادة عند أهل السنة والجماعة نوعان :**

الأولى: الإرادة الكونية :

وهي إرادة قضاء وتقدير ، فهي شاملة لجميع الكائنات ، محيطة بجميع الحادثـــات ، وهي المرادفة للمشيئة ، وهي معنى قولنا : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولـــذلك فهي مستلزمة لوقوع المراد ، وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي ، ومـــا يحبه الله وما يكرهه ، وجاءت في مثل قوله تعالى : { ﴿١٢٤﴾ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا }[1] ، وفي مثل قوله تعـــالى : { وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ }[2] .

الثانية : الإرادة الدينية الشرعية :

وهي إرادة الأمر والتشريع ، وهذه الإرادة تتعلق بها محبته ــ تعالى ــ ورضاه ، وهي لا تستلزم وقوع المراد ، إلا أن يتعلق بها النوع الأول من الإرادة ، فهي تتناول ما حدث من الطاعات دون المعاصي ، وهذه الإرادة جاءت في مثل قولـــه تعـــالى : { يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ }[3] ، وفي قولـــــه تعـــــالى : { يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ }[4] .

والأمر يستلزم الإرادة الدينية الشرعية ، دون الإرادة الكونية القدرية ، فلفظ المشيئة كوني فقط ، ولفظ المحبة ديني شرعي ، والإرادة الكونية هي المشيئة ، والإرادة الدينية هـــي المحبة والرضا ، فجهة خلقه ــ سبحانه ــ لأفعال العباد غير جهة أمره ، وبالنسبة لوقـــوع المراد في أي النوعين يتعلق ، تكون الأقسام أربعة :

---

١ ــ سورة الأنعام : الآية (١٢٥) .

٢ ــ سورة هود : الآية (٣٤) .

٣ ــ سورة البقرة : الآية (١٨٥) .

٤ ــ سورة النساء : الآية (٢٦) .

١ ـــ ما تعلقت به الإرادتان الكونية والدينية ، وهو ما وقع من الأعمال الصالحة ، فهـــذه مرادة ديناً لأنها أعمال صالحة مأمور بها ، ومرادة كوناً لأنها وقعت .

٢ ـــ ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط ، وهو ما أمر الله به مـــن الطاعـــات والأعمـــال الصالحة، فعصى ذلك الكفار و لم يأتوا به ، فهذا مراد شرعاً لأنـــه مـــن الأعمـــال الصالحة ، غير مراد كوناً لأنه لم يقع من الكفار والعصاة .

٣ ـــ ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط ، كالمباحات والمعاصي التي لم يأمر الله بها إذا فعلها العصاة ، فهي غير مرادة ديناً ولكنها مرادة كوناً لأنها وقعت .

٤ ـــ ما لم تتعلق به الإرادتان ، وذلك مما لم يقـــع و لم يوجـــد مـــن أنـــواع المباحـــات والمعاصي[1].

١ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (١٨٩/٨) ، وأيضاً (١١٥/٦ـــ١١٦، ١٥٩) ، وينظر أيضاً : شفاء العليل (٧٦٧/٢) ، وأيضاً : شرح العقيدة الطحاوية ص (٢٥١) وما بعدها .

أما تأويل المخالفين لأهل السنة والجماعة لصفتي المحبة والرضا بالإرادة فغير صواب ، فالحق أن صفة المحبة : صفة فعلية ، ثابتة لله ـــ تعالى ـــ ، وذلك بدلالة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين .

ـــ فمن الكتاب ، يقول تعالى : { إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ }[1] ، ويقول سبحانه: { فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ }[2] .

ـــ ومما جاء في السنة : قوله ـــ ﷺ ـــ : [ لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ][3] .

ـــ أما الإجماع : فقد أجمع سلف الأمة وأئمتها ، على إثبات محبة الله ـــ تعالى ـــ لعباده المؤمنين ، وحبهم له ، وهذا أصل دين الخليل إمام الحنفاء عليه الصلاة والسلام[4] .

فالمحبة إذن : صفة من الصفات التي وصف الله بها نفسه ، ووصفه بها رسوله ـــ ﷺ ـــ وأهل السنة يثبتونها على ما يليق بجلاله ـــ تعالى ـــ إثباتا بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل[5]. فالنصوص وردت بإثبات الود والخلة له سبحانه[6] ، ولم يرد في شيء منها تأويلها بالإرادة أو الإنعام ، مما يثبت أن المراد بها حقيقتها .

ثم إن تأويل المحبة بالإرادة والإنعام يلزم منه ما فر منه من تأولها بذلك : فإنهم تأولوا المحبة لزعمهم أن ظاهرها يقتضي التمثيل ، فيقال لهم : كذلك الإرادة والإنعام ، فإنهما مما يتصف به المخلوق ، فإن كان إثباتها لا يقتضي التمثيل ، فكذلك المحبة ، وإن كان إثباتها يقتضي ذلك ، لزم وقوع ما فررتم منه[7] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (١٩٥) .

٢ ـــ سورة المائدة : الآية (٥٤) .

٣ ـــ رواه البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي ـــ ﷺ ـــ ، باب : مناقب عليّ ـــ رضي الله عنه ـــ (١٣٥٧/٣) ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة ، من باب فضائل علي بن أبي طالب (١٨٧٢/٤) ، [٢٤٠٧] .

٤ ـــ مجموع الفتاوى (٣٥٤/٢) .

٥ ـــ نفسه (٢٠٩/١٦) .

٦ ـــ كما قال تعالى : { وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا } النساء : ١٢٥ ، وقال : { وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ} هود : ٩٠ ، وقال : { إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا } مريم : ٩٦ .

٧ ـــ ينظر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢٣٤/١) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٦٤) .

أما صفة الرضا : فإنه ــ سبحانه ــ يتصف بهذه الصفة ، وهي قائمة به ، غير بائنة عنه ، فلا تقوم بنفسها(١) .

وقد دلت على هذه الصفة الكثير من الأدلة في القرآن الكريم والسنة ، يقول تعالى : { لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ }(٢) ، ويقول : { يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا }(٣)، ويقول سبحانه : { لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا }(٤) .

ومن السنة : ما روي أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : [ إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ، أو يشرب الشربة فيحمده عليها ] (٥) .

وأيضاً ما روي عنه ــ ﷺ ــ قوله : [ اللهم أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ] (٦) .

فصفة الرضا صفة غير مخلوقة ، أما أثر ذلك وهو ما يحصل للعبد من النعمة ، واندفاع النقمة ، فذاك مخلوق منفصل عنه ليس صفة له ، يدل على ذلك ما ذكر في الحديث من استعاذته ــ ﷺ ــ برضا الله [ أعوذ برضاك من سخطك ] ، والاستعاذة لا تكون بمخلوق(٧) .

أما تفسيرهم للرضا بإرادة الثواب والإحسان ، فيقال لمن تأول الغضب والرضا بإرادة الإحسان : لم تأولت ذلك ؟ فلابد أن يقول : إن الغضب غليان دم القلب ، والرضا والميل والشهوة ، وذلك لا يليق بالله ــ تعالى ــ ، فيقال له : غليان دم القلب في الآدمي

---

١ ــ مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥٢/١٧) .

٢ ــ سورة المائدة : الآية (١١٩) .

٣ ــ سورة طه : الآية (١٠٩) .

٤ ــ سورة الفتح : الآية (١٨) .

٥ ــ أخرجه مسلم ، كتاب الذكر والدعاء ، باب حمد الله بعد الأكل والشرب (٢٠٩٥/٤) ، [٢٧٣٤] .

٦ ــ أخرجه مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود (٣٢٥/١) [٤٨٦] .

٧ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٢٢٩/٦) ، (٤٨٤/٨) ، شفاء العليل (٧٤٣/٢) .

أمر ينشأ عن صفة الغضب لا أنه الغضب ، ويقال له أيضاً : كذلك الإرادة والمشيئة فينـــا ، فهي ميل الحي إلى الشيء ، أو إلى ما يلائمه ويناسبه ، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة ، وهو محتاج إلى ما يريده ، ومفتقر إليـــه ، ويـــزاد بوجـــوده ، وينتقص بعدمه ، فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء ، فإن جاز هذا جاز ذاك ، وإن امتنع هذا امتنع ذاك ...[1] .

---

١ ــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٦٤) .

# المبحث الثالث

# المخالفون لأهل السنة والجماعة

# في مسألة الإرادة

**القائلون بأن الإرادة تستلزم المحبة وهم :**

**أولاً : المعتزلة :**

تعتقد المعتزلة بأن المحبة والرضا : معان ترجع إلى الإرادة ،فما ثبت أن الله أراده فإنه يحبه ويرضاه ، ويختار إيجاده ، ويشاؤه ، وما لا يريده : فلا يحبه ولا يرضاه ولا يختاره[1] .

وعلى هذا : فالمعاصي لا يجب أن تتعلق بها إرادة الله ـــ تعالى ـــ ، حيث لا غرض له في ذلك ، وهو سبحانه يكرهها جميعاً ، فلا يجب إذن أن تتعلق بها الإرادة[2] .

وقد ساوت المعتزلة بين الإرادة والأمر ، فكل ما أراده ـــ تعالى ـــ أمر به ، يقولون: إن الواحد منا لا يأمر بشيء إلا وهو يريده ، وما وقع من الكفر والفسوق والعصيان لا يريده الله ، لأنه لم يأمر به ، وإذا وقع شيء من ذلك فهو خلاف مراده[3] .

ويستدلون على إخراج المعاصي عن كونها بإرادة الله تعالى : أن الرضا بقضاء الله واجب ، ولو كان الكفر بقضاء الله كفر لوجب علينا أن نرضى به ، وحيث أجمعت الأمة على أن الرضا بالكفر كفر ثبت أنه ليس بقضاء الله وليس أيضاً برضائه تعالى[4] .

---

١ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (٤٦٤) .

٢ ـــ ينظر : المحيط بالتكليف ص : (٢٨٦) ، وأيضاً : شرح الأصول الخمسة (٤٥٧، ٤٦١) .

٣ ـــ ينظر : المحيط بالتكليف ص (٢٨٣ـــ٢٨٥) .

٤ ـــ ينظر : المحيط بالتكليف ص (٢٨٥) ، وأيضاً : التفسير الكبير للرازي (٢١٥/١٣) .

**ثانياً : الأشاعرة :**

ذهبت الأشاعرة إلى أن الإرادة والمحبة والرضا بمعنى واحد ، فالإرادة عندهم نوع واحد هي المشيئة ، وهي عين الرضا والمحبة ، وليست وصفاً مغايراً لها[1] .

وعند إضافة إرادته تعالى لأفعال العباد نجد الأشاعرة انقسموا إلى قسمين :

**الأول:** منع من إطلاق ذلك القول ، لأن ما أراده ــ تعالى ــ فقد أحبه ، أما الكفر والمعاصي فإنه لا يحبها ولا يرضاها ، ثم إنهم تحزبوا حزبين :

- فمنهم من قال : إن المحبة والرضا يعبر بها عن إنعام الله تعالى وأفضاله ، وهما إذن من صفات الأفعال ، وإذا قيل : أحب الله تعالى عبداً فليس معناه : تحننا عليه وميلاً إليه، بل المراد : إنعامه على عبده ، ومحبه العبد لربه وإذعانه وانقياده لطاعته ، فإنه ــ تعالى ــ يتقدس عن أن يميل أو يمال إليه .
- ومنهم من حمل : المحبة والرضا على الإرادة ، ثم يقول : إذا تعلقت الإرادة بنعيم ينال عبداً فإنها تسمى : محبة ورضا ، وإذا تعلقت بنقمة تنال عبداً فإنها تسمى : سخطاً .

**الثاني:** يرى بأن المحبة بمعنى الإرادة والرضا ، قالوا : إن الله تعالى يحب الكفر ويرضاه كفراً معاقباً عليه[2] .

والأمر عند الأشاعرة مباين للإرادة ، قالوا : لأن الله قد يأمر بما لا يريد وقوعه ، وينهى عما يريد وقوعه ، وما لم يكن فهو غير مراد[3] .

---

١ ــ ينظر : اللمع للأشعري ص (٤٨ــ٦٠) ، الإنصاف للباقلاني ص (٣٦) ، وأيضاً منهاج السنة لابن تيمية (١٨١/٣) .

٢ ــ ينظر : الإرشاد للجويني ص (٢٣٨ــ٢٣٩) ، وأيضاً : أبكار الأفكار للآمدي (٢١٨/١ــ٢١٩) .

٣ ــ ينظر : الإنصاف للباقلاني ص (١٥٧) ، الإرشاد للجويني ص (٢١١) .

**مناقشة القائلين بأن الإرادة تستلزم الرضا والمحبة :**

يمكن مناقشة كل من الفريقين من خلال النقاط التالية :

**أولاً** : خطؤهم في التسوية بين الإرادة من جهة ، والرضا والمحبة من جهة أخرى ، واقتصار كل فرقة منهم على نوع واحد فقط من أنواع الإرادة ، والصواب : التفصيل[1] .

**ثانياً** : أخطأت المعتزلة حينما أخرجت بعض مقدورات الله تعالى عن مشيئته وخلقه ، فعندهم يكون في ملكه ما لا يشاء ، ويشاء ما لا يكون[2] .

وقد رد عليهم الشيخ أبو الحسن الأشعري ــ رحمه الله ــ فقال : "فقد وجب على قولكم : إن أكثر ما شاء الله أن يكون لم يكن ، وأكثر ما شاء الله أن لا يكون كان، لأن الكفر الذي كان وهو لا يشاؤه عندكم أكثر من الإيمان الذي كان وهو يشاؤه ، وأكثر ما شاء أن يكون لم يكن ، وهذا جحد لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله أن يكون كان ، وما لا يشاء لا يكون "[3] .

**ثالثاً:** أما الأشاعرة فهم وإن كانوا قد أصابوا في إثبات أن كل ما في الكون بقضاء الله ــ تعالى ــ وإرادته ومشيئته ، فأثبتوا له سبحانه كمال القدرة والمشيئة ، إلا أنهم أخطأوا في تأويل صفة الرضا والمحبة بمعنى الإرادة وقد سبق الإجابة عن ذلك[4] .

وأخطأوا كذلك : في جعلهم الإرادة نوعاً واحداً ، مرادفاً للمشيئة هي الإرادة الكونية فقط ، والحق : أن الإرادة في كتاب الله ــ تعالى ــ نوعان ، كما سبق وتقرر في قول أهل السنة والجماعة .

**رابعاً** : أما مسألة الرضا بالقضاء ، فقد ضلت فيها الفرقتان ، يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ : "هناك طائفة أوجبت الرضا بالقضاء من غير تفصيل ، وظنوا أن كل ما كان مخلوقاً للرب فهو مقضي مرضي عنه ينبغي الرضا به ، ثم انقسموا قسمين :

- فقالت فرقة : إذا كان القضاء والرضا متلازمين ، فمعلوم أنا مأمورون ببغض المعاصي والكفر والظلم فلا تكون مقضية مقدرة .

---

١ ــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (٢٥١) .

٢ ــ منهاج السنة (١٩٦/٣) .

٣ ــ الإبانة للشعري ص (١٢٠ــ١٢١) .

٤ ــ ينظر : ص (٢١١) من البحث .

- وقالت فرقة : قد دل الشرع والعقل ، على أنها واقعة بمشيئة الله ، فنحن مأمورون بالرضا بها[1] .

والصحيح : أن القضاء غير المقضي ، فالقضاء فعل الله ـ تعالى ـ ومشيئته ، وما قام به، واتصف به ، فعلى هذا قضاؤه كله حق .

أما المقضي : فهو أثر القضاء ، وهو مفعول منفصل مباين له ، مشتمل على الخير والشر ، فالمقضي فيه حق ، وفيه باطل ، فما كان حقاً : رضينا به ، وما كان باطلاً : لا نرضى به ، فنحن مأمورون بكره المقضي ، إذا كان باطلاً وكفراً وفساداً ، فرضا العبد يدور مع الشرع ، أي مع الأمر والنهي ، لا مع المشيئة والقدر الكوني[2].

**خامساً**:أما مسألة : الأمر والإرادة ، فقد ضلت فيها الفرقتان أيضاً ، فالأشاعرة : جعلوا الأمر خلاف الإرادة مطلقاً ، وهو قول مبني على خطأهم في الإرادة ، وظنهم أنها نوع واحد ، هي المرادفة للمشيئة ـ كما سبق بيانه ـ فاضطرهم ذلك أن يجعلوها خلاف الأمر ، لأن الأمر لو كان هو الإرادة بالمعنى الذي أثبتوه لكان كل ما أمر له الله ـ تعالى ـ لابد أن يقع ، وهذا خلاف الواقع[3] .

أما المعتزلة : فخطؤهم من جهة حصرهم الإرادة في المأمور به فقط ليستدلوا به على قولهم: إن الله تعالى لم يرد المعاصي والقبائح لكونه لا يأمر بها[4] .

والحق : أن الإرادة جاءت في النصوص الشرعية على معنيين ، فهناك إرادة تتعلق بالأمر ، وهناك إرادة تتعلق بالخلق ، فالإرادة المتعلقة بالأمر مثل أن يريد الله تعالى من العبد فعل ما أمر به ، وأما إرادة الخلق فإنه يريد هو ـ سبحانه ـ خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها ، فإرادة الأمر متضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية ، أما الإرادة المتعلقة بالخلق فهي المشيئة ، وهي الإرادة الكونية القدرية ، وهي لا تستلزم المحبة والرضا ، والأمر مستلزم للإرادة الأولى ( الدينية ) ، دون الثانية

---

١ ـ مدرج السالكين (١٨٩/٢)

٢ ـ ينظر منهاج السنة (٢٠٥/٣) وما بعدها ، وأيضاً ، مدارج السالكين (٢٥٦/١) ، وأيضاً : شرح العقيدة الطحاوية ص(٢٥٨)

٣ ـ ينظر اللمع ص (٤٨) .

٤ ـ ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (٤٣١) .

( الكونية ) والله تعالى أمر الكافر بما أراده منه بهذا الاعتبار ، وهو ما يحبه ويرضاه ، ونهاه عن المعصية التي لم يردها منه ، أي لم يحبها و لم يرضها بهذا الاعتبار ، فإنه تعالى لا يرضى لعباده الكفر ، وإرادة الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المـــراد ، فهـــذه الإرادة لا تتعلق إلا بالموجود ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وفرق بين أن يريد هو أن يفعل ، فإن هذا يكون لا محالة ، وبين أن يريد من غيره أن يفعل ، فإن هذا لا يلزمه أن يعينه عليه ، فيتضح : أن الأمر مستلزم للإرادة الدينية الشرعية دون الكونية ، لأن الله لا يأمر إلا بما يريده شرعاً وديناً ، وقد يأمر بما لا يريـــده كونـــاً وقدراً ، فإذا أمر الله تعالى العبد بشيء فقد أراده منه إرادة شرعية دينيـــة ، وإن لم يرده منه إرادة كونية قدرية ، فإثبات إرادته تعالى في الأمر مطلقاً خطأ ، وكـــذلك نفيها عن الأمر مطلقاً خطأ أيضاً ، والصواب هو التفصيل كما سبق[1] .

---

١ ــ ينظر منهاج السنة (١٨٠/٣) ، وأيضاً : درء التعارض (٧٤١/٨) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في مسألة الإرادة

إن الشبهات التي اعتمد عليها كل من المعتزلة والأشاعرة في مسألة الإرادة في رأيـــي تنقسم إلى قسمين :

- شبهات استدلت بها المعتزلة على نفي إرادة الله ـــ تعالى ـــ القبيح ، فعـــدم إرادتـــه ـــ تعالى ـــ للكفر والفسوق والعصيان وسائر أنواع القبائح يعني عندهم عدم خلقه لها ، وذلك نتيجة لربطهم الإرادة بالرضا والمحبة ، فمـــا أراده ـــ تعـــالى ـــ أحبـــه ورضي به ، والله لا يرضى القبائح ، فإذن هو لا يريدها ، ولا يخلقها ، ولا يشاؤها، والإرادة عندهم موافقة للأمر ، فما أراده أمر به ، وما لم يأمر به لا يريده .

لذلك كان استدلالهم على المسألة بالأدلة التي تدل على أنه ـــ تعالى ـــ لا يحب ولا يرضى ، أو لا يريد ( سائر المعاصي ) .

- شبهات تدل على مشيئة الله ـــ تعالى ـــ لكل شيء ، وهي التي استدل بها الأشاعرة على رأيهم في المسألة ، فالإرادة تستلزم المحبة والرضا وهي مباينة للأمـــر عنـــدهم ، فكل ما أراده الله شاءه وأحبه ورضي به ، وإن كان لم يأمر به ، لذلك ردوا علـــى استدلالات المعتزلة بما يوافق ما ذهبوا إليه .

ونصل الآن إلى بسط الأدلة ورأي كل من المعتزلة والأشاعرة فيها ، وجواب أهـــل السنة والجماعة عن ذلك ، وبالله التوفيق .

* استدل المخالفون بقوله تعالى : { يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

يستدل المعتزلة بالآية على أن المعاصي ليست بإرادة الله ــ تعالى ــ وتقرير شبهتهم من الآية :

أن الله ــ تعالى ــ يريد اليسر لعباده ، الذي هو الإفطار في الصوم[2] ، لمن لا يتحمل المشقة ، ومن الناس من يتحمل المشقة ، ويفعل الصوم ، وهو المقصود بالعسر في الآية ، وقد بيّن الله أنه لا يريد العسر ، فيكون من تحمل الصوم الذي رخص فيه ، قد فعل ما لا يريده الله ــ تعالى ــ منه ، وارتباط ذلك بالإرادة : من جهة أن المعتزلة ترى الإرادة بمعنى المحبة والرضا ، فالله ــ تعالى ــ لا يريد العسر لعباده ، ومن الناس من يفعل ذلك ، فدل على أن بعض أعمال العباد لا يحبها الله ــ تعالى ــ ولا يرضاها ، فهي إذن غير مرادة، وحيث ترى المعتزلة الأمر موافق للإرادة ، فهو ــ تعالى ــ لا يحب العسر ولا يريده ولا يأمر به ، فيكون فعل العبد إذن غير مراد كوناً ومشيئة .

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (١٨٥) .

٢ ــ وقد ذكر ذلك في أول الآية ، يقول تعالى : {شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }، وللعلماء في الفطر المرخص أقوال ذكرها ابن كثير رحمه الله في تفسيره ، قال : "وللناس في هذا أقوال: طائفة من السلف ذهبت إلى أن من كان مقيماً في أول الشهر ثم سافر في أثنائه فليس له الإفطار بعذر السفر لقوله : { فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ } ، وإنما يباح الإفطار لمسافر استهل الشهر وهو مسافر ، وذهبت طائفة من الصحابة والتابعين إلى وجوب الإفطار في السفر لقوله { فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } ، وقالت طائفة منهم الشافعي : الصيام في السفر أفضل من الإفطار لفعل النبي ــ ﷺ ــ ، وقد ثبت في الصحيحين عن أبي الدرداء قال : خرجنا مع رسول الله في شهر رمضان في حر شديد حتى إن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر ، وما فينا صائم إلا رسول الله وعبد الله بن رواحه ، وقالت طائفة : بل الإفطار أفضل أخذاً بالرخصة ولما ثبت عن رسول الله أنه سئل عن الصوم في السفر فقال : من أفطر محسن ، ومن صام فلا جناح عليه ، وقيل : إن شق الصيام فالإفطار أفضل لحديث جابر : أن رسول الله رأى رجلاً قد ظلل عليه : فقال ما هذا ؟ قالوا : صائم ، فقال : ليس من البر الصيام في السفر .
ويرجح ابن كثير التخيير في الأمر ، قال : والصحيح قول الجمهور : أن الأمر في ذلك على التخيير ، وليس بحتم ، لأنهم كانوا يخرجون مع رسول الله ــ ﷺ ــ في شهر رمضان قال : فمنا الصائم ومنا المفطر ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، فلو كان الإفطار هو الواجب لأنكر عليهم الصيام ، انتهي بتصرف ، ينظر : تفسير ابن كثير (٢٨٣/١ــ٢٨٤).

يقول القاضي عبد الجبار : "فبيّن الله عز وجل أنه لا يريد العسر الذي يحتمل المشقة في الصوم ، وأنه يريد اليسر الذي هو الإفطار ، وقد علمنا أن في الناس من يتحمل المشـــقة ويفعل الصوم ، وقد بيّن أنه لا يريد ذلك ، فدل على أن في أفعال العباد ما لم يرده تعالى إذا لم يكن طاعة[1] .

أما الأشاعرة : فعندهم الإرادة شاملة لكل شيء ، وهي مباينة للأمر فهم يحملـــون اللفظ على أنه تعالى لا يأمر العبد بالعسر ، وإن كان يريد منه العسر ، فالأمر يثبت بـــدون الإرادة[2] .

يقول الرازي : "المقصود : أن الله لا يريد أن يأمر بالعسر ، وإن كان يريـــد منـــه العسر، لأن الأمر خلاف الإرادة"[3] .

---

١ ـــ متشابه القرآن (١١٧/١) ، وينظر : تنـــزيه القرآن عن المطاعن ص ٤١ .

وينظر أيضاً : تأويلات أهل السنة للماتريدي (٤٧/٢) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية للطوفي ص ٨٤ .

٢ ـــ ينظر : غرائب القرآن للقمي (٥٠٤/١) .

٣ ـــ التفسير الكبير للرازي (٧٩/٣) ، وينظر : المكلاتي في لباب العقول ص (٢٩٩) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة في الاستدلال بالآية أن الأمر موافق للإرادة ، فما أمر به ـــ تعالى ـــ أي (اليسر) ، فقد أراده ، وما لم يرده ( أي العسر ) ، لم يأمر به ، وهذا صحيح :

فالإرادة هنا : إرادة شرعية أمرية لا كونية قدرية ، إذ لو كانت كذلك لما تعسرت الأمور على أحد أبداً ، لأن الإرادة الكونية واجبة الوقوع ، فكان لابد أن يقع منهم الأخذ باليسر، وترك العسر ، وكان من لم يفعل ذلك لم يكن داخلاً تحت الأمر والنهي في الآية ، وليس الأمر كذلك ، فهذا حكم شرعي ، من أخذ به أثيب ، ومن عصى عوقب[1] ، لكن خطأ المعتزلة هو في الاستدلال بالآية على إخراج بعض مقدورات الله ـــ تعالى ـــ عن كونها بمشيئته وإرادته ، فالعسر أراده الله ـــ تعالى ـــ كوناً وقدراً ، لكنه غير مراد شرعاً وديناً ، وعدم إرادته الشرعية له يستلزم عدم رضاه به ومحبته له ، ولا يعني ذلك أنه ليس مراداً كوناً ومشيئة كما قالت المعتزلة .

والحق : أن الإرادة هنا كما تقرر سابقاً ، ليست الإرادة الكونية واجبة الوقوع ، بل هي الشرعية الأمرية المتضمنة لمحبته ورضاه ، فهو تعالى يريد اليسر محبة ورضا وشرعاً ، ويأمر به ، ثم قد يقع وقد لا يقع[2] ، ولا يريد العسر فهو لا يحبه ولا يرضى به ، ولا يأمر به ، وإن كان مراداً كوناً وقدراً ، وهم أخطأوا إذا جعلوا الأمر مبايناً للإرادة مطلقاً ، والصواب التفصيل ـــ كما مر سابقا ـــ والله أعلم .

ومعنى الآية كما يقول ابن كثير ـــ رحمه الله ـــ : "أي : أنما أرخص لكم في الإفطار للمرض والسفر ونحوهما من الأعذار لإرادته بكم اليسر"[3] .

فالله ـــ تعالى ـــ أراد أن ييسر على عباده الطرق الموصلة إلى رضوانه أعظم تيسير ويسهلها أشد تسهيل ، ولهذا كان جميع ما أمر به عباده في غاية السهولة[4] ، فمنهم من

---

١ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٥٨٣/١٠) ، وأيضاً (٦٢/١٧) .

٢ ـــ ينظر : منهاج السنة (٤١٢/٥-٤١٤) .

٣ ـــ تفسير ابن كثير (٢٨٤/١) .

٤ ـــ ينظر : تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص (٨٧) .

يأخذ به فيكون قد اتبع مراده وأمره الشرعي ، ومنهم من يعصي ما أمر به شرعاً وديناً ، والله أعلم.

* واستدلوا بقوله تعالى : { وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ }[1] .

وقوله : { وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ }[2] .

**وجه الاستدلال :**

الإرادة عند المعتزلة هي الرضا والمحبة ، فلما أخبر ــ تعالى ــ أنه لا يحب الفساد ، ولا يرضى الكفر ، دلّ على أنه غير مريد لهما ، ولسائر المعاصي والقبائح ، ودلّ أيضاً على أن هذه الأمور ليست بقضاء الله ــ تعالى ــ إذ لو كانت بقضائه وإرادته لوجب الرضا بها والمحبة لها .

يقول القاضي عبد الجبار في قوله تعالى : { وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ } : "يدل على أنه تعالى لا يريد الكفر الواقع ، لأنه لو أراده لوجب متى وقع أن يكون راضياً له وبه"[3] .

وحيث قال الله تعالى : { وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ } ، فدل هذا : على أنه لا يريد الفساد ولا يحبه سواء كان من جهته أو من جهة غيره ، وسواء كان متعدياً أو غيره[4] .

أما الجبائي فيقول : " لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب علينا أن نرضي به ، لأن الرضا بقضاء الله تعالى واجب ، وحيث اجتمعت الأمة على أن الرضا بالكفر كفر ، ثبت أنه ليس بقضاء الله ، وليس أيضاً برضا الله تعالى"[5] .

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (٢٠٥) .

٢ ــ سورة الزمر : الآية (٧) .

٣ ــ متشابه القرآن (٥٩٢/٢) .

٤ ــ نفسه (١٢٠/١) .

٥ ــ التفسير الكبير للرازي (٢١٥/١٣) .

أما الأشاعرة : فعندهم أن إرادته ــ تعالى ــ تتناول ما وجد دون ما لم يوجد ، لأن المسلمين متفقون على أنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، قالوا : ما أراده الله فقد أحبه ورضيه[١] ، فلما وردت عليهم هاتين الآيتين ،كان لهم عن هذه المسألة جوابان :

**أولاً** : إن قوله : { وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ } ، وقوله : { وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ } : خاص بالمؤمنين من عباده وأهل الصلاح ، فهو ــ تعالى ــ لا يحب الفساد من أهل الصلاح ، ولا يرضى الكفر من عباده المؤمنين حيث لم يقع منهم .

يقول الجويني : "حمل العباد على الموفقين للإيمان ، الملهمين للإيقان"[٢] ، واستأنسوا لهذا المحمل بأنه الجاري على الغالب استعمال القرآن في لفظ ( العباد ) لاسم الله ، أو ضميره ، كقوله : { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ }[٣][٤] ، وهذا الرأي مبني على قول من لا يفرق بين الإرادة والرضا[٥] ، وهو ما يميل إليه الجويني في الإرشاد[٦] .

يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ في تبيان قولهم هذا : "لا يرضاه ممن لم يقع منه ، وأما من وقع منه فهو يرضاه ، إذ هو بمشيئته وإرادته"[٧] .

**ثانياً** : إن قوله تعالى : { لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ } وقوله : {لِعِبَادِهِ} ، عام غير مخصوص، والكفر يقع ممن يقع بإرادة الله تعالى ، إلا أنه بعد وقوعه لا يرضاه لهم ديناً[٨] ، وكذلك

---

١ ــ ينظر : منهاج السنة (٣٠٢/٥) .

٢ ــ الإرشاد ص ٢٥٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/١٣) ، (٢٣٦/٥!) ، المكلاتي في لباب العقول ص (٢٨٥ــ٢٨٦).

٣ ــ سورة الإنسان : الآية (٦) .

٤ ــ ينظر : التحرير والتنوير (٣٣٩/٩ــ٣٤٠) ، وهذا القول مروي عن ابن عباس والسدي ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن (٢٣٦/١٥) .

٥ ــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٦/١٥) ، والمسائل الخلافية ص (٩٧) .

يقول الطاهر بن عاشور : "وأما الذي رأوا الاتحاد بين معاني الإرادة والمشيئة والرضا ، وهو قول كثير من أصحاب الأشعري وجميع الماتريدية ، فسلكوا في تأويل الآية محمل لفظ ( لعباده ) : على العام المخصوص ، أي لعباده المؤمنين " . التحرير والتنوير (٣٣٩/٩) .

٦ ــ ينظر ص (٢٣٩) .

٧ ــ شفاء العليل (٧٦٤/٢) ، وأنظر أيضاً مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٤١/٨) .

٨ ــ المحرر الوجيز لابن عطية (٥٢١/٤) ، وينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٦/١٥) .

الفساد يقع بإرادة الله ـــ تعالى ـــ لكن لا يحبه ديناً[1] ، ومن قال بهذا القول تعيّن عليه الفصل بين الإرادة والرضا والمحبة[2] .

يقول الطاهر بن عاشور ـــ رحمه الله ـــ : "فإذا كان قوله {لِعِبَادِهِ} ، عاماً غير مخصوص ، وهو من صيغ العموم ثار في الآية إشكال بين المتكلمين في تعلق إرادة الله تعالى بأفعال العباد إذ من الضروري أن من عباد الله كثيراً كافرين ، وقد أخبر الله تعالى أنه لا يرضى لعباده الكفر ، وثبت بالدليل أن كل واقع هو مراد الله تعالى إذ لا يقع في ملكه إلا ما يريد فأنتج ذلك بطريقة الشكل الثالث أن يقال : كفر الكافر مراد لله تعالى ، لقوله تعالى : { وَلَو شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ } ، ولا شيء من الكفر بمرضي لله تعالى ، لقوله {وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ} ، ينتج القياس : بعض ما أراده الله ليس بمرضي له ، فتعين أن تكون الإرادة والرضى حقيقتين مختلفتين وأن يكون لفظاهما غير مترادفين"[3] .

ومعنى لا يرضاه لهم في الآية كما فسرها من قال بهذا القول ، أي : "لا يشكره لهم ولا يثيبهم به خيراً"[4] .

يقول ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ توضيحاً لما ذهب إليه هؤلاء : "قالوا : لا يحبه ولا يشاؤه ولا يريده ديناً ، يعني : أنه لا يشاء أن يثيب صاحبه ، وأما ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فعندهم : أنه يحبه ويرضاه ، كما يشاؤه ، لكن : لا يحب أن يثيب صاحبه ، كما لا يشاء أن يثيبه"[5] .

ويقول أيضاً : "أما من قال منكم لا يحبه ديناً ، أو لا يرضاه ديناً ، فهذا أقرب ، لكنه بمنزلة قولكم : لا يريده ديناً ولا يشاؤه ديناً ، فيجوز عندكم أن يقال : يحب الفساد ويرضاه ، أي : يحبه فساداً ويرضاه فساداً كما أراده فساداً"[6] .

---

١ ـــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/٣) .

٢ ـــ ينظر : الإرشاد للجويني ص (٢٥٠) ، زاد المسير لابن الجوزي (١٦٤/٧) .

٣ ـــ التحرير والتنوير (٣٣٩/٩) .

٤ ـــ المحرر الوجيز (٥٢١/٤) ، ويقول الجويني : "المحبة والرضا يعبر بهما عن إنعام الله تعالى وإفضاله ، وهما من صفات الله" الإرشاد ص(٢٣٨) .

٥ ـــ منهاج السنة (١٦٩/٣) مجموع الفتاوى (٣٥٦/١١) ، وأيضاً : شفاء العليل (٧٦٤/٢) .

٦ ـــ الفتاوى الكبرى (٣٢/٥) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

استدلال المعتزلة بالآية على إخراج بعض مقدورات الله ــ تعالى ــ عن كونها خلق لله بمشيئته وإرادته ، خطأ أوقعهم فيه الخلط بين نوعي الإرادة ، والتسوية بين الإرادة والرضا والمحبة ، فحيث أخبر ــ تعالى ــ بعدم رضاه ومحبته للكفر والفساد ، فهذا لا يعني عدم إرادته وخلقه ، بل سبحانه شاءها وخلقها وأرادها كوناً وقدراً ، ولا يستلزم هذا محبته لها ورضاه بها .

يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : "فالله تعالى أراد المعاصي والكفر ، لأنها من جملة ما شاءه وخلقه ، فالله خالق كل شيء ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا يكون في الوجود إلا ما شاء ، وقد ذكر الله في موضع أنه يريدها ، وفي موضع أنه لا يريدها ، والمراد بالأول أنه شاءها خلقاً ، وبالثاني أنه لا يحبها ولا يرضاها أمراً"[1] .

أما مسألة الرضا بها لو كانت بقضاء الله ــ تعالى ــ وإرادته ، فهو قول باطل ، لأنهم بنوا ذلك على أن الرضا بكل ما خلقه الله مأمور به ، وليس الأمر كذلك ، بل هو سبحانه يكره ويبغض ويمقت كثيراً من الحوادث ، وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها ، والرضا يشرع بما يرضي الله به ، والله قد أخبر أنه { لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ } ، و {وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ} .

وقد قال تعالى : { إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ }[2] ، وهذا أمر موجود من أقوال العباد ، وقد أخبر الله أنه لا يرضاه ، فإذا لم يرضه كيف يأمر العبد بأن يرضاه ، بل الواجب أن العبد يسخط ما يسخطه الله ، ويبغض ما يبغضه الله ، ويرضى بما يرضاه الله[3] .

أما من قال بالخصوص ــ من الأشاعرة ــ أي : أنه خاص بالمؤمنين ، فهؤلاء يقصدون أنه ــ تعالى ــ لا يحبها ممن لم تقع منه ( المؤمنون ) ، ويحبها إذا وقعت ، إذ هي بمشيئته[4] ، فقصدهم هذا باطل وفاسد[5] .

---

١ ــ مجموع الفتاوى (٨/٥٩) .

٢ ــ سورة النساء : الآية (١٠٨) .

٣ ــ ينظر : منهاج السنة (٣/٢٦١) .

٤ ــ شفاء العليل (٢/٧٦٤) .

٥ ــ نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

والحق : أنه ـــ سبحانه ـــ يكره بعض الأعيان والأفعال ، وإن كانت واقعة بمشيئته فهو يبغضها ويمقتها كما يبغض ذات إبليس ، وذوات جنوده ، ويبغض أعمالهم ، ولا يحب ذلك وإن وجد بمشيئته ، قال الله تعالى : { وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ }[1] ، وقال : {وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ }[2] ، وقال : {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ }[3] ، وقال : {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ }[4] ، وقال : { إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ }[5] ، وقال : {إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ}[6] ، فهذا إخبار عن عدم محبته لهذه الأمور ورضاه بها بعد وقوعها فهذا صريح في إبطال قول من تأول النصوص على أنه لا يحبها من لم تقع منه ويحبها إذا وقعت فهو يحبها ممن وقعت منه ، ولا يحبها ممن لم تقع منه ، وهذا من أعظم الباطل والكذب على الله ، بل هو سبحانه يكرهها ويبغضها قبل وقوعها وحال وقوعها وبعد وقوعها فإنها قبائح وخبائث والله منزه عن محبته القبيح .

والخبيث هو أكره شيء إليه ، قال الله تعالى : {كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا }[7] ، وقد أخبر سبحانه أنه يكره طاعات المنافقين ولأجل ذلك يثبطهم عنها فكيف يحب نفاقهم ويرضاه ويكون أهله محبوبين له مصطفين عنده مرضيين[8] .

ومع هذا فإن هذا القول : أي الخصوص قول مرجوح ـــ كما سيأتي بيانه ـــ .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٠٥) .

٢ ـــ سورة آل عمران : الآيات (١٤٠) ، (٥٧) .

٣ ـــ سورة لقمان : الآية (١٨) .

٤ ـــ سورة النساء : الآية (١٤٨) .

٥ ـــ سورة البقرة : الآية (١٩٠) .

٦ ـــ سورة الزمر : الآية (٧) .

٧ ـــ سورة الإسراء : الآية (٣٨) .

٨ ـــ شفاء العليل (٣٨/١) .

أما القول الثاني : أي القول بالعموم ، فمعناه : أنه ـــ تعالى ـــ لا يرضـــى لجميـــع عباده الكفر[1] ، ولا الفساد ، وقد نقل هذا القول عن قتادة ـــ رحمه الله ـــ ، أبو المظفـــر السمعاني ـــ رحمه الله ـــ ، وقال عنه : "هو الأولى والأقرب بمذهب السلف"[2] ، ورجحـــه الطبري ـــ رحمه الله ـــ لما ذكر رأي من مال إلى الخصوص فقال : "والصواب من القول في ما قال الله جل وعز : إن تكفروا بالله أيها الكفار به ، فإنه غني عن إيمانكم وعبادتكم إياه ، ولا يرضى لعباده الكفر ، بمعنى : ولا يرضى لعباده أن يكفروا به"[3] ، فهـــو : أي الكفـــر والفساد يقع بإرادة الله تعالى ، إلا أنه بعد وقوعه لا يرضاه لهم دينا ، فهو تعالى لا يشـــرعه ولا يأمر به[4] .

لكن مقصود الأشاعرة هنا : أنه تعالى وإن كان لا يحبه ولا يرضاه ديناً ، إلا أنه يحبه كوناً ، فما وقع من الكفر والفساد والفسوق والعصيان يحبه ويرضاه كما يشاؤه ، لكن : لا يحب أن يثيب صاحبه كما لا يشاء أن يثيبه[5] ، فهو محبوب بالمشيئة غـــير مثـــاب عليـــه شرعاً[6].

وما ذهب إليه الأشاعرة في الآية قول مخالف للكتاب والسنة[7] .

فتأويل من تأول الآية على أنه لا يرضاه ديناً مع محبته لوقوعه مما ينبغـــي أن يصـــان كلام الله عنه إذ المعنى عندهم أنه محبوب له ولكن لا يثاب فاعله عليه ، فهو محبوب بالمشيئة غير مثاب عليه شرعاً ، ومذهب سلف الأمة وأئمتها أنه مسخوط للرب مكروه لـــه قـــدراً وشرعاً مع أنه وجد بمشيئته وقضائه فإنه يخلق ما يحب وما يكره وهذا كما أن الأعيان كلها خلقه وفيها ما يبغضه ويكرهه كإبليس وجنوده وسائر الأعيان الخبيثة ، وفيهـــا مـــا يحبـــه ويرضاه كأنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه ، وهكذا الأفعال كلها خلقه ومنها ما هو محبوب له وما هو مكروه له ، خلقه لحكمة له في خلق ما يكره ويبغض كالأعيان ، وقد قال تعالى:

---

١ ـــ تفسير السمعاني ، (٤/٤٥٩) .
٢ ـــ تفسير السمعاني (٤/٤٥٩) .
٣ ـــ جامع البيان (٢٣/١٩٨) .
٤ ـــ ينظر : تفسير ابن كثير (٤/٦١) .
٥ ـــ ينظر : منهاج السنة (٣/١٩٦) ، الفتاوى الكبرى ( ٥/٣٢٢) .
٦ ـــ ينظر : مدارج السالكين (١/٢٥٣) .
٧ ـــ مجموع الفتاوى (٦/١١٥) .

{ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ } ، مع أنه بمشيئته وقضائه وقدره ، وقال تعالى : {إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ}، فالكفر والشكر واقعان بمشيئته وقدره وأحدهما محبوب له مرضي ، والآخر مبغوض له مسخوط[1] .

مما سبق يتضح : أن استدلال المعتزلة بالآيتين وما شابههما[2] ، على إخراج بعض مقدورات الله ( كالكفر والفساد والمعاصي ) عن أن تكون خلقا له خطأ أوقعهم فيه التسوية المطلقة بين الإرادة والمحبة والرضا ، فوجود هذه الأعيان بإرادة الله ــ تعالى ــ ومشيئته لا يستلزم منه أن تكون محبوبة مرضية له ، إذ قد يخلق ــ تعالى ــ ما يبغضه ويكرهه ، فهي بإرادته خلقاً ووجوداً ، غير محبوبة له شرعاً وديناً .

أما الأشاعرة : فهم حاولوا الفرار من لازم قولهم أن إرادته ــ تعالى ــ تستلزم محبته ورضاه ، فبعضهم أطلق القول بأن هذه الأعيان محبوبةً مرضية له لمن وقعت منه ، ولاشك في مخالفة هذا القول للنصوص الصريحة من الكتاب والسنة .

وبعضهم الآخر قال إنها محبوبة له بالمشيئة ، لكن غير مثاب عليها شرعاً ، وهو قول خطأ ، فالله ــ تعالى ــ خلق ما يبغض ويكره كوناً وقدراً ، وذلك لحكمة هو يريدها سبحانه .

ثم إن تأويل عدم الرضا والمحبة ، بأنه ــ تعالى ــ لا يشكره لهم ولا يثيبهم عليه ، تأويل مخالف لما عليه سلف الأمة ، من إثبات صفات الله ــ تعالى ــ على ما يليق به ، فالرضا والمحبة صفتان ثابتتان بالكتاب والسنة ، ولا مجال لتأويلها ، والله أعلم .

---

١ ــ مدارج السالكين (٢٥٣/١) ، وينظر أيضاً : منهاج السنة (١٥٩) .

٢ ــ مثل قوله تعالى : {إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ} [النور :١٩] ، وقوله تعالى : {قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ} [الأعراف :٢٨] .

فقد قالوا : كيف يجوز أن يريد الله الفواحش ، وقد ذم من أحب أن تشيع ، وأخبر أنه تعالى لا يأمر بها ، فدل ذلك على أنها غير مرادة له ــ تعالى ــ والجواب عن هذا هو ما سبق تقريره في الآيتين السابقتين .

ينظر : متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (٥٢٣/٢) ، التمهيد للباقلاني (٢٨٥) ، التفسير الكبير للرازي (١٦٠/١٢) ، رسائل العدل والتوحيد (٣٠٢/١، ١٩٨) شرح المقاصد للتفتازاني (٢٧٩/٤) .

* واستدلوا بقول الله تعالى : {وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمًا لِّلۡعَـٰلَمِينَ }[1] .

وقوله تعالى : {وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمًا لِّلۡعِبَادِ }[2] .

**وجه الاستدلال :**

يحتج المعتزلة بهاتين الآيتين وأمثالهما : على أن الظلم الواقع في العالم ليس مراداً لله ـــ تعالى ـــ ولا خلقاً له ، وذلك أن الله ـــ تعالى ـــ نفى إرادته الظلم ، أي : أن يظلم أحداً من العالمين ، ونفى سبحانه إرادته ظلم العباد بعضهم البعض ، فالظلم الواقع من الناس بعضهم بعضاً ليس مخلوقاً له ، لأنه لو كان مخلوقاً أو مراداً ، ثم عاقبهم عليه لكان ظالماً ، وهو ـــ تعالى ـــ نفى عن نفسه الظلم[3] .

أما الأشاعرة : فعندهم كل كائن فهو مراد ، والظلم كائن ، إذاً : الظلم مراد ، والآية تنفي إرادته ـــ تعالى ـــ له ، قالوا : الظلم من الله ـــ تعالى ـــ مستحيل[4] ، والمقصود بهاتين الآيتين وأمثالهما من الظلم المنفي هنا هو : ظلمه تعالى لعباده ، لا ظلم الناس بعضهم بعضاً ، فهذا هو الكائن المراد ، أما ظلم الله تعالى الناس فذلك مستحيل لا يتصور وجوده .

يقول الأشعري : "المعنى في ذلك : أنه لم يرد أن يظلمهم ، وإن كان أراد أن يتظالموا"[5] .

ويقول الشريف الجرجاني : "مع أن الظلم كائن بلا شبهة ، فبعض الكائنات ليس مراداً ، قلنا : أي : لا يريد ظلمه لعباده ، لا ظلم بعضهم على بعض ، فإنه كائن ، بخلاف ظلمه عليهم ، فإنه ليس بمراد ولا كائن ، بل تصرفه تعالى فيما هو ملكه كيف كان ذلك التصرف لا يكون ظلماً ، بل عدلاً وحقاً"[6] .

---

١ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٠٨).

٢ ـــ سورة غافر : الآية (٣١) .

٣ ـــ ينظر : تقرير الحجة في متشابه القرآن (١٥٥/١) وما بعدها ، شرح الأصول الخمسة ص (٤٥٩ـــ٤٦٠) ، الإشارات الإلهية للطوفي ص (١٤٤) .

٤ ـــ وذلك بناء على قولهم في الظلم كما سبق تقريره ، ينظر الفصل الثالث ، ص (١٤٦) .

٥ ـــ اللمع ص (٧١) ، وأيضاً : الإبانة ص (١٣٨) ، المواقف ص (٣٢٢) .

٦ ـــ شرح المواقف ص ٢٩١ ، وينظر أيضاً : المواقف ص ٣٢٢ ، التفسير الكبير للرازي (١٥٣/٤) ، (٥٣/١٤) .

إذن : فسر الأشاعرة الظلم غير المراد في الآيتين بظلمه ــ تعالى ــ لعباده ، لأنه ليس بممكن الوجود بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل ، والظلم ممتنع لذاته ، غير ممكن ولا مقدور ، لذلك أخبر ــ تعالى ــ أنه غير مراد .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

المعتزلة عندهم : أن الله ــ تعالى ــ لا يفعل الظلم ، ولا يريده ، لأنه لم يخلق شيئاً من أفعال العباد ، ولا يقدر على ذلك ، فسلبوه القدرة على خلق كل شيء .

والأشاعرة : يجعلون وقوع الظلم من الله ممتنعاً لذاته ، أي ليس بممكن الوجود ، بل كل ما قُدِّر وجوده منه فإنه عدل ، ولم ينزهوه عن أن يفعل كل ما يمكن كتعذيب البريء بغير ذنب .

والحق : أن الله ــ تعالى ــ خالق كل شيء ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو سبحانه عادل في كل ما خلقه ، يضع الأشياء مواضعها ، وهو ــ تعالى ــ قادر على أن يظلم ، لكنه سبحانه منزه عن ذلك لا يفعله ، وقد تمدَّح سبحانه بذلك ، فهو منزه عن فعل القبائح ، مع أنه ــ جل جلاله ــ خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، والعبد إذا فعل المنهي عنه ، كان قد فعل سوءاً وظلماً وقبيحاً ، والله ــ تعالى ــ قد جعله فاعلاً لذلك، وهو منه ــ سبحانه ــ عدل وحكمة ، ووضع للأشياء مواضعها[1] ، وهناك فرق بين أن يفعل الله ــ تعالى ــ الشيء ، وبين أن يريد من عباده فعله ، فالظلم مثلاً : إذا وقع من العباد : فهو واقع بالمشيئة والإرادة الكونية القدرية ، وهو سبحانه أراد وقوعه كوناً وقدراً ، لكنه تعالى لم يرد ذلك شرعاً وديناً ، أي لم يحب وجوده ولا يرضاه ، ولم يأمر به ، وهذا يتضح إذا عرفنا منهج أهل السنة والجماعة في الإرادة وأنها نوعان : كونية قدرية ، واجبة الوقوع لا تستلزم الأمر ولا الرضا والمحبة ، وأخرى شرعية دينية تستلزم أمره ــ تعالى ــ ورضاه ومحبته ، فالظلم الواقع من العباد ، واقع إذن بمشيئته وإرادته الكونية غير محبوب ولا مرضي ولا مأمور به ، والذي أدى بالمعتزلة والأشاعرة للانحراف في معنى الآيتين هو الخلط بين نوعي الإرادة وعدم التفصيل ، هذا فضلاً عن أن المقصود بالظلم المنفي هنا : نفي إرادته ــ تعالى ــ ظلم العباد[2] .

---

١ ــ ينظر : منهاج السنة (٢/٢٩٤) ، مجموع الفتاوى (٨/١٢٣) .

٢ ــ ينظر : مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/٤٥٩) وما بعدها .

يقول ابن كثير[1] ــ رحمه الله ــ : "ليس بظالم لهم ، بل هو الحكم العدل ، الذي لا يجور ، لأنه القادر على كل شيء ، العالِم بكل شيء ، فلا يحتاج مع ذلك إلى أن يظلم أحد من خلقه"[2] .

ويقول الشيخ السعدي ــ رحمه الله ــ في الآية : "نفى إرادته الظلم، فضلاً عن كونه يفعل ذلك ، فلا ينقص أحداً شيئاً من حسناته ، ولا يزيد في ظلم الظالمين ، بل يجازيهم بأعمالهم فقط"[3] .

إذن فالنصوص التي تنفي الظلم ، أو إرادة الله ــ تعالى ــ الظلم ، لم يقصد بها نفي الظلم الممتنع الذي لا يقبل الوجود ، فهذا لم يتوهم أحد وجوده ، وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب ، فإن المراد بيان عدل الله ــ تعالى ــ وأنه لا يظلم أحداً[4] ، والله أعلم .

---

١ ــ إسماعيل بن عمر بن ضوء بن درع ، ابن كثير ، أبو الفداء القرشي ، الشافعي ، الإمام ، الحافظ ، المؤرخ ، ولد ببصرى ونشأ بدمشق وبها توفي سنة ٧٧٤هـ ، من تصانيفه : تفسير القرآن العظيم ، البداية والنهاية وغيرها ، ينظر عنه : الدرر الكامنة (٤٤٥/١) ، شذرات الذهب (٢٣١/٦) .

٢ ــ تفسير ابن كثير (٥٠٩/١) .

٣ ــ ينظر : تفسير تيسير الكريم المنان ص (١٤٣) .

٤ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٥٠٨/٨) .

* واســتدلوا بقــول الله ــ تعــالى ــ : {سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة بأن الآية الكريمة تدل على أن المعاصي والشرك ليسا بإرادة الله تعــالى ومشيئته ، فالمشركون احتجوا على معاصيهم بمشيئة الله ــ تعالى ــ حينما قالوا : {لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا} ، تقول المعتزلة : لكن لأن هذه الشبهة غير صحيحة ، وتُعلّق الشــرك بإرادة الله ومحبته ورضاه ، فقد كذبهم الله ــ تعالى ــ في الآية ، وأبان أن هذا من الظــن ، وأنها حجة واهية ، فقــال : {كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ} ، وقــال : {إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ} ، فدل ذلك على أن المعاصي والشرك ليست بإرادته ــ تعــالى ــ ولا مشيئته[٢] .

يقول الزمخشري : قرئ {كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ} بالتخفيف[٣] ، فيكون معنى الآية : أي كذب الذين من قبلهم بمقالتهم تلك .

---

١ ــ سورة الأنعام : الآيتين (١٤٨ــ١٤٩) .

٢ ــ ينظر في تقرير حجتهم : متشابه القرآن (٢٦٧/١) وما بعدها ، شرح الأصول الخمسة ٤٧٦ ، شرح المقاصد ص ٢٧٩ .
ويقول الجصاص في أحكام القرآن (١٩٤/٤) : "فأخبر تعالى عن كذب الكفار بقولهم (لو شاء الله ما أشركنا) ولو كــان الله قد شاء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو شاء الله ما أشركنا وفيه بيان أن الله تعالى لا يشاء الشرك وقد أكد ذلــك أيضــاً بقوله {إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ} ، يعني تكذبون فثبت أن الله تعالى غير شاء لشركهم وأنه قد شاء منــهم الإيمان اختياراً ولو شاء الله الإيمان منهم قسراً لكان عليه قادراً ولكنهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل ما نص عليه في القرآن إن مريد الشرك والقبائح سفيه كما أن الآمر به سفيه وذلك لأن الإرادة للشرك استدعاء إليــه كما أن الأمر به استدعاء إليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم إليه ورغبهم فيه ولذلك كان طاعة ، كما أن كل ما أمــر الله به فقد دعاهم إليه ويكون طاعة منهم إذا فعلوه ... إلخ " .

٣ ــ الكشاف للزمخشري (٧٤/٢) .

يقول الطوفي[1] ــــ رحمه الله ــــ : "قرئت ( كذّب ) بالتشديد فلا حجة للمعتزلة ، وقرئت ( كذَب ) بالتخفيف وحينئذ يحتجون بها"[2] .

أما الأشاعرة فقالوا : إن المشركين لم يكونوا معتقدين بصحة قولهم : {لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا} ، إنما كانوا مستهزئين ، لذلك كذّبهم الله ــــ تعالى ــــ[3] ، يقول الطوفي : "تكذيبهم ليس راجعاً إلى قولهم {لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا } ، وإنما هو راجع إلى ما تضمنه من إخبارهم باعتقاد ذلك ، كأنه قال : كذبتم في إخباركم بأنكم تعتقدون مشيئة الله بإشراككم ، وذلك لأن قولهم {لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا} خرج من مخرج الاستهزاء والتهكم والإلزام للنبي ــــ ﷺ ــــ حيث أخبر بذلك[4] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

خطأ المعتزلة في الاستدلال بالآية هو ظنهم أن التكذيب في الآية عائد على قول المشركين أن الشرك واقع بمشيئة الله ــــ تعالى ــــ فلما كذَّب الله ــــ تعالى ــــ ذلك دل على أن الشرك ليس بمشيئته ، وهذا خطأ أوقعهم فيه عدم التفريق بين نوعي الإرادة ، فالشرك واقع بإرادته ــــ تعالى ــــ ومشيئته خلقا ، لكنه غير مرضي ولا محبوب له ، فالتكذيب إنما في قولهم : إن الشرك واقع بمشيئة الله ــــ تعالى ــــ ومحبته ولذلك كان عذراً لهم ، ولم يكذبهم تعالى في أن الشرك واقع بمشيئته وخلقه فهذا حق .

يقول أبو المظفر السمعاني : "استدل أهل القدر بهذه الآية ، فإنهم لما قالوا : {لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا} ، كذّبهم الله تعالى ورد قولهم فقال : {كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ } ، قيل : معنى الآية : أنهم كانوا يقولون الحق ، إلا أنهم كانوا يعدون ذلك عذراً

---

١ ــــ سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد ، نجم الدين ، أبو العباس الطوفي الصرصري البغدادي الحنبلي ، ولد سنة ٦٥٧هـ ، له من المؤلفات : الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، الأكسير في قواعد التفسير وغيرها ، وتوفي سنة ٧١٦هـ ، ينظر عنه : ذيل العبر للذهبي (٤٤/٤) ، الدرر الكامنة لابن حجر (٢٤٩/٢) .

٢ ــــ الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، لنجم الدين سليمان الطوفي ، تحقيق : أحمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ــــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، ص ٢٦ ، وينظر : التحرير والتنوير (١٤٨/٤) .

٣ ــــ ينظر : اللمع للأشعري ص (٧١) ، التمهيد للباقلاني ص ٢٨٤ ، المواقف للإيجي (١٤٢/١) .

٤ ــــ الإشارات الإلهية ص (٢٦٦) .

لهم ويجعلونه حجة لأنفسهم في ترك الإيمان ، فالرد عليهم كان في هذا بدليل قوله بعده {فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ} ، أي : الحجة بالأمر والنهي باقية له عليهم وإن شاء أن يشركوا"[1]، ويقول البغوي ــ رحمه الله ــ : "التكذيب ليس في قولهم {لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا} بل في ذلك القول صدق ، ولكن في قولهم إن الله تعالى أمرنا بها ورضي بما نحن عليه"[2] .

إذن التكذيب ليس لقولهم بمشيئة الله ــ تعالى ــ للشرك ، وإنما لاحتجاجهم به ، وزعمهم أنه برضاه ومحبته .

ثم إن في استدلالهم بقراءة (كذَب ) بالتخفيف إنما هم يستدلون بقراءة موضوعة شاذة شذوذاً شديداً ، ولم يروها أحد عن أحد من أهل القراءات الشاذة ، ولعلها من وضع بعض المعتزلة في المناظرة[3] .

أما الأشاعرة فهم ظنوا التكذيب من الله ــ تعالى ــ لمقالة المشركين ، راجع إلى أن مقالتهم تلك خرجت من مخرج الاستهزاء والتهكم[4] ، ولكن الصواب: أنهم كانوا يقولون الحق ، إلا أنهم كانوا يعدون ذلك عذراً لهم ، ويجعلونه حجة لأنفسهم في ترك الإيمان[5] ، محتجين بذلك على أنه ــ تعالى ــ أحبه ورضيه لهم ، بكونه أقرهم عليه ، وأنهم لولا محبته له ورضاه به لما شاءه منهم ، فعارضوا بذلك أمره ونهيه ودعوة الرسل ، قالوا : كيف يأمر بالشيء قد شاء منا خلافه ، وكيف يكره منا شيئا قد شاء وقوعه ، ولو كره لم يمكنّا منه ولحال بيننا وبينه ، فكذبهم سبحانه في ذلك وأخبر : أن هذا تكذيب منهم لرسله، وأن رسله متفقون على أنه سبحانه يكره شركهم ويبغضه ويمقته، وأنه لولا بغضه وكراهته لما أذاق المشركين بالله عذابه ، فإنه لا يعذب عبده على ما يحبه ، ثم طالبهم بالعلم على صحة مذهبهم بأن الله أذن فيه ، وأنه يحبه ويرضى به ، ومجرد إقراره لهم قدراً لا يدل على ذلك عند أحد العقلاء ، ثم أخبر سبحانه أن مستندهم في ذلك إنما هو الظن وهو أكذب الحديث.

---

١ ــ تفسير السمعاني (٢/١٥٤ــ١٥٥) ، وينظر أيضاً : المحرر الوجيز (٢/٣٥٩) ، وتفسير ابن كثير (٢/٢٥١) .

٢ ــ معالم التزيل (٢/١٣٩) .

٣ ــ ينظر : التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، وقد نقل هذا القول عن الطيبي (٤/١٤٨) .

٤ ــ الإشارات الإلهية ص (٢٦٧).

٥ ــ تفسير السمعاني (٢/١٥٤) .

ثم ختم الآية بقوله : {فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ} ، وأنـــه لا يكـــون شـــيء إلا بمشيئته، وهذا من تمام حجته البالغة ، فإنه إذا امتنع الشيء لعدم مشيئته ، لزم وجوده عنـــد مشيئته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهذا من أعظم أدلة التوحيد[1] .

فالقائلون بهذا القول لا يفرقون بين مشيئة الله تعالى وإرادته الكونية والقدرية التي لا تتضمن محبته ورضاه ، وبين إرادته الشرعية المستلزمة لرضاه ومحبته ، فالله ـــ تعـــالى ـــ أراد الشرك كوناً وقدراً وشاء وجوده لكنه ـــ تعالى ـــ لا يرضاه ولا يحبه ولا يريده ، وليس في وجوده دليل على محبته إياه ورضاه بفعله .

بقي أخيراً الإشارة إلى أن قول بعض مفسري الأشاعرة أن هذا القول خـــرج مـــن المشركين على سبيل الاستهزاء والتهكم هو قول ضعيف مردود ، يقول ابن عطية : "قـــال بعض المفسرين إنما هذه المقالة من المشركين على جهة الاستهزاء وهذا ضعيف"[2] .

---

١ ـــ ينظر : شفاء العليل (٩٣/١) ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (١٩٨/٨ــ٣٥٣) .

٢ ـــ المحرر الوجيز (٣٥٩/٢) .

* واستدلوا بقول الله ــ تعالى ــ : {وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

ترى الأشاعرة أن الله تعالى في هذه الآية أمر هــؤلاء ــ الــذين كــره انبعــاثهم فثبطهم[2]ــ بالخروج في جملة المجاهدين ، وفي علمه أنهم لا يفعلون ذلك ، إذ هو سبحانه لا يريد الطاعة التي يعلم أن العبد لا يفعلها بل يكره حدوثها[3] .

يقول ابن المنير في بيان معتقدهم : "إن الله ــ تعالى ــ ألقى كراهــة الخــروج في قلوبهم ، لأنه أراد شقاوتهم ، وانضاف إلى ذلك راحة المخلصين من مرافقتــهم ، إذ الأمــر ليس شرطاً في نفوذ المشيئة .." [4] .

أما المعتزلة فيستدلون بالآية على أن العباد قد يفعلون ما لا يريد الله تعالى ، قــالوا : الله تعالى لم يثبطهم حقيقة ، ولم يمنعهم بل هم منعوا أنفسهم وثبطوها عن الخروج ، وفعلوا ما لا يريد ، ولما كان في خروجهم المفسدة التي ذكرها الله ، ألقــى في نفوســهم كراهــة الخروج مع رسوله ، وجعل سبحانه إلقاء كراهة الانبعاث في قلوبهم كراهة مشيئة من غــير أن يكره هو سبحانه انبعاثهم فإنه أمر به[5] .

يقول الزمخشري : "خروجهم كان مفسدة لقولــه : {لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالاً}[6] ، فكان إيقاع كراهة ذلك الخروج في نفوسهم حسناً ومصلحة"[7] .

فالمعتزلة ترى أن التثبيط من الله ــ تعالى ــ ليس على حقيقته ، بل معناه أنه تعــالى ألقى في نفوسهم كراهة ذلك .

---

١ ــ سورة التوبة : الآية (٤٦)

٢ ــ التثبيط : من ثَبّط ، ثبطه عن الشيء تثبيطاً ، إذا شغله عنه ، والتثبيط : ردك الإنسان عن الشــيء يفعلــه ، ينظــر : لســان العرب(٢٦٧/٧) ، القاموس المحيط (٨٥٢/١) .

٣ ــ ينظر : متشابه القرآن (٣٣٢/١) .

٤ ــ الإنصاف بهامش الكشاف (٢٦٧/٢) ، وينظر أيضاً : شفاء العليل (٣١٧/١) .

٥ ــ شفاء العليل (٣١٧/١) .

٦ ــ سورة التوبة : الآية (٤٧) .

٧ ــ تفسير الكشاف (٢٦٧/٢) : وينظر أيضاً : تنــزيه القرآن عن المطاعن ص (١٦) ، وأيضاً : متشابه القرآن (٣٣٣/١) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن موقف الأشاعرة من الآية مبني على مسألة الأمر والمشيئة ، فالإرادة عندهم مرادفة للمشيئة ، ثم جعلوها مباينة للأمر ، والحق : أنه يجب التفصيل في مسألة الأمر والإرادة كما مرّ سابقاً ، ذاك أن الأمر لا يستلزم الإرادة مطلقاً ولا يباينها مطلقاً .

أما الكراهة في الآية فهي : كراهة قدرية كونية ، يقول ابن القيم رحمه الله : "محال حمل هذه الكراهة على الكراهة الدينية الأمرية"[1] .

فالله تعالى لم يكره خروجهم دينياً ، فهو أمرهم به ، لكن كرهه كراهة قدرية كونية فطاعتهم إذن وخروجهم مع الرسول ـ ﷺ ـ أمور مكروهة لله تعالى ، لأجل ذلك ثبطهم عنها ، لئلا يقع من خروجهم ما يكره ، فأوحى إلى قلوبهم قدراً وكوناً أن يقعدوا مع القاعدين ، فهو سبحانه أمرهم بالخروج طاعة له ولأمره ، لكن كره خروجهم قدراً وكوناً فثبطهم عنه ، حتى لا تقع منهم المفاسد التي ستترتب على خروجهم لو خرجوا مع الرسول ـ ﷺ ـ ، لذلك قال تعالى : {لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ }[2] . [3]

أما المعتزلة فقد انطلقوا في تأويلهم الآية من مسألة : التحسين والتقبيح ، والصلاح والأصلح ، وقد سبق بيان فساد قواعدهم تلك[4] .

---

١ ـ شفاء العليل (٧٦٥/٢) ، وينظر تفسير الآية في تفسير ابن كثير (٤٧٤/٢) .

٢ ـ سورة التوبة : الآية (٤٧) .

٣ ـ شفاء العليل (٣٣٧/١) ، وينظر أيضاً : مدارج السالكين (٢٠٢/٢)

٤ ـ ينظر الفصل الثاني ص (١١٩) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا }[1] .

**وجه الاستدلال :**

بما أن الإرادة شاملة لكل شيء ، والله ـــ تعالى ـــ أخبر في الآية أن بعض الأشـــياء مكروهة ، وهي واقعة ، فقد قالت الأشاعرة : المقصود بالكراهة هنـــا : كونهـــا : منـــهياً عنها[2]، فقوله تعالى {كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا }معناه : كل ذلك نهـــي عنه عند ربك[3] .

قالوا : هو لا يحبها ديناً ، ولا يرضاها شرعا ، بمعنى : أنه لا يشرعها ، مـــع كونـــه يحب وجودها[4] ، ثم إنه إذا وقع منهم ذلك المنهي فهو محبوب لله مرضي له ، لأنه إنما وقع بإرادته ، والإرادة هي المحبة لا فرق بينهما[5] .

أما المعتزلة فترى أن الأمور التي نهى الله عنها ، غير مرادة له تعالى ، قـــالوا : لأن الله تعالى بيّن في الآيات السابقة على هذه الآية[6] ، أن تلك الأمور مكروهة ، والكراهة نقيض الإرادة ، وإذا لم تكن مرادة لم تكن مخلوقة ، لأن الخلق بدون الإرادة محال[7] .

---

١ ـــ سورة الإسراء : الآية (٣٨) .

٢ ـــ التفسير الكبير للرازي (١٧٠/١٠) ، وينظر أيضاً : شرح المواقف ص (٢٩١) ، وأيضاً : مفتاح دار السعادة (٣٦٢/٢) .

٣ ـــ مفتاح دار السعادة (٣٦٢/٢) .

٤ ـــ مدارج السالكين (٢٥١/١) .

٥ ـــ مفتاح دار السعادة (٣٦٢/٢) .

٦ ـــ وهي قوله تعالى : {وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ٣١ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ٣٢ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ٣٣ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ٣٥ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ٣٧ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا } [الإسراء : ٣١ـــ٣٨] .

والآية فيها قراءتان : الأولى : قرئت (سيئه) : بضم الهمزة مضافاً إلى الهاء .

والأخرى : قرئت (سيئةً) : منصوباً منوناً غير مضاف .

والأولى قراءة ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة والكسائي، فعلى هذه القراءة يكون المعنى : إن كل الذي ذكرناه من قوله (وقضـــى ربك) إلى هنا (كان سيئه ) فقبيحه مكروه عند الله .

أما القراءة الثانية فقد قرأ بها الباقون ، ومعناها : أن كل الذي نهينا عنه من قوله ( ولا تقتلوا أولادكم ) إلى هنـــا فهـــو ســـيئة مؤاخذ عليها مكروه عند الله ، وقد رجح الطبري رحمه الله : القراءة الأولى ، ينظر جامع البيان (٨٩/١٥) ، وأيضـــاً ينظـــر تفسير ابن كثير (٥٨/٣) ، وينظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر (٣٥٧/١) .

٧ ـــ ينظر متشابه القرآن (٤٦٤/٢) ، وأيضاً : غرائب القرآن للقمي (٣٥٠/٤) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن قول الأشاعرة في أن المراد بالمكروه هو : المنهي عنه ، عدول عن الظاهر ، وهو يقتضي التكرار ، لأن كونها سيئة عند ربك يدل على كونها منهيا عنها ، فلو حمل المكروه على النهي لزم التكرار[1] .

ثم إن هذا ليس هو المراد من الآية ،لأن الأمور التي ذكرها الله ـــ تعالى ـــ سيئة في نفسها وكراهتها لما هي عليه من الصفة التي اقتضت أن يكرهها الله ، ولو كان قبحها إنما هو مجرد النهي لم تكن مكروهة لله إذ لا معنى للكراهية عندهم إلا كونها منهيا عنها فيعود قوله {كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا }إلى معنى : كل ذلك نهى عنه عند ربك، ولا شك أن هذا ليس هو المقصود من الآية [2] .

ولو حُمل معناها : على أنه ـــ تعالى ـــ كره وقوعها فعلى هذا التقدير : لا يمنع أن الله ـــ تعالى ـــ أراد وجودها ، بمعنى أنه أحب وجودها [3] ، ولا شك أن القرآن صريح في في أن هذه الأمور المكروهة قبيحة عند الله مكروهة مبغوضة له وقعت أم لم تقع ، وجعل سبحانه هذا البغض والقبح سبباً للنهي عنها [4] ، فالله ـــ تعالى ـــ كره هذه الأمور ونهي عنها ، وهي حينما تقع إنما تقع بإرادته الكونية القدرية ، ولا يعني ذلك محبته لها ورضاه عنها .

ومعنى أن الله ـــ تعالى ـــ يكره تلك الأمور أي أنه سبحانه : لا يحبها ولا يرضاها ، وليس معناه أنه لا يريدها بمعنى لا يخلقها ، فهي من جملة ما شاءه وخلقه الله ـــ تعالى ـــ فلا يكون في الوجود إلا ما شاء [5] .

---

١ ـــ ينظر : متشابه القرآن (٤٦٥/٢) .

٢ ـــ ينظر : مفتاح دار السعادة (٣٦٢/٢) .

٣ ـــ ينظر : مدارج السالكين (٢٥١/١) .

٤ ـــ ينظر : مفتاح دار السعادة (٣٦٢/٢) .

٥ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٥٩/٨) .

فالله ــ تعالى ــ أخبر أنه يكره المعاصي[1] ، والمراد بالمكروه في الآية هـو الـذي يبغضه الله ولا يرضاه ،لا أنه غير مراد مطلقا ، لقيام الأدلة على أن الأشياء واقعـة بإرادتـه سبحانه[2] .

والذي أدى بالمعتزلة إلى ما ذهبوا إليه في الآية هو الخلط بين نوعي الإرادة ، فهـذه المعاصي والمنهيات واقعة بإرادته الكونية القدرية ، وغير مراده لله ــ تعالى ــ شرعا ودينـا فلا يريدها أو يأمر بها ، ولا يرضاها .

---

١ ــ ينظر : منهاج السنة (١٥٩/٣) .

٢ ــ ينظر : فتح القدير للشوكاني ص (١٠٠٠).

* واستدلوا بقوله ـــ تعالى ـــ {وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة في الآية حجة لهم ، قالوا : دلت الآية على أن الغرض من خلق الجن والإنس العبادة ، وفسروا اللام بلام التعليل ، ولام كي ، قالوا : فما أراد الله من العباد إلا طاعته ، لكنهم فعلوا ما لا يشاء ولا يريد .

يقول الزمخشري : "إنما أراد منهم أن يعبدوه مختارين للعبادة لا مضطرين إليها ، لأنه خلقهم ممكنين ، فاختار بعضهم ترك العبادة مع كونه مريداً لها .."[2] .

أما الأشاعرة فعندهم : بما أن إرادة الله تعالى شاملة لكل شيء ، وهو سبحانه لما أراد العبادة من الجن والإنس ولم تقع من بعضهم ، فهذا يعني أن العبادة في الآية خاصة بالمؤمنين دون الكافرين ، فهو سبحانه أراد بالعبادة بعض الجن والإنس ، لا جميعهم[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أصابت المعتزلة في تفسير اللام بأنها لام التعليل ، فالله ـــ تعالى ـــ ما خلق العباد إلا لعبادته ، لكن عدم قيام بعضهم بالأمر لا يعني عدم إرادته ذلك أو عدم مشيئته له ، والذي أدى بهم إلى هذا القول هو الخلط بين نوعي الإرادة كما سبق بيانه ، فالإرادة في الآية هي إرادة شرعية دينية ، قد يقع مرادها أو لا يقع .

أما قول الأشاعرة بأن المقصود من الآية أنه مخصوص بمن وقعت منه العبادة "فهذا قول طائفة من السلف ، وهم وإن وافقوهم فيه ، إلا أنه قول ضعيف مخالف لقول الجمهور، ولما تدل عليه الآية ، فإن قصد العموم ظاهر في الآية ، وبين بيانا لا يحتمل النقيض ، إذ لو كان المراد المؤمنين فقط لم يكن فرق بينهم وبين الملائكة ، فإن الجميع قد فعلوا ما خلقوا له ، ولم يذكر الإنس والجن عموماً ، ولم تذكر الملائكة مع أن الطاعة والعبادة وقعت من

---

١ ـــ سورة الذاريات : الآية (٥٦) .

٢ ـــ ينظر : تفسير الكشاف (٣٩٦/٤) ، وينظر تقرير حجتهم في : متشابه القرآن (٦٢٩/٢) ، شرح الأصول الخمسة ص (٤٦٠) ، درء التعارض (٤٦٩/٨، ٤٨١) ، مجموع الفتاوى (٤٣/٨) .

٣ ـــ ينظر : الإبانة للأشعري تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط ، دار البيان ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، ص (١٤١) ، وأيضاً الإنصاف للباقلاني ص (١٦٣) ، مجموع الفتاوى (٤٠/٨) .

الملائكة دون كثير من الإنس والجن ، ثم إن سياق الآية يقتضي أن هذا ذم وتوبيخ لمـــن لم يعبد الله منهم لأن الله خلقه لشيء فلم يفعل ما خلق له .

وأيضاً قولهم : لم يرد بذلك إلا المؤمنين : تناقض مع ما تقدم من السورة ، فكأنـــه صار كالعذر لمن لا يعبده ممن ذمه الله ووبخه ، وغايته أن يقول : أنت لم تخلقـــني لعبادتـــك وطاعتك ، ولو خلقتني لها لكنت عابداً ، وإنما خلقت هؤلاء فقط لعبادتك ، وأنا خلقـــتني لأكفر بك وأشرك وقد فعلت ما خلقتني له كما فعل أولئك المؤمنون ما خلقتهم له ، فهـــذا وأمثاله مما يلزم أصحاب هذا القول ، وكلام الله منـــزه عن هذا"[1] .

---

١ ـــ مجموع الفتاوى (٨/٣٨ وما بعدها) بتصرف .

# الفصل السادس

# أفعال العباد الاختيارية

# المبحث الأول

# المقصود بأفعال العباد

فيما سبق ذكر أن القدر له أربع مراتب هي :

- مرتبة العلم : وهي الإيمان بعلم الله تعالى المحيط بكل شيء فهـو سـبحانه وتعالى يعلم ما كان وما يكون ، وهذه المرتبة أنكرها القدريـة الأوائـل ، أنكروا علم الله ــ تعالى ــ السابق ، ولذلك أنكر عليهم الصـحابة هـذا القول وكفّروا به.
- الكتابة : وهذه المرتبة تعني الإيمان بأنه ــ تعالى ــ كتب مقادير الخلائـق ، وكتب كل شيء في اللوح المحفوظ .
- المشيئة والإرادة : وهي الإيمان بمشيئة الله ــ تعالى ــ وإرادته الشاملة لكـل شيء .
- الخلق : وهي الإيمان بخلق الله ــ تعالى ــ وإيجاده لكل شـيء ، وهاتـان المرتبتان الأخيرتان هما اللتان وقع فيهما الخلاف بين الطوائف .

وأفعال العباد من ضمن ما خلق الله ــ تعالى ــ وهذا مما نازع فيه الفرق المخالفـة أهل السنة والجماعة ، ولتوضيح ذلك فإن أفعال العباد لها جانبان :

- ما يتعلق بالله ــ تعالى ــ : وهذا معناه أن الله ــ تعالى ــ خالق أفعال العباد كلها من الطاعة والمعصية والخير والشر.
- ما يتعلق بالعبد الفاعل لفعله على الحقيقة ، وأن هذا الفعل قائم به منسـوب إليه .

فالجانب الأول : وافق فيه الأشاعرة والجهمية أهل السنة ، وخالفهم فيـه المعتزلـة القدرية .

أما الجانب الثاني : فهو مما خالف فيه الجمهية والأشاعرة أهل السنة والجماعة .

على أنه يجدر الإشارة إلى أن أفعال العباد على قسمين :

- أفعال اضطرارية : ليس للعبد فيها صنع ولا اختيار ، مثل حركات المرتعش ، ونبض العروق ، وحركات النائم ، ومما لا شك فيه أن هذا القسم لا خلاف بين الطوائف على كونه خارجاً عن قدرة العبد ، فهـو إذن لـيس محـلاً للنـزاع .

ـــ أفعال اختيارية : وهي ما سوى ذلك[1] ، وهي التي اختلفت فيها مـــذاهب الناس على آراء سيتم العرض لها فيما يلي من مباحث إن شاء الله تعالى .

---

١ ـــ ينظر مجموع الفتاوى (٨/٤٠٢) ، وينظر أيضاً : المغني (٦/٧) ، شرح الأصول الخمســة ص (٣٢٦) ، المحــيط بــالتكليف ص(٢٣٢).

# المبحث الثاني

# أفعال العباد عند أهل السنة  والجماعة

الله تعالى خالق كل شيء ومن ذلك أفعال العباد ، وهذا ما عليه أهل السنة في هذه المسألة ، وقد دل على ذلك كثير من آيات الكتاب العزيز ، ومن أمثلته قوله تعالى : {ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ }[1] ، وقوله : {وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}[2] .

أما السنة فمن ذلك ما رواه البخاري بسنده عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال : [ كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة[3] فنكس فجعل ينكت بمخصرته ثم قال : ما منكم من أحد ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة قال فقال رجل : يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل فقال : من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، فقال : اعملوا فكل ميسر ، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ، ثم قرأ : {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ }[4]][5] .

مما سبق يتضح أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وهو ما عليه سلف الأمة وجمهورها من أن الله تعالى خالق كل شيء ومن ذلك فعل العبد وقدرته .

فعن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال : [ إن الله خلق كل صانع وصنعته ][6] .

---

١ ـ سورة الأنعام : الآية (١٠٢) .

٢ ـ سورة الصافات : الآية (٩٦) .

٣ ـ المخصرة : كالسوط ، وقيل : شيء يأخذه الرجل بيده ليتوكأ عليه مثل العصا ونحوها ، وهو أيضاً مما يأخذه الملك يشير به إذا خطب ، ينظر : النهاية في غريب الأثر (٢/٢٣٦) ، لسان العرب (٤/٢٤٢)

٤ ـ سورة الليل : الآيات (٥-١٠) .

٥ ـ صحيح البخاري ، باب موعظة المحدث عند القبر (١/٤٥٨) [١٢٩٦] .

٦ ـ أخرجه البخاري ، في خلق أفعال العباد رقم (٩٢) ، ص (٣٣) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٩٧) : "رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي ، وهو ثقة" .

يقول البخاري ـــ رحمه الله ـــ : "فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة"[1] .

وعن ابن عباس ـــ رضي الله عنـــهما ـــ : [ {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[2] ، حتى العجز والكيس ][3] .

ويقول طاووس[4] ـــ رحمه الله ـــ:"أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ـــ ﷺ ـــ ـــ يقولون : كل شيء بقدر"[5] .

ويقول الإمام الطبري ـــ رحمه الله ـــ : " الصواب من القول لدينا فيما اختلف فيـــه من أفعال العباد وحسناتهم وسيئاتهم ، فإن جميع ذلك من عند الله تعـــالى ، والله ســـبحانه مقدره ومدبره ، لا يكون شيء إلا بإذنه ، ولا يحدث شيء إلا بمشيئته ، له الخلق والأمـــر كما يريد "[6] .

---

١ ـــ خلق أفعال العباد ، للإمام البخاري ، مكتبة التراث الإسلامي ، ص (٣٣) .

٢ ـــ سورة القمر : الآية (٤٩) .

٣ ـــ أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٩٥) ، ص (٣٤) ، ومالك في الموطأ (٨٩٩/٢) .

٤ ـــ طاووس بن كيسان اليماني ، أبو عبد الرحمن الحميري ، مولاهم ، الفارسي ، يقال اسمه "ذكوان" وطاووس لقب ، ثقة وفقيـــه فاضل ، توفي سنة ١٠٦هـــ .

ينظر عنه : المنتظم (١١٠/٧) ، طبقات المفسرين للداودي ص (١٢) .

٥ ـــ رواه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٩٥) ، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١٥٩٥) ، (٨٩٩/٢) ، ومســـلم بشـــرح النووي (٢٦٥٥) ، (٢٠٤/١٦) ، والإمام أحمد (٥٨٩٣) ، (١٠/٢) .

٦ ـــ صريح السنة ، ص (٢١) .

والعبد له استطاعة وقدرة على فعله ، وقد تبين سابقاً أن أهل السنة يقولون باستطاعة العبد على الفعل ، وأن هذه الاستطاعة نوعان أحدهما سابقة على الفعل ، والأخرى مقارنة له ، فالعبد له قدرة على الفعل ، وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : " فجمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون أن العبد له قدرة وإرادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء كما دل على ذلك الكتاب والسنة "[١] .

ويقول أيضاً : " ومما ينبغي أن يعلم أن مذهب الأمة ـ مع قولهم الله خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه على كل شيء قدير وأنه هو الذي خلق العبد هلوعاً وإذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً ونحو ذلك ـ أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة "[٢] .

وقد دلت نصوص القرآن الكريم على ذلك ، قال تعالى : { جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ }[٣] ، ويقول : { لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ }[٤] ، فأخبر تعالى أن للعباد مشيئة وإرادة ، وأنها تحت مشيئته وإرادته سبحانه ، والنصوص في ذلك كثيرة ، فكما دلت على أن الله تعالى خالق فعل العبد ، دلت أيضاً أن فعله كسب له ، وأن للعبد مشيئة واختياراً ، لكن فعله واقع تحت مشيئة الله تعالى وإرادته ، فأهل السنة قالوا بالأمرين معاً ، ما يتعلق بخلق الله تعالى لكل شيء ، وما يتعلق بأفعال العباد من جهة أن لهم قدرة عليها ، فكانوا بذلك وسطاً بين الفرق المخالفة ، التي اقتصر كل منها على جانب دون الآخر ، كما سيتضح عند عرض آرائها في ذلك .

وإذا كان الله تعالى هو الخالق لفعل العبد ، فهل هو سبحانه الفاعل له ؟

قالت الجبرية وتابعهم الأشاعرة : إن الله هو الفاعل لفعل العبد كما أنه هو الخالق له، وقابلتهم القدرية المعتزلة فقالوا : العبد هو الخالق لفعله ، كما أنه هو الفاعل له .

---

١ ـ منهاج السنة النبوية (١١٠/٣) .

٢ ـ مجموع الفتاوى (١١٧/٨-١١٨) ، وينظر أيضاً : منهاج السنة (١٢٨/٣-١٢٩) .

٣ ـ سورة السجدة : الآية (١٧) .

٤ ـ سورة التكوير : الآيتين (٢٨-٢٩) .

أما أهل السنة فكان جوابهم عن هذه المسألة : أن الخلق غير المخلوق ، فهم يفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلاً فإنها فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلاً للرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مفعولة له والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته[1] .

ويبين ابن تيمية ــ رحمه الله ــ ذلك فيقول : " وأما من قال خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال : أن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ومفعولة للرب كسائر المفعولات و لم يقل أنها نفس فعل الرب وخلقه بل قال : إنها نفس فعل العبد وعلى هذا تزول الشبهة فإنه يقال : الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلا له كما يفعلها العبد وتقوم به ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره كما أن سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به وإذا خلق رائحة منتنة أو طعماً مراً أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح لم يكن هو متصفاً بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة"[2] .

يبقى أيضاً توضيح مسألة تأثير قدرة العبد المخلوقة ، هل هي مؤثرة في مفعولها أم لا؟

فإن قيل : أنها مؤثرة لزم الشرك ، وإن قيل : لا ، لزم الجبر[3] .

والحق : أن لفظ التأثير لفظ مجمل ، ولذلك لابد من التفصيل في معناه ، يقول ابن تيمية : " التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال .

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل ، أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات ، فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل ، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل ، وهل هو إلا الإشراك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق .

---

١ ــ ينظر منهاج أهل السنة (١١٢/٣) .

٢ ــ مجموع الفتاوى (١٢٣/٨) ، وينظر أيضاً : شفاء العليل (٧٣٦/٢) .

٣ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٣٨٩/٨) .

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة ، كما خلق النبات بالماء وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً "[1] .

مما سبق يتضح مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة أفعال العباد .

---

١ ـــ مجموع الفتاوى (٨/٣٨٩-٣٩٠) .

# المبحث الثالث

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة

# في أفعال العباد

**أولاً : الجهمية :**

أتباع الجهم بن صفوان ، يقولون إن العبد مجبور على عمله ، وأنه لا قدرة للعباد ولا إرادة ولا اختيار ، وأن الأعمال تنسب إليهم مجازاً ، ومما ينقل عنه قوله : "لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشمس ، ودارت الرحى ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به"[1] .

ولا شك أن هذا قول باطل منقوض بدلالة النقل ودلالة الحس ، فالنصوص الشرعية أثبتت للعبد فعلاً واختياراً ، وقد تقدم ذكر بعضها فيما سبق ، أما الحس فنحن نفرق بالضرورة بين حركة البطش وبين حركة الارتعاش ونعلم أن الأولى باختيار العبد دون الثانية، وأيضاً لو لم يكن للعبد فعل ولا اختيار لما صح التكليف ولا ترتب على ذلك استحقاق الثواب والعقاب أو المدح والذم[2] .

---

١ ــ الفرق بين الفرق ، ص (١٥٨) .

ينظر أيضاً ما ذكره عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين (٣٣٨/١) .

١ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٢٠/٨)

**ثانياً : المعتزلة :**

وهم يقولون : إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى ، وإنما العباد يخلقون أفعالهم .

يقول القاضي عبد الجبار : " فصل في خلق الأفعال : الغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم ، وأنهم المحدثون لها"[١] ، ويقول أيضاً : "اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفاتهم ، وقيامهم ، وقعودهم ، حادثة من جهتهم ، وأن الله جل وعز أقدرهم على ذلك ، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم ، وإن من قال : أن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه"[٢] .

والمعتزلة تثبت علم الله تعالى بأفعال العباد قبل كونها ، يقول الأشعري : "وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حياً"[٣] .

وترى المعتزلة أن الله تعالى لو كان خالقاً لأفعال العباد ، لوجب ألا يستحقوا المدح على فعل الحسن ، ولا الذم على فعل القبيح .

يقول القاضي : " لو كان تعالى هو الخالق لفعلهم ، لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيحه ، والمدح على حسنه ، لأن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يصح"[٤] .

كما أنه تعالى قد أضاف إلى العباد أفعالهم بجميع أنواع الإضافة الخاصة والعامة ما يدل على خلق العباد لأفعالهم ، أما أفعال التولد[٥] ، فأكثر المعتزلة قسموها إلى قسمين : ما تولد من الحي فقالوا : هذا من فعل الإنسان ، يقول القاضي : "والذي عندنا أن كل ما كان سببه من جهة العبد حتى يحصل فعل آخر عنده وبحسبه ، واستمرت الحال فيه على طريقة واحدة ، فهو فعل العبد"[٦] .

---

١ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٢٣١) .

٢ ـــ المغني (٣/٨) .

٣ ـــ مقالات الإسلاميين (٢٣٨/١) ، وينظر أيضاً : الانتصار للخياط ص (١٧٨) .

٤ ـــ المغني (١٩٣/٨) .

٥ ـــ وعرفها بعضهم أنها : " كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه ، والإرادة له ، فهو متولد ، وكل فعل لا يتهيأ إلا بقصد ، ويحتاج كل جزء منه إلى تجديد وعزم وقصد إليه وإرادة له ، فهو خارج من حد التولد داخل في حد المباشر" ، ولهم تعريفات أخرى ينظر فيها : مقالات الإسلاميين للأشعري (٨٦/٢-٩٣) .
ومن أمثلتها ما ذكره الأشعري : "الألم الحادث عند الضرب ، عند فتح البصر ... وغيرها" .
ينظر : مقالات الإسلاميين (٢-٨٦) .

٦ ـــ المحيط بالتكليف ، ص (٣٨٠) .

فأما ما تولد من غير الحي فاختلفوا فيه ، فذهب ثمامة بن أشرس[1] إلى أنها أفعال لا فاعل لها[2] ، أما الجاحظ[3] فيرى : أنها حادثة بطبع الإنسان[4] ، وذهب النظام ومعمر[5] ، ، إلى أنها تحصل بطبع المحل أو إيجاب الخلقة[6] .

وقد وافق المعتزلة الشيعة في مسألة أفعال العباد ، على أن ما يجدر التنبيه إليه أن متقدمي الشيعة منهم من يوافق أهل السنة ، ومنهم من يوافق المعتزلة ، أما المتأخرون فغالبهم على رأي المعتزلة في هذا المسألة[7] ، وهو ما حكاه عنهم الأشعري ـــ رحمه الله ـــ فقد ذكر ذكر أنهم في أعمال العباد ثلاث طوائف : " منهم قال : إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومنهم: من زعم أن لا جبر كما قال الجهمي ، ولا تفويض كما قال المعتزلة ، ومنهم من قال : إن أعمال العباد غير مخلوقة لله تعالى"[8] .

على أن المشهور عن الشيعة هو القول برأي المعتزلة في المسألة فهم ينقلون عنهم هذه المسألة نقل المسطرة وبعضه قد تصرفوا فيه كما قال الإمام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ[9]، وهو ما نقل عنهم أيضاً في كتبهم[10] .

---

١ ـــ ثمامة بن أشرس النميري ، أبو معن ، مولاهم ، من رؤوس المعتزلة ، وقد ذكر من رجال الطبقة السابعة ، توفي سنة ٢١٣هـ ، ينظر عنه : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص (٦٢) .

٢ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٨٨) .

٣ ـــ عمرو بن بحر بن محبوب البصري ، أبو عثمان ، المعتزلي ، له من المصنفات المشهورة : البخلاء ، البيان والتبيين وغيرهما ، توفي سنة ٢٥٠هـ ، وقيل ٢٥٥هـ ، ينظر عنه : طبقات المعتزلة ، ص (٦٧) .

٤ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٨٧) .

٥ ـــ معمر بن عباد السلمي ، العطار ، المعتزلي ، أبو عمرو ، توفي سنة ٢١٥هـ ، ينظر عنه : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص٥٤، ٥٥ ، ٥٦ .

٦ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة (٣٨٧) ، المغني (١١/٩) .

٧ ـــ ينظر : منهاج السنة (٤٤/١) ، (٥٩/٣) .

٨ ـــ ينظر : مقالات الإسلاميين (١١٤/١-١١٥) ، بتصرف .

٩ ـــ ينظر : منهاج السنة (٥/٣) .

١٠ ـــ ينظر : الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ، لمحمد بن الحسن الطوسي ، فصل : الكلام في العدل من ص (٨٤) حتى (١٠٢) فقد قرر فيها ما سبق وذكر عن المعتزلة في مسألة أفعال العباد .

**مناقشة قول المعتزلة :**

أصابت المعتزلة في إثباهم قدرة ومشيئة حقيقية للعبد ، لكن الخطأ هو جعلهم العبد مستقلاً بقدرته عن الله تعالى ، ولاشك أن ذلك غير صحيح ، لأن أفعال العباد خلق من الله تعالى ، وكسب من العباد[1] ، فالعباد لهم قدرة ومشيئة وإرادة ، لكنها داخلة تحت مشيئة الله تعالى وإرادته وقدرته كما دل عليه قوله تعالى : {وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ}[2] .

أما قولهم : إن الله تعالى لو كان خالقاً لأفعال العباد لوجب ألا يستحقوا المدح أو الذم عليها ، فهو قول غير مسلّم به ، لأن الله تعالى هو الخالق لفعل العبد لا كما يقوله المعتزلة ، وعلمه تعالى ومشيئته وكتابته وخلقه لا تمنع تعلق المدح والذم والثواب والعقاب عليه[3] ، فالعبد فاعل لفعله حقيقة ، وله قدرة واختيار ، وبالتالي فإنه إذا فعل فعلاً فهو يستحق ما يترتب عليه من مدح أو ذم أو ثواب أو عقاب ، وأفعال العباد أفعال لهم وليست أفعالاً لله تعالى بل هي مفعولة مخلوقة له تعالى ، وهناك فرق بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق ، كما سبق وتقرر ذلك .

يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : " والمعصية من العبد كما أن الطاعة من العبد ومعلوم أنه إذا كانت الطاعة منه بمعنى أنه فعلها بقدرته ومشيئته لم يمتنع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلاً لها بقدرته ومشيئته بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل كما قال الخليل : {رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ}[4] ، وقال : {رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى}[5] ، وقال تعالى : {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا}[6] ، ولأن كونه فاعلاً بعد أن لم يكن أمر حادث فلابد له من محدث والعبد يمتنع

---

١ ــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٣٦) ، وأيضاً : مجموع الفتاوى (٣٨٣/٨) .

٢ ــ سورة التكوير : الآية (٢٩) .

٣ ــ مجموع الفتاوى (٥١٧/٨) .

٤ ــ سورة البقرة : الآية (١٢٨) .

٥ ــ سورة إبراهيم : الآية (٤٠) .

٦ ــ سورة السجدة : الآية (٢٤) .

أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلاً لأن كونه فاعلاً إن كان حدث بنفس كونه فاعلاً لزم أن يكون الشيء حدث بنفسه من غير إحداث وهو ممتنع وإن كان بفاعلية أخرى فإن كانت هذه حدثت بالأولى لزم الدور القبلي[١] ، وإن كانت حدثت بغيرها لزم التسلسل[٢] في الأمور المتناهية وكلاهما باطل فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب لا يمنع أن يكون العبد فقيراً إلى الله في كل شيء لا يستغني عن الله في شيء قط وأن يكون الله خالق جميع أموره وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة إلى قدرة الله ومشيئته" [٣].

والله تعالى أضاف إلى العباد أفعالهم التي فعلوها بأنواع الإضافة الخاصة والعامة وهذا حق لا ريب فيه لكن القول أن هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه كلام فيه إجمال وتلبيس فإن كان المقصود بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ووصفه بها وجريان أحكامها عليه واشتقاق الأسماء منها له فنعم هي غير مضافة إليه بشيء من هذه الاعتبارات والوجوه وإن كان القصد بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه بها وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه فهذا باطل فإنها معلومة له سبحانه مقدورة له مخلوقة وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة[٤]، الإضافة[٤]، مما سبق يتضح أن أفعال العباد هي أفعال لهم على الحقيقة ، وهي أيضاً مفعولة للرب تعالى ، فالفعل غير المفعول والعبد فاعل لها حقيقة والله تعالى خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته والله هو الذي جعله فاعلاً بقدرته ومشيئته وأقدره على الفعل وأحدث له المشيئة التي يفعل بها[٥] .

---

١ ـــ الدور : هو تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عله ، ينظر المعجم الفلسفي ص (٨٥) .
والدور نوعان أحدهما : الدور القبلي السبقي فهذا ممتنع باتفاق العقلاء مثل أن يقال لا يكون هذا إلا بعد ذاك ولا يكون ذاك إلا بعد هذا فهذا ممتنع باتفاق العقلاء .
والآخر : الدور المعي الاقتراني : مثل أن يقال لا يكون هذا إلا مع ذاك لا قبله ولا بعده فهذا جائز .
وللتوسع : ينظر الصفدية لابن تيمية ص (١٢) ، وأيضاً : درء التعارض (٣٦٣/١) ، وأيضاً (٣٥٧/٩) .

٢ ـــ التسلسل : هو ترتيب أمور غير متناهية ، ينظر التعريفات ص (٨٠) .
وهو لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة ، وينقسم إلى واجب وممتنع وممكن .
ينظر للاستزادة : درء التعارض (٣٦٣/١-٣٦٨) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (١٣٠) .

٣ ـــ منهاج السنة (١٥٣/٣-١٥٤) ، وأيضاً : شفاء العليل (٤٠٧/١) .

٤ ـــ شفاء العليل (٤٤٣/٢-٤٤٤) بتصرف ، وينظر أيضاً : منهاج السنة (١٤٨/٣) .

٥ ـــ شفاء العليل (٣٩١/١) .

أما قول ثمامة في أفعال التولد أنها أفعال لا فاعل لها ، فلاشك أنه قول باطل لأنه يلزم منه القول بذلك في جميع الحوادث لأنه لا فرق بين بعضها وبعضها في الاحتياج إلى محدث[1].

يقول الجويني ــ رحمه الله ــ : "وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له جاز أيضاً المصير إلى أن ما نعلمه من جواهر العالم وأعراضه ليست فعلاً لله ، ولكنها واقعة عن سبب مقدور موجب لما عداه ، وذلك خروج عن الدين وانسلال عن مذهب المسلمين"[2] .

أما قول من قال إنها حادثة بطبع الإنسان أو إيجاب الخلقة ، فهو قول باطل أيضاً ، لأن أفعال التولد لا تختلف عن الأفعال المباشرة ، لأن الفعل المتولد يقع عند حصول السبب وزوال الموانع ، فيكون حاله كحال المبتدأ عند تكامل الدواعي فإنه يحصل لا محالة ، فلا فرق بينهما إذن ، وأيضاً فإن المتولد إذا كان مما يثبت لأحوالنا فيه تأثير حتى يقف على قصدنا ودواعينا ويثبت فيه المدح والذم كما في المبتدأ سواء فما وجه الفرق ؟ وكيف يعلق المراد بالطبع والإرادة باختيار الفاعل مع أن الحالة فيهما على سواء ، فإما أن يعلقا جميعاً بالطبع ، أو يضافا إلى الفاعل ، فأما أن يجعل أحدهما واقعاً بالطبع ، والآخر باختيار الفاعل فلا[3] .

أما القائلون أن أفعال التولد هي خلق العبد وفعله ، فهو قول لا يصح أيضاً ، لأن هذه الأفعال متولدة عن الأفعال الاختيارية والأفعال الاختيارية خلق الله تعالى[4] ، وبالتالي فإن الفعل المتولد خلق لله تعالى .

---

١ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٨٩) .

٢ ــ الإرشاد ، ص (٢٣٢) ، وينظر أيضاً : رد الخياط المعتزلي في الانتصار ص (١٣٠) حيث فند هذا القول .

٣ ــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (٣٨٨) .

٤ ــ ينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٣٢١/١) .

**ثالثاً : الأشاعرة :**

أثبت الأشاعرة خلق الله تعالى لأفعال العباد ، وقد نقل هذا عن كثير من أئمتهم .

يقول أبو الحسن الأشعري : "إن قال قائل : لم زعمتم أن أكساب العباد مخلوقة لله تعالى ؟ قيل له : قلنا ذلك لأن الله تعالى قال : {وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}[1][2] .

ويقول أيضاً : " وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده ، لا خالق لشيء منها سواه ، وقد زجر الله عز وجل من ظن ذلك بقوله : {هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ }[3][4] .

ويقول الباقلاني أيضاً : "ويجب أن يعلم : أن الحوادث كلها مخلوقة لله تعالى نفعها وضرها ، إيمانها وكفرها ، طاعتها ومعصيتها "[5] .

ويتضح مما سبق من نصوص أن الأشاعرة يقولون بخلق الله تعالى لأفعال العباد ، وهم في ذلك موافقون لأهل السنة في هذه المسألة .

لكن تبقى مسألة تعلق الفعل بالعبد ، وهل للعبد قدرة واستطاعة على فعله أم لا ؟[6] ؟[6] وإذا ثبتت القدرة فهل تؤثر على مقدورها أم لا ؟

الواقع : أن الأشاعرة ومن خلال ما نقل عنهم من نصوص نجدهم قد اضطربوا في الإجابة على هذا السؤال : هل العبد فاعل لفعله على الحقيقة ، أم لا قدرة له على ذلك ؟

واضطرهم ذلك إلى القول بنظرية الكسب ، وفيما يلي عرض لآراء بعض الأشاعرة في هذه المسألة :

يقول أبو الحسن الأشعري : " فإن قال قائل : فلم لا دل وقوع الفعل الذي هو كسب على أنه لا فاعل له إلا الله ، كما دل على أنه لا خالق له إلا الله تعالى ؟ قيل له : كذلك نقول .

---

١ ـ سورة الصافات : الآية (٩٦) .

٢ ـ اللمع ص (٤٣) .

٣ ـ سورة فاطر : الآية (٣) .

٤ ـ الرسالة إلى أهل الثغر ص (١٤٤) .

٥ ـ الإنصاف ص (٤٣) .

٦ ـ أما مسألة الاستطاعة : فقد عرضت تفصيلاً في الفصل الرابع ص (١٦٣) وما بعدها .

فإن قال : فلم لا دل على أنه لا قادر عليه إلا الله عز وجل ؟ قيل له : لا فاعل لـــه على حقيقته إلا الله تعالى ، ولا قادر عليه أن يكون على ما هو عليه من حقيقته أن يخترعـــه إلا الله تعالى "[1] .

ويقول أيضاً : " وكذلك إذا كان الكسب دالاً على فاعل فعله على حقيقته لم يجب أن يدل على الفاعل له على حقيقته ، إذا كان المكتسب له ، ولا على أن المكتسب له على الحقيقة هو الفاعل له على حقيقته ، إذا كان المكتسب مكتسباً للشيء لأنه وقع بقدرة لـــه عليه محدثة ، فلم يجز أن يكون مكتسباً للكسب وإن كان فاعلاً له في الحقيقة "[2] .

يتضح مما سبق أن أبا الحسن الأشعري يفرق بين فعل العبد وكسبه ، فالفاعل عنده في الحقيقة هو الله ـــ تعالى ـــ ، وأما العبد فهو مكتسب للفعل ، يدل على ذلك قولـــه : "فإن قال : فهل اكتسب الإنسان الشيء على حقيقته كفراً باطلاً وإيماناً حسناً ؟ قيل لـــه : هذا خطأ وإنما معنى : اكتسب الكفر ، إنه كفر بقوة محدثة وكذلك قولنا ، اكتسب الشيء على حقيقته ، بل الذي فعله على حقيقته هو رب العالمين ..." [3] .

والأشعري بذلك أحدث ما عرف تالياً بنظرية الكسب الذي يعرفه بقوله : " هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته "[4] .

أما الباقلاني فيقول : "الواحد منا إذا سمي فاعلاً فإنما يســـمى فـــاعلاً بمعـــنى أنـــه مكتسب"[5] ، والكسب عنده : " تصرف في الفعل بقدرة تقارنه في محله فتجعله بخـــلاف صفة الضرورة من حركة الفالج وغيرها"[6] ، وهذه القدرة المقارنة للفعل تميز الفعل الكسبي عن الاضطراري ، لكن هل لهذه القدرة الحادثة تأثير في مقدورها ؟

يرى الباقلاني أن القدرة الحادثة مؤثرة لكن تأثيرها في صفة الفعـــل لا في أصـــله ، فالفعل عنده واقع بمجموع القدرتين أي قدرة الله تعالى القديمة ، وقدرة العبد المحدثة ، وقدرة الله تعالى القديمة تتعلق بأصل الفعل ، وقدرة العبد المحدثة تتعلق بصفته من كونه طاعـــة أو

---

١ ـــ اللمع ص (٤٥) .

٢ ـــ المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٣ ـــ نفسه ص (٤٦) .

٤ ـــ مقالات الإسلاميين للأشعري (٢/٢٢١) .

٥ ـــ الإنصاف ص (١٤٤) .

٦ ـــ التمهيد ص (٣٠٧) .

معصية وغير ذلك ، يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ بعد ذكره لقول الأشعري في مسألة القدرة الحادثة : " والقاضي أبو بكر يوافقه ، مرة يقول : القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له ، ثم تارة يقول تلك الصفة التي هي من أثر القدرة الحادثة مقدورة لله تعالى ، ولا يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين على هذا الوجه"[1] .

أما الجويني فيرى أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً ، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها ، إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه ، كذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها "[2] .

ويتضح من هذا أن الجويني يقول بما قاله الأشاعرة من قبله إلا أنه في العقيدة النظامية قد رجع عن هذا القول إلى قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة[3] .

ويرى الغزالي أن أفعال العباد واقعة بمجموع القدرتين على فعل واحد ، يقول : "إنما الحق إثبات القدرتين على فعل واحد ، والقول بمقدور منسوب إلى قادرين ، فلا يبقى إلا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد وهذا إنما يبعد إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد، فإن اختلفت القدرتان واختلف وجه تعلقهما فتوارد التعليقين على شيء واحد غير محال "[4] .

.

ويصرح الرازي في هذه المسألة بالجبر فيقول : " إن صدور الفعل عن العبد يتوقف على داعية يخلقها الله تعالى ، ومتى وجدت تلك الداعية كان الفعل واجب الوقوع ، وإذا كان كذلك كان الجبر لازماً "[5] .

وبعد : كان ذلك عرضاً لآراء بعض كبار الأشاعرة ، يتضح فيها ميلهم إلى الجبر ، والقول بالكسب الذي هو : مجرد مقارنة القدرة الحادثة للفعل ، فلم يقع المقدور ولا صفة

---

١ ــ شفاء العليل (٣٦٩/١) ، وينظر : منهاج السنة (١١٣/٣) .

٢ ــ الإرشاد ص (٢١٠) .

٣ ــ ولأن رأيه في هذا الكتاب موافق لمذهب أهل السنة والجماعة في الجملة فسوف يأتي من خلال مناقشة الأشاعرة إن شاء الله .

٤ ــ الاقتصاد في الاعتقاد ص (٩٣) .

٥ ــ المحصول في أصول الفقه للرازي (٣٨٠/٢) .

من صفاته بها ، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه وهو ما استقر عليه المذهب الأشعري بعد ذلك [1] .

يقول السنوسي[2] : " وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الأفعال من غير تأثير لها أصلاً هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب "[3] .

---

٦ ــ ينظر : شفاء العليل (٣٦٩/١) .

١ ــ محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ، التلمساني ، من علماء الكلام ، ولد سنة ٨٣٢هـ ، له من المصنفات : أم البراهين في العقائد ، حاشية على صحيح مسلم ، توفي سنة ٨٩٥هـ ، ينظر عنه : تاج العروس (١٥٤/١٦) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٢)

٢ ــ أم البراهين وشرحها للسنوسي بحاشية الدسوقي ، المكتبة العصرية ــ صيدا ــ الطبعة الأولى ١٤٢٤ ــ ٢٠٠٣ ، ص(٢٥٨).

**أما الماتريدية** فيقولون : إن الله سبحانه وتعالى خالق أفعال العبـاد ، وهـم بهـذا موافقون لأهل السنة والجماعة .

يقول الماتريدي عند تفسيره لقـول الله ـ تعـالى ـ : { وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ }[1] : " وفي هذا أنه إذا كان هو الذي يمدهم في الطغيان قدر على ضده من فعل الإيمان، فدل أن الله خالق فعل العباد "[2] .

ويقول النسفي[3] : "والله تعالى خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمـان والطاعـة والعصيان ، لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله "[4] .

أما في مسألة : تعلق أفعال العباد بهم ، فعندهم أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وهـي كسب من العباد .

يقول الماتريدي : " إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ، ولله من طريق الخلق"[5] ، فأصل الفعل بقدرة الله ، والاتصاف بكونه طاعة أو معصـية بقـدرة العبد[6].

ويقول صاحب شرح التلويح : "ثبت بالوجدان أن للعبد قصداً واختياراً في بعـض الأفعال وأن ذلك القصد والاختيار لا يكفي ذلك الفعل إذ قد لا يقع مع تحقق جميع أسبابه التي من العبد ، وقد يقع من غير تحقق الأسباب التي من عنده ، فعلم أنه حاصل بخلـق الله

---

١ ـ سورة البقرة : الآية (١٥)

٢ ـ تأويلات أهل السنة ، المسمى تفسير الماتريدي ، للإمام أبي منصور الماتريدي ، تحقيق : د / مجدي با سلوم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ـ (٣٨٨/١) .

٣ ـ عمر بن محمد بن أحمد ، أبو حفص ، النسفي ، السمرقندي ، الحنفي ، نجم الدين ، ولد في نسف سنة ٤٦٢هـ ، من أعـلام الماتريدية ، له من المؤلفات : كتاب العقائد المشهورة باسم العقائد النسفية ، وتاريخ بخارى وغيرها ، توفي سنة ٥٣٧ هـ ، ينظر عنه : سير أعلام النبلاء (١٢٦/٢٠) ، لسان الميزان (٣٢٧/٤) .

٤ ـ شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القـاهرة ، الطبعـة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص (٥٤) .

٥ ـ التوحيد للماتريدي ص (٢٢٨) ، وينظر أيضاً : شرح العقائد النسفية ص (٥٨) .

٦ ـ إشارات المرام من عبارات الإمام ، لكمال الدين أحمد البياضي الحنفي ، تحقيق : يوسف عبد الرزاق ، الطبعـة الأولى ١٣٦٨ ، القاهرة ص (٢٥٦) .

تعالى إياه عقيب إرادة العبد ومقصده الجازم بطريق العادة أن الله تعالى يخلقه عقيب قصد العبد ولا يخلقه بدونه "[1] .

---

١ ـــ شرح التلويح على التوضيح لعبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي ، تحقيق : زكريا عمران ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، (٣٤٩/١) ، وينظر أيضاً : المسامرة شرح المسايرة ص (١٢٠) .

**مناقشة الأشاعرة :**

ــ أصابت الأشاعرة في إثبات أن الله تعالى خالق كل شيء ، ومن ذلك أفعال العباد ، وهو ما نقل عنهم ، ووافقوا فيه أهل السنة والجماعة .

يقول الجويني ــ رحمه الله ــ : " اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء ، واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ، ولا خالق سواه ، ولا مخترع إلا هو ، فهذا هو مذهب أهل الحق فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به ، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه ، ويخرج من مضمون هذا الأصل : أن كل مقدور لقادر ، فالله تعالى قادر عليه ، وهو مخترعه ومنشؤه "[1] .

ــ أما ما وقعوا فيه من خطأ فهو مسألة قدرة العبد على فعله ، وهو ما سمي بالكسب الذي يعرفونه : بأنه عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل ، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما ، فهذا الاقتران هو الكسب[2] .

وقد قالت الأشاعرة بالكسب فراراً من قول الجبرية ، وواقع الحال أنه عند تحقيق قولهم يتضح أنه لا يوجد فرق بينه وبين قول الجبرية ، إلا أن الجبرية لا يفرقون بين أفعال الإنسان الاختيارية والاضطرارية ، بينما يفرق بينهما الأشاعرة[3] .

ــ ثم إن تفسيرهم الكسب بهذا المعنى مخالف للمعنى اللغوي ، ولما جاء في استعمال القرآن الكريم .

فالكسب في اللغة : يأتي بمعنى الطلب ، وهو طلب الرزق ، وأصله الجمع[4] .

وفي القرآن أتى لفظ الكسب : إما بمعنى عقد القلب وعزمه ، كقوله تعالى : {لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ}[5]

---

١ ــ الإرشاد ، ص (١٨٧) .

٢ ــ ينظر : شفاء العليل (٣٦٨/١) .

٣ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٤٤/٨-٤٤٥) .

٤ ــ ينظر : تهذيب الأسماء واللغات لمحي الدين النووي ، مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م ، (٢٩٢/٣) ، لسان العرب (٧١٧/١) .

٥ ــ سورة البقرة : الآية (٢٢٥) .

أو بمعنى كسب المال من التجارة ، كقوله تعالى : {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ}[1] .

أو بمعنى : السعي والعمل ، كقوله تعالى : {لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ}[2][3] .

وهو بذلك لم يخرج في معناه عن معنى : الطلب والجمع ، والسعي والعمل ، وهذا يدل على أن معنى الكسب في اللغة أو القرآن يبين نسبة الفعل إلى العبد ، وبأن قدرة العبد لها أثر في الفعل ، فالكسب : هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضر[4] ، فنسبة الكسب إلى العبد إذن تبين أن قدرته لها أثر في الفعل ، لا كما قالت الأشاعرة أنها مجرد قدرة مقارنة ، فتفسيرهم للكسب بهذا المعنى لم يسبقهم إليه أحد .

- والكسب بهذا المعنى الذي قالوا به أيضاً ، قول غير معقول ، لا معنى له ، ولا حاصل تحته[5] ، ولذلك قال كثير من العقلاء : إن هذا من محالات الكلام[6] .
- ثم إن القول بالكسب قول متناقض ، ولهذا فلم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاماً معقولاً[7] ، فمنهم من قال عن أفعال العباد أنها : كسبه لا فعله ، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق ، ومنهم من قال : بل هي فعل بين فاعلين ، ومنهم من قال : بل الرب فعل ذات الفعل ، والعبد فعل صفاته ، والتحقيق : ما عليه أئمة السنة وجمهور الأمة ، من الفرق بين الفعل والمفعول ، والخلق والمخلوق ، فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله ، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله ، وليس ذلك نفس خلقه وفعله ، بل هي مخلوقة ومفعولة وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به ، ليست قائمة

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (٢٦٧) .

٢ ــ سورة البقرة : الآية (٢٨٦) .

٣ ــ ينظر : شفاء العليل (٣٦٣/١-٣٦٤) بتصرف .

٤ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٢٣٠/٨) .

٥ ــ ينظر : شفاء العليل (٣٦٧/١) .

٦ ــ ينظر : منهاج السنة (١٠٩/٣) ، وأيضاً : شفاء العليل (٣٦٩/١) .

٧ ــ ينظر : منهاج السنة (٢٠٩/٣) ، وأيضاً : مجموع الفتاوى (١١٩/٨) .

بالله ، ولا يتصف بها ، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته ، وإنما يتصف بخلقه وفعله كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته ، والعبد فاعل لهذه الأفعال ، وهو المتصف بها وله عليها قدرة ، وهو فاعلها باختياره ومشيئته ، وذلك كله مخلوق لله فهي فعل العبد ، وهي مفعولة للرب ... [1] .

ـــ ثم إن كبار الأشاعرة قد اضطربت أقوالهم في الكسب ، فمنهم من اقترب من قول أهل السنة في هذه المسألة كالجويني ، الذي قرر هذه المسألة في العقيدة النظامية قائلاً: " قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع ، والفعل والمقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً ، ولكنه يضاف إلى الله سبحانه تقديراً وخلقاً ، فإنه وقع بفضل الله وهي القدرة فعلاً للعبد ، وإنما هي صفة ، وهي ملك لله وخلق له ، فإذا كان موقع الفعل خلقاً لله ، فالواقع به مضافاً خلقاً إلى الله تعالى وتقديراً ، وقد ملك الله تعالى العبد اختياراً يصرف به القدرة ، فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حكم الله من حيث إنه وقع بفعل الله تعالى ، ولو اهتدت لهذا الفرقة الضالة لما كان بيننا وبينهم خلاف ، ولكنهم ادعوا استبدادا بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع ، فضلوا وأضلوا ، ونبين تميزنا عنهم بتفريع المذهبين : فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله ، قلنا : أحدث الله تبارك وتعالى القدرة في العبد على أقدار أحاط بها علمه ، وهيأ أسباب الفعل ، وسلب الله العلم بالتفاصيل ، وأراد من العبد أن يفعل فأحدث فيه دواعي مستحثة ، وخيرة وإرادة ، وعلم أن الأفعال ستقع على قدر معلوم ، فوقعت بالقدرة التي اخترعها العبد على ما علم وأراد ، وللعباد اختيارهم واتصافهم بالاقتدار ، والقدرة خلق ابتداء ، ومقدورها مضاف إليه مشيئة وعلماً وقضاء وخلقاً وبقاء ، من حيث أنه نتيجة ما انفرد بخلقه ، وهو القدرة ، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه ، ولما هيأ اسباب وقوعه ، ومن هدي لهذا استمر الحق المبين ، فالعبد فعال ، مختار ، مطالب ، مأمور ، ومنهي ، وفعله تقدير له ، وخلق مقضي ... [2] .

---

١ ـــ مجموع الفتاوى (١١٩/٢-١٢٠) .

٢ ـــ العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني ، تقديم وتحقيق وتعليق د / أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ـــ القاهرة ١٣٩٩هـ ـــ ١٩٧٩م ، ص (٤٧-٥٠) .

أما الرازي فقد اضطرب أيضاً في هذه المسألة كما نقل عنه ، فهــو يقــول : " إن صدور الفعل عن العبد يتوقف على داعية يخلقها الله تعالى ، ومتى وجدت تلك الداعية كان الفعل واجب الوقوع ، وإذا كان كذلك كان الجبر لازماً ، ومتى كان الجبر لازماً ، كانت التكاليف بأسرها تكليف بما لا يطاق "[1] .

ويقول أيضاً : "أسباب أفعال العباد إما أن تكون أفعــالاً للعبــاد ، أو لا تكــون ، والأول يقتضي التسلسل وهو محال ، والثاني يقتضي انتهاء أفعالهم إلى واجب الوجود إمــا بواسطة أو بغير واسطة ، وانتهاء كل واحد من تلك المتوسطات إلى سببه ، فإذاً أفعال العباد منتهية في سلسلة الحاجة إلى ذات واجب الوجود ، فثبت بهذا أن أفعال العبــاد بقضــاء الله تعالى وقدره ، وأن الإنسان مضطر في اختياره ، وأنه ليس في الوجود إلا الجبر"[2] .

ففي النصين السابقين يتضح تصريح الرازي بالجبر وأنه لازم للعبد ، علــى أنــه في نصوص أخرى يميل إلى تقرير أهل السنة والجماعة في المسألة حيث يرى أنه إذا اجتمعــت القدرة مع الداعية وجب وقوع الفعل ، وإذا انتفت القدرة والداعية أو أحدهما امتنع وقوع الفعل ، وباجتماع القدرة مع الداعية يكون العبد فاعلاً لفعله على الحقيقة ، يقول : " إنا لما اعترفنا بأن الفعل واجب الحصول عند مجموع القدرة والداعي فقد اعترفنا بكون العبد فاعلاً وجاعلاً فلا يلزمنا مخالفة ظاهر القرآن وسائر كتب الله تعالى ، وإذا قلنا بأن المؤثر في الفعل مجموع القدرة والداعية مع أن هذا المجموع حصل بخلق الله تعالى فقد قلنا بأن الكل بقضــاء الله تعالى وقدرته فهذا هو المختار"[3] ، ويقول في نص آخر أيضاً : "إن عنيتم به أنــه عنــد حصول الداعية المرجحة صدر عنه هذا الأثر فهذا هو قولنا ، ونحن لا ننكره البتــة إلا أنــا نقول لما كان عند حصول القدرة والداعية يجب الفعل ، وعند انتفائهما أو انتفاء أحــدهما يمتنع ، وجب أن يكون الكل بقضاء الله .." [4] .

مما سبق يتضح : اضطراب الرازي كغيره من الأشاعرة في المسألة فتارة يصرح بالجبر، وتارة أخرى يقترب من قول أهل السنة والجماعة ، والسبب في ذلك هو ما بينه الإمام ابــن

---

١ ــ المحصول في أصول الفقه ، (٣٨٠/٢) .

٢ ــ المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات ، للرازي ، تحقيق وتعليق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العــربي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هــ - ١٩٩٠م (٥٤٤/٢) .

٣ ــ معالم أصول الدين ، للرازي ص (٦٢) .

٤ ــ المصدر نفسه ص (٦٣) .

تيمية ـــ رحمه الله ـــ : يقول : " وطائفة من الناس ـــ كالرازي وأتباعـــه ـــ إذا نـــاظروا المعتزلة في مسائل القدر أبطلوا هذا الأصل وبينوا أن الفعل يجب وجوده عند وجود المـــرجح التام وأنه يمتنع فعله بدون المرجح التام ونصروا أن القادر المختار لا يرجح أحـــد مقدوريـــه على الآخر إلا بالمرجح التام ، وإذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم وإثبات الفاعل المختار وإبطال قولهم بالموجب بالذات سلكوا مسلك المعتزلة والجهمية في القول بأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، وعامة الذين سلكوا مسلك أبي عبدالله بن الخطيب وأمثاله تجدهم يتناقضون هذا التناقض "[١] .

فهو إذا ناظر المعتزلة في القدر ذكر قوله : إن الفعل يكون واجـــب الوقـــوع مـــتى اجتمعت القدرة والداعية ، وأنه ينتفي وقوعه بدونها أو أحدهما ، وإذا نـــاظر الفلاســـفة في مسألة حدوث العالم[٢] ، وإثبات الفاعل المختار ، سلك مسلك الجهمية الجبريـــة فصـــرّح بالجبر[٣] .

ـــ ثم إن النصوص الشرعية دلت على خلق الله تعالى لأفعال العباد ، وأثبتت أيضاً قدرة العبد عليها ، ونسبت هذه النصوص للعبد القدرة على الفعل نسبة حقيقيـــة ، وأن العبد يستحق على فعله المدح والذم ، والثواب والعقاب ، وذلك مثل قوله تعـــالى : {جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ}[٤] .

---

١ ـــ منهاج السنة (٣٩٨/١) .

٢ ـــ سلك المتكلمون في الرد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم ، طريق الاستدلال العقلي على حدوثه ، وهو ما يسمى بمســـأله و دليل حدوث العالم ، وخلاصته أنهم قالوا : لا يعرف صدق الرسول حتى يعرف إثبات الصانع ، ولا يعرف إثبات الصانع حتى يعرف حدوث العالم ، ولا يعلم حدوث العالم إلا مما به يعلم حدوث الأجسام ، واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلـــو من الحوادث أو أنها مستلزمة للأعراض أو بعضها ، ثم قالوا : وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، ثم منهم من تفطـــن إلى أن هذا لا يكفي لإثبات الصانع فاضطر إلى القول بإبطال حوادث لا أول لها ، وهذا الدليل يلزم عليه لوازم فاسدة ، مـــن نفـــي لصفات الله تعالى ، ونفي قدرته على الفعل ، ومن القول بأنه فعل بعد أن كان الفعل ممتنعاً عليه ، وأنه يرجح أحد المقـــدورين على الآخر بلا مرجح ... " .

ينظر في هذا الدليل ومناقشته : معالم أصول الدين للرازي ص (٣١-٣٢) ، الأربعين ص ١٩ ومـــا بعـــدها ، درء التعـــارض (٣٩/١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ ) ، (٢٧٦/٨) ، مجموع الفتاوى (٢٣٩/٦) ، منهاج السنة (٣٣/١) .

٣ ـــ ينظر : أفعال العباد ، د / عبد العزيز بن أحمد الحميدي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص (٢٣٢) .

٤ ـــ سورة السجدة : الآية (١٧) .

وقوله : {وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ}[1] .

يقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : " الشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله ، ويكون حسنة له أو سيئة ، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكن ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها"[2] .

---

١ ــ سورة التوبة : الآية (١٠٥) .

٢ ــ مجموع الفتاوى (٨/١٢٠) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في أفعال العباد ومناقشتها

**أولاً : <u>شبهات المعتزلة</u> :**

**١ ـــ الاستدلال بالآيات التي رتبت الجزاء على العمل :**

* وذلك في مثل قوله تعالى : {جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ }[1] .

* وقوله تعالى : {هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ }[2] .

* وقوله تعالى : {فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ}[3].

* وقوله تعالى : {ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ۖ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ۖ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ } [4].

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة أن الجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض ، فلو كان الله تعالى خالقاً لفعل العبد ثم عاقبه على ما يخلق فيه لكان ذلك ظلماً قبيحاً[5].

يقول القاضي عبد الجبار : "يجب أن نقطع بأنه لا يجوز أن يخلق تعالى الكفر والردة، وأنهما من فعل العبد ، حتى إذا عاقبه ، لم يفعل إلا باستحقاق"[6].

---

١ ـــ سورة السجدة : الآية (١٧) ، سورة الأحقاف : الآية (١٤) ، سورة الواقعة : الآية (٢٤) .

٢ ـــ سورة الرحمن : الآية (٦٠) .

٣ ـــ سورة التوبة : الآية (٨٢) .

٤ ـــ سورة فصلت : الآية (٢٨) .

٥ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٦١) ، وأيضاً : المغني (٢٦١/٨) ، وأيضاً تنـــزيه القرآن عن المطاعن ، ص (٤١١) .

٦ ـــ متشابه القرآن (٦٣٩/٢) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

لاشك أن العمل سبب يترتب عليه الجزاء بالثواب أو العقاب ، وهو سبب لـــدخول الجنة كما قال تعالى : {وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ}[1] ، فبين الله تعالى أن العمل سبب لدخول الجنة ، يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ في تفســـيره لقولـــه تعالى : {جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ} : " ثواباً لهم من الله بأعمالهم التي كانوا يعملونهـــا في الدنيا" [2] ، فلا جزاء لمن أحسن في الدنيا إلا أن يحسن إليه في الآخرة[3] ، كما قال تعالى : {هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ}، فلا ريب أن العمل الصالح سبب لدخول الجنة ، والله قدر لعبده المؤمن وجوب الجنة بما يسره له من العمل الصالح ، كما قدر دخول النار لمن يدخلها بعمله السيئ[4] ، على أن ترتب الجزاء على الأعمال قد ضلت فيه الجبرية والقدرية ، ، " فالجبرية قالوا : الجزاء غير مرتب على الأعمال بدليل قوله ـــ ﷺ ـــ : [ لن يدخل أحداً عمله الجنة ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة ، فسددوا وقاربوا ولا يتمنين أحدكم الموت إما محسناً فلعله يزداد خيراً وإما مســـيئاً فلعله أن يستعتب ][5] ، والقدرية قالوا : الجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض ، كمـــا قال تعالى : {جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ}"[6] ، ولا تعارض بين الحديث والآية ، فإن المثبت المثبت في القرآن ليس هو المنفي في الحديث ، فالمثبت في الآية هو كون العمـــل ســـبباً في دخول الجنة، أما المنفي في الحديث فهو كون العمل وحده سبباً في دخول الجنة ، بمعـــنى أن يكون الجزاء والثواب مقابل العمل على سبيل الاستحقاق والمقابلة[7] .

---

١ ـــ سورة الأعراف : الآية (٤٣) .

٢ ـــ جامع البيان للطبري (١٧٧/٢٧) .

٣ ـــ معالم التنـــزيل للبغوي (٢٧٦/٤) ، وأيضاً : جامع البيان (١٥٣/٢٧) .

٤ ـــ جامع الرسائل ، ص (١٤٦) .

٥ ـــ رواه البخاري ، باب القصد والمداومة على العمل (٥٣٤٩) ، (٢١٤٧/٥) ، واللفظ له ، ومسلم : باب لن يدخل أحد الجنـــة بعمله بل برحمة الله (٢٨١٦) ، (٢١٦٩/٤) .

٦ ـــ شرح العقيدة الطحاوية ، ص (٤٣٧-٤٣٨) .

٧ ـــ جامع الرسائل ص(١٤٦) ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (٢١٧/١) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٣٨) . وينظر أيضاً أقوال العلماء في الجمع بين الآية والحديث ما ذكره النووي في شرحه على مسلم (١٦٠/١٧-١٦١) ، وما نقلـــه ابن حجر في فتح الباري (٢٩٥/١١-٢٩٧) .

ومع هذا فإن العمل الصالح سبب لدخول الجنة ، وإن كان نفس الدخول برحمة الله ــ تعالى ــ ، والله ــ تعالى ــ يدخل الجنة بدون هذا السبب .

يقول ابن تيمية : " العمل الصالح في الدنيا سبب للدخول والدرجة ، وإن كـــان الله يدخل الجنة بدون هذا السبب ، كما يدخل الأبناء تبعاً لآبائهم ، وليس ما يحصل بسبب لا يحصل بدونه كالموت الذي يكون بالقتل ، ويكون بدون القتل ، ومن فهم أن الســـبب لا يوجب المسبب بل لابد أن يضم الله إليه أموراً أخرى ، وأن يدفع عنه آفات كثيرة ، وأنه قد يخلق المسبب بدون السبب انفتح له حقيقة الأمر من هذا وغيره "[1] .

وبهذا يتضح أن إثبات الفعل للعبد لا يعني إخراج الفعل عن كونه مقدوراً لله تعالى ، وبهـــذا يبطل احتجاج المعتزلة بالآية .

---

١ ــ جامع الرسائل ص(١٥٢) .

**٢ ــ الاستدلال بالآيات التي تدل على أن الله ــ تعالى ــ أحسن كل شيء خلقه :**

* وذلك في استدلالهم بقول الله تعالى : {صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

استدلت المعتزلة بهذه الآية على أن العباد يخلقون أفعالهم يقول القاضي عبد الجبار : "بين الله تعالى أن أفعاله كلها متقنة ، والإتقان يتضمن الإحكام والحسن جميعاً ، حتى لو كان محكماً ، ولا يكون حسناً لكان لا يوصف بالإتقان ، ألا ترى أن أحدنا لو تكلم بكلام فصيح يشتمل على الفحش والخنا ، فإنه وإن وصف بالإحكام لا يوصف بالإتقان ، إذا ثبت هذا ، ومعلوم أن في أفعال العباد ما يشتمل على التهود والتنصر والتمجس ، وليس شيء من ذلك متقناً ، فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها "[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الإتقان في اللغة هو : الإحكام للأشياء ، فأتقن الشيء معناه : أحكمه[٣] ، ولا يخرج معنى الكلمة في الآية عن معناه في اللغة .

ذكر الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ بسنده عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ في قوله تعالى : {صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ} ، أي أحكم كل شيء[٤] ، فالآية بينت : أن كل شيء خلقه الله تعالى أحكمه ، فخلقه متقن محكم ، وذلك باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها ، يقول ابن كثير ــ رحمه الله ــ : "أتقن كل شيء كل ما خلق ، وأودع فيه من الحكمة ما أودع"[٥] .

والله ــ تعالى ــ لم يخلق شيئاً إلا لحكمة ، فالمخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة ، وإن كان فيه شر من جهة أخرى فذلك أمر عارض جزئي ليس شراً

---

١ ــ سورة النمل : الآية (٨٨) .

٢ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٥٨) ، وينظر أيضاً : متشابه القرآن (٤٢٥/٢) .

٣ ــ ينظر : لسان العرب (٧٣/١٣) ، المعجم الوسيط (٨٦/١) .

٤ ــ جامع البيان (٢١/٢٠) ، وينظر أيضاً : تفسير السمعاني (١١٨/٤) ، وأيضاً : زاد المسير (١٩٦/٦) .

٥ ــ تفسير ابن كثير (٤٩٨/٣) .

محضاً ، بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل الحكيم وأن كان شراً لمن قام به[1] .

ولذلك لا يجيء في كلام الله ــ تعالى ــ وكلام رسوله ــ ﷺ ــ إضافة الشر وحده إلى الله بل لا يذكر الشر إلى على أحد وجوه ثلاثة : إما أن يدخل في عموم المخلوقات ، فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم ، وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل ، وإما أن يحذف فاعله[2]، وأفعال العباد خلق الله ــ تعالى ــ تتضمن الحسن والقبيح ، ولا يعني وجود القبيح فيها إخراجها عن كونها خلقاً له سبحانه ، فهي فضلاً عن كونها تتضمن حكمة له في وجودها ، فإنها تضاف إلى خالقها باعتبار ، وإلى أسبابها باعتبار ، فهي من الله مخلوقة له في غيره ، بمعنى أنه خلقها قائمة بغيره ، وجعلها عملاً وكسباً وصفة ، وهو خلقها بمشيئته نفسه، وقدرة نفسه بواسطة خلقه لمشيئة العبد وقدرته ، كما يخلق المسببات بأسبابها ، فيخلق السحاب بالريح والمطر بالسحاب ، والنبات والمطر ..[3] .

وبهذا يتضح أن لا حجة للمعتزلة بالاستدلال بالآية على أن العباد يخلقون أفعالهم .

---

١ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٨/٥١٢) .

٢ ــ نفسه (٨/٩٤) .

٣ ــ ينظر : منهاج السنة النبوية (٣/١٤٦) .

* واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : إن الآية لا تخلو ، إما أن يكون المراد بها أن جميع ما فعلــه الله تعــالى فهــو إحسان ، أو المراد به : إن جميعه حسن ، ولا يجوز أن يكون المراد به الإحســان ، لأن في أفعاله ـــ تعالى ـــ ما لا يكون إحساناً كالعقاب ، فليس إلا أن المراد به الحسن علــى مــا نقوله ، إذا ثبت هذا ، ومعلوم أن أفعال العباد تشتمل على الحسن والقبيح ، فلا يجــوز أن تكون مضافة إلى الله ـــ تعالى ـــ[2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن معنى قوله تعالى : "أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ" أتقن وأحكم فهو حسن من جهة ما هو لمقاصده التي أريد لها[3] .

يقول الشوكاني ـــ رحمه الله ـــ : "أتقن وأحكم خلق مخلوقاته ، فبعض المخلوقــات وإن لم تكن حسنة في نفسها ، فهي متقنة محكمة"[4] .

والآية فيها قراءتان مشهورتان ، الأولى : قراءة من قرأ قوله تعالى ( خلَقه ) بفــتح اللام ، والثانية : قراءة من قرأها بسكون اللام[5] .

فعلى قراءة الفتح يكون معنى الآية : أتقن كل شيء وأحكمه ، يقول الإمام الطبري ـــ رحمه الله ـــ : "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب على قراءة مــن قــرأه ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ بفتح اللام ، قول من قال : معناه أحكم وأتقن"[6] .

---

١ ـــ سورة السجدة : الآية (٧) .

٢ ـــ شرح الأصول الخمسة ، ص ٣٥٧ ، المغني (٢٥٨/٨) ، متشابه القرآن (٥٦٠/٢) .

٣ ـــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٥٩/٤) ، وأيضاً تفسير ابن كثير (٥٩٩/٣) .

٤ ـــ فتح القدير ، ص ١٣٨٢ .

٥ ـــ قرأ بالفتح : كل من نافع وعاصم وحمزة والكسائي ، وبالسكون : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، ينظر في ذلك : السبعة في القراءات ، ص (٥١٦) ، الحجة في القراءات السبع ، ص (٢٨٧) ، حجة القراءات لابن زنجلة ، ص ٥٦٧ .

٦ ـــ جامع البيان ، (٩٤/٢١) ، وينظر أيضاً الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩٠/١٤) .

يقول ابن خالويه[1] ـــ رحمه الله ـــ : "الحجة لمن فتح أنه أراد الفعل الماضي والهاء المتصلة به في موضع نصب لأنها كناية عن مفعول به ومعناه : أنه أحسن كل شيء خلقه ، فكونه على إرادته ومشيئته فله في كل شيء صنعة حسنة تدل بآثارها على وحدانيته وحكمته"[2] .

وعلى قراءة السكون يكون معناها : أحسن خلق كل شيء[3] ، يقول ابن الجوزي ـــ رحمه الله ـــ : "وتسكينها على البدل فيكون المعنى : أحسن خلق كل شيء ، والعرب تفعل مثل هذا يقدمون ويؤخرون"[4] .

ويقول ابن خالويه : "على قراءة السكون يحتمل أن يكون أراد المصدر فكأنه قال : الذي أحسن كل شيء خلقاً وابتداءً "[5] .

وعلى القراءتين فلا حجة للمعتزلة فيهما ، فإن معنى قوله ـــ تعالى ـــ : {ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ} ، سواء كان : أتقن وأحكم كل شيء ، أم كان : أحسن خلق كل شيء ، لا يقتضي أن يكون شيئاً مما هو موجود في المخلوقات ـــ وإن كان سيئاً وقبيحاً ـــ خارجاً عن كونه خلقاً لله ، فالله ـــ تعالى ـــ لم يخلق شيئاً إلا لحكمة ، والشر والقبيح وإن كان سيئاً في نفسه ، إلا أن وجوده لحكمة من أجلها كان[6] .

يقول ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : "فكون الشيء جميلاً يقتضي محبة الله له ، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه ، إذ كل موجود فلا بد فيه من وجه الحكمة التي خلقه الله لها ومن ذلك الوجه يكون حسناً محبوباً ، وإن كان من وجه آخر يكون مستلزماً شيئاً يحبه الله ويرضاه أعظم مما فيه نفسه من البغض .

---

١ ـــ ابن خالويه : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ، أبو عبد الله ، الهمذاني ، اللغوي النحوي ، قرأ على ابن مجاهد القرآن ، وفي النحو واللغة على أبي بكر بن دريد ، وأبي بكر ابن الأنباري ، ونفطويه ، وغيرهم ، توفي في حلب سنة ٣٧٠ هـ .
ينظر عنه : معجم الأدباء (١٠١/٣) ، طبقات الفقهاء الشافعية (٤٥٥/١) .

٢ ـــ الحجة في القراءات السبع ، للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : د / عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ص (٢٨٧) .

٣ ـــ ينظر : جامع البيان (٩٤/٢١) .

٤ ـــ زاد المسير (٢٣٥/٦) .

٥ ـــ الحجة في القراءات السبع ، ص (٢٨٧) .

٦ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٥١٢/٨) .

فالأعيان التي نبغضها كالشياطين والكافرين ، وكذلك الأفعال التي نبغضها من الكفر والفسوق والعصيان خلقها لما تستلزمه من الحكمة التي يحبها ولما في وجودها من دفع ما هو إليه أبغض فهي مرادة له ، وهي مبغوضة له مسخوطة"[1] .

---

١ ـــ الاستقامة : لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : د / محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى (٤٤١/١).

* واستدلوا بقوله تعالى : {وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَـٰطِلًا }[1] .

* وبقول الله تعالى : {وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ}[2] .

* وبقوله تعـــالى : {وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَـٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ }[3] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : "نفى الله ـــ تعالى ـــ أن يكون في خلقه باطل ، فلولا أن القبائح وغيرها من التصرفات من جهتنا ومتعلقة بنا ، وإلا كان يجب أن تكون الأباطيل كلها من قبله ، فيكون كاذباً ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً"[4] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن المقصود بقوله تعالى (باطلاً) هو : أنه ـــ تعالى ـــ لم يخلق السموات والأرض وما بينهما عبثاً ولعباً ، يقول ابن كثير ـــ رحمه الله ـــ : "يخبر تعالى أنه ما خلق الخلـــق عبثـــاً ، وإنما خلقهم ليعبدوه ، ويوحدوه ، ثم يجمعهم يوم الجمع فيثيب المطيع ويعذب الكافر"[5] .

ويقول ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : "من ظن أن الله لا يرسل إليه رسولاً وأنه يتـــرك سدى مهملاً لا يؤمر ولا ينهى فهذا أيضاً مما ذمه الله إذ كان لابد من إرسال الرسل وإنزال الكتب كما أنه أيضاً لابد من الجزاء على الأعمال بالثواب والعقاب ، وقيام القيامة"[6] .

وإذا كان هذا هو المقصود بالآيات ، فبطل احتجاج المعتزلة بأنها تدل على أن أفعال العباد ليست من خلق الله ـــ تعالى ـــ .

---

١ ـــ سورة ص : الآية (٢٧) .

٢ ـــ سورة الحجر : الآية (٨٥) .

٣ ـــ سورة الدخان : الآيتين (٣٨-٣٩) .

٤ ـــ المغني (٢٦٢/٨) ، شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٦٢) ، متشابه القرآن (٥٨٩/٢) .

٥ ـــ تفسير ابن كثير (٤٣/٤) ، وينظر : جامع البيان (١٥٢/٢٣) ، معالم التنـــزيل (٥٩/٤) .

٦ ـــ مجموع الفتاوى (٤٩٦/١٦) ، وأيضاً (٩٥/١٧) .

* واستدلوا بقوله تعالى : {مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : إن الله ــ تعالى ــ نفي في الآية التفاوت عن خلقه ، فلا يخلو ، إما أن يكون المراد بالتفاوت من جهة الخلقة أو من جهة الحكمة ، ولا يجوز أن يكون المراد به التفاوت من جهة الخلقة ، لأن في خلقة المخلوقات من التفاوت ما لا يخفى ، فليس إلا أن المراد به التفاوت من جهة الحكمة على ما قلناه ، وإذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد أن تكون من جهة الله ــ تعالى ــ لاشتمالها على التفاوت وغيره[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

لكي يتضح معنى التفاوت المنفي في الآية ، لابد من النظر في سياقها ، يقول تعالى : {ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ}[٣] .

فالله ــ تعالى ــ ذكر في الآية خلقه للسموات السبع ، ووصف هذه السموات بأنها طباقاً ، ومعنى طباقاً : أي بعضها فوق بعض[٤] ، يقول الزجاج : معنى طباقاً : مطبق بعضها بعضها على بعض[٥] .

ثم أخبر ــ تعالى ــ أنه لا يوجد تفاوت في خلق الرحمن ، والتفاوت هو الاختلاف والاضطراب[٦] .

والمقصود بخلق الرحمن هنا: السموات، لسياق الآية ، يقول البغوي ــ رحمه الله ــ : "ومعناه : ما ترى يا ابن آدم في خلق الرحمن من اعوجاج واختلاف وتناقض بل هي مستقيمة مستوية"[٧] .

---

١ ــ سورة الملك : الآية (٣) .

٢ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص ٣٥٥ ، المغني (٢٥٧/٨) ، متشابه القرآن (٦٦١/٢) .

٣ ــ سورة الملك : الآية (٣) .

٤ ــ التسهيل لعلوم التنــزيل (١٣٤/٤) .

٥ ــ لسان العرب (٢١٩/١٩) ، وينظر أيضاً : تهذيب اللغة (٣٢/٩) .

٦ ــ لسان العرب (٦٩/٢) ، تهذيب اللغة (٢٣٥/١٤) .

٧ ــ معالم التنــزيل (٣٧٠/٤) .

ويقول القرطبي ــ رحمه الله ــ : "قيل المراد بذلك : السماوات خاصة أي ما ترى في خلق السموات من عيب"(١) .

وقيل إن المقصود بخلق الرحمن : كل ما خلق الله تعالى ، بما في ذلك السماوات .

يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "يقول جل ثناؤه ما ترى في خلق الرحمن الذي خلق لا في سماء ولا في أرض ، ولا في غير ذلك من تفاوت يعني : من اختلاف"(٢) .

وقد رجح ابن جزى ــ رحمه الله ــ : أن المقصود بخلق الرحمن هي : السماوات، يقول : "تخصيص الآية بخلقة السماوات أظهر لورودها بعد قوله {خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا} فبان قوله {مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ} ، بيان وتكميل ما قبله"(٣).

قبله"(٣).

يقول ابن حزم ــ رحمه الله ــ : "التفاوت المعهود هو ما نافر النفوس أو خرج عن المعهود فنحن نسمي الصورة المضطربة بأن فيها تفاوتاً فليس ذا التفاوت الذي نفاه الله ــ تعالى ــ عن خلقه ، فإذ ليس هو هذا الذي يسميه الناس تفاوتاً ، فلم يبق إلا أن التفاوت الذي نفاه الله ــ تعالى ــ عما خلق هو شيء غير موجود فيه البتة لأنه لو وجد في خلق الله ــ تعالى ــ تفاوتاً لكذب قول الله عز وجل : {مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ} ولا يكذب الله ــ تعالى ــ إلا كافر ، فبطل ظن المعتزلة أن الكفر والظلم والكذب والجور تفاوت لأن كل ذلك موجود في خلق الله عز وجل مرئي فيه مشاهد بالعيان فيه فبطل احتجاجهم"(٤) .

مما سبق يتضح أن المفسرين مجمعون على أن المقصود بالتفاوت المنفي هو من جهة الخلقة ، وليس من جهة الحكمة ، وإذا ثبت هذا بطل احتجاج المعتزلة بالآية ، وقول القاضي : "ولا يجوز أن يكون المراد به التفاوت من جهة الخلقة"(٥) .

---

١ ــ الجامع لأحكام القرآن (٢٠٨/١٨) .

٢ ــ جامع البيان (٢/٢٩) .

٣ ــ التسهيل لعلوم التنزيل (١٣٤/٤) .

٤ ــ الفصل لابن حزم (٩٩/٣) .

٥ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٥٧) .

**٣ ـــ الاستدلال بالآيات التي أضاف الله تعالى فيها الفعل للعباد ، أو وبخهم وذمهم ، أو أضاف فيها السيئة لهم :**

**أ ـــ فمن أمثلة ما أضاف الله تعالى فيه الفعل للعباد :**

* قوله ـــ تعالى ـــ : {هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة أنه لا يصح وصف العبد بأنه متقي إلا إذا كان باستطاعته الاختيار بين التقوى وضدها ، ومن لم يكن له قدرة واختيار فكيف يوصف بما ليس في مقدوره فعله ، يقول القاضي : "وصف المتقي بأنه متقي لا يصح إلا بأن يختار التحرز من المضار فيكون متقياً ، ومتى لم يختر ذلك لم يوصف به ، فإن لم يكن للعبد فعل البتة ، فكيف يوصف بذلك"[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

القول بأن العباد اختاروا التحرز من المضار فصار بذلك أحدهم متقياً قول صحيح ، والعبد له قدرة على الفعل والترك ، وأهل السنة والجماعة يقولون بهذا ، والقرآن مملوء بالآيات المثبتة لفعل العبد وقدرته ومشيئته ، وقد سبق تقرير ذلك في الرد على المعتزلة .

يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ في تفسيره للمتقين : "هم الذين اتقوا الله تبارك وتعالى في ركوب ما نهاهم عن ركوبه فتجنبوا معاصيه ، واتقوا فيما أمرهم به من فرائضه فأطاعوه بأدائها"[٣] .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله عن المتقين : "الذين يحذرون من الله عز وجل عقوبته في ترك ما يعرفون من الهدى ، ويرجون رحمته بالتصديق بما جاء به"[٤] .

---

١ ـــ سورة البقرة ، الآية (٢) .

٢ ـــ متشابه القرآن (٤٩/١) ، وأيضاً : المغني (٢٦١/٨) .

٣ ـــ جامع البيان (١٠٠/١) .

٤ ـــ جامع البيان (٩٩/١) ، وأيضاً : معالم التنزيل (٤٥/١) ، الدر المنثور (٦٠/١) .

إذن غاية ما يثبته هذا الدليل وغيره من الآيات : أن للعباد قدرة واستطاعة وإرادة يفعلون بها ، ولا يعني ذلك خلق العباد لأفعالهم كما يقوله المعتزلة ، وبهذا يسقط احتجاجهم بالآية .

**ومن أمثلة ما أضاف الله تعالى الفعل فيه للعباد أيضاً :**

* قوله تعالى : {وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ}[1] .

* وقوله ـ تعالى ـ : {وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ}[2] .

* وقوله ـ تعالى ـ : {وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا}[3] .

* وقوله ـ تعالى ـ : {فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ}[4] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : قد علم أن الفاعل هو المحدث للشيء ، وأنه متى استعمل على غير هذا الوجه كان مجازاً ، وكذلك الخلق هو : إحداث الشيء مقدراً "[5] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أهل السنة والجماعة يقولون إن العباد فاعلون ، وإن أفعالهم تنسب إليهم حقيقة لا مجازاً ، فإذا أمر الله تعالى عباده بقوله : {وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ} ، فإن هذا يدل على أن العبد له قدرة وإرادة بهما يستطيع الفعل ، ولا يعني ذلك أن فعله غير مقدور لله تعالى ، فكل دليل صحيح ، يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مريد له مختار له حقيقة ، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق ، لكنه لا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى[6].

وإذا كانت هذه الآيات تدل على قدرة العبد على الفعل وإرادته فإن هناك أدلة أخرى تدل على أن أفعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وخلقه .

---

١ ـ سورة الحج : الآية (٧٧) .

٢ ـ سورة المائدة : الآية (١١٠) .

٣ ـ سورة العنكبوت : الآية (١٧) .

٤ ـ سورة المؤمنون : الآية (١٤) .

٥ ـ المغني (٢٥٧/٨) .

٦ ـ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ص (٤٣٧) .

ـــ أما قوله تعالى : {وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ} .

فإن معنى يخلق في الآية : أي يصور ، يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ : "وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير : يقول كصورة الطير بإذني يعني بقوله تخلق : تعمل وتصلح من الطين كهيئة الطير" [1] .

يقول البغوي ـــ رحمه الله ـــ : "تخلق : تجعل وتصور" [2] ، فالمعنى إذن بقوله : يخلق: يصور ، يقول ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : " المراد به تصويره بصورة الطير وهذا الخلق يقدر عليه عامة الناس ، فإنه يمكن أحدهم أن يصور من الطين كهيئة الطير وغير الطير من الحيوانات" [3] ، فهذا هو المقصود من الآية ، وليس كما فهم المعتزلة أن في ذلك دليل على خلق العباد لأفعالهم .

ـــ أما قوله تعالى : {وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا} :

فالمقصود بقوله : ( وتخلقون ) ، أي : تصنعون كذباً [4] ، فمعنى الآية إذن : إنكم تختلقون كذباً أي تتخرصون وتكذبون كذباً ، فالخلق يأتي بمعنى الكذب والاختلاق .

ومنه قوله تعالى : {إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ} [5] ، وقوله : {إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ} [6]، يعنون كذبهم ، وقولهم : هذا حديث مخلوق يريدون به هذا المعنى [7] .

ومن معاني الخلق في القرآن الكريم كما ذكر ابن الجوزي : التخرص والكذب ، ومنه قوله ـــ تعالى ـــ في الشعراء : {إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ} ، وفي العنكبوت {وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا} ، وفي ص {إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ}" [8] .

---

١ ـــ جامع البيان (١٢٧/٧) .

٢ ـــ معالم التنـزيل (٧٧/٢)

٣ ـــ دقائق التفسير (١٠٠/٢) .

٤ ـــ ينظر : جامع البيان (١٣٧/٢٠) ، وأيضاً تفسير السمعاني (١٣٧/٤) .

٥ ـــ سورة ص : الآية (٧) .

٦ ـــ سورة الشعراء : الآية (١٣٧)

٧ ـــ التمهيد للباقلاني ، ص (٣٤٩) .

٨ ـــ نزهة الأعين النواظر ، ص (٢٨٣-٢٨٤) ، بتصرف .

فيتضح مما سبق أن المقصود بالخلق في الآية هو : الكذب ، والاختلاق والتخرص ، وليس كما فهمه المعتزلة من أن الآية تدل على خلق العباد لأفعالهم ، وبذلك يبطل استدلالهم بالآية .

ـــ أما قوله تعالى : {فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ} ، فالخلق يطلق على معنين : الإنشاء ، والتقدير ، جاء في لسان العرب : "الخلق في كلام العرب على وجهين أحدهما : الإنشاء على مثال أبدعه ، والآخر : التقدير"[1] ، والمقصود بالخالقين هنا: المقدرين ، والخلق هنا : التقدير ، يقول السمعاني ـــ رحمه الله ـــ : "ذكر الخالقين على وجه الجمع ... معناه : أحسن المقدرين"[2] .

ويقول ابن الجوزي ـــ رحمه الله ـــ : "فإن قيل : كيف الجمع بين قوله {أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ} ، وقوله {هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ}[3] ، فالجواب : أن الخلق يكون بمعنى : الإيجاد ، ولا موجد سوى الله ، ويكون بمعنى التقدير ، كقول زهير[4] :

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري [5]

فهذا المراد هاهنا أن بني آدم قد يصورون ويقدرون ويصنعون الشيء ، فالله خير المصورين والمقدرين"[6] .

ويقول ابن القيم : "وأما الخالق والمصور فإن استعملا مطلقين غير مقيدين لم يطلقا إلا على الرب كقوله ، الخالق ، البارئ ، المصور ، وإن استعملا مقيدين أطلقا على العبد ، كما يقال لمن قدر شيئاً في نفسه ، أنه خلقه ، قال :

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

١ ـــ لسان العرب (١٠/٨٥) ، وينظر : نزهة الأعين النواظر ، ص (٢٨٣) .

٢ ـــ تفسير السمعاني (٣/٤٦٧) ، وينظر أيضاً : جامع البيان (١٨/١١) ، معالم التنــزيل (٣/٣٠٤) ، وينظر أيضاً : شرح العقيدة الطحاوية ، ص (٤٣٨) .

٣ ـــ سورة فاطر : الآية (٣) .

٤ ـــ زهير بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني من كبار الشعراء في الجاهلية ، ويعد في الطبقة الأولى منهم ، يقال توفي قبل البعثة بسنة ، ينظر عنه : طبقات فحول الشعراء (١/٥١) ، أبجد العلوم (٣/٨٨) .

٥ ـــ ينظر ديوان زهير ص (١٩) ، والبيت من قصيدة مدح بها هرم بن سنان المري ، ينظر : خزانة الأدب (٦/٢٩٦) .

٦ ـــ زاد المسير (٥/٤٦٣-٤٦٤) .

أي لك قدرة تمضي وتنفذ بها ما قدرته في نفسك ، وغيرك يقدر أشياء وهو عـــاجز عن إنفاذها وإمضائها ، وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد .."[1] .

إذن يتضح مما سبق أن إطلاق كلمة خالق على العبد لا تعني انفراد العبـــد بـــالخلق والإبداع ، ولا تعني أن العباد يخلقون أفعالهم كما تقوله المعتزلة ، وبذلك يسقط اســـتدلالهم بالآية .

---

١ ــ شفاء العليل (٣٩٢/١) .

**ب ـــ ومن أمثلة ما كان فيه ذم أو توبيخ للعباد على أفعالهم :**

* قوله تعالى : {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ}[1] .

* وقوله تعالى : {وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ }[2] .

* وقوله تعالى : {هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ }[3] .

* وقوله تعالى : {فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }[4] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة في الآيات السابقة أن العبد يتمكن من الإيمان والكفر ، ولو لم يكن قادراً عليهما متمكناً من الفعل أو الترك ، لما صح أن يوبخه الله تعالى بذلك ، أو يقرع بذكره[5] .

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٨) .

٢ ـــ سورة الكهف : الآية (٥٥) .

٣ ـــ سورة التغابن : الآية (٢) .

٤ ـــ سورة الانشقاق : الآية (٢٠) .

٥ ـــ ينظر أوجه الاستدلال بالآيات السابقة : شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ) ، المغني (٢٦١/٨) ، متشابه القرآن (٤٦٩/٢ ، ٦٥٥ ) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أما قوله تعالى : {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ} ، وقوله تعالى :{وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ } ، وقوله : {فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } ، فهي صريحة في إثبات قدرة العبد وإرادته ، فجمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون : إن العبد له قدرة وإرادة وفعل ، وهو فاعل حقيقة ، والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء[1] ، فليس فيها ما يدل على أن أفعال العباد ليست خلقاً لله تعالى .

ـــ فأما قوله تعالى : {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ} فقد جاءت على وجه التعجب[2] ، يقول البغوي ـــ رحمه الله ـــ : " قال لمشركي العرب على وجه التعجب ( كيف تكفرون بالله ) بعد نصب الدلائل ووضوح البرهان"[3] .

ـــ وأما قوله تعالى : {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ } ، فمعناه : أن هؤلاء المشركين ما منعهم من الإيمان بالله تعالى وبما جئتهم به من الحق إلا قولهم جهلاً منهم : {أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً }[4][5].

---

١ ـــ منهاج السنة (١٥٤/٣) .

٢ ـــ العجب صفة من صفات الله تعالى الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، يقول تعالى : {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ } الصافات(١٢) ، على قراءة ضم التاء في عجبت وهي قراءة حمزة والكسائي ، ينظر جامع البيان (٤٣/٢٣) ، حجة القراءات(٦٠٦/١) .

وفي الحديث الذي رواه البخاري (٤٨٨٩) : ( لقد عجب الله عز وجل أو ضحك من فلانة وفلانة ..) ، وما رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢٥١/١) ، [٥٧٣] وفيه عن أبي هريرة عن النبي ـــ ﷺ ـــ : [ عجب ربك من قوم يقادون في السلاسل إلى الجنة ] ، وهو عجب حقيقي يليق بالله تعالى فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، ينظر : لمعة الاعتقاد لابن قدامة شرح الشيخ محمد بن عثيمين ، ص (٥٩) .

٣ ـــ معالم التنزيل (٥٩/١) ، وأيضاً : تفسير السمعاني (٦٢/١) .

٤ ـــ سورة الإسراء : الآية (٩٤) .

٥ ـــ جامع البيان (١٦٦/١٥) .

ــ وقوله تعالى : {فَمَا لَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ} ، أي : ما لهؤلاء المشـــركين لا يصـــدقون بتوحيد الله ولا يقرون بالبعث بعد الموت[1] ، والاستفهام هنا للإنكار[2] .

فكل الآيات السابقة تدل على أن العباد لهم فعل حقيقة ، وكون أفعـــالهم تســـتحق الذم والتوبيخ دال على ذلك ، على أنه لا يعني إخراج أفعالهم عن كونها مخلوقة مقدرة لـــه تعالى ، يقول ابن تيمية : "كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليهـــا المـــدح والـــذم والثواب والعقاب ، لا يمنع أن يكون العبد فقيراً إلى الله في كل شيء لا يستغني عـــن الله في شيء قط ، وأن يكون الله خالق جميع أموره ، وأن يكون نفـــس فعلـــه مـــن الحـــوادث والممكنات المستندة إلى قدرة الله ومشيئته"[3] .

ــ أما قوله تعالى : {هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ فَمِنكُمۡ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٌ} .

فإن المفسرين ذكروا في تفسيرها قولان :

الأول: أنه تعالى خلقكم كفاراً وخلقكم مؤمنين ، واستدلوا عليه بقولـــه ــ ﷺ ــ : [ إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذرع أو باع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار ، فيدخلها وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى لم يبق بينه وبينها إلا ذراع أو باع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمـــل أهـــل الجنـــة فيدخلها ][4] .

الثاني: أنه تعالى خلق الخلق ثم كفروا وآمنوا ، قالوا : وتمام الكلام وهو { الذي خلقكم } ثم وصفهم فقال { فمنكم كافر ومنكم مؤمن } ، كما قال تعالى { وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِى عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ }[5] ، فالله خلقهم والمشي فعلـــهم ،

---

١ ــ جامع البيان (١٢٥/٣٠) .

٢ ــ معالم التنـــزيل (٤٦٥/٤) ، زاد المسير (٦٨/٩) .

٣ ــ منهاج السنة (١٥٤/٣) .

٤ ــ رواه مسلم في الصحيح ، باب : كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٢٠٣٦/٤) ، (٢٦٤٣) .

٥ ــ سورة النور : الآية (٤٥) .

فلو أنه خلقهم كافرين ومؤمنين لما وصفهم بفعلهم ، واحتجوا بقوله ـــ ﷺ ـــ : [ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ... ] [1][2] .

وهذه الآية مما أشكلت على القدرية والجبرية بين قول من يقول : إن العبد مجبور على عمله ، لا اختيار له كالورقة في مهب الريح ، وبين قول : إن العبد يخلق فعله بنفسه ويفعل ما يريد بمشيئته[3] .

يقول الشيخ الشنقيطي ـــ رحمه الله ـــ : "وبالنظر في هاتين المقالتين نجد الآتي :

أولاً : التشبيه في المقالة الثانية لا يسلم لأن وصف الدواب في حالة المشي ليس وصفاً فعلياً وإنما هو من ضمن خلقه تعالى لها و لم يكن منها فعل في ذلك .

ثانياً : ما استدلت به كل طائفة من الحديثين لا تعارض بينهما لأن الحديث الأول إن أحكم ليعمل لبيان المصير والمنتهى وفق العلم الأزلي والإرادة القدرية .

والحديث الثاني لبيان مبدأ وجود الإنسان في الدنيا وأنه يولد على الفطرة حينما يولد أما مصيره فبحسب ما قدر الله عليه .

وقد نقل القرطبي[4] كلاماً للزجاج وقال عنه هو أحسن الأقوال ونصه : إن الله خلق الكافر وكفره فعل له وكسب مع أن الله خالق الكفر وخلق المؤمن وإيمانه فعل له وكسب مع أن الله خالق الإيمان والكافر يكفر ويختار الكفر بعد أن خلق الله إياه لأن الله تعالى قدر ذلك عليه وعلمه منه لأن وجود خلاف المقدر عجز ووجود خلاف المعلوم جهل .

ولعل مما يشهد لقول الزجاج قوله تعالى : { والله خلقكم وما تعملون } .. يقول الشيخ الشنقيطي : هذا حاصل ما قاله علماء التفسير وهذا الموقف كما قدمناه من مأزق القدر والجبر ، وقد زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام وبتأمل النص وما يكتنفه من نصوص في السياق مما قبله وبعده نجد الجواب الصحيح والتوجيه السليم وذلك

---

١ ـــ رواه البخاري ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه (٤٥٦/١) ، [١٢٩٢] ، وأيضاً ورد برقم (١٣١٧) ، (١٣١٩)، (٤٤٩٧) ، ومسلم : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (١٠٤٨/٤) ، (٢٦٥٨) .

٢ ـــ وينظر أقوال المفسرين في معنى الآية : معالم التنـــزيل للبغوي (٣٥٢/٤) ، تفسير السمعاني (٤٤٨/٥) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣٣/١٨) .

٣ ـــ أضواء البيان (١٩٦/٨) .

٤ ـــ ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣٣/١٨) .

ابتداء من قوله تعالى : {لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[1]، فكون الملك له لا يقع في ملكه إلا ما يشاء ، وكونه على كل شيء قدير يفعل في ملكه ما يريد"[2] .

ويتضح من معنى الآية أن ليس فيها ما يدل على أن أفعال العباد خارجة عن كونها مقدورة مخلوقة لله تعالى ، فالله تعالى خالق المؤمن وإيمانه ، والكافر وكفره ، كما قال الزجاج ، وبه يبطل استدلال المعتزلة بهذا الآية الكريمة ، وما سبقها من الآيات .

---

١ ــ سورة التغابن : الآية (١) .

٢ ــ أضواء البيان (١٩٦/٨-١٩٧) .

**ج ــ ومن أمثلة ما أضاف الله تعالى فيه السيئة إلى العباد :**

١ ــ * قوله تعالى : {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ}[1] .

* وقوله : {أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ}[2] .

**وجه الاستدلال :**

في هاتين الآيتين أضاف الله تعالى أفعال العباد إليهم في قوله {من عند أنفسهم} ، وقوله {قل هو من عند أنفسكم} وفي هذا دلالة على أن المعاصي لا تكون من قبله تعالى وليس هو الخالق لها[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

ــ قوله تعالى : {حسداً من عند أنفسهم}، معناه : أي من قبل أنفسهم[4] ، ولا يكون الحسد من غيرهم ، فمعناه إذن : من تلقائهم لم ينزل به كتاب ، ولا ورد به أمر[5]، يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "إن كثيراً من أهل الكتاب يودون للمؤمنين ما أخبر الله جل ثناؤه عنهم أنهم يودونه لهم من الردة عن إيمانهم إلى الكفر حسداً منهم وبغياً عليهم"[6] ، فالآية أوضحت أن هؤلاء يحسدون المؤمنين على الإيمان بغياً من قبل أنفسهم ، وأضيف إلى النفس لظهوره منها ، وهو خلق الله تعالى فيها[7] ، ولا يعني ذلك عدم خلقه لأفعال العباد كما تقوله المعتزلة .

ــ أما قوله تعالى {قل هو من عند أنفسكم} ، أي أن الذي أصابهم هو من عند أنفسهم بخلاف أمر الرسول ــ ﷺ ــ وتركهم طاعته وذلك يوم أحد ، يقول

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (١٠٩) .

٢ ــ سورة آل عمران : الآية (١٦٥) .

٣ ــ ينظر : متشابه القرآن (١٠٥/١ ، ١٧١) ، المغني (٢٦٠/٨) .

٤ ــ تفسير ابن كثير (٢٠٣/١) .

٥ ــ تفسير السمعاني (١٢٦/١) .

٦ ــ جامع البيان (٤٨٨/١) .

٧ ــ الفصل في الملل (٧١/٣) .

الطبري ـــ رحمه الله ـــ في تفسير قوله تعالى ( من عند أنفسكم ) : "قال بعضهم : تأويل ذلك : قل هو من عند أنفسكم ، بخلافكم على نبي الله ـــ ﷺ ـــ ، إذ أشار عليكم بترك الخروج إلى عدوكم والإصحار[1] لهم ، حتى يدخلوا عليكم مدينتكم ، ويصيروا بين آطامكم[2] ، فأبيتم ذلك عليه ، وقلتم : أخرج بنا إليهم حتى نصحر لهم فنقاتلهم خارج المدينة .

وقال بعضهم : بل تأويل ذلك : قل هو من عند أنفسكم بإسارتكم المشركين يوم بدر ، وأخذكم منهم الفداء ، وترككم قتلهم "[3] .

إذاً مخالفتهم أمر الرسول ـــ ﷺ ـــ كانت ذنباً استحقوا لأجله ما أصابهم من المصائب ، فيما يصيب العبد من مصيبة إلا بذنب اقترفه ، وهذه المعصية كسباً وفعلاً من العبد ، وخلقها الله تعالى لحكمة وهي باعتبار هذه الحكمة خير لا شر فيه ، وإن كان فيها شر يصيب العبد ، فهو شر جزئي إضافي لا ينسب إلى الله تعالى وإنما ينسب إلى فاعله ، وهو العبد ، ومن هنا كان رسول الله ـــ ﷺ ـــ يقول في دعائه (الخير بيديك ، والشر ليس إليك) [4] .

فلا ينسب الشر إلى الله تعالى ، إلا على أحد وجوه ثلاثة :

ـــ إما على طريق العموم ، كقوله تعالى : {خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ }[5] .

ـــ وإما أن يضاف إلى السبب كقوله : {مِن شَرِّ مَا خَلَقَ }[6] .

ـــ وإما أن يحذف الفاعل ، كقوله إخباراً عن الجن : {وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا}[7][1] .

---

١ ـــ أصحر القوم : برزوا في الصحراء والمكان المتسع ، ينظر : المعجم الوسيط (٥٨/١) .

٢ ـــ الآطام جمع أطم ، وهو الحصن المبني بالحجارة ، وقيل هو كل بيت مربع مسطح ، والأطوم : حصون لأهل المدينة ، وآطام المدينة : أبنيتها المرتفعة ، ينظر لسان العرب (١٩/١٢) .

٣ ـــ جامع البيان (١٦٤/٤-١٦٦) بتصرف ، وينظر أيضاً : معالم التنزيل (٣٦٩/١) ، زاد المسير (٤٩٦/١) .

٤ ـــ رواه مسلم في صحيحه ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، (٥٣٤/١-٥٣٥) ، (١٧٧) ، أبو داوود في سننه باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، (٢٠١/١) ، (٧٦٠) ، والترمذي ، (٤٨٦/٥) ، (٣٤٢٢) .

٥ ـــ سورة الزمر ، الآية (٦٢) .

٦ ـــ سورة الفلق : الآية (٢) .

٧ ـــ سورة الجن : الآية (١٠) .

وفي هذه الآية : أضيف الشر إلى سببه وفاعله وهو العبد ، وإن كان وجوده وخلقه من الله تعالى ، فالآية إذن غاية ما توضحه أن العباد لهم فعل حقيقة ينسب ويضاف إلـــيهم باعتبارهم من اكتسب هذا الفعل وقام بهم ، وهو ما يقوله أهل السنة والجماعة ، ولا تعـــني أن هذه الأفعال ليست خلقاً وإيجاداً من الله تعالى كما يقوله المعتزلة .

---

١ ــــ ينظر مجموع الفتاوى (٨/٩٥-٤٧٧) .

٢ ــ واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : {وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : يدل على أن فعل العبد ليس من خلق الله ، لأنه تعالى نفى أن يكون تحريفهم وليهم ألسنتهم من عنده تعالى ، أو أن يكون من الكتاب[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أخبر الله تعالى في هذه الآية أن أهل الكتاب يحرفون ألسنتهم بالكتاب ليظن أنه من الكتاب ، ومعنى ( يلوون ) أي : يحرفون الكلم عن مواضعه[٣] .

ومعنى الآية : "يحرفون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب ، يعني لتظنوا أن الذي يحرفونه بكلامهم من كتاب الله وتنزيله ، يقول الله عز وجل ، وما ذلك الذي لووا به ألسنتهم فحرفوه وأحدثوا من كتاب الله ويزعمون أن ما لووا به ألسنتهم من التحريف والكذب والباطل فألحقوه في كتاب الله من عند الله يقول : مما أنزله الله على أنبيائه ، وما هو من عند الله ولكنه مما أحدثوه من قبل أنفسهم افتراءً على الله "[٤] .

وقد أكذبهم الله تعالى في تحريفهم وقولهم : إن هذا من عند الله ، فقال : {وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون} ، يعني : "أنهم يتعمدون قيل الكذب على الله والشهادة عليه بالباطل والإلحاق بكتاب الله ما ليس منه"[٥] .

إذن حجة المعتزلة في أن فعلهم ليس من خلق الله احتجاج باطل ، لأن النفي هنا متوجه إلى ما قاموا بتحريفه ونسبته إلى الله تعالى ، فأكذبهم الله في هذا الزعم ، يقول الباقلاني رحمه الله : "كذبوا التوراة وحرفوها وكتموا صفة النبي ــ ﷺ ــ وآله والبشارة به،

---

١ ــ سورة آل عمران : الآية (٧٨) .

٢ ــ ينظر متشابه القرآن (١٤٨/١) ، المغني (٢٦٠/٨) .

٣ ــ تفسير ابن كثير (٤٩١/١) .

٤ ــ جامع البيان (٣٢٣/٣) .

٥ ــ المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

وادعوا أن الله تبارك وتعالى كذلك أنزل التوراة ، وتعبدهم أن يقولوه ، فـــأنكر الله ذلـــك وقال : وما هو من عند الله : أي لم أنزل التوراة كذلك ولا تعبدهم بالإخبار بما أخبروا به ، و لم تكن المناظرة في خلق الأفعال فيكون للجهال في ذلك متعلق"[١] .

هذا حاصل قول الباقلاني ـــ رحمه الله ـــ في الرد عليهم ، ومنـــه يتضـــح بطـــلان احتجاج المعتزلة على خلق أفعال العباد .

---

١ ـــ التمهيد ، ص (٣٥٥)

٣ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة هنا أن إضافة السيئة إلى النفس من باب الدلالة على أن العبد خالق لفعله ، فهم لا يفرقون بين الفعل والخلق ، وعندهم فاعل بمعنى خالق .

يقول القاضي عبد الجبار : "ولو كانت السيئة من فعله تعالى لم يكن لإضافتها إلى العبد وجه"[2].

أما الأشاعرة فيستدلون على مذهبهم بالآية التي تسبق هذه الآية ، وهي قوله : {قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ }[3] ، فأما قوله تعالى : ( فمن نفسك ) ، فيقولون : في الكلام استفهام مقدر تقديره ( أفمن نفسك ) ، بفتح الميم ورفع نفسك ، أي : من أنت حتى تفعلها ؟[4] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

استدل بالآية كل من الطائفتين على مذهبه في أفعال العباد ، ولبيان المقصود منها لابد من توضيح معنى الحسنة والسيئة في القرآن .

---

١ ــ سورة النساء : الآية (٧٩) .

٢ ــ متشابه القرآن (١٩٩/١) ، المغني (٢٥٩/٨-٢٦٠) .

٣ ــ سورة النساء : الآية (٧٨) .

٤ ــ شفاء العليل (٤٦٠/٢) ، مجموع الفتاوى (١١٠/٨) ، فأما قراءتها ( فمن نفسك ) ، فهي قراءة مكذوبة ، يقول ابن تيمية (ومعلوم أن معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة ، مجموع الفتاوى (٢٠٥/١٨) ، وقد أوردها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ، ينظر : (٣٩٧/١) .

إن لفظ الحسنة والسيئة في القرآن قد يراد بهما :

- النعم والمصائب .
- وقد يراد بهما ما يفعله الإنسان باختياره باعتباره من الحسنات والسيئات ، فهو يتناول هذا وهذا ، فمما جاء بمعنى النعم والمصائب قوله تعالى عن المنافقين : {إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا }(1) ، وقوله تعالى : {إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ }(2) ، وأما الأعمال المأمور بها والمنهي عنها أي ما يفعله الإنسان باختياره ففي مثل قوله تعالى : {مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا}(3) ، وقوله تعالى : {إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ }(4) ، وهنا قال : {مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ }(5) ، ولم يقل وما فعلت وما كسبت ، كما قال : {وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}(6) .

فلهذا كان قول : فما أصابك من حسنة ومن سيئة ، متناول لما يصيب الإنسان ويأتيه من النعم التي تستره ، ومن المصائب التي تسوءه ، فالآية متناولة لهذا قطعاً(7) ، إذن لفظ الحسنات والسيئات ، يراد به الطاعات والسيئات تارة ، والنعم والمصائب تارة أخرى ومنشأ غلط الطائفتين هو الظن أن المقصود بالحسنة والسيئة هنا : الطاعة والمعصية التي هي

---

1 ـ سورة آل عمران : الآية (١٢٠) .
2 ـ سورة التوبة : الآية (٥٠) .
3 ـ سورة القصص : الآية (٨٤) .
4 ـ سورة هود : الآية (١١٤) .
5 ـ سورة النساء : الآية (٧٩) .
6 ـ سورة الشورى : الآية (٣٠) .
7 ـ مجموع الفتاوى (١٤/٢٣٤-٢٣٥) ، وأيضاً : شفاء العليل (٢/٤٦١) .

فعل العبد الاختياري ، وليس ذلك هو المراد قطعاً ، وقد أجمع السلف والمفسرون على تفسير الحسنة والسيئة هنا بمعنى النعم والمصائب(١) .

يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ : "وإن ينلهم رخاء وظفر وفتح ويصيبوا غنيمة (يقولون هذه من عند الله ) ، يعني : من قبل الله ومن تقديره ، ( وإن تصبهم سيئة ) يقول : وإن تنلهم شدة من عيش وهزيمة من عدو وجراح وألم ، يقولوا لك يا محمد ، هذه من عندك بخطئك التدبير"(٢) ، وقوله تعالى : ( ما أصابك من حسنة فمن الله ) يعني : "ما يصيبك يا محمد من رخاء ونعمة وعافية وسلامة فمن الله عليك يتفضل به عليك إحساناً منه إليك ... ، ( وما أصابك من سيئة فمن نفسك ) : يعني : وما أصابك من شدة ومشقة وأذى ومكروه فمن نفسك يعني : بذنب استوجبتها به اكتسبته نفسك"(٣) .

فالحسنة مضافة إلى الله تعالى إذ هو أحسن بها من كل وجه ، فما من وجه من أوجهها إلا ويقتضي الإضافة إليه ، وأما السيئة فهو إنما يخلقها لحكمة وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه فإن الرب لا يفعل سيئة قط بل فعله كله حسن وخير(٤) .

وهو سبحانه فرق بين الحسنات والسيئات ، بعد أن جمع بينها في قوله : {قل كل من عند الله} ، فجمع بينها الجمع الذي لا يتم الإيمان إلا به ، وهو اجتماعها في قضائه وقدره ومشيئته وخلقه ، ثم فرق بينها الفرق الذي ينتفعون به ، وهو أن هذا الخير والحسنة نعمة منه ، فاشكروه عليه يزدكم من فضله ونعمه ، والشر والسيئة بذنوبكم ، فاستغفروا

---

١ ـــ شفاء العليل (٤٦٢/٢) ، وقد نقل ابن الجوزي ـــ رحمه الله ـــ في تفسير الحسنة والسيئة هنا ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الحسنة ما فتح على الرسول ـــ ﷺ ـــ يوم بدر ، والسيئة ما أصابهم يوم أحد ، "رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس" .

والثاني : أن الحسنة : الطاعة ، والسيئة : المعصية ، قاله أبو العالية .

والثالث : الحسنة : النعمة ، والسيئة : البلية ، قاله ابن قتيبة . ينظر : زاد المسير ، (١٣٨/٢-١٣٩) .

وقد رد ابن تيمية وابن القيم ـــ رحمهما الله ـــ على القول الثاني : "بأنه لم يذكر لذلك استناداً ، ولا يعلم صحته عن أبي العالية ، وقد ذكر ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي العالية ما تقدم حكايته ، أن ذلك في السراء والضراء ، وهذا هو المعروف عن أبي العالية ، و لم يذكر ابن أبي حاتم عنه غيره ، وهو الذي حكاه ابن قتيبة عنه" .

شفاء العليل (٤٦٣/٢ــ٤٦٤) ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (٢٣٨/١٤) .

٢ ـــ جامع البيان (١٧٤/٥) ، زاد المسير (١٣٨/٢) ، تفسير ابن كثير (٦٨٧/١) .

٣ ـــ جامع البيان (١٧٥/٥) .

٤ ـــ شرح العقيدة الطحاوية ، ص (٣٦) .

يرفعه عنكم ، وأصله من شرور أنفسكم فاستعينوا به يخلصكم منها ، ولا يـــتم ذلـــك إلا بالإيمان بأنه وحده هو الذي يهدي ويضل[1] .

مما سبق يتضح أن لا حجة لكلا الطائفتين بالاستدلال بالآية على مذهبه .

---

١ ــ شفاء العليل (٢/٤٨٣) .

٤ ـــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ }[(١)] .

**وجه الاستدلال :**

استدلت المعتزلة بالآية على خلق العباد لأعمالهم ، فالله تعالى تبرأ في الآية من المشركين لأجل فعلهم ، ولو كان خالقاً لفعل العباد لما تبرأ منهم لشيء خلقه فيهم .

يقول القاضي عبد الجبار : "يدل على ما قلناه ، لأنه لا يجوز أن يتبرأ منهم لأجل شركهم ، إلا وهم الفاعلون له"[(٢)] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

يقول تعالى في أول السورة : {بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢﴾ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ}[(٣)] .

فالبراءة في الآيات السابقة تتوجه إلى البراءة من العهود والمواثيق التي كانت بين الرسول ـــ ﷺ ـــ وبين المشركين .

يقول السدي : إن رسول الله ـــ ﷺ ـــ لما نزلت هذه الآية بريء من عهد كل مشرك ، ولم يعاهد بعدها إلا من كان عاهد ، أجرى لكل قوم مدهم[(٤)] .

---

١ ـــ سورة التوبة: الآية (٣) .

٢ ـــ المغني (٢٦٣/٨) .

٣ ـــ سورة التوبة : الآية (١ـــ٣) .

٤ ـــ تفسير ابن أبي حاتم الرازي : تحقيق : أسعد الطيب ، المكتبة العصرية ، صيدا (١٧٤٦/٦) .

ويقول الطبري : "المعنى : إلى الذين عاهد رسول الله ــ ﷺ ــ من المشركين ،لأن العهود بين المسلمين والمشركين على عهد رسول الله ــ ﷺ ــ لم يكن يتولى عقــدها إلا رسول الله ــ ﷺ ــ أو من يعقدها بأمره"[1] .

وفي الحديث عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال : [ كنت مع علي ــ رضي الله عنه ــ حين بعثــه رسول الله ــ ﷺ ــ إلى أهل مكة ببراءة فكنا ننادي أنه لا يدخل الجنــة إلا مــؤمن ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين رسول الله ــ ﷺ ــ عهد فإن أمره أو أجلــه إلى أربعة أشهر ، فإذا مضت الأربعة فإن الله بريء من المشركين ورسوله ، ولا يحج هــذا البيت بعد العام مشرك ] [2] .

فالبراءة إذن المقصود منها البراءة من العهود والمواثيق التي كانت بين الرسول ــ ﷺ ــ وبين المشركين .

يقول الباقلاني في معرض رده على المعتزلة : " إن الله تعالى لم يعرض في هذه الآيــة لذكر الشرك بتول له ولا بتبرؤ منه ، وإنما قال : {براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهــدتم من المشركين } إلى قوله : {إن الله بريء من المشركين ورسوله}، يعــني : مــن العهــود والمواثيق التي كانت بينهم وبين رسول الله ــ ﷺ ــ"[3] .

مما سبق يتضح أن البراء هي من العهود والمواثيق ، والله تعالى خالق العبد وفعلــه ، والعبد له قدرة وإرادة تحت قدرة الله ومشيئته ، ولا تدل على إخراج أفعال العباد عن كونها مقدورة لله تعالى .

---

١ ــ جامع البيان (٥٨/١٠) ، وينظر : معالم التنــزيل (٢٦٦/٢) ، تفسير ابن كثير (٤٣٦/٢-٤٤٣) .

٢ ــ فتح الباري ، باب : وأذان من الله ورســوله (٤٣٧٩) ، (٤٣٨٠) ، (٣١٨/٨-٣٢٠) ، أحمــد (٤) ، (٣/١) ، النســائي (٣٩٤٨) ، (٤٠٧/٢) .

٣ ــ التمهيد ، ص (٣٥٤) .

**٤ ــ الاستدلال بالآيات التي تثبت مشيئة العباد :**

* فاستدلوا بقوله تعالى : {فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ }[١] .

* وقوله تعالى : {إِنَّ هَـٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً }[٢] .

* وقوله تعالى : {فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا }[٣] .

**وجه الاستدلال :**

هذه الآية وأمثالها تبين أن الإيمان أو الكفر لو لم يكن من فعل العبد واختياره ، لمـــا تعلقت بهما المشيئة .

يقول القاضي عبد الجبار : "فقد فوض الأمر في ذلك إلى اختيارنا ، فلولا أن الكفر والإيمان متعلقان بنا ومحتاجان إلينا، وإلا كان لا معنى لهذا الكلام"[٤] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذه الآيات وغيرها ، مما يثبت مشيئة العباد واختيارهم وهو ما يقول به أهل الســـنة والجماعة .

والكتاب والسنة مملوءان بالنصوص المؤيدة لهذا المعنى ، كما أنها دلت على أن مشيئة العبد وفعله موقوفان على مشيئة الله ــ تعالى ــ[٥] ، وهو الحق ، فمشيئة الله تعالى مطلقـــة شاملة لكل المخلوقات ومشيئة العبد مقيدة معلقة بمشيئته ، ولا تعارض بين هاتين المشيئتين ، وقد جمع الله ــ تعالى ــ بينهما في كتابه العزيز ، فقـــال : {إِنَّ هَـٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[٦]،

---

١ ــ سورة الكهف : الآية (٢٩) .

٢ ــ سورة المزمل : الآية (١٩) .

٣ ــ سورة النبأ : الآية (٣٩) .

٤ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٣٦٢) ، وأيضاً ينظر متشابه القرآن (٤٧٥/٢) .

٥ ــ وقد أورد ابن القيم ــ رحمه الله ــ الكثير من نصوص الكتاب والسنة الدالة على هـــذه المعـــاني ، ينظـــر : شـــفاء العليـــل (١٧١/١ــ١٩٢) .

٦ ــ سورة الإنسان : الآيتين (٢٩-٣٠) .

وقال: {لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ}[1][2].

إذن غاية ما تثبته الآية وغيرها هو مشيئة العباد ، فليس فيها ما يدل على أن أفعال العباد خلق لهم ، بل الله ـــ تعالى ـــ خالق للعباد ولمشيئتهم ، ومشيئتهم متعلقة بمشيئته[3]. وهو ما يرد به على استدلالهم بالآية .

ـــ أما معنى الآية ، فقد ذكر المفسرون : أن قوله تعالى : {فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر} ، جاء على سبيل التهديد والوعيد ، يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ : "وليس هذا بإطلاق من الله الكفر لمن يشاء والإيمان لمن أراد ، وإنما هو تهديد ووعيد"[4] .

ـــ وقيل إن معناها : من شاء الله فليؤمن ، ومن شاء الله فليكفر[5] .

قال قتادة والسدي : إن الآية على التخيير ، لكنها منسوخة بقوله تعالى : {وما تشاءون إلا الله أن يشاء الله}[6] ، لكن هذا القول مرجوح ، يقول ابن الجوزي : "وهذا تخليط في الكلام ، وإنما هو وعيد وتهديد وليس بأمر ، كذلك قال الزجاج وغيره ، لا وجه للنسخ"[7].

إذن حتى من قال إن الآية على التخيير ، قال بأنها منسوخة بقوله : {وما تشاءون إلا أن يشاء الله} .

فتبين بذلك بطلان استدلال المعتزلة بالآية .

---

١ ـــ سورة التكوير : الآيتين (٢٨-٢٩) .

٢ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٨٨/٨) ، وأيضاً منهاج السنة (٢٣٩/٣-٢٤٠-٢٤١) .

٣ ـــ الانتصار في الرد على القدرية الأشرار للشيخ : يحي بن أبي الخير العمراني ، تحقيق د. سعود الخلف ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ (٥٢٨/٢) .

٤ ـــ جامع البيان (٤٨٨/١٥) ، وأيضاً ينظر : معالم التنزيل (٥٩/٣) ، الجامع لأحكام القرآن (٣٩٣/١٠) ، تفسير ابن كثير (٨٢/٣) .

٥ ـــ وهذا القول منسوب لابن عباس ـــ رضي الله عنهما ـــ ، ينظر : جامع البيان (٢٣٧/١٥) ، زاد المسير (١٣٤/٥) ، الدر المنثور (٣٨٤/٥) .

٦ ـــ ينظر : : الناسخ والمنسوخ للمقري ، ص (١١٧) ، والناسخ والمنسوخ لابن حزم ، ص (٤٤) ، نواسخ القرآن لابن الجوزي ، ص (١٩٢) .

٧ ـــ نواسخ القرآن ، لابن الجوزي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـــ ، ص (١٩٢) ، ويقول الكرمي في الناسخ والمنسوخ ص (١٣٦) : "وهي محكمة عند جميع المفسرين إلا السدي وقتادة ... والصواب : لا نسخ فيها وإنما هذا تهديد ووعيد" .

* ومما استدلت به المعتزلة أيضاً ، قوله تعالى : { مِن شَرِّ مَا خَلَقَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

قرأ بعضهم[2] قوله تعالى : {من شر ما خلق} ، بتنوين (شر) ، وجعل {ما} نافية ، فيكون المعنى : إن كل ما يفعله المكلفون ليس من خلق الله تعالى[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن قراءة {شر} بالتنوين ، قراءة شاذة مردودة ، مبنية على مذهب باطل[4] .

يقول الإمام مكي القيسي ــ رحمه الله[5] ــ : " ومن قرأه { من شر } بالتنوين فقد ألحد وغيّر اللفظ والمعنى ، لأنه يجعل (ما) نفياً ، ويقدم (من) وهي متعلقة عند بـ"خلق" ، فيقدم ما بعد النفي عليه ، وذلك لا يجوز عند جميع النحويين ، لأن تقديره عنده : ما خلق من شر ، فيخرج الكلام عن حده ويصير إلى النفي ، فبعد ما هو دعاء وتعوذ يصير خبراً نفياً معترضاً بين تعويذتين ، وذلك إلحاد ظاهر وخطأ بين"[6] .

ويقول الإمام العكبري[7] : "يجوز أن تكون {ما} بمعنى الذي ، والعائد محذوف ، وأن وأن تكون مصدرية والخلق بمعنى المخلوق ، وإن شئت كان على بابه أي من شر خلقه أي ابتداعه"[8] .

---

١ ــ سورة الفلق : الآية (٢) .

٢ ــ كعمرو بن فايد ، وعمرو بن عبيد ، ينظر ، المحرر الوجيز (٥/٥٣٨) ، البحر المحيط (٨/٥٣٣) .

٣ ــ درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح ، لنجم الدين الطوفي ، تحقيق : د/ أيمن شحادة ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م ، ص (٣٢٥) .
وينظر أيضاً : المحرر الوجيز (٥/٥٣٨) ، البحر المحيط (٨/٥٣٣) .

٤ ــ ينظر : المحرر الوجيز (٥/٥٣٨) ، البحر المحيط (٨/٥٣٣) .

٥ ــ مكي بن أبي طالب القيسي ، أبو محمد ، المقرئ ، ولد سنة ٣٥٥هـ ، كان من أهل التبحر في علوم القراءات ، والعربية ، كثير التأليف ، من مصنفاته : الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن ، الموجز في القراءات ، وغيرها الكثير ، توفي رحمه الله سنة ٤٣٧هـ .
ينظر عنه : وفيات الأعيان (٥/٢٧٤) ، طبقات المفسرين للداودي ص (١١٤) .

٦ ــ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ ، (٢/٨٥٥) .

٧ ــ عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، أبو البقاء ، النحوي ، الحنبلي ، ولد سنة ٣٨هـ ، كان إماماً في اللغة ، فقيهاً مناظراً ، له من المصنفات : إعراب القرآن العزيز ، اللباب في النحو ، وغيرها ، توفي سنة ٦١٦هـ .
ينظر عنه : البداية والنهاية (١٣/٨٥) ، طبقات المفسرين للداودي ص (٢١٩) .

٨ ــ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، المكتبة العلمية ، لاهور ــ باكستان ، (٢/٢٩٧) .

أما معنى قوله تعالى : {من شر ما خلق} ، أي : من شر كل مخلوق فيه شر[1] .

يقول ابن القيم ــ رحمه الله ــ :" والشر مسند في الآية إلى المخلوق المفعول لا إلى خلق الرب تعالى الذي هو فعله وتكوينه فإنه لا شر فيه بوجه ما ، فإن الشر لا يدخل في شيء من صفاته ولا في أفعاله كما لا يلحق ذاته تبارك وتعالى فإن ذاته لها الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وأوصافه كذلك لها الكمال المطلق والجلال التام ولا عيب فيها ولا نقص بوجه ما ، وكذلك أفعاله كلها خيرات محضة لا شر فيها أصلاً ، ولو فعل الشر سبحانه لاشتق له منه اسم و لم تكن أسماؤه كلها حسنى ولعاد إليه منه حكم تعالى وتقدس عن ذلك ، وما يفعله من العدل بعباده وعقوبة من يستحق العقوبة منهم هو خير محض إذ هو محض العدل والحكمة وإنما يكون شراً بالنسبة إليهم فالشر وقع في تعلقه بهم وقيامه بهم لا في فعله القائم به تعالى ، ونحن لا ننكر أن الشر يكون في مفعولاته المنفصلة فإنه خالق الخير والشر ولكن هنا أمران ينبغي أن يكونا منك على باب :

- أحدهما : أن ما هو شر أو متضمن للشر فإنه لا يكون إلا مفعولاً منفصلاً لا يكون وصفاً له ولا فعلاً من أفعاله .
- الثاني : أن كونه شراً هو أمر نسبي إضافي ، فهو خير من جهة تعلق فعل الرب وتكوينه به ، وشر من جهة نسبته إلى من هو شر في حقه ، فله وجهان هو من أحدهما خير وهو الوجه الذي نسب منه إلى الخالق سبحانه وتعالى خلقاً وتكويناً ومشيئة لما فيه من الحكمة البالغة التي استأثر بعلمها واطلع من شاء من خلقه على ما شاء منها ، وأكثر الناس تضيق عقولهم عن مبادئ معرفتها فضلاً عن حقيقتها فيكفيهم الإيمان المجمل بأن الله سبحانه هو الغني الحميد ، وفاعل الشر لا يفعله لحاجته المنافية لغناه أو لنقصه وعيبه المنافي لحمده فيستحيل صدور الشر من الغني الحميد فعلاً وإن كان هو الخالق للخير والشر فقد عرفت أن كونه شراً هو أمر إضافي وهو في نفسه خير من جهة نسبته إلى خالقه ومبدعه"[2] .

---

١ ــ تفسير ابن كثير (٤/٧٤٦) ، وينظر أيضاً : بدائع الفوائد لابن القيم (٢/٤٤١) .

٢ ــ بدائع الفوائد ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : هشام عطا وآخرون ، مكتبة نزار الباز ــ مكة المكرمة ــ الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م ، (٢/٤٣٦) .

**ثانياً : شبهات الأشاعرة :**

١ ـــ استدلوا بقوله تعالى : {رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

يقول الرازي : "قد رغبا أن يجعلهما الله بهذه الصفة ، وجعلها بهذه الصفة لا معنى له إلا خلق ذلك فيهما ، فإن الجعل عبارة عن الخلق .." [2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الجعل في القرآن يأتي بمعنى الخلق ، ويأتي بمعنى آخر كـــ : صير ، واعتقد[3] .

ـــ فهو يأتي بمعنى ( خلق ) إذ تعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعـــالى : { ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ }[4] .

ـــ أما إذا تعدى إلى مفعولين فلا يكون بمعنى (خلـــق) [5] ، كمـــا في قولـــه تعـــالى : {وَجَعَلۡنَـٰهُمۡ أَىِٕمَّةً يَہۡدُونَ بِأَمۡرِنَا }[6]، وقوله : {إِنَّا جَعَلۡنَـٰهُ قُرۡءَٲنًا عَرَبِيًّا}[7]، وكما في الآية محل الاستدلال ، وهي قوله تعالى : {ربنا واجعلنا مسلمين لـــك} ، فإن معنى ( اجعلنا ) : أي صيرنا[8] .

يقول الطبري : "أي اجعلنا مستسلمين لأمرك خاضعين لطاعتك لا نشرك معك في الطاعة أحداً سواك ، ولا في العبادة غيرك"[9] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (١٢٨) .

٢ ـــ التفسير الكبير (٥٣/٤) ، ويمثل هذا الاستدلال : استدلوا بقوله تعالى ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) ، البقـــرة : (١٤٣) ، وقوله تعالى ( رب اجعلني مقيم الصلاة ) إبراهيم (٣٧) ، وبقوله (واجعلنا للمتقين إماما) الفرقان (٧٤) ، وغيرها من الآيات.

٣ ـــ ينظر : أضواء البيان (٣٩٦/٦) .

٤ ـــ سورة الأنعام : الآية (١) .

٥ ـــ ينظر : الرد على الجهمية للإمام أحمد ، ص (١٠٦ـــ١١٠) ، وأيضاً : شرح العقيدة الطحاوية ص (١٧٤) .

٦ ـــ سورة الأنبياء : الآية (٧٣) .

٧ ـــ سورة الزخرف : الآية (٣) .

٨ ـــ الجامع لأحكام القرآن (١٢٦/٢) .

٩ ـــ جامع البيان للطبري (٥٥٣/١) .

فهذا طلب من الله تعالى أن يجعلهما مسلمين ، وهو صريح في أن الله تعـالى يجعـل الفاعل فاعلاً[1] ، وليس معنى ذلك نفي قدرة العبد على الفعل أو أنه لا تأثير لقدرته في إيجاد إيجاد المقدور كما يقوله الأشاعرة ، بل جمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون : إن العبد له قدرة وإرادة وفعل ، وهو فاعل حقيقة ، والله خالق ذلك كله كما هو خالق كـل شيء كما دل على ذلك الكتاب والسنة[2] .

والله تعالى لم يجعل أفعال عباده من طاعة أو معصية أفعالاً له ، بل نسـبها إلـيهم حقيقة، وأخبر أنه هو الذي جعلهم فاعلين كما في الآية ، فهو الذي جعل العبد كـذلك ، والعبد هو الذي أسلم ، وهو الفاعل حقيقة بجعل الله له فاعلاً[3] ، فليس في الآيـة إذن مـا ينفي قدرة العبد كما يتوهمه الأشاعرة .

---

١ ــ منهاج السنة (٤٦١/١) .

٢ ــ ينظر : منهاج السنة (١١٠/٣) .

٣ ــ ينظر : مدارج السالكين (٤٠١/٣) .

٢ ـــ قوله تعالى : {ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

يقول الرازي : "عمل العبد شيء ، وهو كل شيء فهو مخلوق لله تعالى ، لقوله (خالق كل شيء) ، ينتج : أن عمل العبد مخلوق لله تعالى"[٢] .

ومقصود الرازي من ذلك : نفي قدرة العبد ، فهو يرى : "أن العبد مضطر في صورة مختار"[٣] .

أما المعتزلة فقالوا : "إن معنى قوله {خالق كل شيء} ، يقتضي أنه قدر ودبر ، فهو تعالى وإن لم يحدث أفعال العباد فقد قدرها ودبرها وبين أحوالها[٤].

وقالوا أيضاً : معنى قوله : {خالق كل شيء} : مما لا يقدر عليه غيره ، وأما الأفعال التي يقدر عليها العباد فإضافتها إليهم تنفي إضافتها إليه وإلا لزم وقوع مفعول بين فاعلين وهو محال"[٥] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

ظاهر الآية صريح وواضح في إثبات خلق الله تعالى لكل شيء ، فهو سبحانه الخالق وحده وما سواه مخلوق ومن ذلك أفعال العباد ، وهذا ما يقول به أهل السنة والجماعة ، ولا يلزم من قولهم هذا أن يكون العباد مجبورين مضطرين على أفعالهم ، بل قدرتهم على الفعل حقيقية ، ولهم مشيئة واختيار ، وهي من خلق الله تعالى وإيجاده .

وليس في قولنا : إن أفعال العباد تنسب إليهم دليل على أن الله تعالى غير قادر عليها، ولا جاعل العبد فاعلاً لها ، فالآية ترد على الطائفتين[٦] .

---

١ ـــ سورة الأنعام : الآية (١٠٢) .

٢ ـــ القضاء والقدر للرازي ، ص (١١٨) .

٣ ـــ المباحث المشرقية (٥٤٤/٢) ، وينظر ص (٢٦٦ ، ٢٧٣ ) من البحث .

٤ ـــ متشابه القرآن (٢١٥/١-٢٥٤) ، (٤٠٨/٢-٤١٠) ، ويحتج المعتزلة بالآية أيضاً على مخلوقية القرآن ، ينظر : شفاء العليل (٢٠٣/١) ، وأيضاً : بدائع الفوائد (٣٨١/٤) ، وينظر في الرد عليهم : العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله الجديع ص (٣٠٥-٣٠٧) .

٥ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٠٤/١) .

٦ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٠٥/١) .

أما ما ذكره المعتزلة من أن قوله تعالى : {الله خالق كل شيء} ، لابد أن يكون مخصوصاً ، فإن هذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته ، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته فإنه الخالق بذاته وصفاته ، وما سواه مخلوق له ، واللفظ قد فرق بين الخالق والمخلوق ، وصفاته سبحانه داخلة في مسمى اسمه ، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال ، المنزه عن كل نقص ومثال .

والعالم قسمان : أعيان وأفعال ، وهو الخالق لأعيانه ، وما يصدر عنها من الأفعال ، كما أنه العالم بتفاصيل ذلك ، فلا يخرج شيء منها عن علمه ، ولا عن قدرته ، ولا عن خلقه ومشيئته .

وتفسيرهم الخلق بالتقدير : أي أنه تعالى مقدرها ، فإن قدماءهم ينكرون تقدير الله سبحانه لأعمال العباد البتة ، ومن اعترف منهم بالتقدير فهو تقدير لا يرجع إلى تأثير ، وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها .

وهذا لا يسمى خلقاً في اللغة ولو كان هذا خلقاً لكان من علم شيئاً وعلم أسماءه وصفاته وأخبر عنه بذلك خالقاً له ، فالتقدير الذي أثبتوه ، إن كان متضمناً للتأثير في إيجاد الفعل فهو خلاف مذهبهم ، وإن لم يتضمن تأثيراً في إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر[1].

أما قولهم : "خالق كل شيء مما لا يقدر عليه غيره" ، فإن إضافتها إلى العباد فعلاً وكسباً لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقاً ومشيئة ، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها ، وهم الذين فعلوها واكتسبوها حقيقة ، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم ، إذ العباد أعجز وأقل من أن يفعلوها ما لم يشأ الله ولم يقدر عليه ولم يخلقه[2] .

---

١ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٠٣/١-٢٠٤) بتصرف .

٢ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٠٥/١) .

٣ ـــ واستدلوا بقوله تعالى : {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : نفى الله تعالى عن نبيه ـــ ﷺ ـــ الرمي ، وأثبته لنفسه سبحانه ، فدل على أنه لا صنع للعبد فيه .

يقول ابن المنير : "الله تعالى أثبته الفعل للخلق ونفاه عنهم ، ولا محمل لذلك إلا أنه ثبوته لهم مجاز ، والفاعل والخالق حقيقة هو الله تعالى ، فأثبته لهم مجازاً ، ونفاه عنهم حقيقة"[2].

وهذا يعني : أن إضافة أفعال العباد إلى الله تعالى تدل على أن فعل العبد فعل الله تعالى[3] ، والعبد لا حقيقة لفعله عندهم .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الحق : أن الله تعالى أضاف هذه الأفعال إلى نفسه ، إذ هي واقعة بخلقه ومشيئته وقضائه[4] ، فالفعل وقع بقدرة الرب خلقاً وتكويناً ، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه ، وبقدرة العبد سبباً ومباشرة ، فالله خلق الفعل ، والعبد فعله وباشره ، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته[5] .

أما إحداث الله سبحانه لها فهو بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بمحلها وهو العبد، فجعل العبد فاعلاً لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة ، وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته ، وكل من الإحداثين مستلزم للآخر ، ولكن جهة الإضافة مختلفة ، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له ، قائم بالمخلوق ، مفعول له لا فعل، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به ، يعود إليه حكمه ويشتق له منه اسمه[6] .

---

١ ـــ سورة الأنفال : الآية (١٧) .

٢ ـــ الانتصاف بهامش الكشاف (٢٠٠/٢) ، وينظر أيضاً في تقرير شبهتهم : منهاج السنة (٢١٨/٣) ، شفاء العليل (٢١٧/١) شرح العقيدة الطحاوية ، ص (٤٣٨) .

٣ ـــ القضاء والقدر للرازي ، ص (١٥٢) .

٤ ـــ ينظر : شفاء العليل (٥٠٣/٢) .

٥ ـــ نفسه (٤٢٩/١) .

٦ ـــ نفسه (٥٠٢/٢-٥٠٣) .

فأما قوله تعالى : {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى}.

فقد نزلت يوم بدر حينما أخذ رسول الله ــ ﷺ ــ كفاً من الحصباء ورمى بــه إلى وجوه المشركين ، وقال : شاهت الوجوه ، فلم يبق منهم أحد إلا وأصاب عينيه من ذلــك وشغل بعينيه[1] ، فقال تعالى : {وما رميت إذ رميت} ، ثم قال {ولكن الله رمــى} : "أي وما بلغت إذ رميت ، ولكن الله بلغ"[2] .

والآية حجة على المستدل بها ، لأنه تعالى أثبت لنبيه ــ ﷺ ــ رمياً بقولــه {ومــا رميت} ، فعلم أن المثبت غير المنفي ، فالمعني : أن الرمي له ابتــداء وانتــهاء ، فابتــداؤه بالحذف، وانتهاؤه بالإصابة ، فالمعنى إذاً : وما أصبت إذ حذفت ، ولكن الله أصاب[3] .

يقول ابن تيمية : "والنبي ــ ﷺ ــ فعل الأول ، والله فعل الثاني ، والمعــنى : ومــا أوصلت الرمي إذ حذفته ، ولكن الله أوصله وهزمهم به .. ولو كان المراد كما ظنــه مــن يحتج على أن خالق أفعال العباد ويضحك المعتزلة وغيرهم من القدرية عليه إذا احتج بهــذه الآية ، ولو كان هذا المراد لساغ أن يقال مثل هذا في جميع أفعال العباد فيقال : ما ركبــت إذا ركبت ، ولكن الله ركب ، وما طفت إذ طفت ولكن الله طاف ، وما أكلت إذ أكلت لكن الله أكل ، ولكان يقال لكل من رمى بقوس ما رميت إذ رميت ولكــن الله رمــى ، ويقال للكفار إذا رموا المسلمين : ما رميتم ولكن الله رمى وأشباه هذا مما لا يقوله مســلم ولا عاقل"[4] .

وبهذا يتضح أن لا حجة لمن استدل بهذه الآية ، والله أعلم .

١ ــ تفسير السمعاني (٢/٢٥٥) ، وينظر جامع البيان (٩/٢٠٤) ، والحديث أخرجه الطــبراني في المعجــم الكــبير (٣/٢٠٣) ، [٣١٢٨] ، ورواه الواقدي في المغازي ، ينظر : تخريج الأحاديث والآثار (٢/١٩)

٢ ــ تفسير السمعاني (٢/٢٥٥) ، وينظر أيضاً معالم التنــزيل (٢/٢٣٨) .

٣ ــ شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٣٨) .

٤ ــ الرد على البكري لابن تيمية ، تحقيق : محمد علي عجال ، مكتبة الغربــاء الأثريــة المدينــة الطبعــة الأولى ، ١٤١٧هــــ ، (١/١٩٩) ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (٢/٣٣٠-٣٣٣) .

٤ ـــ ونظير ذلك استدلالهم بقولـــه تعـــالى : {هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ فِى ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ}[١] ، والآية ليس فيها ما يدل على أن أفعال العباد لا تنسب إليهم إلا على سبيل المجـــاز ، فـــإن معناها : أن الله تعالى يسهل طريق السير عليكم في البر والبحر[٢] .

يقول ابن كثير في معنى يسيركم : أي يحفظكم ويكلؤكم بحراسته[٣] .

فالعبد هو الفاعل حقيقة بجعل الله له فاعلاً ، وهو السائر بتيسير الله له ، فهذا التيسير فعله ، والسير فعل العباد ، وهو أثر التسيير[٤] .

---

١ ـــ سورة يونس : الآية (٢٢) .

ينظر : التمهيد ص (٤٣) ، والآية فيها قراءتان ، فقد قرأ ابن عامر : {هو الذي ينشركم} ، وقرأ البـــاقون { يســـيركم } ، ينظر : السبعة في القراءات (١/٣٢٥) .

٢ ـــ تفسير السمعاني (٢/٣٧٣) .

٣ ـــ تفسير ابن كثير (٢/٥٣٩) .

٤ ـــ ينظر : مدارج السالكين (٣/٤٠١) ، وشفاء العليل (١/٢١٥، ٤٠٠) .

٥ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

يقول الرازي : احتج أصحابنا به على أن العبد غير مستقل في الفعل ، قالوا : وذلك لأنه إذا كفر فلاشك أن تعالى يحكم بكونه مستحقاً للذم في الدنيا والعقاب في الآخرة ، فلو كان العبد مستقلاً بتحصيل الإيمان لكان قادراً على رد ما أراده الله تعالى وحينئذ يبطل قوله: {وإذا أراد } ، والآية من أقوى الدلائل على مذهبنا[2] .

ومراد الأشاعرة : أن العبد لو كان مستقلاً بالفعل لكان قادراً على تحصيل الإيمان وعلى رد ما أراده الله تعالى فلما لم يحصل ذلك دل على أن العبد ليس له إرادة ولا قدرة .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن مرادهم من هذا القول هو نفي قدرة العبد وإرادته ، ولاشك أن الآية ليست دليلاً على ذلك ، فإن أولها يبين المقصود ، يقول تعالى : {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ} .

إذن العباد لهم قدرة على تحصيل الطاعة أو المعصية بإقدار الله تعالى ، والله جل وعلا قد يسلب النعم بفعل المعصية عقوبة لفاعليها .

وقوله : {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ } ، معناه أنه لا يغير ما بهم من النعم حتى يحدثوا أحداثاً يعاقبهم الله عليها ، فيغير ما بهم ، ويكون الإحداث سبباً للتغيير[3] ، مما يسقط احتجاجهم بالآية .

أما قوله تعالى {فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ} ، : معناه أن الله تعالى إذا أراد بقوم سوءاً فلا يقدر على رد ذلك عنهم أحد غير الله تعالى[4] .

---

١ ــ سورة الرعد : الآية (١١) .

٢ ــ التفسير الكبير (١٩/١٩) .

٣ ــ ينظر : نكت القرآن الدالة على البيان (٤٧٣/١) ، وينظر أيضاً : أضواء البيان : (٢٣٦/٢) .

٤ ــ ينظر : جامع البيان للطبري (١٢١/١٣) ، وينظر أيضاً : زاد المسير (٣١٢/٤) .

فليس في الآية ما يدل على نفي قدرة العباد واختيارهم ، بل الآية دالة على أن العباد لهم مشيئة واختيار يستطيعون بها تحصيل الطاعة أو المعصية فإن عصوا كان ذلك سبباً لإيقاع العقوبة عليهم وتغيير حالهم وسلب نعمة الله عنهم .

٦ ـــ واســتدلوا بقولـــه تعـــالى : {وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالت الأشاعرة : يريد الله تعالى باختلاف الألسن عند كافة أهل التأويل اخـتلاف اللغات والكلام بالألسن ، ولم يرد اختلاف مقاديرها ، لأنه يبطل معنى تخصيص اخـتلاف الألسن بكونه آية له ، فلما كان كلامنا المختلف من آياته ، وجب أن يكـون خلقـاً لـه تعالى[٢].

أما المعتزلة فبناء على مذهبهم في خلق أفعال العباد فقد نفوا أن يكون المقصود بـه اختلاف اللغات ، قالوا : "المقصود به أنه خلق نفس الألسنة"[٣] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

المراد من اختلاف الألسن في الآية هو : اختلاف اللغات[٤] ، وقد نقل هـذا عـن الطبري[٥] ، والبغوي[٦] ، وابن الجوزي[٧] ، وابن كثير[٨] ، وابن القيم[٩] .

وهو ما ذهب إليه الباقلاني في قوله السابق ، والحق : أن اختلاف اللغات آية مـن آيات الله تعالى .

يقول القرطبي ـــ رحمه الله ـــ :"اللسان في الفم وفيه اختلاف اللغات مـن العربيـة والعجمية والتركية والرومية ، واختلاف الألوان في الصور من البياض والسواد والحمرة فلا تكاد ترى أحداً إلا وأنت تفرق بينه وبين الآخر ، وليس هذه الأشياء من فعل النطفة ، ولا من فعل الأبوين ، فلابد من فاعل وهو الله تعالى، فهذا من أدل دليل على المدبر البارئ"[١٠].

---

١ ـــ سورة الروم : الآية (٢٢) .

٢ ـــ التمهيد للباقلاني ص (٣٠٥) .

٣ ـــ متشابه القرآن (٢/٥٥٣) .

٤ ـــ ينظر : جامع البيان (٢١/٣٢) .

٥ ـــ ينظر : نفسه (٢١/٣٢) .

٦ ـــ ينظر : معالم التنـزيل للبغوي (٣/٤٨٠) .

٧ ـــ ينظر : زاد المسير (٦/٢٩٥) .

٨ ـــ ينظر : تفسير ابن كثير (٣/٥٦٥) .

٩ ـــ ينظر : مدارج السالكين (٢/٢٧٢) .

١٠ ـــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/١٨) ، وينظر أيضاً : أضواء البيان (٢/٣٤٢) .

فاختلاف  اللغات آية من آيات الله تعالى ، وهذا حق ، وهي خلق الله تعالى وفعـــل للعبد ، فليس في الآية ما يدل على أن العباد ليس لهم قدرة ولا فعل .

أما تفسير المعتزلة فهو مردود باتفاق المفسرين على أن المـــراد بـــالاختلاف هـــو : اختلاف اللغات .

٧ ــ وقوله تعالى : {هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالت الأشاعرة : "زجر الله تعالى من ظن أن غير الله خالق ، فقد نفى أن يكون خالقاً غيره"[٢] .

وذكر ابن القيم أنهم قالوا : "العبد لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثاً له ولو كان محدثاً لكان خالقاً له ، والشرع والعقل ينفيه"[٣] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الاستفهام في الآية جاء على وجه التقرير ، كأنه قال : لا خالق غير الله[٤] .

وهو متضمن معنى النفي ، أي : لا خالق ولا رازق إلا الله وحده[٥] ، وهو أمر أقر به المشركون فقرعهم تعالى بذلك منكراً عليهم عدم توحيدهم ، وإفرادهم له بالعبادة كونه تعالى هو الذي خلقهم ورزقهم[٦] .

هذا القول حق ، فلا خالق سواه سبحانه وتعالى ، ولا رازق إلا هو ، فليس في الآية ما يدل على أن العباد ليس لهم فعل ولا قدرة حقيقية ، ولا أن العبد لو كان فاعلاً لفعله لكان خالقاً له .

ويرد ابن القيم على الأشاعرة فيقول : "قولكم : لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثاً له، إن أردتم بكونه محدثاً : صدور الفعل منه ، اتحد اللازم والملزوم ، وصار حقيقة قولكم ، لو كان فاعلاً لكان فاعلاً ، وإن أردتم بكونه محدثاً كونه خالقاً ، سألناكم : ما تعنون بكونه خالقاً ؟ هل تعنون به : كونه فاعلاً ؟ أو تعنون به أمراً آخر ؟ فإن أردتم الأول كان اللازم فيه عين الملزوم ، وإن أردتم أمراً آخر غير كونه فاعلاً فبينوه .

---

١ ــ سورة فاطر : الآية (٣) .

٢ ــ ينظر : الرسالة إلى أهل الثغر ص (١٤٤) ، التمهيد ص (٣٠٥-٣٠٦) .

٣ ــ ينظر : شفاء العليل (٤٣٩/١-٤٤٠) .

٤ ــ تفسير السمعاني (٣٤٥/٤) ، والآية فيها قراءتان : برفع ( غير ) وبخفضها ، فالحجة لمن رفع أنه أراد : هل غير الله من خالق والحجة لمن خفض أنه جعله نعتاً لخالق ، أراد : هل خالق غير الله يرزقكم ، ينظر : الحجة في القراءات السبع (٢٩٦/١) ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٢١/١٤) .

٥ ــ أضواء البيان (٢٧٨/٦) .

٦ ــ تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص (٤٨٦) .

فإن قلتم : نعني به كونه موجداً للفعل من العدم إلى الوجود قيل : هذا معنى كونـــه فاعلاً ، فما الدليل على إحالة هذا المعنى ، فسموه ما شئتم إحداثاً أو إيجاداً أو خلقاً ، فليس الشأن في التسميات ، وليس الممتنع إلا أن يكون مستقلاً بالإيجاد ، وهذا غير لازم لكـــون فاعلاً .." [1] .

فاتضح أن استدلال الأشاعرة بعموم خلق الله تعالى لكل شيء على نفي أن يكـــون العبد فاعلاً لفعله غير صحيح .

---

١ ـــ شفاء العليل : (١/٤٤٠-٤٤١) .

٨ ـــ واســـتدلوا بقولـــه تعـــالى : {قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالت الأشاعرة : إن ( ما ) : مصدرية ، بمعنى : خلقكم وخلق عملكم[٢] ، فيدخل العمل في الخلق .

أما المعتزلة فتقول : القديم[٣] تعالى أضاف إليهم العبادة والنحت فقال : أتعبدون ما تنحتون ؟ ، وذمهم على ذلك ، فلولا أنها متعلقة بهم وإلا لما حسُن إضافته إلـيهم وذمهـم على ذلك[٤] .

وتذهب المعتزلة إلى أن ( ما ) في قوله تعالى : { وما تعملون } : موصولة ، بمعنى : خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام[٥] ، والسبب في ترجيحهم للموصولية هو الفرار مـن الإقرار بخلق الله تعالى لأفعال العباد ، ومقصودهم من الآية : إن الله تعالى خلق الأشياء التي تنحت منها الأصنام وهي الخشب والحجارة ، أما الأعمال والحركات التي قام بهـا العبـد فليست داخلة في خلق الله تعالى[٦] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

أهل السنة والجماعة يقولون بعموم خلق الله تعالى لكل شيء ومن ذلك أفعال العباد، والآية نص صريح في الدلالة على ذلك .

والوجهان في إعراب ( ما ) محتملان وجائزان .

فمن أهل السنة من ذكر القولين ورجح معنى : المصدرية ، وهو الإمام ابـن كـثير ـــ رحمه الله ـــ يقول : "يحتمل أن تكون (ما) مصدرية فيكون تقدير الكـلام : خلقكـم وعملكم ، ويحتمل أن تكون بمعنى الذي وتقديره : والله خلقكم والذي تعملونـه ، وكـلا

---

١ ـــ سورة الصافات : الآيتين (٩٥-٩٦) .

٢ ـــ التفسير الكبير (١٣٠/١٣) ، وينظر أيضاً : الانتصاف بهامش الكشاف (٤٩/٤) .

٣ ـــ القديم ليس من أسماء الله تعالى ، فلم يثبت في الكتاب والسنة ، وهو مشهور عند أكثر أهل الكلام وقد أنكر ذلك كثير مـن السلف والخلف ، ينظر : مقالات الإسلاميين (٢٥٨/١) ، (٢١٠/٢) ، وأيضاً : شرح العقيدة الطحاوية ص (١١١-١١٣) .

٤ ـــ شرح الأصول الخمسة ص (٣٨٢) .

٥ ـــ تفسير الكشاف للزمخشري (٤٨/٤) .

٦ ـــ ينظر : متشابه القرآن (٥٨٣/٢-٥٨٥) ، وينظر : الكشاف للزمخشري (٤٨/٤-٥٠) .

القولين متلازم ، والأول أظهر لما رواه البخاري في كتاب أفعال العباد عن حذيفة ـــ رضي الله عنه ـــ مرفوعاً قال : [ إن الله يصنع كل صانع وصنعته ] [1] .

ويقول القرطبي ـــ رحمه الله ـــ : "والأحسن أن تكون ( ما ) مع الفعل مصدراً والتقدير : والله خلقكم وعملكم ، وهذا مذهب أهل السنة أن الأفعال خلق الله عز وجل واكتساب للعباد وفي هذا إبطال مذاهب القدرية والجبرية"[2] .

والقول بالمصدرية ظاهر الدلالة على إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد ، وليس فيه ما يوهم أنها تنسب إليهم على سبيل المجاز .

وهناك من ذهب إلى أنها موصولة مثل ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ الذي ضعّف القول بالمصدرية[3] ، وابن القيم ـــ رحمه الله ـــ[4] .

ويمكن الاستدلال بموصولية ( ما ) على خلق الأعمال من ناحية اللزوم فإن الصنم هو المعمول الذي وقع عليه النحت ، فإذا كان الصنم مخلوقاً لله فيلزم من ذلك دخول حركات العباد التي عملته فتكون خلقاً لله تعالى[5] .

ووجه ترجيح ابن تيمية لموصولية (ما) أن سياق الكلام في الآية يدل عليه ، لأن الله تعالى أنكر عليهم أن يعبدوا المنحوت ، فالمناسب أن يذكر ما يتعلق بالمنحوت ، وأنه مخلوق، والتقدير : والله خلق العابد والمعبود ، ولأنه لو قال : ـــ والله خلقكم وعملكم ـــ ، لم يكن في هذا ما يقتضي ذمهم على الشرك ، بل قد يقال إنه إقامة عذر لهم ، وذلك لأن الواو في قوله : { والله خلقكم وما تعملون } واو الحال ، والحال هنا شبه الظرف ، كلاهما قد يتضمن معني التعليل ، كما يقال : أتذم فلاناً وهو رجل صالح وتسيء إليه وهو محسن إليك؟ فتقرر بذلك ما يوجب ذمه ونهيه عما أنكرته عليه ، وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما ينحتون ، فذكر قوله : {والله خلقكم وما تعملون} متضمناً ما يوجب ذمهم على ذلك ونهيهم عنه ، وذلك كون الله تعالى خلق معمولهم ، ولو أريد : ـــ والله خلقكم وعملكم ـــ

---

١ ـــ تفسير ابن كثير (١٩/٤) ، والحديث سبق تخريجه ينظر ص (٢٥٢) .

٢ ـــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩٦/١٥) ، وينظر أيضاً : معالم التنـــزيل للبغوي (٣١/٤) .

٣ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٦/٨-١٧ ، ٧٩ ، ١٢١ ) ، منهاج السنة (٣٣٦/٣) ز

٤ ـــ وقد عقد ابن القيم لذلك فصلاً في بدائع الفوائد ، ينظر : (١٢١/١) وما بعدها ، وينظر : شفاء العليل (٣٣٣/١) .

٥ ـــ شفاء العليل (٣٣٤/١) ، وينظر أيضاً : مجموع الفتاوى (١٢١/٨) ، منهاج السنة (٣٣٧/٣-٣٣٨) .

الذي هو الكفر وغيره ، لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم ، و لم يكن في بيان خلق الله تعالى لأفعال عباده ما يوجب ذمهم على الشرك[1] .

وبناء على ما سبق عرضه يتضح أن معنى الآية على الوجهين ليس فيه ما يدل علــــى نفي خلق الله تعالى لأفعال عباده كما حاولت المعتزلة الإيهام به ، وأيضاً ليس فيه نفي تأثير قدرة العباد كما حاول أن يوهم به الأشاعرة .

١ ـــ ينظر : منهاج السنة (٣/٣٣٦-٣٣٧) .

٩ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ }[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالت الأشاعرة : إن الله تعالى أضاف أعمال العباد بأعيانها إلى نفسه وذلك يدل على أن فعل العبد ، فعل الله تعالى[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الآية ليس فيها ما يدل على ذلك فإن قوله تعالى : {وأنه هو أضـــحك وأبكـــى} معنـــاه : أن كل ما يعمله الإنسان فبقضائه وخلقه حتى الضحك والبكاء[٣] .

وهما فعلان اختياريان ، فهو سبحانه المضحك المبكي حقيقة ، والعبد هو الضـــاحك الباكي حقيقة ، وتأويل الآية بخلاف ذلك إخراج للكلام عن ظاهره بغير موجب[٤] .

---

١ ــ سورة النجم : الآية (٤٣) .

٢ ــ القضاء والقدر للرازي ضبط وتعليق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتـــاب العـــربي ، بـــيروت ، الطبعـــة الثانيـــة ، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م ، ص (١٥٢) .

٣ ــ معالم التنـــزيل للبغوي (٤/٢٥٥) .

٤ ــ شفاء العليل (١/٢١٧، ٤٠٠) .

١٠ ـــ واستدلوا بقولـــه تعـــالى : {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا}[١] .

**وجه الاستدلال :**

ترى الأشاعرة أن الرهبانية هي من جعل الله تعالى : أي من خلقه[٢] .

وكونها مجعولة مخلوقة لله تعالى يقصد منه : أنها من فعل الله تعالى ، ولا تنسب للعبـــاد إلا على سبيل المجاز .

وقد بنت الأشاعرة رأيهم في الآية على إعراب كلمة ( رهبانية ) ، معطوفة على مـــا سبقها[٣] ، من قوله تعالى : {وجعلنا في قلوب الذي اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانيـــة} ، أي : جعل الله في قلوبهم الرأفة والرحمة والرهبانية .

فيكون المعنى : فرضنا عليهم لزوم الرهبانية التي ابتدعوها[٤] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الآية فيها إعرابان جائزان :

ـــ الأول : إعراب قوله تعالى : {ورهبانية} : معطوف على الرأفة والرحمة[٥] ، فتكـــون مجعولة [٦].

والحق : أن كونها مجعولة وبخلق الله تعالى لا ينفي أنهم أحدثوها من تلقاء أنفســـهم ، والدليل قوله تعالى : {ابتدعوها} ، وليس في ذلك تناقض ، فالرهبانية كتبها الله تعالى وخلقها

---

١ ـــ سورة الحديد : الآية (٢٧) .

٢ ـــ التسهيل في علوم التنـــزيل لابن جزى (١٠٠/٤) ، التفسير الكبير للرازي (٢١٣/٢٩) ، الانتصاف بهامش الكشـــاف لابـــن المنير (٤٦٩/٤) .

٣ ـــ وهو أحد وجهي إعراب الكلمة ، ينظر : إعراب القـــرآن للنحـــاس (٣٦٧/٤) ، التبيـــان في إعـــراب القـــرآن للعكـــبري (١٢١١/٢)، وينظر أيضاً : التسهيل في علوم التنـــزيل (١٠٠/٤) .

٤ ـــ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي البجاوي ، نشر : دار عيسى البابي الحلبي ، (١٢١١/٢) .
وينظر هذا المعنى أيضاً في : التسهيل لعلوم التنـــزيل (١٠٠/٤) ، الجامع لأحكام القرآن للقـــرطبي (٢٦٣/١٧) ، تفســـير أبي السعود (٢١٣/٨) .

٥ ـــ إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير زاهد ، عالم الكتب ، بـــيروت ، الطبعـــة الثالثـــة ـــ ١٤٠٩هـــــ ، (٣٦٧/٤) ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن (١٢١١/٢) .

٦ ـــ التفسير الكبير (٢١٣/٢٩) .

بمشيئته الكونية القدرية ، و لم يأمر بها شرعاً وديناً ، وإنما التزموا بها طلباً لرضوان الله تعالى(١) .

وقوله { ما كتبناها } : أي : ما شرعناها لهم وإنما التزموها من تلقاء أنفسهم(٢) .

ـــ الوجه الثاني : إعراب { رهبانية } : منصوب بفعل مضمر ، يفسره الظاهر(٣) ، قال أبو علي الفارسي(٤) : "ولا تكون عطفاً على ما قبله من المنصوب في الآية ، لأن ما ما وضع في القلب لا يبتدع"(٥) .

وهذا الوجه من الإعراب رجحه كثير من العلماء والمفسرين : كابن الجوزي في زاد المسير(٦) ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن(٧) ، وابن القيم في مدارج السالكين(٨)، والشوكاني في فتح القدير(٩) ، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير(١٠) ، وغيرهم .

ويكون تقدير المعنى : وابتدعوها رهبانية لم نشرعها لهم ، بل هم ابتدعوها من عند أنفسهم و لم نكتبها عليهم(١١) .

لأن هذه الرهبانية لم تكن مما شرع الله لهم فلا يستقيم كونها مفعولاً لـ (جعلنا ) ، ولأن الرهبانية عمل لا يتعلق بالقلوب ، وفعل ( جعلنا ) مقيد بـ {في قلوب الذين اتبعوه} ، فتكون مفعولاته مقيدة بذلك(١٢) .

---

٧ ـــ الجامع لأحكام القرآن (٢٦٣/١٧) ، وينظر أيضاً : مدارج السالكين (٦١/٢) .

١ ـــ تفسير ابن كثير (٤٠٢/٤) .

٢ ـــ إعراب القرآن للنحاس (٤٦٧/٤) ، التبيان في إعراب القرآن (١٢١١/٢) .

٣ ـــ الحسن بن الخطير النعماني ، أبو علي الفارسي ، كان مبرزاً في اللغة والنحو والعروض ، راوية لأشعار العرب ، وله في اللغة تصانيف ، كان عالماً بالتفسير والقراءات والمعاني والفقه والخلاف والأصول والكلام والمنطق ، مات بالقاهرة سنة ٥٩٨هـ ، ينظر عنه : الوافي بالوفيات (٣٢٧/١١) ، والبلغة للفيروز آبادي ص (٨٣) .

٤ ـــ ينظر : لسان العرب (٤٣٧/١) ، وتفسير الكشاف (٤٦٩/٤) ، وقد رد عليه الرازي في التفسير الكبير (٢١٤/٢٩) انتصاراً للوجه الأول من الإعراب بقوله : "ومن أين يليق بأبي علي أن يخوض في أمثال هذه الأشياء" ، وينظر أيضاً : رد ابن المنير في الانتصاف (٤٦٩/٤) .

٥ ـــ (١٧٦/٨) .

٦ ـــ (٢٦٣/١٧) .

٧ ـــ ينظر ص (٦٠/٢) .

٨ ـــ ينظر ص (١٧٤٦) .

٩ ـــ ينظر ص (٤٢٣/١١) .

١٠ ـــ مدارج السالكين (٦١/٢) ، التحرير والتنوير (٤٢٣/١١) .

١١ ـــ التحرير والتنوير (٤٢٣/١١) .

وقد رجح المعتزلة هذا الوجه من الإعراب لأن مذهبهم : أن الإنسان يخلق أفعالــه فأعربوها على مذهبهم ، قاله ابن جزى [1] .

والحق : أن كونهم ابتدعوها والتزموها من تلقاء أنفسهم ليس معناه : أنهم فعلوا ذلك مستقلين عن علم الله وقدرته وإرادته ، هذا فهم باطل لا مستند له ، بل هو الــذي أقدرهم عليها وشاءها منهم بمشيئته الكونية القدرية ، وقد علم بعلمه السابق أنهــم يبتدعوها ، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم بخمسين ألف سنة[2] .

يقول الطاهر بن عاشور عن اختيار المعتزلة لهذا الوجه من الإعراب : "وليس في هذا الإعراب حجة ، ولا في إبطاله نفع لمخالفتهم"[3] .

فيتضح أن الآية على وجهي الإعراب ليس فيها حجة لأي من الفريقين فيما ذهب إليه .

---

١ ـــ ينظر : التسهيل لعلوم التنــزيل (١٠٠/٤) .

٢ ـــ ينظر : المسائل الاعتزالية (٩٩٣/٢) .

٣ ـــ التحرير والتنوير (٤٢٣/١١) .

١١ــ واستدلوا بقــول الله تعــالى : {وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالت الأشاعرة : يدل على أنه خالق ما في الصدور من الأقوال .

يقول الباقلاني : "فهو تعالى قال : كيف لا أعلم ما تسرونه وما تخفونه من القــول وأنا الخالق ؟ لأنه خلقه لموضع القول لا يدل عندنا وعندهم* على العلم بما فعل فيه ... والله تعالى جعل كونه خالقاً دليلاً على علمه ، فيجب أن يكون إنما عنى خلقه نفس القــول دون خلقه مكانه وموضعه"[2] .

أما المعتزلة فقالوا : الذي يقتضيه الكلام ، أنه وصف نفسه بأنه يعلم السر وأخفى ، ثم بين الوجه الذي له وجب كونه عالماً ، فقال : {ألا يعلم من خلق} ، يريد : ألا يعلــم الخالق الأشياء ، الذي هو قديم قادر لذاته ؟ فحملهم على ما ذكروه بعيد[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

في الآية معنيان جائزان محتملان :

ــ الأول : إعراب ( من ) : أنها فاعل ، يراد به الخالق تعالى ، فيكون معــنى الآيــة : الذي خلق يعلم ما خلق ، ومنه ما في الصدور .

ــ الثاني : أن تكون ( من ) : مفعولاً ، والفاعل ضمير مستتر في الفعل ( يعلم ) . فيكون معنى الآية : ألا يعلم الله مخلوقه[4] .

فأما الأول فقد تعلقت به الأشاعرة ، وهو معنى كلام الباقلاني السابق .

---

١ ــ سورة الملك : الآيتين (١٣-١٤) .

* يقصد المعتزلة .

٢ ــ التمهيد ص (٣٠٥) .

٣ ــ متشابه القرآن (٦٦٢/٢) .

٤ ــ ينظر : معالم التنــزيل للبغوي (٣٧١/٤) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢١٤/١٨) ، تفسير ابن كثير (٥١٠/٤) .

يقول ابن المنير : "فإن الوجه فيها أن يكون ( من ) فاعلاً مراداً به الخالق ، ومفعول العلم محذوف تقديره ذلك إشارة إلى السر والجهر ، ومفعول ( خلق ) محذوف ضميره عائد إلى ذلك والتقدير في الجميع : ألا يعلم السر والجهر من خلقها"[١] .

وقصدهم أن فعل العبد مخلوق لله تعالى من غير أن ينسب الفعل إليه على الحقيقة .

ـــ أما الثاني فتعلقت به المعتزلة :

يقول الزمخشري : "ويجوز أن يكون ( من خلق ) منصوباً بمعنى : ألا يعلم مخلوقه"[٢].

يقول ابن عطية : "وتعلق أهل الزيغ بهذا التأويل لأنه يعطي أن الذين خلقهم الله هم العباد ، من حيث قال ( من ) ، فتخرج الأعمال عن ذلك"[٣] .

والمعنيان كما ذكر سابقاً جائزان ومحتملان ، وليس فيهما دلالة على أن أفعال العباد لا تنسب إليهم ، أو أنها غير مقدورة لله تعالى .

وقد رجّح الشيخ الشنقيطي كون ( من ) مفعولاً يقول : " الذي تشهد له النصوص أنها مفعول كما في قوله : {وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ}[٤] ، وقوله تعالى : {وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}[٥] ، ومن أعمالهم ما يسرون وما يجهرون ، وهذا المعنى لا يمنع أن تكون أفعال العباد مخلوقة لله ، وإنما فيه نسبة الفعل إلى من قام به الفعل وصدر منه ، وأنه مطلع على عبده في تلك الحالة لا يخفى عليه من أمره شي ، فإنه هو الذي خلقه وأقدره على ذلك الفعل ومكنه منه فهو سبحانه الخالق للعبد وفعله"[٦] .

ويرى ابن القيم : أنه على التقديرين فالآية دالة على خلق ما في الصدور كما هي دالة على علمه سبحانه به[٧] .

---

١ ـــ الانتصاف بهامش الكشاف (٥٦٧/٤) .

٢ ـــ الكشاف (٥٦٧/٤) .

٣ ـــ المحرر الوجيز (٣٤٠/٥) .

٤ ـــ سورة غافر : الآيتين (١٨-١٩) .

٥ ـــ سورة الصافات : الآية (٩٦) .

٦ ـــ أضواء البيان (٢٣٧/٨) .

٧ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٠٨/١) .

١٢ـــ واستدلوا بقوله تعالى : {فَعَّال لِّمَا يُرِيدُ}[1] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : لاشك أنه تعالى يريد الإيمان فوجب أن يكون فاعلاً للإيمان بمقتضى هذه الآية ، وإذا كان فاعلاً للإيمان وجب أن يكون فاعلاً للكفر ضرورة أنه لا قائل بالفرق[2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذا القول مبني على قاعدة الأشاعرة في أن الفعل عين المفعول ، والخلق عين المخلوق ، فهو سبحانه عندهم يريد ( الكفر ) ويفعله لأنه موجود وكل موجود لابد له من خالق ، ولا خالق إلا الله ، والله تعالى يخلق بإرادته فكل مخلوق مراد له ، وهو فعله .

وتحقيق القول في ذلك : أنه يمتنع إطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفياً وإثباتاً ، لما في إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إيهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح ، فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة ، وبمعنى المحبة والرضا ، وهي بالمعنى الأول : تستلزم وقوع المراد ، ولا تستلزم محبته والرضا به ، هذا إذا تعلقت الإرادة بأفعال العباد ، وأما إذا تعلقت بأفعاله هو سبحانه كما في الآية فإنها لا تنقسم ، بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له ، ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته ، فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه ، وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام ، وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة أن الفعل غير المفعول ، والخلق غير المخلوق[3] .

وهنا فرق بين فعل يريد الله تعالى أن يفعله بنفسه ، وبين فعل يريد من عبده أن يفعله، فقد يريد من عبده أن يفعل ، ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له ، وصرف موانعه عنه ، كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم ، ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له ، ويثبت قلبه عليه ، ويصرفه إليه ، ولو أراد ذلك منه لسجد له لا

---

١ ــ سورة البروج : الآية (١٦) .

٢ ــ التفسير الكبير : (١١٣/٣١) .

٣ ــ ينظر : شفاء العليل (٧٢٦/٢-٧٣٥) بتصرف ، وينظر أيضاً : التبيان في أقسام القرآن ص (٦٠-٦١) .

محالة[1]، فهو سبحانه لا يمنعه مانع من فعل أراد أن يفعله ، ولا يحول بينه وبين ذلك حائل ، لأن له ملك السموات والأرض ، وهو العزيز الحكيم[2] .

---

١ ــ شفاء العليل (٧٣٧/٢) .

٢ ــ جامع البيان للطبري (١٣٩/٣٠) ، وينظر أيضاً : معالم التنــزيل للبغوي (٤٧١/٤) .

# الفصل السابع

# الختم والطبع والهدى والضلال

# المبحث الأول

# المقصود بالختم والطبع والهدى والضلال

**المقصود بالختم والطبع :**

ــ ختم يختمه ختماً وختاماً : طبعه ، فهو مختوم ومختَّم .

والخاتم : الفاعل ، والختم على القلب : أن لا يفهم ، ولا يخرج منه شيء كأنه طبع[1].

والطبع : الختم ، وهو التأثير في الطين ونحوه .

والطابع بالفتح : الخاتم ، والكسر فيه لغة .

وطبع على الكتاب : ختم[2] .

والطبع بالسكون : الختم ، وبالتحريك : الدنس[3] .

والختم والطبع معناهما واحد وهو : الاستيثاق من الشيء حتى لا يخرج منه داخل فيه، ولا يدخل فيه خارج عنه[4] .

**ــ المقصود بالهدى والضلال :**

ــ هدى ، وهداه يهديه في الدين هدى .

والهدى ضد الضلال ، وهو : الرشاد والدلالة ، وهديت لك : بينت لك ، وهداه للطريق هداية : إذا دله على الطريق[5] .

والهداية تنقسم إلى قسمين :

* هداية عامة : وهي هداية الدلالة والإرشاد .

* وهداية خاصة : وهي هداية التوفيق والإلهام[6] .

---

١ ــ لسان العرب (١٦٣/١٢) .

٢ ــ مختار الصحاح ص (١٦٣) .

٣ ــ النهاية في غريب الأثر (١١٢/٣) .

٤ ــ ينظر : معالم التنزيل (٤٩/١) ، تفسير السمعاني (٤٦/١) ، نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (٢٧٢/١) ، الجامع لأحكام القرآن (١٨٦/١) ، أضواء البيان (١٢/١) .

٥ ــ ينظر لسان العرب (٣٥٣/١٥-٣٥٤) بتصرف .

٦ ــ ينظر المفردات للراغب ص (٥١٦) ، وأيضاً : شفاء العليل (٢٦٤/١-٢٦٥) .

# المبحث الثاني

# الختم والطبع والهدى والضلال

# عند أهل السنة والجماعة

يرى أهل السنة والجماعة أن الختم والطبع من الله تعالى على حقيقته كما أخبر بذلك في كتابه العزيز يقول تعالى : {خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ }[1] .

وهذا الختم والطبع إنما هو عقوبة من الله تعالى للكافرين بسبب مسارعتهم لتكذيب الرسل ، والتمادي على الكفر فعاقبهم الله بذلك[2] .

كما قال تعالى : {وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَـٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ }[3] ، وقال : {فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ }[4] .

يقول ابن كثير ـــ رحمه الله ـــ عن هذه الآيات وما شابهها : "إنه تعالى إنما ختم على قلوبهم وحال بينهم وبين الهدى جزاء وفاقاً على تماديهم في الباطل وتركهم الحق ، وهذا عدل منه تعالى وحسن وليس بقبيح"[5] .

وفي الحديث عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ : [ إن المؤمن إذا أذنب كانت نكتة سوداء في قلبه ، فإن تاب ونزع واستغفر ، صقل قلبه ، فإن زاد زادت ، فذلك الران الذي ذكره الله في كتابه : {كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ }[6][7] ] .

يقول الطبري ـــ رحمه الله ـــ : فأخبر رسول الله ـــ ﷺ ـــ أن الذنوب إذا تتابعت على القلوب أغلقتها وإذا أغلفتها أتاها حينئذ الختم من قبل الله عز وجل والطبع فلا يكون للإيمان إليها مسلك ولا للكفر منها مخلص فذلك هو الطبع والختم الذي ذكره الله تبارك وتعالى في قوله {ختم الله على قلوبهم }[8] .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٧) .

٢ ـــ أضواء البيان (٢٨٩/٦) .

٣ ـــ سورة الأنعام : الآية (١١٠) .

٤ ـــ سورة الصف : الآية (٥) .

٥ ـــ تفسير ابن كثير : (٦٦/١) .

٦ ـــ سورة المطففين : الآية (١٤) .

٧ ـــ رواه أحمد (٧٩٣٩) (٢٩٧/٢) ، والترمذي (٣٣٣٤) ، وابن ماجه (٤٢٤٤) (١٤١٨/٢) ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم (٣٩٠٨) ، (٥٦٢/٢) .

٨ ـــ جامع البيان (١١٣/١) .

فهذه الذنوب التي كسبوها أوجبت لهم ريناً على قلوبهم ، فكان سبب الران منهم ، هو خلق الله فيهم ، فهو خالق السبب ومسببه ، لكن السبب باختيار العبد والمسبب خارج عن قدرته واختياره[1] .

فالطبع والختم على القلوب خلق الله تعالى ، وسببه اختيار العباد بمسارعتهم للكفر وتكذيبهم الرسل ، ومجانبتهم الحق ، لكن لو تعرض العبد لفك ذلك الختم والطابع ، وفتح ذلك القفل ، لفتحه من بيده مفاتيح كل شيء .

وأسباب الفتح مقدورة للعبد غير ممتنعة عليه ، وإن كان فك الختم وفتح القفل غير مقدور له[2] .

يقول ابن حزم ـــ رحمه الله ـــ بعد ما ذكر قول الله تعالى : {خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ}[3] : "نص تعالى على أنه ختم على قلوب الكافرين وأن على سمعهم وأبصارهم غشاوة حائلة بينهم وبين قبول الحق ، فمن هو الجاعل هذه الغشاوة على سمعهم وعلى أبصارهم إلا الذي ختم على قلوبهم عز وجل ، وهذا هو الخذلان الذي ذكرنا ونعوذ بالله منه ، وهذا نص على أنهم لا يستطيعون الإيمان ما دام ذلك الختم على قلوبهم والغشاوة على أبصارهم وأسماعهم فلو أزالها تعالى لآمنوا"[4] .

وإذا كان الطبع والختم على القلوب إنما هو عقوبة وجزاء من الله سبحانه على الجرائم والإعراض والكفر السابق ، فكيف يمكن طرد ذلك في الختم والطبع السابق على فعل الجرائم ؟

يجيب ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ عن هذا بقوله : "هذا موضع يغلط فيه أكثر الناس ، ويظنون بالله سبحانه خلاف موجب أسمائه وصفاته ، والقرآن من أوله إلى آخره ، إنما يدل على أن الطبع والختم والغشاوة ، لم يفعلها الرب سبحانه بعبده من أول وهلة حين أمره بالإيمان وبينه له ، وإنما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه ، والتأكيد في البيان والإرشاد

---

١ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٩٨/١) .

٢ ـــ نفسه (٢٨٩/١) .

٣ ـــ سورة البقرة : الآية (٧) .

٤ ـــ الفصل (٥٩/٣) .

وتكرر الإعراض منهم ، والمبالغة في الكفر والعناد ، فحينئذ يطبع على قلوبهم ويختم عليها فلا تقبل الهدى بعد ذلك .

والإعراض والكفر الأول لم يكن مع ختم وطبع بل كان اختياراً ، فلما تكرر منهم صار طبيعة وسجية ، فتأمل هذا المعنى في قوله تعالى : {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ }[1] .

ومعلوم أن هذا ليس حكماً يعم جميع الكفار ، بل الذين آمنوا وصدقوا الرسل كان أكثرهم كفاراً قبل ذلك ، و لم يختم على سمعهم قلوبهم وأسماعهم .

فهذه الآيات في حق أقوام مخصوصين من الكفار ، فعل الله بهم ذلك عقوبة منه لهم في الدنيا بهذا النوع من العقوبة العاجلة ، كما عاقب بعضهم بالمسخ قردة وخنازير ، وبعضهم بالطمس على أعينهم ، فهو سبحانه يعاقب بالطمس على القلوب ، كما يعاقب بالطمس على الأعين ، وهو سبحانه قد يعاقب بالضلال عن الحق عقوبة دائمة مستمرة ، وقد يعاقب به إلى وقت ، ثم يعافي عبده ويهديه ، كما يعاقب بالعذاب كذلك"[2] .

وبمثل هذا التوضيح يتبين مذهب أهل السنة والجماعة في الأمور التي عاقب الله تعالى بها الكفار فمنعهم من الإيمان وذلك مثل :

الأكنة[3] ، يقول تعالى : {وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ }[4] .

والغطاء في قوله تعالى : {وَعَرَضۡنَا جَهَنَّمَ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡكَٰفِرِينَ عَرۡضًا ۝١٠٠ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا }[5] .

---

١ ــ سورة البقرة : الآيتين (٦-٧) .

٢ ــ شفاء العليل : (١/٢٩٠-٢٩١) .

٣ ــ الأكنة : الكن : السترة والجمع أكنان ، والأكنان : الأغطية ، ينظر مختار الصحاح ص (٢٤٢) .

٤ ــ سورة الأنعام : الآية (٢٥) .

٥ ــ سورة الكهف : الآيتين (١٠٠-١٠١) .

والغلاف[١] ، في قوله تعالى : {وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ }[٢] .

والحجاب ، في قوله تعـــالى :{وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا}[٣] .

والران[٤] ، في قوله تعالى : {كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ }[٥].

والغل[٦] ، في قوله تعـــالى : {إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ}[٧] .

والقفل ، في قوله تعالى : {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ }[٨].

}[٨].

والصمم والبكم والعمي في قوله تعالى : {صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ }[٩] .

والغشاوة[١٠]، في قوله تعالى : {وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً }[١١] .

والصد والتزيين في قوله تعالى : {وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ}[١٢] .

---

١ ـــ أغلفة : جعل له غلافاً ، وقلب كأنما أغشى غلافاً فهو لا يعي ، ينظر : مختار الصحاح ص (٢٠٠) .

٢ ـــ سورة البقرة : الآية (٨٨) .

٢ ـــ سورة الإسراء : الآية (٤٥) .

٤ ـــ الران : الرين : الطبع والدنس ، يقال : ران ذنبه على قلبه وريونا : أي غلب ، ينظر مختار الصحاح ص (١١٢) .

٥ ـــ سورة المطففين ، الآية (١٤) .

٦ ـــ الغل : جامعة توضع على العنق أو اليد ، والجمع : أغلال ، ويقال في رقبته غل من حديد ، والأغلال : هي الجوامع تجمع أيديهم إلى أعناقهم وغلت يده إلى عنقه وقد غل فهو مغلول ، والغل : القيد المختص بهما ، ينظر : لسان العرب (٥٠٤/١١).

٧ ـــ سورة يس : الآية (٨) .

٨ ـــ سورة محمد : الآية (٢٤) .

٩ ـــ سورة البقرة : الآية (١٨) .

١٠ ـــ الغشاوة : الغشاء : الغطاء ، وجعل على بصره غشاوة ، أي : غطاء ، واستغشى بثوبه وتغشى به : أي تغطى بـه ، ينظر : مختار الصحاح ص (١٩٩) .

١١ـــ سورة الجاثية : الآية (٢٣) .

١٢ـــ سورة غافر : الآية (٣٧) .

والشد على القلب ، في قوله : {وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ }[1] .

والصرف[2] ، في قوله تعالى : {صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ }[3] .

.

والإغفال[4] ، في قوله تعالى : {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا}[5] .

والمرض ، في قوله تعالى : {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا }[6] .

وتقليب الأفئدة ، في قوله تعالى : {وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ }[7] .

وإزاغة القلوب[8] ، في قوله تعالى : {فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ }[9] .

والخذلان في قوله تعالى : {إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ}[10] .

---

١ ــ سورة يونس : الآية (٨٨) .

٢ ــ الصرف : رد الشيء عن وجهه ، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف ، وقوله تعالى (صرف الله قلوبهم) أي : أضلهم منه مجازاة على فعلهم ، ينظر : لسان العرب (١٨٩/٩) .

٣ ــ سورة التوبة : الآية (١٢٧) .

٤ ــ الإغفال : غفل عنه يغفل وغفلة وأغفله عنه غيره ، وأغفله : تركه وسها عنه ، ينظر : لسان العرب (٤٩٧/١١) .

٥ ــ سورة الكهف : الآية (٢٨) .

٦ ــ سورة البقرة : الآية (١٠) .

٧ ــ سورة الأنعام : الآية (١١٠) .

٨ ــ الزيغ : الميل ، يقال : زاغ عن الطريق يزيغ : إذا عدل عنه ، ينظر : لسان العرب (٤٣٢/٨) .

٩ ــ سورة الصف : الآية (٥) .

١٠ــ سورة آل عمران : الآية (١٦٠) .

والإركاس[1] ، في قوله تعـالى : {فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ }[2] .

والتثبيط ، في قوله تعالى : {وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ }[3] .

وجعل القلب قاسـيا ، في قولـه تعـالى : {وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ}[4] ، وغيرها مما ورد في القرآن[5] .

والهدى والضلال عند أهل السنة والجماعة هو قلب أبواب القدر ومسـائله ، فـإن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجله هو ما يقسمه له من الهدى ، وأعظم ما يبتليه ويقدره عليـه هو الضلال ، وكل نعمة دون نعمة الهدى ، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال ، وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم ، وكتبه المنـزلة عليهم على أنه سبحانه يضل مـن يشـاء ويهدي من يشاء ، وأنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأن الهـدى والإضلال بيده لا بيد العبد ، وأن العبد هو الضال المهتدي[6] .

والهدى من الله تعالى للعبد توفيقه للإيمان وإعانته عليه[7] .

يقـول تعـالى : {مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا }[8] ، يقول ابن حزم : "فبين عز وجل بياناً أن من أعطاه الهدى اهتـدى ، ومـن أضله فلا يهتدي ، فصح يقيناً أن بوقوع الهدى له من الله تعالى وهو التوفيق يفعل العبد مـا

ـــــــــــــ

١ ــ الإركاس : الركس : قلب الشيء على رأسه أو رد أوله على آخره ، وأركسته : إذا رددته ورجعته ، ينظر : لسـان العـرب (١٠٠/٦) .

٢ ــ سورة النساء : الآية (٨٨) .

٣ ــ سورة التوبة : الآية (٤٦) .

٤ ــ سورة المائدة : الآية (١٣) .

٥ ــ ينظر : شفاء العليل لابن القيم ــ رحمه الله تعالى ــ (٢٩١/١-٣٣٢) ، فقد بين رحمه الله أن هذه الأمـور تحصـل للعبـاد بكسبهم وعملهم الذي عملوه ، فجعل الله تعالى هذه الأمور عقوبة لهم على إعراضهم وصدهم عن السبيل وتوليهم عن الحـق بعدما عرفوه ، فهي كسب العباد وخلق الله تعالى فيهم .

٦ ــ ينظر : شفاء العليل (٢٢٩/١) .

٧ ــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (١٤٨) .

٨ ــ سورة الكهف : الآية (١٧) .

يكون به مهتدياً ، وأن بوقوع الإضلال من الله تعالى وهو الخذلان وخلق ضلال العبد يفعل المرء ما يكون به ضالاً"[1] .

وللهدى والضلال عند أهل السنة والجماعة مراتب أربع هي[2] :

الأولى: الهدى العام : وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها .

وهي هداية عاملة وشاملة للإنسان والحيوان ، يقول تعالى : {سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ }[3] ، فذكر سبحانه أربعة أمور عامة : الخلق ، والتسوية ، والتقدير ، والهداية ، وجعل التسوية من تمام الخلق ، والهداية من تمام التقدير[4].

الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده ، وهذا خاص بالمكلفين ، وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحق ، وإن كانت شرطاً فيه أو جزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب ، بل قد يتخلف عنه المقتضى إما لعدم كمال التسبب ، أو لوجود مانع ، ولهذا قال تعالى : {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ}[5] .

فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا ، فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه ، فأعماهم عنه بعد أن أراهموه .

وهذه الهداية هي التي أثبتها الله تعالى لرسوله حيث قال : {وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ }[6] ، ونفى عنه ملك الهداية الموجبة ، وهي هداية التوفيق والإلهام والإلهام بقوله : {إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ }[7] .

---

١ ــ الفصل (٣/٥٥) .

٢ ــ ينظر في ذلك : المفردات في غريب القرآن ص (٥١٦ــ٥٢٠) .

٣ ــ سورة الأعلى : الآيات (١-٣) .

٤ ــ ينظر : شفاء العليل (١/٢٣٠-٢٦٤) .

٥ ــ سورة فصلت : الآية (١٧) .

٦ ــ سورة الشورى : الآية (٥٢) .

٧ ــ سورة القصص : الآية (٥٦) .

وهي هداية تختص بالمكلفين ، وهي حجة الله على خلقه التي لا يعذب أحداً إلا بعد إقامتها عليه ، قال تعالى : {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً}[1] .

وقـــال : {رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ}[2] ، فحجته تعالى قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى ، وبيان الرسل لهم ، وإراءتهم الطريق المستقيم ، حتى كأنهم يشاهدونه عياناً ، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً ، ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب ، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه ، أو كونه بناحية من الأرض لم تبلغه دعوة رسله ، فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته ، فلم يمنعهم من الهدى ، ولم يحل بينهم وبينه ، نعم قطع عنهم توفيقه ، ولم يرد من نفسه إعانتهم والإقبال بقلوبهم إليه ، فلم يحل بينهم وبين ما هو مقدور لهم ، وإن حال بينهم وبين ما لا يقدرون عليه ، وهو فعله ومشيئته وتوفيقه فهذا غير مقدور لهم ، وهو الذي منعوه ، وحيل بينهم وبينه[3] .

الثالثة: مرتبة هداية التوفيق والإلهام ، وخلق المشيئة للفعل ، وهذه المرتبة أخص من التي قبلها، وهي التي ضل فيها جهال القدرية بإنكارها وهذه المرتبة مستلزمة أمرين :

ـــ فعل الرب تعالى : وهو الهدى .

ـــ فعل العبد : وهو الاهتداء ، وهو أثر فعله سبحانه ، فهو الهادي ، والعبد المهتدي، قال تعالى : {مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ}[4] .

ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثره التام ، فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد ، ولهذا قال تعالى : {إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ}[5] ، وهذا صريح في أن هذا الهدى ليس إليه ـــ ﷺ ـــ ، ولو حرص عليه ، ولا إلى أحد

---

١ ـــ سورة الإسراء : الآية (١٥) .

٢ ـــ سورة النساء : الآية (١٦٥) .

٣ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٦٤/١-٢٦٦) بتصرف .

٤ ـــ سورة الكهف : الآية (١٧) .

٥ ـــ سورة النحل : الآية (٣٧) .

غير الله ، وأن الله سبحانه إذا أضل عبداً لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته ، كما قال تعالى: {مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ }[1] .

الرابعة: الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة .

يقول تعالى : {ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ}[2] ، ويقول تعالى : {وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ }[3] .

فهذه هداية بعد قتلهم ، سيهديهم إلى طريق الجنة ، ويصلح حالهم في الآخرة بإرضاء خصومهم ، وقبول أعمالهم[4] .

والخلاف والنزاع بين أهل السنة والجماعة وبين المخالفين لهم في المرتبتين الثانية والثالثة على ما سيأتي توضيحه إن شاء الله في المبحث القادم .

---

١ ــ سورة الأعراف : الآية (١٨٦) ، وينظر في هذه المرتبة : شفاء العليل (١/٢٦٦-٢٧٦) .

٢ ــ صورة الصافات : الآيتين (٢٢-٢٣) .

٣ ــ سورة محمد : الآيتين (٤-٥) .

٤ ــ ينظر : شفاء العليل (١/٢٧٦) ، وينظر الأقوال في الآية : جامع البيان في الطبري (٢٩-٤٥) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/٢٣٠) ، زاد المسير (٧/٣٩٨) .

# المبحث الثاني

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة

# في الختم والطبع والهدى والضلال

**أولاً : قول الجهمية :**

إن الحديث عن الهدى والضلال والطبع والختم ، فرع عن الحديث في أفعال العباد ، والجهمية الجبرية يقولون ، إن الهدى والضلال من فعل الله تعالى ، وليست فعــلاً للعبــد ، والمراد بهما في حق الله تعالى ما يخلقه في العبد دون إرادة منه أو فعل أو اختيار ، وهذا القول منهم مبني على رأيهم في مسألة خلق أفعال العباد حيث لا تنسب أفعال العباد إليهم إلا على سبيل المجاز[١] .

وتذهب الجهمية الجبرية إلى أن الله تعالى أكره العبد على ذلك ، وقهــره عليــه ، وأجبره من غير فعل منه ولا إرادة ولا اختيار ولا كسب البتة ، بل حال بين العبــد وبــين الهدى ابتداءً من غير ذنب ولا سبب من العبد يقتضي ذلك ، بل أمره وحال مع أمره بينــه وبين الهدى فلم ييسر له سبيلاً ، ولا أعطاه عليه قدرة ولا مكنه منه بوجه[٢] .

ويتضح من هذا القول مجانبته للصواب ، فالعباد لهم فعل وقدرة واختيار ، وقد أثبتت نصوص الكتاب والسنة ذلك ، وأثبتها الحس والعقل ، ويجاب عن رأيهم هذا بمثل ما أجيب به عن رأيهم في خلق أفعال العباد[٣] .

١ ـــ ينظر في رأي الجهمية الجبرية كلاً من : مقالات الإسلاميين (٣٣٨/١) ، الفرق بين الفرق ص (١٥٨-١٥٩) ، الملل والنحــل (٩٨/١) .

٢ ـــ ينظر : شفاء العليل (٢٧٧/١) .

٣ ـــ ينظر ص (    ) من البحث .

**ثانياً : قول المعتزلة :**

تذهب المعتزلة إلى أنه لا ختم ولا تغشية على الحقيقة وإنما هو من باب المجاز[1] .

ويقولون : إن المقصود بالختم والطبع : هو شهادة الله تعالى على الكافرين أنهم لا يؤمنون ، أو هو السواد في القلب ، وقالوا : وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان[2] .

وقال الجبائي وابنه ومن تابعهما : إن الله تعالى وسم قلوب الكفار بسمات وعلامات تعرفها الملائكة فتميز بها الكافر من المؤمن ، وذلك لأن الختم والطبع في اللغة هو الوسم ، ولا يمتنع أن يخلق الله في قلوب الفجار سمة تتميز بها عن قلوب الأبرار ، وتتبين تلك السمة للملائكة ، فيذمون من اتسم بها ، وفي ذلك مصلحة دينية ، لأنه إذا علم العبد أنه إذا كفر وُسم بسمة يتحقق بها ذمه ولعنه من الملائكة كان ذلك سبباً لانزجاره عنه[3] .

وذهب بعضهم إلى القول بأن الكافرين لما أعرضوا وتركوا الاهتداء بهدى الله الذي بعث به رسله ، حتى صار ذلك الإعراض والنفار كالإلف والطبيعة والسجية ، أشبه حالهم حال من منع عن الشيء وصد عنه ، وصار هذا وقراً في آذانهم ، وختماً على قلوبهم ، وغشاوة على أعينهم ، فلا يخلص إليهم الهدى ، وإنما أضاف الله تعالى ذلك إليه ، لأن هذه الصفة قد صارت في تمكنها وقوة ثباتها كالخلقة التي خلق عليها العبد .

وقد اعترف بعضهم بأن ذلك خلق الله تعالى ، ولكنه عقوبة على كفرهم وإعراضهم السابق ، فإنه سبحانه يعاقب على الضلال المقدور بإضلال بعده ، ويثيب على الهدى بهدى بعده ، كما يعاقب على السيئة بسيئة مثلها ، ويثيب على الحسنة بحسنة مثلها .

وقد اقترب بعضهم[4] من القول بأن الختم والطبع موانع ، غير أنها عقوبات من الله تعالى لأصحاب الجرائم[5] .

---

١ ــ الكشاف للزمخشري (٥٧/١) ، وينظر : متشابه القرآن (٥١/١-٥٢) .

٢ ــ مقالات الإسلاميين ((٣٢٣/١) .

٣ ــ شرح المواقف للشريف الجرجاني ص (٢٧٥) ، وينظر أيضاً : مقالات الإسلاميين (٣٢٣/١) ، الإرشاد للجويني ص (٢١٤).

٤ ــ وهم : عبد الواحد بن زيد البصري ، وقد رمى بالقدر ، والآخر : بكر بن زياد الباهلي المعروف ببكر ابن أخت عبدالواحد بن زيد ، قال عنه ابن حبان : دجال يضع الحديث ، ينظر ترجمتهم في : الفرق بين الفرق ص (١٥٩) ، ولسان الميزان (٨٠/٤) ، (٥٠/٢) .

٥ ــ ينظر : شفاء العليل (٢٧٨/١-٢٨١) بتصرف ، وأيضاً : شرح المواقف ص (٢٧٥) .

وقال بعضهم : الكافر هو الذي طبع على قلب نفسه في الحقيقة ، وختم على قلبه ، والشيطان أيضاً فعل ذلك ، ولكن لما كان الله سبحانه هو الذي أقدر العبد والشيطان على ذلك ، نسب الفعل إليه تعالى ، لإقداره للفعل على ذلك ، لا لأنه هو الذي فعله[١] .

وقال بعضهم : لما بلغوا في الكفر إلى حيث لم يبق طريق إلى تحصيل الإيمان لهم إلا بالقسر والإلجاء[٢] ، ولم تقتض حكمته تعالى أن يقصرهم على الإيمان ، لئلا تزول حكمة التكليف ، عبر عن ترك الإلجاء والقسر بالختم والطبع إعلاماً بأنهم انتهوا في الكفر والإعراض إلى حيث لا ينتهون عنه إلا بالقسر ، وتلك الغاية في وصف لجاجهم وتماديهم في الكفر[٣] .

هذه مجمل أقوال المعتزلة في الختم والطبع ، والحامل لهم على التأويل في معنى الختم والطبع من الله تعالى هو الفرار من نسبة هذه الأمور إلى خلق الله تعالى[٤] .

ـ فأما الهدى فتذهب المعتزلة إلى تفسيره بمعنى : الدلالة والإرشاد[٥] .

وقالوا أيضاً : يأتي الهدى بمعنى : الزيادة ، وهو ما يفعله الله تعالى من الألطاف والتأييد .

ويرد الهدى عندهم بمعنى : نفس الثواب ، أو أن يسلك بالعبد طريق الجنة والمنفعة ، قالوا : وأما إضافة الهدى بمعنى : خلق الإيمان والطاعة ، فغير موجود في الكتاب ، وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى ويوصف تعالى من حيث دله وسهل سبيله إليه بأنه قد هداه[٦].

---

١ ـ ينظر : شفاء العليل : (٢٨٣/١) .

٢ ـ القسر والإلجاء : هو الاضطرار ، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه ، والتلجئة : الإكراه وقسره على الأمر : أكرهه عليه وقهره ، ينظر لسان العرب (١٥٢/١) ، مختار الصحاح ص (٢٢٣) .

وترى المعتزلة : أن الإلجاء هو أنه يعلمهم تعالى أنهم (أي العباد) لو حاولوا غير الإيمان لمنعهم منه ، وحينئذ يمتنعون من فعل شيء غير الإيمان .

يقول أبو هاشم : إن الملجأ هو من دفع إلى ضررين يدفع أعظمها بأدونهما ، ولا يجوز للملجأ أن يقع منه غير ما ألجئ إليه ، ينظر في الإلجاء عند المعتزلة : المغني (٣٩٥/١١-٣٩٧) ، متشابه القرآن (٧٠٠/٢-٧١٤) .

٣ ـ ينظر : الكشاف للزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ( ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ) ، فقد ذكر هذا القول (٦٠/١-٦١) .

٤ ـ تنظر أقوال المعتزلة في الطبع والختم في متشابه القرآن في المواضع التالية :

( ٥١/١ ، ٢١١ ، ٢٤٧ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ) ، ( ٤٧٣/٢ ، ٥٥٧ ، ٦٠٥ ، ٦١١ ، ٦٥٤ ) .

٥ ـ وقد حشد القاضي الأدلة في كتابه : متشابه القرآن على أن الهدى يأتي بمعنى : الدلالة والإرشاد فقط ، ينظر : (٦١/١-٦٢) .

٦ ـ ينظر : متشابه القرآن (٦١/١-٦٥) بتصرف ، وأيضاً تنظر هذه المعاني في : مقالات الإسلاميين (٣٢٤/١) .

ويقولون : إن الضلال الأصل فيه : الهلاك ، ويستعمل فيما يجري مجرى الطريق إليه، أو يكون حقيقة فيما يؤدي إلى الهلاك ... وأضافه تعالى إلى نفسه بمعنى العقـــاب ، وسمـــاه ضالاً .

قالوا : ويجوز أن يضاف الضلال إليه تعالى بمعنى : أن يذهب بهم عن طريق الجنة إلى طريق النار .

أما أن يأتي الضلال بمعنى : خلق نفس الكفر فيهم أو الدعاء إليه ، فذلك لا يجـــوز عليه تعالى عندهم[1] .

---

١ ــ ينظر : متشابه القرآن (١/٦٥-٦٧) بتصرف ، وينظر أيضاً : مقالات الإسلاميين (١/٣٢٥-٣٢٦) .

**مناقشة قول المعتزلة :**

إن في تأويل كثير من المعتزلة لمعاني : الختم والطبع والهدى والضلال مجانبة للصواب ، فإن قولهم : إن المراد بها شهادته سبحانه أنهم يؤمنون ، أو الإخبار عنهم بذلك ، أو أنـــه وجدهم أو سماهم ، مما لا يصح حمل معانيها عليه ، فليس في اللغة أن معنى : هديت الرجل إذا وجدته مهتدياً ، أو ختم الله على سمعه وقلبه إذا وجده كذلك ، فليس هـــذا إلا افتـــراء محض على القرآن واللغة(١) .

يقول أبو الحسن الأشعري ـــ رحمه الله ـــ في رده على المعتزلة : "إذا قلتم : إن الله أضل الكافرين بأن سماهم ضالين ، وليس ذلك في اللغة على ما ادعيتموه ، فيلزمكم إذا سمى النبي ـــ ﷺ ـــ قوماً ضالين فاسدين بأن يكون قد أضلهم وأفسدهم بأن سمـــاهم ضـــالين فاسدين "(٢) .

ـــ وقولهم : إن معنى الختم والطبع سمة وعلامة ، مخالفة لنص الكتاب وفحـــوى الخطاب (٣) .

يقول ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ : "أما العلامة فيا عجباً لفرقة التحريف ، وما جنت على القرآن والإيمان ، ففي أي لغة وأي لسان يدل على أن معنى قولـــه تعـــالى : {إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ }(٤) ، أي : أنك لا تعلمه بعلامة ، ولكن الله هو الذي يعلمه به ؟

وقوله : {مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ }(٥) . من يعلمه بعلامة الضلال لم يعلمه غيره بعلامة الهدى .

---

١ ـــ ينظر شفاء العليل : (٢٧٣/١) .

٢ ـــ الإبانة ص (١٦٠) ، وينظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص (٢٨) ، وينظر أيضاً : أصول الدين للبغدادي ص (١٥٥).

٣ ـــ ينظر : الإرشاد ص (٢١٤) .

٤ ـــ سورة القصص : الآية (٥٦) .

٥ ـــ سورة الأعراف : الآية (١٨٦) .

وقوله : {وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا }[1] ، لعلمناها بعلامة الهدى الــذي خلقته هي لنفسها وأعطته نفسها ، ففي أي لغة يفهم من قول الــداعي : {ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ }[2] : علمنا بعلامة تعرف الملائكة بها أننا مهتدون؟ "[3] .

— أما قولهم : إن الكافر هو الذي طبع على قلب نفسه في الحقيقــة ، ولكــن نسب إلى الله تعالى لإقداره الفاعل على ذلك لا أنه هو الذي فعلــه ، فهــو كلام فيه حق وباطل فلا يقبل مطلقاً ولا يرد مطلقاً .

— فقولهم إن الله أقدر الكافر والشيطان على الطبع والختم ، كلام باطل ، فإنه لم يقدره إلا على التزيين والوسوسة والدعوة إلى الكفر، و لم يقدره على خلق ذلك في قلب العبد البتة ، وهو أقل من ذلك وأعجز ، وقد قال ــ ﷺ ــ : [ بعثت داعياً ومبلغاً ، وليس إلي من الهداية شيء ، وخلق إبليس مزينــاً ، وليس إليه من الضلالة شيء ] [4] .

فمقدور الشيطان أن يدعو العبد إلى فعل الأسباب التي إذا فعلها ختم الله على قلبــه وسمعه وطبع عليه ، كما يدعوه إلى الأسباب التي إذا فعلها عاقبه الله بالنار ، فعقابه بالنــار كعقابه بالختم والطبع ، وأسباب العقاب فعله ، وتزيينها وتحسينها فعل الشيطان ، والجميــع مخلوق لله[5] .

---

١ ــ سورة السجدة : الآية (١٣) .

٢ ــ سورة الفاتحة : الآية (٦) .

٣ ــ ينظر : شفاء العليل (٢٧٢/١) .

٤ ــ رواه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (١٢/٢) من حديث عمر بن الخطاب ــ ﷺ ــ ، وفيه : خالد بن عبد الرحمن أبــو الهيثم عن سماك بن حرب ، قال العقيلي : وخالد ليس بمعروف بالنقل وحديثه غير محفوظ ، ولا يعرف له أصل ، تعقب بــأن ابن عدي أخرجه ، وقال عقب إخراجه : في قلبي منه شيء ولا أدري سمع خالد من سماك أم لا ؟ ولا أشك أن خالداً هذا هو الخراساني ، فكأن الحديث مرسل عن سماك ، انتهى ، وخالد الخراساني روى له أبو داود والنسائي ، ووثقه ابن معين فحينئــذ ليس في الحديث إلا الإرسال ، قلت : فرق الحفاظ : الدارقطني والمزي والذهبي وابن حجر بين الخراساني ، والــذي في هــذا الإسناد ، وقالوا : إن هذا هو العبدي العطار الكوفي ، وقال الدارقطني وابن حجر ، إنه مجهول والله أعلم ، ينظــر : تنــــزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق (٣١٥/١) .

٥ ــ ينظر : شفاء العليل : (٢٨٣/١) .

وأما القول بالإلجاء والقسر : فهو قول باطل ، لأنه سبحانه قادر على أن يخلق فيهم مشيئة الإيمان وإرادته ومحبته ، فيؤمنون بغير قسر ولا إلجاء ، بل إيمان اختيار وطاعة ، كما قال تعالى : {وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا}[1] .

وإيمان القسر والإلجاء لا يسمى إيماناً ، ولهذا يؤمن الناس كلهم يوم القيامة ، ولا يسمى ذلك إيماناً لأنه إلجاء واضطرار[2] .

وتأويل المعتزلة الهدى بأنه هداية البيان والتعريف والدلالة ، لا خلق الهدى في القلب، فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة ، وهذا التأويل من أبطل الباطل ، فإن الله سبحانه يخبر أنه قسم هدايته للعبد إلى قسمين : قسم لا يقدر عليه غيره ، وقسم مقدور للعباد ، فقال في القسم المقدور للبشر : {وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ}[3] . وقال في غير المقدور للبشر : {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ}[4] ، وقال: {مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ}[5] ، ومعلوم قطعاً أن البيان والدلالة قد تحصل له ، ولا تنفي عنه .

وكذلك قوله : {فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ}[6] ، لا يصح حمله على هداية الدعوة والبيان ، فإن هذا يُهْدَى وإن أضله الله بالدعوة والبيان .

وكذا قوله : {وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ}[7] .

هل يجوز حمله على معنى : فمن يدعوه إلى الهدى ، ويبين له ما تقوم به حجة الله عليه .

---

١ ــ سورة يونس : الآية (٩٩) .

٢ ــ ينظر : شفاء العليل : (١/٢٨٥-٢٨٦) .

٣ ــ سورة الشورى : الآية (٥٢) .

٤ ــ سورة القصص : الآية (٥٦) .

٥ ــ سورة الأعراف : الآية (١٨٦) .

٦ ــ سورة النحل : الآية (٣٧) .

٧ ــ سورة الجاثية : الآية (٢٣) .

وكيف يصنع هؤلاء بالنصوص التي فيها أنه سبحانه هو الذي أضلهم ، أيجوز لهم حملها على أنه دعاهم إلى الضلال[1] .

مما سبق يتضح إن المعتزلة أخطأت في :

- إنكارهم هداية التوفيق والإلهام .
- وحصرهم معنى هداية لله للعبد بأنها دلالة البيان والدعوة والإرشاد أو غيرها من المعاني التي ذكرت سابقاً .

وإنكارهم لهداية التوفيق والإلهام خطأ أوقعهم فيه أمران :

* الأول : مذهبهم في وجوب فعل الأصلح للعباد حيث قالوا : يجب على الله تعالى فعل الأصلح للعباد ، ولذلك لا يمكن أن يهدي الله أحداً أو يضل أحداً[2] .

وظنهم أن إقدار الله تعالى المؤمن والكافر والبر والفاجر سواء ، فلا يقولون :

إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان ، بل يقولون : إن إعانته للمطيع والعاصي سواء ، ولكن هذا بنفسه رجّح الطاعة ، وهذا بنفسه رجّح المعصية[3] .

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر ، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع المؤمن نعمة دينية خصه بها دون الكافر ، وأنه أعانه على الطاعة إعانةً لم يعن بها الكافر ، كما قال تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾[4] ، فبين أنه حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم ... ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يبين تعالى أنه اختص عباده المؤمنين بالهدى والإيمان والعمل الصالح[5] .

* والأمر الآخر : قولهم الفاسد في مسألة أفعال العباد[6] ، كما سبق واتضح ذلك .

---

١ — ينظر : شفاء العليل (١/٢٧١-٢٧٢) .

٢ — ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (١٣٣) ، متشابه القرآن (٢/٧٢٣) ، شرح العقيدة الطحاوية ص (١٤٨) .

٣ — منهاج السنة (٣/٤٣) .

٤ — سورة الحجرات : الآية (٧) .

٥ — ينظر : منهاج السنة (٣/٤٤-٤٥) بتصرف .

٦ — ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (١٤٨) .

**ثالثاً : قول الأشاعرة :**

ترى الأشاعرة أن الختم والطبع عبارة عن خلق الضلال في القلوب[1] .

يقول أبو الحسن الأشعري : "معنى أن الله طبع : أي خلق فيها الكفر"[2] .

وهدى الله تعالى للكافرين معناه عندهم : خلق هداهم ، وأما معنى أضلهم الله : أي خلق ضلالهم[3] .

يقول الباقلاني : "يهديهم بأن يخلق هداهم ، وينور بالإيمان قلوبهم ، وقد يهديهم بأن يشرح صدورهم ويتولى توفيقهم له ، وإعانتهم عليه ، وتسهيله لهم السبيل إليه ... ومعنى إضلاله الكافرين : قد اضلهم بأن يخلق ضلالهم قبيحاً فاسداً .. [4] .

ويرى الآمدي أن الهداية والإضلال ، وإن أطلقا بإزاء محامل ... غير أن الهداية حقيقة في خلق الهدى ، وهو الإيمان ، ومجاز فيما سواه .

وإما الإضلال : فهو حقيقة في الضلال ، ومجاز فيما عداه[5] .

ويقول ابن المنير : "الهدى من الله تعالى عند أهل السنة حقيقة هو خلق الهدى في قلوب المؤمنين .

والإضلال : خلق الضلال في قلوب الكافرين ، ثم ورد الهدى على غير ذلك من الوجوه مجازاً واتساعاً"[6] .

وإذ تثبت الأشاعرة خلق الله تعالى للهدى والضلال في قلب العبد فيثبتون هداية التوفيق والإلهام التي أنكرها المعتزلة إلا أن إثباتهم لها ليس هو بالمعنى المعروف عند أهل السنة والجماعة الذي ورد ، بل : هم ينكرون دور العبد في ذلك بالكلية فليس هو عندهم إلا محلاً لفعل الله ، أما أن يكون له دور في حصول تلك الهداية فغير وارد في مذهبهم[7] .

---

١ ــ أبكار الأفكار للآمدي (٦٢٩/١) ، ويقول شارح المواقف : "ذهب أهل الحق : إلى أنها عبارة عن خلق الضلال في القلوب ، وذلك لأن هذه الأمور في اللغة موانع في الحقيقة ، إنما سميت بذلك لكونها مانعة ، وخلق الضلال في القلوب مانع من الهدى ، فصح تسميته بهذه الأسماء .. " ينظر ص (٢٧٤) .

٢ ــ مقالات الإسلاميين (٣٢٤/١) .

٣ ــ ينظر : المصدر نفسه (٣٢٤/١-٣٢٥) .

٤ ــ ينظر : التمهيد ص (٣٣٥) .

٥ ــ ينظر : أبكار الأفكار (٦٢٢/١) بتصرف .

٦ ــ الانتصاف بهامش الكشاف (١٨٩/٤-١٩٠) .

٧ ــ ينظر : المسائل الاعتزالية (٢٦٣/١) .

يقول الرازي عند تفسيره لقول الله تعالى : {مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ }[1] ، إن الفعل يتوقف على حصول الداعي ، وحصول الداعي ليس إلا من الله ، فالفعل ليس إلا من الله"[2] .

فعندهم خالق الهدى والضلال فاعله أيضاً على الحقيقة ، وفي ذلك يقول الأشعري : " فإن قال : هل اكتسب الإنسان الشيء على حقيقته كفراً وباطلاً ، وإيماناً حسناً ؟ قيل له: هذا خطأ ، وإنما معنى : اكتسب الكفر : أنه كفر بقوة محدثة ، وكذلك قولنا : اكتسب الإيمان إنما معناه : أنه آمن بقوة محدثة ، من غير أن يكون اكتسب الشيء على حقيقته ، بل الذي فعله على حقيقته هو رب العالمين"[3] .

وهو ما ذكره عنه ابن تيمية ــ رحمه الله ــ من أن الأشعري يقول : "الفعل وصفته واقع بمحض قدرة الله وحده ، ولا تأثير لقدرة العبد في هذا ، ولا في هذا"[4] .

---

١ ــ سورة الأعراف : الآية (١٧٨) .

٢ ــ التفسير الكبير (٤٩/١٥) ، وينظر : القضاء والقدر للرازي ص (٩٥) .

٣ ــ اللمع ص (٤٦) .

٤ ــ منهاج السنة النبوية (٢١٣/١-٢١٤) ، وينظر أيضاً : شفاء العليل (٤٢٥/١) .
ويقول الرازي في الأربعين في أصول الدين ص (٣٢٠) ما نصه : "الذين يقولون : لا تأثير لقدرة العبد في الفعل ، وفي صفة من صفات الفعل ، بل الله تعالى يخلق الفعل ، ويخلق قدرة متعلقة بذلك الفعل ، ولا تأثير لتلك القدرة في ذلك الفعل ، وهو قول أبي الحسن الأشعري" .

**مناقشة قول الأشاعرة :**

أصابت الأشاعرة في إثبات هداية التوفيق والإلهام ، لكن الخطأ الذي وقعوا فيه هو إنكارهم دور العبد في الاهتداء ، ذاك أن هداية التوفيق والإلهام تستلزم أمرين هما :

ـــ خلق الله تعالى وفعله ، وهو الهدى والإضلال .

ـــ فعل العبد وكسبه ، وهو الاهتداء والضلال .

والأمر الأول نازع فيه القدرية المعتزلة كما سبق بيانه .

أما الثاني فقد نازع فيه الجبرية والأشاعرة بناء على قولهم بعدم تأثير القدرة المقارنة للفعل فيه ، وهو ما اشتهر عن أبي الحسن الأشعري وأصحابه كما تبين سابقاً .

وأهل السنة والجماعة في هذه المسألة يقولون : إن الهداية من الله تعالى بيانه الحق وإرشاده العباد ، وتوفيقه من شاء منهم إليه .

والإضلال هو : إضلال من شاء من خلقه ، بأن يكلهم إلى أنفسهم ، ولا يعينهم على الخير ، فيعاقبهم بنفس ما عملوا .

وأما الاهتداء والضلال في حق العبد فمعناه : أنه فاعل للهدى والضلال ، والطاعة والمعصية حقيقة ، وليس فاعل ذلك أحداً غيره[1] .

أما قولهم بالمجاز في المعاني الأخرى للهداية ، فالحق أن الهدى في القرآن أربع مراتب كما سبق بيانه ، وكلها أثبتها الله تعالى في نصوص الكتاب ، أو ثبتت في نصوص السنة[2] ، فلا وجه للقول بالمجاز في هذه المعاني .

---

١ ـــ ينظر : شفاء العليل (١/٢٦٥-٢٦٦) .

٢ ـــ وقد رد الإمام ابن تيمية على القائلين بالمجاز في القرآن وخصوصاً على الآمدي ، ينظر : مجموع الفتاوى (٢٠/٤٠٠-٤٩٧).

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في الختم والطبع والهدى والضلال ومناقشتها

**أولاً : شبهات المعتزلة :**

**أ ــ الاستدلال بالآيات التي تنسب الهدى والضلال للعبد نفسه :**

ومن ذلك :

١ ــ قوله تعالى : { قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا }[١] .

٢ ــ وقوله تعالى : {مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا}[٢] .

٣ ــ وقوله تعالى : {فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا}[٣].

**وجه الاستدلال :**

قالوا : دلت الآيات السابقة على أن العبد هو الذي يفعل الاهتداء والضلال ، وأنه يؤتى في أنه يضل من قبل نفسه[٤] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن معنى الآيات السابقة : أن من يهتدي فليس ينفع بلزومه الاستقامة وإيمانه بالله ورسوله غير نفسه ، ومن ضل وجار عن قصد السبيل فأخذ على غير هدى ، وكفر بالله وبمحمد ــ ﷺ ــ ، وبما جاء به من عند الله من الحق فليس يضر بضلاله وجوره عن الهدى غير نفسه ، لأنه يوجب لها بذلك غضب الله وأليم عذابه[٥] .

فالأدلة السابقة تثبت كسب العبد ، وقدرته على الاختيار بين الهدى والضلال ، وهذا ما يقول به أهل السنة والجماعة ، لكن في المقابل قصرت المعتزلة مفهوم الأدلة على

---

١ ــ سورة يونس : الآية (١٠٨) .

٢ ــ سورة الإسراء : الآية (١٥) .

٣ ــ سورة الزمر : الآية (٤١) .

٤ ــ ينظر : متشابه القرآن (٤٥٩/٢) .

٥ ــ جامع البيان (٥٣/١٥-٥٤) ، وينظر أيضاً : معالم التنزيل (١٠٨/٣) ، وتفسير ابن كثير (٤١/٣) ، أضواء البيان (٦٣/٣).

هذا المعنى ، فنفوا خلق الله تعالى للهدى والإضلال في قلب العبد وذلك بناء على إنكـــارهم لخلق الله لأفعال العباد ، وهو الخطأ الذي أوقعهم في فهم الأدلة على غير مرادها .

٤ ـــ وأيضاً قوله تعالى : { وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ }[١] .

**وجه الاستدلال :**

قال المعتزلة ( أغفلنا ) : أي وجدناه ، أو صادفناه كذلك ، لا أن الله تعالى فعل ذلك به[٢] ، واستندوا إلى قراءة شاذة لعمرو بن عبيد ، وعمرو بن فائد[٣] ، وموسى الأسواري[٤] ، في الآية ، وذلك بفتح اللام في أغفلنا ، ورفع الباء في ( قلبه ) ، على أنه فاعل ، فيكون المعنى : من نسينا قلبه ، فأصبح غافلاً عنا[٥] ، يقول ابن جني[٦] : "ولا تطع تطع من ظَنَّنَا غافلين عنه"[٧] ، وتأييداً لما ذهبوا قالوا : لو كان الأمر خلاف ذلك لوجب أن أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو ، وأن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه ، وذلك أنه كان يكون على هذا الأول علة الثاني ، والثاني مسبباً عن الأول ومطاوعاً له ... فمجيء قوله تعالى : {واتبع هواه}بالواو : يدل على أن الثاني ليس مسبباً عن الأول على ما يعتقد المخالف"[٨] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن معنى الآية : "لا تطع يا محمد من شغلنا من الكفار الذين سألوك طرد الرهط الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي عنك عن ذكرنا بالكفر وغلبة الشقاء عليه ، واتبع هواه وترك اتباع أمر الله ونهيه ، وآثر هوى نفسه على طاعة ربه"[٩] ، يقول الشيخ الشنقيطي

---

١ ــ سورة الكهف : الآية (٢٨) .

٢ ــ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ــ بيروت (٣/٢٥٣) ، وينظر أيضاً : الكشاف للزمخشري (٢/٦٩٠) .

٣ ــ عمرو بن فائد ، أبو علي الأسواري ، بصري منكر الحديث ، كان يذهب إلى القدر والاعتزال ، ولا يقيم الحديث ، قال ابن المديني : يصنع الحديث ، وقال الدارقطني : متروك ، ينظر عنه : الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/٢٩٠) ، لسان الميزان (٢/٣٢٠).

٤ ــ موسى بن سيار الأسواري ، لين ، منكر الحديث ، كان يرى القدر ، ينظر عنه : الضعفاء الكبير (٤/١٧١) ، المجروحين (٢/٢٤٠) .

٥ ــ المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م ، (٢/٧٣) ، وينظر أيضاً : البحر المحيط (٦/١١٤) .

٦ ــ عثمان بن جني الموصلي ، أبو الفتح ، النحوي المشهور ، كان إماماً في علم العربية ، له من المؤلفات : الخصائص ، المحتسب وغيرها ، توفي سنة ٣٩٢هـ ، وقد كان ابن جني على مذهب الاعتزال ، ينظر في ترجمته : معجم الأدباء (٣/٤٦١) ، مناهج اللغويين في تقرير العقيدة ص (٦١٤-٦٣٤) .

٧ ــ المحتسب : (٢/٧٤) .

٨ ــ الخصائص لابن جني (٣/٢٢٤) .

٩ ــ جامع البيان (١٥/٢٣٦) ، وينظر أيضاً : معالم التنزيل (٣/٥٩) .

ـــ رحمه الله ـــ :" وقوله في هذه الآية الكريمة { من أغفلنا } ، يدل على أن مـــا يعـــرض للعبد من غفلة ومعصية ، إنما هو بمشيئة الله تعالى ، إذ لا يقع شيء البتة كائناً ما كـــان إلا بمشيئته الكونية القدرية جل وعلا"[1] .

فالإغفال فعل الله تعالى بعبده ، والغفلة هي فعل العبد[2] ، والغافل والساهي الـــذي يفعل الفعل مع غفلته وذهوله إنما يفعله بقدرته ، إذ لو كان عاجزاً لما تأتى منه الفعل ، ولـــه إرادة ، لكنه غافل عنها ، فالإرادة شيء والشعور بها شيء آخر ، فالعبد قد تكون له إرادة وهو ذاهل عن شعوره بها لاشتغال محل التصور منه بأمر آخر منعه من الشـــعور بـــالإرادة فعملت عملها وهي غير مشعور بها ، وأن كان لابد من الشعور بأصلها ، فلا يلـــزم مـــن صحة وقوع الفعل استمرار ذلك الشعور عند كل جزء من أجزائه ، وبالجملـــة : فالفعـــل الاختياري يستلزم الشعور بالفعل في الجملة ، وأما الشعور به على التفصيل من كل وجه فلا يستلزمه[3] .

فأما قول المعتزلة أن ( أغفلنا ) بمعنى : وجدناه ، أو صادفناه كذلك أو سميناه غافلاً ، فإن هذا من تحريفهم ، فإن أغفلته مثل : أقمته وأقعدته وأغنيته وأفقرته ، أي جعلته كذلك ، وأما أفعلته إذا أوجدته كذلك كأحمدته وأجبته وأبخلته وأعجزته ، فلا يقع في أفعال الله البتة، وإنما يقع في أفعال العاجز أن يجعل غيره جباناً وبخيلاً وعاجزاً ، فيكون معنـــاه : صـــادفته كذلك ! .

وهل يخطر في قلب الداعي : اللهم أقدرني وأوزعني وألهمني ، أي سمـــني وأعلمـــني كذلك ، وهل هذا إلا كذب عليه وعلى المدعو سبحانه ، والعقلاء يعلمون علماً ضرورياً أن الداعي إنما سأل الله أن يخلق له ذلك ويشاؤه له ، ويقدره عليه ، حتى القدري إذا غابت عنه بدعته وما تقلده عن أشياخه وأسلافه وبقي وفطرته ، لم يخطر بقلبه سوى ذلك .

وأيضاً: فلا يمكن أن يكون العبد هو المغفل لنفسه عن الشيء ، فإن إغفاله نفسه عنه مشروط بشعوره به ، وذلك مضاد لغفلته عنه ، بخلاف إغفال الرب تعالى له فإنه لا يضـــاد

---

١ ـــ أضواء البيان (٣/٢٦٥) .

٢ ـــ شفاء العليل (١/٢٢٧) .

٣ ـــ المصدر السابق (١/٤٣٤) بتصرف .

علم الرب بما يغفل عنه العبد ، وبخلاف غفلة العبد فإنها لا تكون إلا مـــع عـــدم شـــعوره بالمغفول عنه ، وهو ظاهر جداً[1] .

أما الاستدلال بالقراءة على ضبط ( أغفلنا ) بفتح الفاء واللام ، وضبط (قلبه) بضم الباء ، فهي قراءة شاذة ، وقد أوردها ابن جني نفسه في شواذ القراءات ، فلا مجال للاعتضاد بها[2] .

أما الاستدلال بمجيء العطف في الآية بـــ ( الواو ) دون ( الفاء ) فلا حجة فيـــه ، وذلك أنهم حملوا قول أهل السنة بخلق الله تعالى لأفعال العباد على معنى الجبر ، وسلب العبد اختياره ، فيلزم حينئذ من إغفال الله للعبد ومنعه له ، اتباعه لهواه مباشرة ، بفـــاء العطـــف الدالة على السببية ، لأن الأول علة الثاني ، والثاني مسبب عن الأول .

بينما أهل السنة ( والجماعة ) لا يقولون بالجبر ، بل باختيار العباد في أفعالهم ، مع خلق الله لها ، فلا يلزمهم عندئذ ما ادعى عليهم ابن جني ، ولذلك الآية بـــ ( الواو ) دالة علـــى أن اختيار الهوى كان من العبد[3] .

---

٤ ــ شفاء العليل (٢٢٧/١) .

١ ــ ينظر : المحتسب في تبيين شواذ القراءات (٧٣/٢) ، وينظر أيضاً : البحر المحيط لأبي حيان (١١٤/٦) .

٢ ــ ينظر منهاج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري ، د / حمد الشيخ عليو محمـــد ، مكتبـــة دار المنـــهاج ــ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـــ ص (٦٣٢) .

**ب ــ الاستدلال بالآيات التي نسبت الهدى أو الإضلال لبعض عباده :**

ومن ذلك :

١ ــ قوله تعالى : {وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

يقول القاضي : من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يضل ، لأنه لو كان قد أضل من عبد العجل بأن خلق فيهم الضلال ، لم يكن لدعاء السامري[٢] تأثير ، وكان وجوده كعدمه[٣].

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الآية فيها قراءتان :

ــ الأولى وهي المشهورة : ( وأضلَّهم السامري ) على إسناد الفعل للسامري .

ــ والثانية : ( وأضلهم ) بمعنى : أشدهم ضلالاً[٤] ، وعلى هذه القراءة يسقط استدلال المعتزلة بالآية[٥] خصوصاً ، لأنها لا تنسب الإضلال للسامري .

أما القراءة المشهورة على إسناد الفعل للسامري ، فإن معنى قوله تعالى : {وأضلهم السامري}، كما يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "دعاءه إياهم إلى عبادة العجل"[٦] .

---

١ ــ سورة طه : الآية (٨٥) .

٢ ــ اختلف في اسم السامري على قولين : أحدهما : موسى ، قاله وهب بن منبه ، وقال : كان ابن عم موسى بن عمران .
والثاني : ميخا ، قاله ابن السائب .
واختلف هل كان من بني إسرائيل أم لا ؟ وفيه قولان :
أحدهما : لم يكن منهم ، قاله ابن عباس .
والثاني : كان من عظمائهم ، وكان من قبيلة تسمى سامرة ، قاله قتادة .
وفي بلدة قولان : أحدهما : كرمان ، قاله سعيد بن جبير .
والثاني : باجرما ، قاله وهب ، ينظر في ذلك : زاد المسير (٣١٧/٥) ، وأيضاً : جامع البيان (٢٨٣/١) ، تفسير السمعاني (٣٥٣/٣) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٨٤/٧) .

٣ ــ متشابه القرآن (٤٩٣/٢) .

٤ ــ وقرأ بالثانية : معاذ القارئ ، وأبو المتوكل ، وعاصم الجحدري وابن السميفع ، ينظر : زاد المسير (٣١٣/٥) ، المحرر الوجيز (٥٧/٤) .

٥ ــ التفسير الكبير (٨٧/٢٢) .

٦ ــ جامع البيان (٩٦٦/١٦) .

وإضافة الفعل للسامري إضافة إلى السبب، فإن ضلال القوم كان بسبب ما عمل لهم من العجل[1] ، والله تعالى هو الخالق سبحانه لا خالق سواه .

ثم إن أول الآية يرد على ما ذهبت إليه المعتزلة ، وهو قوله تعـــالى : {قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ} ، وهذه الفتنة المذكورة هي فتنة الإضلال[2] .

والقرآن يفسر بعضه بعضاً فإن الله تعالى أخبر أنه قد فتن قوم موســـى بمـــا فعـــل السامري ، فكان جواب موسى ــ عليه السلام ــ كمـــا في ســـورة الأعـــراف : {إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ}[3] .

يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "يعني بالفتنة الابتلاء والاختبار ، يقول ابتليتهم بهـــا ليتبين الذي يضل عن الحق بعبادته إياه ، والذي يهتدي بترك عبادته ، وأضـــاف إضـــلالهم وهدايتهم إلى الله إذ كان ما كان منهم من ذلك عن سبب منه جل ثناؤه"[4] .

ويتضح مما سبق أن الإضلال وإن كان منسوباً للسامري أو حتى غيره[5] ، إنما هـــو إضافة الفعل إلى سببه ، والله تعالى هو الخالق للأسباب ، وهو على كل شيء قدير لا يخرج شيء عن علمه وقدرته ومشيئته وإرادته سبحانه ، والعبد والفعل مخلوق لله تعالى .

مما سبق يتضح أن لا حجة للمعتزلة بهذه الآية ، والله أعلم .

---

١ ــ ينظر : تفسير السمعاني (٣٤٧/٣) ، معالم التنـــزيل (٢٢٧/٣) ، زاد المسير (٣١٣/٥) .

٢ ــ أضواء البيان (٧٨/٤) .

٣ ــ سورة الأعراف : الآية (١٥٥) .

٤ ــ جامع البيان (٧٦/٩-٧٧) ، وينظر أيضاً : تفسير ابن كثير (٣٣٣/٢) .

٥ ــ كما جاء في قوله تعالى : ( وأضل فرعون قومه وما هدى ) ، طه (٧٩) .

**ج ــ الاستدلال بالآيات التي نسبت الإضلال أو التزيين للشيطان :**

و من ذلك :

١ ــ قولــــه تعـــالى : {وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : لو أنه تعالى خلق فيهم عملهم لم يصح من الشيطان أن يكون صاداً لهم عـــن السبيل ، بل كان ــ تعالى ــ هو الموصوف بذلك ، وكان لا يكون لفعله من التـــأثير مـــا يكون صداً[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

معنى الآية كما يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : " أي حسّن لهم إبلـــيس عبـــادتهم الشمس[٣] ، وسجودهم لها من دون الله ، وحبب ذلك إليهم ( فصدهم عـــن الســـبيل ) ، أي : منعهم بتزيينه ذلك لهم أن يتبعوا الطريق المستقيم وهو دين الله"[٤] .

وتزيين إبليس يكون بالوسوسة ، وهو وسوسته خلق الله تعالى ، بدليل أن الله تعالى أمر نبيه ــ ﷺ ــ أن يتعوذ به من الشيطان ومن وسوسته بقولـــه : {فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ}[٥] ، وقولــــــه : { قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ }[٦].

---

١ ــ سورة النمل : الآية (٢٤) .

وقد أضيف التزيين للشيطان في عدد من الآيات مثل قوله تعالى : ( وزين لهم الشيطان أعمالهم ) سورة الأنعام : الآية (٤٣) ، وقوله تعالى : ( وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم ) سورة الأنفال : الآية (٤٨) ، وقوله تعالى : ( فزين لهم الشيطان أعمالهم فهـــو وليهم اليوم ) سورة النحل : الآية (٦٣) ، وقوله : ( وعاداً وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم وزين لهم الشـــيطان أعمـــالهم) سورة العنكبوت : الآية (٣٨) ، وغيرها من الآيات .

٢ ــ ينظر : متشابه القرآن (٢/٥٤٠) .

٣ ــ لأن الآية تحكي قصة الهدهد مع سليمان ــ عليه السلام ــ ووصفه لحال قوم سبأ من عبادتهم للشمس من دون الله ، يقول تعـــالى : {وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم}

٤ ــ جامع البيان (١٩/١٤٩) .

٥ ــ سورة النحل : الآية (٩٨) .

٦ ــ سورة الناس : الآية (١-٤) .

ولولا أنهما خلق الله تعالى لما استعيذ به منهما[1] ، والله تعالى يضيف التـــزيين إليـــه قضاء وقدراً ، وإلى الشيطان تسبباً ، مع أن تزيينه تعالى عقوبة لهم على ركوبهم إلى ما زينه الشيطان لهم ، فمن عقوبة السيئة السيئة بعدها ، ومن ثواب الحسنة الحسنة بعدها[2] .

فهذا التزيين والصد عن سبيل الله تعالى ، إنما هو عقوبة من الله لهم ، وأضـــيف إلى الشيطان سبباً ، وإليه تعالى خلقاً ومشيئة .

وفي السورة نفسها ما يدل على أن التزيين من الله ، يقول تعـــالى : { إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَـٰلَهُمۡ فَهُمۡ يَعۡمَهُونَ }[3] .

يقول الإمام القصاب ــ رحمه الله ــ : "حجة قاطعة مسكتة على المعتزلة والقدريـــة إذ قد أخبر عن نفسه جل جلاله أنه مزين أعمال الكفار نصاً بلا تأويل ، ففيه دليل على أن ما أخبر به من تزيين الشيطان فهو تبع لتزيينه ، كما أن مشيئة عباده في المعصية تابعة لمشيئته فيهم ، إذ محال أن تكون مشيئة الخالق تبعاً لمشيئة مخلوق ، أو تزيينه تبعاً لتزيين الشـــيطان ، فإما أن يجعلوهما تبعاً ويكفروا ، أو يجحدوا هذه الآية فيكفروا أيضاً ، وإما أن يفرقوا بما قلناه ويسلموا"[4] .

---

١ ــ الانتصار في الرد على القدرية الأشرار (٤٠٥/٢) .

٢ ــ مدارج السالكين (١٨٤/١) .

٣ ــ سورة النمل : الآية (٤) .

٤ ــ نكت القرآن الدالة على البيان (٥٤٠/٣) .

٢ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيرًا ۖ}[١].

**وجه الاستدلال :**

قالوا : لو كان الله تعالى خالقاً لضلال العبد ، لما كان هناك تأثير لإضلال الشيطان ، وحيث بينت الآية أن الشيطان قد أضل كثيراً من الخلق ، دل هذا على أنه تعالى لا يخلق أفعال العباد ، وإلا كان وجود الشيطان كعدمه لأنه لا تأثير له[٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن المراد بإضلال الشيطان هنا هو : إغواؤه وصدّه .

يقول الطبري ــ رحمه الله ــ : "ولقد صد الشيطان منكم خلقاً كثيراً عن طاعتي وإفرادي بالألوهية حتى عبدوه واتخذوا من دوني آلهة يعبدونها"[٣] .

فإضلال الشيطان هو : الدعاء إلى الضلالة والتزيين لها ، ولو كانت الضلالة إليه لأضل الخلق جميعاً[٤] .

وهذا التزيين كما مر سابقاً عقوبة من الله تعالى لمن صد عن سبيله ، وجانب الحق ، وهو يضاف إليه تعالى خلقاً ومشيئة ، فليس في الآية ما يدل على إخراج الإضلال عن كونه خلقاً لله عز وجل .

---

١ ــ سورة يس : الآية (٦٢) .

٢ ــ ينظر : متشابه القرآن (٥٧٨/٢) .

٣ ــ جامع البيان (٢٣/٢٣) ، وينظر أيضاً في معنى الضلال في الآية ما يلي : نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (٤٠٧/١) ، الجامع لأحكام القرآن (٤٧/١٥) ، وأيضاً : الانتصار في الرد على القدرية الأشرار (٢٧٧/١) .

٤ ــ الكشف والبيان ( تفسير الثعلبي ) ، للإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري ، تحقيق : أبي محمد ابن عاشور ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، ١٤٢٢ــ٢٠٠٢ ، الطبعة الأولى (٣٨٩/٣) .

**د ـــ تأويل الآيات المثبتة بأن الهداية والإضلال من الله تعالى :**

ومن ذلك :

١ ـــ قوله تعالى : {ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

فسر المعتزلة طلب الهدى في الآية بما يتفق ومعنى الهدى عندهم ، فقالوا : معناه : دلنا على الدين المستقيم حالاً بعد حال ، أو يكون المراد منه : زدنا في الأدلة والألطاف والخواطر التي عندها يزداد شرح صدورنا[2] .

ويقول الزمخشري : "معنى طلب الهداية وهم مهتدون : طلب زيادة الهدى بمنح الألطاف"[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

ذكر ابن الجوزي في معنى الهداية الواردة في الآية أقوال :

"ـــ أحدها : ثبتنا ، قاله علي وأبي .

ـــ والثاني : أرشدنا .

ـــ والثالث : وفقنا .

ـــ والرابع : ألهمنا ، رويت هذه الثلاثة عن ابن عباس"[4] .

ويرجح ابن جرير الطبري ـــ رحمه الله ـــ : أن المقصود بها هداية المعونة والتوفيق ، فيقول : "ألهمنا الطريق الهادي ، وإلهامه إياه ذلك : هو توفيقه له"[5] .

والذي يظهر أنها شاملة النوعين : هداية دلالة وإرشاد ، وهداية معونة وتوفيق ، وذهب إلى هذا الرأي : ابن تيمية[6] .

وقد بين ذلك ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ فقال : "الهداية هي البيان والدلالة ، ثم التوفيق والإلهام وهو بعد البيان والدلالة ، ولا سبيل إلى البيان والدلالة إلا من جهة الرسل

---

١ ـــ سورة الفاتحة : الآية (٦) .

٢ ـــ متشابه القرآن : الآية (٤٣/١) .

٣ ـــ الكشاف (٢٥/١) .

٤ ـــ زاد المسير (١٤/١) .

٥ ـــ جامع البيان (٧٢/٢) .

٦ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (١٤-٣٢٠/٣٢١) .

فإذا حصل البيان والدلالة والتعريف ترتب عليه هداية التوفيق ، وجعل الإيمان في القلب ، وتحبيبه إليه وتزيينه في القلب ، وجعله مؤثراً له ، راضياً له ، راغباً فيه ، وهما هدايتان مستقلتان لا يحصل الفلاح إلا بهما ، وهما متضمنتان تعريف ما لم نعلمه من الحق تفصيلاً وإجمالاً ، وإلهامنا له ، وجعلنا مريدين لاتباعه ظاهراً وباطناً ، ثم خلق القدرة لنا على القيام بموجب الهدى بالقول والعمل والعزم ، ثم إدامة ذلك لنا ، وتثبيتنا عليه إلى الوفاة"[١] .

إذن تأويل المعتزلة : بأن طلب الهدى في الآية معناه : الزيادة في الأدلة ، أو منح الألطاف والخواطر غير صحيح ، لأنه مبني على قاعدتهم في نفي النوع الثالث من أنواع الهداية ، وهو طلب المعونة والتوفيق .

وحصول الهدى في القلب مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

يقول ابن القيم : "اهدنا الصراط المستقيم" ، هذا سؤال لفعل يفعله بهم لم يكن موجوداً قبل ذلك وهو الهداية التي هي فعله ، فيترتب عليها الاهتداء الذي هو مطاوع وهو فعلهم"[٢] .

---

١ ـــ مدارج السالكين (٣٢٠/١٤-٣٢١) .

٢ ـــ الصواعق المرسلة (١٢٢٤/٤) ، وينظر أيضاً ما قاله ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ في الرد على البكري (٣١٩/١) .

٢ ـــ وقوله تعـــالى : {فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ}[١].

**وجه الاستدلال :**

أجاب المعتزلة عن الآية بما يوافق مذهبهم في الهدى والضلال ، فعندهم لا يقـــدر الله تعالى على ذلك ولا يفعله .

قالوا : إنه تعالى بيّن أن من يرد الله أن يهديه إلى الثواب في الآخرة ، يلطف لـــه في الدنيا بضروب من الألطاف والتأييد وزيادات الهدى ، فينشرح بذلك صدره للإيمان ، ومن يرد عقابه يفعل به ما يقتضي ضيق صدره بما هو فيه من إظهار الأدلة .. [٢] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الحق ؛ أن معنى الآية هو : إنه من يرد الله أن يهديه للإيمان به وبرسوله وما جاء بـــه من عند ربه فيوفقه له ، يشرح صدره للإسلام فيفسح صدره لذلك ، ويهونه عليه ويسهله له بلطفه ومعونته ، حتى يستنير الإسلام في قلبه فيضيء له ويتسع صدره له بالقبول .

وقوله تعالى : {وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا} ، أي : مـــن أراد الله إضلاله عن سبيل الهدى يشغله بكفره وصده عن سبيله ، ويجعل صـــدره بخذلانـــه وغلبة الكفر عليه حرجاً ، والحرج أشد الضيق وهو الذي لا ينفذ من شدة ضـــيقه ، وهـــو هاهنا الصدر الذي لا تصل إليه الموعظة ولا يدخل نور الإيمان لرين الشرك عليه[٣] .

---

١ ـــ سورة الأنعام : الآية (١٢٥) .

٢ ـــ ينظر : متشابه القرآن (٢٦٤/١) ، وينظر أيضاً : الكشاف للزمخشري (٦١/٢) ، وقد ذكر الرازي أن المعتزلة قد أجابوا عـــن الآية من وجهين :

ـــ الأول : أن لا دلالة فيها على أن الهدى والضلال من قبل الله تعالى .

ـــ الثاني : التأويل المطابق لمذهبهم ، ينظر : التفسير الكبير (١٤٦/١٣-١٥٠) .

٣ ـــ ينظر : جامع البيان (٢٦/٨-٢٨) بتصرف ، وينظر أيضـــاً : تفســـير ابـــن كـــثير (٢٣٥/٢) ، وأيضـــاً : شـــفاء العليـــل (٣٢٥/١-٣٢٦) .

٣ ــ قوله تعالى : {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ}[١] .

**وجه الاستدلال :**

قالت المعتزلة : هذه الآية الكريمة لا يمكن إجراؤها على ظاهرها[٢]، فمعنى يضل من يشاء : بأن يعاقبه ويهلكه جزاءً له على كفره ، ويهدي ما يشاء إلى الثواب وطريق الجنة جزاءً له على إيمانه.. [٣] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

جاء تفسير المعتزلة للآية بناء على مذهبهم في أن الله تعالى لا يقدر أن يهدي أو يضل أحداً من عباده ، ولما كانت الآية نصاً صريحاً في نسبة الهدى والإضلال له تعالى ، كان تأويلهم لها بمعنى : العقاب والثواب .

وهذا ليس صحيحاً ، فإن معنى ( يهدي الله ) : أي يوفق العباد للعمل الصالح الذي يرضيه تعالى ، ويعينه على فعل الخير ، وهذا لا يكون إلا من قبله تعالى .

ومعنى ( يضل الله ) : أي يخذله ، فلا يوفقه للعمل الصالح في الدنيا ، وأما في الآخرة فيجازيه على ذلك بعدله سبحانه .

وفي هذه الآية خصوصاً : فإن الله تعالى أخبر أنه بعد البيان بإرسال الرسل وإقامة الحجة عليهم ، يضل الله من يشاء عن وجه الهدى ، ويهدي من يشاء إلى الحق (وهو العزيز) الذي ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ( الحكيم ) في أفعاله ، فيضل من يستحق الإضلال ، ويهدي من هو أهل لذلك[٤] .

---

١ ــ سورة إبراهيم : الآية (٤) .

٢ ــ تفسير الرازي (٦٤/١٩) .

٣ ــ ينظر : متشابه القرآن (٤١٣/٢) .

٤ ــ تفسير ابن كثير (٦٨٠/٢) ، وينظر : أيضاً : جامع البيان (١٨١/١٣) .

**ثانياً : شبهات الأشاعرة :**

من أمثلة ما استدلت به الأشاعرة :

١ ــ استدلوا بقوله تعالى : {خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ}[1].

٢ ــ وبقوله تعالى : { وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ }[2] .

**وجه الاستدلال :**

يقول الرازي : "الطبع والختم عندنا عبارة عن حصول الداعية القوية للكفر المانعة من حصول الإيمان ، وذلك لأن الفعل بدون الداعي لما كان محالاً ، فعند حصول الداعية الراسخة القوية للكفر ، صار القلب ، كالمطبوع على الكفر ، ثم حصول تلك الداعية إن كان من العبد لزم التسلسل ، وإن كان من الله فالمقصود حاصل[3].

ويقول أيضاً : "أسباب أفعال العباد إما أن تكون أفعالاً للعباد أو لا تكون ، والأول يقتضي التسلسل وهو محال ، والثاني يقتضي انتهاء أفعالهم إلى واجب الوجود إما بواسطة أو بغير واسطة وانتهاء كل واحد من تلك المتوسطات إلى سببه ، فإذاً أفعال العباد منتهية في سلسلة الحاجة إلى ذات واجب الوجود ، فثبت بهذا أن أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدره ، وأن الإنسان مضطر في اختياره ، وأنه ليس في الوجود إلا الجبر"[4] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذا تصريح من الرازي بالجبر ، وقد تبين سابقاً اضطراب الرازي في هذه المسألة وسبب ذلك[5] ، أما أهل السنة والجماعة فيعتقدون أن الختم والطبع عقوبة من الله تعالى للعبد على إعراضه وتوليه وصده عن سبيل الله تعالى ، وفي هذا ما يثبت قدرةً للعبد على الفعل حقيقية ، تحت قدرة الله ومشيئته ، لا على ما تقوله الأشاعرة من أن قدرة العبد مجازية، وهذا ما سبق بيانه[6] .

---

١ ــ سورة البقرة : الآية (٧) .

٢ ــ سورة التوبة : الآية (٨٧) .

٣ ــ التفسير الكبير (١٢٥/١٦) ، وينظر أيضاً : تفسيره للختم والطبع (٤٥/٢) .

٤ ــ المباحث المشرقية (٥٤٤/٢) ، وينظر : التفسير الكبير (١١٤/٧) ، (٥٣/١٥) .

٥ ــ ينظر الفصل السادس ص (٢٧٣) .

٦ ــ ينظر الفصل السادس ص (٢٦٤) .

٢ ــ واستدلوا أيضاً بقوله تعــالى : { إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَـٰلَهُمۡ فَهُمۡ يَعۡمَهُونَ }[1] .

**وجه الاستدلال :**

يرى الرازي بأن أفعال العباد بأسرها ضرورية ، والإنسان مضطر في صورة مختــار ، فيثبت : أن الله تعالى هو الذي زيّن لكل عامل عمله ، والمراد من التزيين هو : أنه يخلــق في قلبه العلم بما فيه من المنافع واللذات ، ولا يخلق في قلبه العلم بما فيه من المضار والآفات[2] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الله تعالى أضاف التزيين إليه قضاء وقدراً ، فلا شيء يخرج عن خلقه تعالى في السماء ولا في الأرض .

وهذا التزيين عقوبة منه تعالى لهم على إعراضهم عــن توحيــده وعبوديتــه ، والله أعطاهم القدرة والإرادة تحت مشيئته وقدرته ، فإن أعرضوا وصدوا عن السبيل عاقبــهم ، فعقوبة السيئة السيئة بعدها ، كما أن ثواب الحسنة الحسنة بعدها ، فتزيين الرب تعالى عدل، وعقوبته حكمة ، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة[3] .

---

١ ــ سورة النمل : الآية (٤) .

٢ ــ ينظر التفسير الكبير (١٥٤/٢٤) .

٣ ــ ينظر : شفاء العليل (٣١٩/١) ، مدارج السالكين (١٨٤/١) .

٣ ـــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ}[١].

**وجه الاستدلال :**

يرى الأشعري أن الهداية الواردة في الآية خاصة بالمؤمنين فقط ، فيستدل بالآية على أن المقصود هو هداية التوفيق والإلهام .

فهو يرى : أن ثمود على فريقين : كافرين ومؤمنين ، وهم الذين أخبر تعالى أنه أنجاهم مع صالح بقوله تعالى : {نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ}[٢] ، فالذين عنى الله عز وجل من ثمود أنه هداهم هم المؤمنون دون الكافرين ، لأن الله عز وجل قد بين لنا في القرآن أنه لا يهدي الكافرين ، فالقرآن لا يتناقض بل يصدق بعضه بعضاً ، فإذا أخبرنا في موضع أنه لا يهدي الكافرين ، ثم أخبر في موضع أنه هدى ثمود ، علمنا أنه إنما أراد المؤمنين من ثمود دون الكافرين[٣] .

وان اعتُرض بأنه كيف يجوز أن يقول ويعني المؤمنين من ثمود ، ويقول {فاستحبوا} يعني الكافرين منهم وهم غير مؤمنين ؟

فيقول الأشعري مجيباً : هذا جائز في اللغة التي ورد فيها في القرآن أن يقول : {فهديناهم} ويعني المؤمنين من ثمود ، ويقال : {فاستحبوا} يعني الكافرين منهم[٤] .

وهناك وجه آخر أورده الأشعري في تأويل الآية قال :

إن الله عز وجل عنى قوماً من ثمود كانوا مؤمنين ، ثم ارتدوا ، فأخبر أنه هداهم فاستحبوا بعد الهداية الكفر على الإيمان ، وكانوا في حال هداهم مؤمنين[٥] .

---

١ ـــ سورة فصلت : الآية (١٧) .

٢ ـــ سورة هود : الآية (٦٦) .

٣ ـــ الإبانة ص (١٦٤-١٦٥) .

٤ ـــ المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٥ ـــ المصدر نفسه ، نفس الصفحة ، وينظر ما ذكره الآمدي في أبكار الأفكار (٢٢٦/١) ، فقد ذهب لنفس التأويل الذي مال إليه الأشعري .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الهداية المذكورة في الآية السابقة هي الدلالة والإرشاد والبيان[1] .

وهذا النوع من الهداية يشترك فيه المؤمن والكافر[2] وهو شرط لا موجب فإن لم يقترن به هدى آخر بعده لم يحصل به كمال الاهتداء وهو هدى التوفيق والإلهام[3] .

وقد جانبت الأشاعرة الصواب في تفسيرهم للهداية الواردة في الآية ، يقول ابن حزم في رده على القائلين بذلك : "هذا باطل لوجهين :

ــ أحدهما : تخصيص الآيات بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل .

ــ والثاني : أن نص الآيات يمنع من التخصيص ولابد ، وهو أن الله تعالى قال : {وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى} فرد تعالى الضمير في {فاستحبوا العمى على الهدى} إلى المهديين أنفسهم ، فصح أن الذين هدوا لم يهتدوا ، وأيضاً فإن الله تعالى قال لرسول ــ ﷺ ــ : {لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ}[4] ، وقال تعالى : {وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ}[5] ، فصح يقيناً أن الهدى الواجب على النبي ــ ﷺ ــ هو الدلالة وتعليم الدين وهو غير الهدى الذي ليس هو عليه ، وإنما هو لله تعالى ..." [6] .

---

١ ــ ينظر : جامع البيان للطبري (١٠٤/٢٤) ، تفسير السمعاني (٣٨/١) ، معالم التنزيل للبغوي (١١١/٤) ، أضواء البيان (١٩/٧) .

٢ ــ منهاج السنة (٣٠٨/٥) .

٣ ــ مدارج السالكين (٤٢/١) .

٤ ــ سورة البقرة : الآية (٢٧٢) .

٥ ــ سورة الشورى : الآية (٥٢) .

٦ ــ الفصل لابن حزم (٦٦/٣) .

# الفصل الثامن

# الرزق والأجل

# المبحث الأول

# المقصود بالرزق والأجل

ـــ الرزق لغة : من رزق رَزْقاً ـــ بفتح الراء ـــ وهو المصدر الحقيقي ، وبالكسر : اسم للشيء يرزق وينتفع به ، والرزق : العطاء ، والجمع : أرزاق[1] .

ـــ وقد ورد لفظ الرزق في القرآن الكريم على معان هي :

- العطاء ، ومنه قوله تعالى : {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}[2] .
- الطعام ، ومنه قوله تعالى : {كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا}[3] ، أي أطعموا .
- الغداء والعشاء ، ومنه قوله تعالى : {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا}[4] .
- المطر ، ومنه قوله تعالى : {وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ}[5] .
- النفقة ، ومنه قوله تعالى : {وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ}[6] .
- الفاكهة ، ومنه قوله تعـــالى : {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا}[7] .
- الثواب ، ومنه قوله تعالى : {بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}[8] .
- الجنة ، ومنه قوله تعالى : {وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ}[9] .
- الحرث والأنعام : {قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا}[10] .

---

١ ـــ ينظر : لسان العرب (١٠/١١٥) .

٢ ـــ سورة البقرة : الآية (٣) .

٣ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٥) .

٤ ـــ سورة مريم : الآية (٦٢) .

٥ ـــ سورة الجاثية : الآية (٥) .

٦ ـــ سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

٧ ـــ سورة آل عمران : الآية (٣٧) .

٨ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٦٩) .

٩ ـــ سورة طه : الآية (١٣١) .

١٠ـــ سورة يونس : الآية (٥٩) .

■ الشكر ، ومنه قوله تعالى : {وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ }[1][2] .

ـــ وفي الاصطلاح : يطلق على كل ما ينتفع به الحيوان ، أو : هو كل مـــا يهبـــه الله عباده من صنوف النعم ، سواء كان مما يؤكل أو يلـــبس أو يســـتعمل ، في الـــدنيا أو في الآخرة[3].

والخلاف بين الطوائف هو في مسألة : الحرام ، والانتفاع به ، من حيث كون هـــذا الحرام رزقاً من الله تعالى ، أم ليس برزق ، بمعنى : هل يضاف الرزق المكتسب من الحرام إلى الله تعالى ، فيكون سبحانه رازق عبيده هذا الحرام ، أم أن الحرام ليس برزق منه ؟ .

---

١ ــــ سورة الواقعة : الآية (٨٢) .

٢ ــــ ينظر : نزهة الأعين النواظر ، ص (٣٢٤-٣٢٦) ، بتصرف ، وقد تتداخل هذه المعاني ويطلق بعضها على بعض .

٣ ــــ ينظر : تفسير السمعاني (٥٧/١) ، المفردات للراغب ص (٢٠٠) ، مجموع الفتاوى (١٣٢/٨) ، الجـــامع لأحكـــام القـــرآن للقرطبي (١٧٧/١) .

ـــ أما الأجل في اللغة : فهو مدة الشيء ... ، والجمع : آجال ، والتأجيـــل : تحديـــد الأجل ، وأجل الشيء يأجل فهو آجل ، وأجيل : تأخر[1] .

يقول ابن الأثير[2] : "الأجل : هو الوقت المضروب المحدود في المستقبل"[3] .

ـــ أما في اصطلاح المتكلمين فهو : "الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حياة الحيـــوان فيه"[4] .

والمسلمون جميعا على أن الميت مات بأجل الله الذي كُتب له[5] ، إنما الخلاف كان في المقتول ، هل مات بأجله الذي أجله الله تعالى ، أم أن القاتل قطع عليه أجله ؟ وهذا مـــا عليه بعض المعتزلة .

ـــ ففي المسألتين السابقتين انقسمت الآراء إلى قسمين :

١ ـــ من قال بأن الرزق يشمل الحرام ، وأن المقتول مات بأجله الذي أجله الله تعـــالى ، وهم : أهل السنة والجماعة ومن وافقهم .

٢ ـــ من قال بأن الحرام ليس من رزق الله تعالى ، وبأن القاتل قد قطع على المقتول أجله، وهم : المعتزلة ومن وافقهم .

وسيتضح ذلك من خلال المباحث القادمة إن شاء الله تعالى .

---

١ ـــ ينظر : لسان العرب (١١/١١) ، المفردات للراغب ، ص (٢٠) .

٢ ـــ المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ، العلامة مجد الدين ، أبو السعادات الجزري المعروف بابن الأثير ، ولد ســـنة ٥٤٤هـــ ، له من المصنفات : جامع الأصول في غريب الحديث ، شرح مسند الشافعي ، وغيرها ، توفي سنة ٦٠٦هـــ ، ينظر عنه : وفيات الأعيان (١٤/١٤) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٦٦/٨) .

٣ ـــ النهاية في غريب الأثر (٢٦/١) .

٤ ـــ شرح المقاصد للتفتازاني ، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ـــ بيروت ، الطبعة الثانيـــة ١٤١٩هـــــ -١٩٩٨م ، (٣١٤/٤) .

٥ ـــ ينظر : المقالات (٣٢١/١) ، شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٢) ، المغني (٥٤٧/١٣) .

## المبحث الثاني

## الرزق والأجل عند أهل السنة والجماعة

الرزق هو ما يرزقه الله تعالى عباده من صنوف النعم حلالاً كان أم حراماً .

والله تعالى هو الرازق ، لارازق إلا هو سبحانه ، يقول تعالى: {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَـٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ}[1] .

يقول الإمام أبو بكر الإسماعيلي[2] ـــ رحمه الله ـــ : "إن الله تعالى يرزق كل حي مخلوق رزق الغذاء الذي به قوام الحياة ، وهو يضمنه الله لمن أبقاهم من خلقه ، وهو الذي رزقه من حلال أو حرام ، وكذلك رزق الزينة الفاضل عما يحيا به"[3] .

ويرى أهل السنة والجماعة ومن وافقهم كالأشاعرة أن الرزق يشمل الحرام ، فقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن مقسم الأرزاق كلها هو الله تعالى ، وأن من انتفع بشيء فهو رزقه ، والله تعالى هو رازقه[4] .

---

١ ـــ سورة فاطر : الآية (٣) .

٢ ـــ أحمد بن إبراهيم ، الإسماعيلي ، الحافظ ، أحد كبراء الشافعية فقهاً وحديثاً وتصنيفاً ، جمع بين الفقه والحديث ، صنف الصحيح ، والمعجم ، ومسند عمر بن الخطاب ، توفي رحمه الله سنة ٣٧١هـ ، ينظر عنه : تاريخ جرجان لأبي القاسم الجرجاني ص (١٠٩) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (١/١٣٦-١٣٧) .

٣ ـــ اعتقاد أئمة الحديث ، للإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ـــ الرياض ـــ الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ، ص (٧٧) .

٤ ـــ ينظر : التفسير الكبير للرازي (٢/٤٨) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/١٧٧-١٧٨) ، مجموع الفتاوى (٨/١٣٢، ٥٤١، ٤٥٠) ، الإشارات الإلهية للطوفي ص (٣٦) .

* والرزق نوعان :

ـــ كوني قدري : ساقه الله تعالى إلى خلقه فانتفعوا به على أي وجـــه كـــان ، وإن كان فيه إباحة أو تمليك ، وهذا النوع يدخل فيه الحرام وفيه الخلاف بـــين أهـــل الســـنة والجماعة وبين المعتزلة .

ـــ رزق شرعي : وهو ما أباحه الله تعالى ، أو ما ملّكه العباد ، فلا يدخل في مسمى هذا النوع الرزق الحرام ، كما في قوله تعالى : {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}(1)(2) .

* أما الآجال :

فيعتقد أهل السنة والجماعة أن الأجل واحد محتوم ، وأن الله تعالى أجَّل لكل مخلوق أجله ، وأن نفساً لن تموت إلا بإذن الله تعالى كتاباً مؤجلاً ، مصداقاً لقوله تعـــالى : {وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا }(3) .

وقولـــه تعـــالى : {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ }(4) .

وقوله: {لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}(5).

وقوله : {مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ}(6) .

وقوله : {لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ }(7) .

وقد صرحت الأحاديث بأنه سبحانه وتعالى قد فرغ من تقديره الأرزاق والآجال .

فمن ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ عن النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ : [ إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ، ثم يكون في ذلـــك

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (٣) .

٢ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٥٤١-١٣٢/٨) .

٣ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٤٥) .

٤ ـــ سورة الأعراف : الآية (٣٤) .

٥ ـــ سورة يونس : الآية (٤٩) .

٦ ـــ سورة الحجر : الآية (٥) ، سورة المؤمنون : الآية (٤٣) .

٧ ـــ سورة الرعد : الآية (٣٨) .

مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك ، فينفخ فيه الروح ، ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعلمه ، وشقي أو سعيد ][1] .

ومن ذلك أيضاً ما رواه عبد الله بن مسعود أن أم حبيبة ــ رضي الله عنها ــ قالت: [اللهم متعني بزوجي رسول الله ــ ﷺ ــ ، وبأبي أبي سفيان ، وبأخي معاوية ، فقال لها رسول الله ــ ﷺ ــ : إنك سألت الله لآجال مضروبة ، وآثار موطوءة ، وأرزاق مقسومة، لا يعجل شيئاً منها قبل حله ، ولا يؤخر منها شيئاً بعد حله ، ولو سألت الله أن يعافيك من عذاب النار ، وعذاب في القبر لكان خيراً لك] [2] .

وأيضاً ما روي عن رسول الله ــ ﷺ ــ قوله : [إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ][3] .

وهذا الفهم للآيات والأحاديث هو ما كان عليه سلف الأمة رحمهم الله تعالى .

---

١ ــ سبق تخريجه ، ينظر ص (٣٢) من البحث .

قال ابن قتيبة : [ حكي عن أبي الهذيل العلاف أنه لما روي له عن عبد الله ابن مسعود هذا الحديث قال كذب عبد الله بن مسعود على رسول الله ، قال ابن قتيبة : كذب أبو الهذيل الكافر الجاحد ، لعنه الله ] .

ينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للألكائي (٦٥٤/٣) ، وينظر أيضاً : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص (٢١-٢٢) ، وينظر أيضاً قول عمرو بن عبيد في هذا الحديث ص (٣١) من البحث .

٢ ــ صحيح مسلم (٢٠٥١/٤) ، (٢٦٦٣) .

٣ ــ رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٦/٨) ، [٧٦٩٤] ، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٧/٢) ، [١١٨٥] .

قال العجلوني في كشف الخفاء (٢٦٨/١) : [رواه في مسند الفردوس عن جابر في حرف الهمزة ، ورواه في حرف النون عنه بلفظ : نفث في روعي روح القدس أن نفساً لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل رزقها ... الحديث ، ورواه أبو نعيم ، والطبراني عن أبي أمامة ، والبزار عن أبي حذيفة ، وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا وصححه الحاكم عن ابن مسعود كذا في فتح الباري ] ، انتهى ، ينظر أيضاً : فتح الباري (٢٠/١) .

والروع بالضم : القلب والعقل .

ووقع ذلك في روعي ، أي : في نفسي وخلدي وبالي ، ينظر : النهاية في غريب الحديث (٢٧٧/٢) ، لسان العرب (١٣٧/٨).

أما النفث : الإلهام والإلقاء ، وهو شبيه بالنفخ ، ينظر : لسان العرب (١٩٥/٢) ، تاج العروس (٣٧٣/٥) .

والنفث في الروع : نوع من أنواع الوحي ، وهو ما كان يلقيه الملك في روعة وقلبه ــ ﷺ ــ من غير أن يراه ، ينظر : زاد المعاد لابن القيم (٧٨/١) .

يقول المزني[1] ـــ رحمه الله ـــ : "والخلق ميتون بآجالهم ، عنـــد نفـــاذ أرزاقهـــم ، وانقطاع آثارهم"[2] .

ويروي الإمام أبو بكر الإسماعيلي ـــ رحمه الله ـــ اعتقاد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، فيقول : "إن الله عز وجل أجل لكل حي مخلوق أجلاً هو بالغه ، فإذا جاء أجلـــهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ، وإن مات أو قتل فهو عند انتهاء أجله المسمى لـــه ، كما قـــال الله عـــز وجـــل : {قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ}[3][4] .

---

١ ـــ إسماعيل بن يحي بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني ، أبو إبراهيم ، صاحب الإمام الشافعي ، كان زاهداً ، عالماً ، مجتهداً ، وهو إمام الشافعيين ، ولد سنة ١٧٥هـــ ، له من المصنفات : الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، مختصر المختصر وغيرها ، تـــوفي رحمه الله سنة ٢٦٤هـــ ، ينظر عنه : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ، (٥٨/١) ، الوافي بالوفيات (١٤٢/٩) .

٢ ـــ شرح السنة ( معتقد إسماعيل بن يحي المزني ) ، تحقيق : جمال عزون ، دار الغرباء الأثريـــة ـــ السـعودية ، الطبعـــة الأولى ، ١٤١٥هـــ ـــ ١٩٩٥م ، ص (٨٠) .

٣ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٥٤) .

٤ ـــ اعتقاد أئمة الحديث ، ص (٧٧) .

# المبحث الثالث

# أقوال المخالفين لأهل السنة والجماعة

# في الرزق والأجل

فسرت المعتزلة الرزق تارة بأنه : ما ينتفع به ، وليس للغير المنع منه[1] .

وتارة : بأنه عبارة عن مملوك يأكله المالك[2] .

وقد اتفقت كلمة المعتزلة على أن الحرام ليس برزق من الله تعالى ، وأن من انتفع بالحرام من أكل أو غيره ، قد انتفع برزق غيره ، لا برزق الله تعالى[3] .

وترى المعتزلة أن الرازق هو الله تعالى ، وما يكون مستنداً إلى الله تعالى لا يكون قبيحاً ، ومرتكبه لا يستحق الذم والعقاب ، والعبد الذي يأكل الحرام يكون مستحقاً للذم والعقاب ، فعلى هذا يكون الحرام ليس رزقاً من الله تعالى [4] .

يقول القاضي عبد الجبار : "واعلم أنا عظمنا الخطأ في هذا الباب ، لأن من نسب الحرام إلى أنه رزق الله لمن تناوله ، فقد وصف الله تعالى بأنه رزقه الحرام ، وأنه من الله ، ويوهم ذلك أنه تعالى فعل القبيح أو أباحه ، أو دل على حسنه ، أو حكم بذلك فيه ، أو أنه أباح المنع مما رُزقه العبد إلى ما شاكل ذلك"[5] .

وتستدل المعتزلة على أن الحرام ليس برزق من الله تعالى بأنه منعنا من إنفاقه واكتسابه ، فلو كان رزقاً لم يجز ذلك[6] .

ويوافق المعتزلة على رأيهم هذا : الإمام أبو بكر الجصاص ـــ رحمه الله ـــ فعند قوله تعالى : { ٱلَّذِين يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَـٰهُمۡ يُنفِقُونَ }[7]، يقول : "ولما مدح هؤلاء بالإنفاق مما رزقهم الله ، دل ذلك على إن إطلاق اسم الرزق إنما يتناول المباح منه دون المحظور ، وأن ما اغتصبه وظلم فيه غيره لم يجعله الله رزقاً ، لأنه لو كان رزقاً له لجاز إنفاقه وإخراجه إلى غيره على وجه الصدقة ، والتقرب به إلى الله تعالى"[8] .

---

١ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٧٨٤) ، المغني (٢٧/١١) .

٢ ـــ شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ، ص (٦٥) ، التعريفات للجرجاني ص (١٤٧) ، التفسير الكبير (٢٨/٢) ، عمدة القاري (٢٦٨/٢) .

٣ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٧) ، المغني (٣٥/١١) ، مقالات الإسلاميين للأشعري (٣٢٢/١) .

٤ ـــ ينظر : شرح العقائد النسفية ، ص (٦٥) .

٥ ـــ المغني (٤٠/١١) .

٦ ـــ ينظر : شرح الأصول الخمسة ، ص (٧٨٧) .

٧ ـــ سورة البقرة : الآية (٣) .

٨ ـــ أحكام القرآن للجصاص (٢٩/١) .

أما الأجل :

فيرى بعض المعتزلة أن الميت مات بأجله الذي أجله الله تعالى له ، وأنـــه لا يوجـــد للإنسان آجال أو أجلان[1] .

ويرون أن المقتول لا يموت إلا بأجله[2] ، وقد عقد القاضي عبد الجبـــار فصـــلاً في المغني في أن المقتول وغيره لا يموت إلا بأجله ، وأن الزيادة والنقصان في الأجل لا تصح وأن القول بإثبات أجلين باطل[3] ، ويقول أيضاً : "اعلم أن من مات حتف أنفه مات بأجلـــه ، وكذا من قتل فقد مات بأجله أيضاً ، ولا خلاف في هذا"[4] .

وترى المعتزلة أن المقتول ميت بفعل القاتل توليداً ، وذلك بناء على تأثير العبـــد في أفعاله مباشرة ، أو توليداً ، كما هو مذهبهم في خلق أفعال العباد ، واستشهدوا على ذلـــك بذم القاتل ، قالوا : لو كان ميتاً بأجله لمات وإن لم يقتله ، فهو لم يجلب بفعلـــه أمـــراً ، لا مباشرة ، ولا توليداً ، فكان لا يستحق الذم[5] .

قال بعضهم مستشهداً بقتل الأنبياء هل كان خلق الله تعالى أم لا ؟

فإن قيل : بل خلق الله ، قيل : فما معنى ذم اليهود بأنهم يقتلون النبيين بغير حق وهو القاتل ؟[6] .

أما أبو القاسم البلخي المعروف بالكعبي[7] فقد منع تسمية المقتول ميتاً ، لأن القتـــل فعل العبد ، والموت لا يكون إلا فعل الله تعالى[8] .

واحتج عليه بقوله : {أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ}[9] .

---

١ ــ ينظر : المغني (٤/١١ ، ٨ ) ، شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٢) ، مقالات الإسلاميين (٣٢١/١) .

٢ ــ ينظر المغني (١٨/١١) .

٣ ــ ينظر المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة .

٤ ــ شرح الأصول الخمسة ، ص (٧٨٢) .

٥ ــ ينظر : المواقف للآيجي ص (٣٢٠) ، وشرحها للجرجاني ص (٢٧٩) .

٦ ــ رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ، للحاكم أبي سعد المحسن الجشمي البيهقي ، تحقيق : حسين المدرسي ، دار المنتخب العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م ، ص (١١٨) .

٧ ــ عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ، أبو القاسم ، المعروف بالكعبي ، يعد من معتزلة بغداد ، توفي سنة ٣١٩هـ ، ينظر عنه : الفرق بين الفرق (١٣٣-١٣٤) ، طبقات المعتزلة ص (٨٨-٨٩) .

٨ ــ الفرق بين الفرق ص (١٣٤) .

٩ ــ سورة آل عمران : الآية (١٤٤) ، وينظر : شرح المقاصد (٣١٥/٤) .

ويرى البغداديون من المعتزلة : أن المقتول مقطوع عليه أجله ، والقاتل قطع عليه أجله ، ولو لم يقتل لعاش إلى أمد هو أجله الذي علم الله تعالى موته فيه لولا القتل .

فها هنا مسألتان :

- الأولى : هل المقتول مقطوع عليه الأجل .
- الثانية : على تقدير عدم القتل للمقتول هل كان يعيش أم أنه يموت ؟

* فأما المسألة الأولى : فإن البغداديين من المعتزلة قالوا : إن القاتل قد قطع على المقتول أجله[1] .

* وأما المسألة الثانية : فاختلف فيها المعتزلة على آراء ثلاثة :

- إذا لم يقتل المقتول ، فسيموت قطعاً ، وهذا رأي أبي الهذيل العلاف .
- إذا لم يقتل المقتول ، فسيعيش قطعاً ، وهذا رأي البغدادية من المعتزلة .
- إذا لم يقتل المقتول ، فيجوز أن يحيا ، ويجوز أن يموت ، ولا يقطع على واحد من الأمرين ، فليس إلا التجويز ، وهذا الرأي عليه القاضي عبد الجبار[2] .

وممن قال بالأجلين أيضاً : الفلاسفة ، الذين قالوا بأن الإنسان له أجلان .

- اخترامي : وهو الذي يحصل بالأسباب الخارجية[3] ، كالغرق ، والحرق ، ولدغ الحشرات ، وغيرها من الأمور المعضلة[4] .
- طبيعي : وهو الذي لو بقي ذلك المزاج مصوناً من العوارض الخارجية ، لانتهت مدة بقائه إلى الوقت الفلاني[5] .

---

١ — ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٢) ، المغني (١١/٦٩-١٨) ، (١٣/٥٤٧-٥٥٠) ، الإرشاد للجويني ص (٣٦٢) .

٢ — شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٢) .

٣ — الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري مؤسسة الرسالة — بيروت، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م ، ص (٥٠) .

٤ — التفسير الكبير للرازي (١٢/١٢٧) .

٥ — المصدر نفسه ، نفس الجزء والصفحة ، وينظر أيضاً : شرح العقائد النسفية ص (٦٤) .

**مناقشة قول المعتزلة في الرزق والأجل :**

ــ إن قول المعتزلة : بأن الحرام المنتفع به ليس رزقاً ، وتعريفهم الرزق بأنه : مملوك يأكله المالك ، يلزم منه : أن لا يكون ما يأكله الدواب رزقاً لأنها لا تملك ما ترزقه ، وكذلك العبيد والإماء[1] .

ولذلك فهو قول باطل ، لأن الإنسان قد يقول : اللهم ارزقني ولداً صالحاً ، أو زوجة صالحة ، وهو لا يملك الولد ، ولا الزوجة ، ويقول : اللهم ارزقني عقلاً أعيش به ، وليس العقل بمملوك[2] .

ــ أما قولهم : وهو ما لا يمنع من الانتفاع به ، فيلزم منه : أن من لم يأكل طول عمره إلا الحرام لم يرزقه الله تعالى ، وهذا باطل ، والله تعالى يقول : {وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ}[3] .

ويقول : {إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ}[4] .

وقد مر سابقاً في قول أهل السنة والجماعة أن الرزق نوعان :

- كوني قدري ، ساقه الله تعالى إلى خلقه ، فانتفعوا به على أي وجه كان ، وهذا النوع يدخل فيه الرزق الحرام .
- ورزق شرعي ، وهو ما أباحه الله وملّكه العباد ، فلا يدخل فيه الرزق الحرام .

ولذلك إذا أطلق بأن الحرام من رزق الله تعالى ، فمعناه : الرزق الكوني القدري الذي ساقه الله تعالى لخلقه ، فانتفعوا به على أي وجه كان .

فأما الرزق الشرعي فلا يدخل في مسماه الحرام ، والرزق الذي أمر الله تعالى بالإنفاق منه ، وهو الذي يتقبله الله سبحانه ، كما قال : {وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ}[5].

---

١ ــ ينظر : شرح العقائد النسفية ص (٦٥) ، وأيضاً شرح المقاصد (٣١٨/٤) .

٢ ــ التفسير الكبير للرازي (٢٨/٢) .

٣ ــ سورة هود : الآية (٦).

٤ ــ سورة الذاريات : الآية (٥٨) .

٥ ــ سورة البقرة : الآية (٣) .

ـــ أما قول المعتزلة في أن المقتول لو مات بأجله لما استحق القاتل ذماً، ولا عقابـــاً، ولا ديةً، ولا قصاصاً ، فإن وجوب العقاب والضمان على القاتل تعبدي لارتكابـــه المنـــهي ومباشرته السبب المحظور[1] .

ـــ فأما التفريق بين الموت والقتل ، والاســـتدلال بقولـــه تعـــالى : {أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ}[2] ، فإن الله تعالى خاطب العرب على ما يعرفون من ألفاظهم باختلاف الأســـباب ، والرجوع فيه إلى مفارقة الحياة ، وهذا بأي اسم تقدمه من معاني أسبابه يسمي موتاً .

ألا تراه ـــ جل وعلا ـــ حين ردّ عليهم قـــولهم : {لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ}[3] ، رد بلفظة واحدة فقال : {وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ}[4] ، ولم يقل يميت ويقتل كما قال :{فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡ}[5] ، إذ الموت آتٍ عليهم ، والعرب تســـمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة كقولهم قدم ، ووافي ، وجاء وهم يريـــدون في كـــل هـــذه الألفاظ حلوله بالموضع .

ويقول : ذهب ، وانطلق ، وخرج ، وشخص ، وهم يريدون مفارقته المكان الـــذي كان حالّاً به ، وأكثر بلية المبتدعين ضيقهم عن سعة لسان العـــرب الـــتي نـــزل القـــرآن بلسانها..[6] .

ـــ أما قول أبي الهذيل عن أن المقتول كان سيموت قطعاً لو لم يقتل وإلا كان القاتل قاطعاً لأجله وهذا غير ممكن .

فقد ردَّ عليه القاضي عبد الجبار فقال : "أما ما قاله أبو الهذيل فليس يصـــح ، لأن ذلك الأجل الذي لو لم يقتل فيه لبقي إليه ، أجل مقدر غير محقق ، فكيف يلزم أن يكـــون قاطعا لأجله والحال ما ذكرناه ؟ ولو جاز أن يقال أنه قد أفنى ولده ، بأن يكون المعلوم من

---

١ ـــ ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص (١٤٣) ، وأيضاً : شرح العقائد النسفية ص (٦٤) .

٢ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٤٤) .

٣ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٥٦) .

٤ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٥٦) .

٥ ـــ سورة الأنفال : الآية (١٧) .

٦ ـــ ينظر : نكت القرآن (٢٣٣/١-٢٣٤) .

حاله أنه لو لم يقتل لرزق ولداً ، وأنه يكون قد اغتصب ماله بأن يكون المعلوم من حاله أنه كان يرزق مالاً لو لم يمت ، ومعلوم خلافه .

وبعد ، فكان يجب في الواحد منا إذا دخل حظيرة غيره وأتى على أغنامه أن يكون منعماً عليه بذبحها أجمع ، لأنه قد صارت مذكاة بعد أن كانت بفرض الموت ، والمعلوم خلافه[1] .

وقد رد الإمام القصاب ـــ رحمه الله ـــ على القائلين بأن المقتول ميت بغير أجله بقوله : " ولو كان الأمر كما تزعم المعتزلة والقدرية أن المقتول ظلماً مقتول بغير أجله ، ولا يسمى ميتاً إلا من مات ميتة نفسه ، لكان حقاً على الله أن يحيه ليذوق الميتة التي وعده حيث يقول : {كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ}[2] .

أليس يزعمون في باب الوعيد أن العفو عن الموعود بالنار لا يجوز عليه خلف عندهم؟[3] .

فهل يخلو من زهقت نفسه بسبب فعل غيره ؟ وتعديه عليه من أن يكون ذائقاً الموت الموعود به في قوله : {كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ}[4] ، وبقوله : {إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ}[5] ، أو غير ذائقة الموت ؟

فإن كان ذائق تلك الموتة فلم لا يكون ميتاً بأجله ، ولا يكون فعل غيره مقضياً به عليه ؟

أم كيف يقدر هو بتعديه أن يقدم ما أخره الله عنه ؟

أليس يقول : {فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}[6]

---

١ ـــ شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٢) ، وينظر : المغني (٦/١١-٩) ، وينظر أيضاً : رد القاضي على البغدادية القائلين بأنه كان سيعيش قطعاً : شرح الأصول الخمسة ص (٧٨٣) ، المغني (٩/١١) وما بعدها .

٢ ـــ سورة آل عمران : الآية (١٨٥) .

٣ ـــ ترى المعتزلة أن الفاسق إن مات على غير توبة على كبيرة ارتكبها استحق النار مخلداً فيها ، لأن الله تعالى توعده بذلك ولابد أن ينفذ وعيده ، ينظر : شرح الأصول الخمسة ص (١٣٥) .

٤ ـــ سورة الأنبياء : الآية (٣٥) .

٥ ـــ سورة الزمر : الآية (٣٠) .

١ ـــ سورة النحل : الآية (٦١) .

ويقول : {وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا}[1] .

فقاتل المؤمن وإن كان متعدياً عليه بفعله فمكتوب عليه تعديه ، والمقتول ميت بأجله وإن كان ذائق تلك الموتة ، فمتى يذوق تلك ــ ويحهم ــ وقد فارق الحياة وخرج من الدنيا؟

أيذوقها في الآخرة أم يرده إلى الدنيا ليذيقه إياها بغير فعل بشر ؟ وما الذي يفرق بين القتلتين عندهم ؟ وكلاهما سبب من البشر وإن كانا مطيعاً بأحدهما عاصياً بالآخر ، فيما أنا سائلهم فأقول : ما تقول فيمن أمرنا الله بقتلهم من المشركين حيث وجدناهم فقتلناهم ــ وقتلهم لا محالة عقوبة لكفرهم ــ ؟ أهم ميتون بآجالهم ويسمون ميتين ، أم مقتولون بغير آجالهم وغير مسمين ميتين ؟

فإن قالوا : بل هم مقتولون بآجالهم ميتون به ، قيل : فلم لا كان المقتول ظلماً ميتا بأجله ، وكلاهما مفادة[2] نفسه بسبب من العبيد ، ووهب أن المطيع والعاصي مختلفان في الفعل ، كيف تختلف المفعول به في وصل الفعل إليه وإفادته نفسه به؟

وإن قالوا : بل مقتولون بغير آجالهم غير ميتين به ، لزمتهم الحجة من جهتين .

ــ إحداهما : أن فعلا بعينه معدوداً من فاعل جوراً على غير ، قد رأوه جارياً في عداد العدل وهو فعل واحد ، وإن كان بمفعولين مختلفي السيرة .

ــ والأخرى : ما يلزمهم في قولهم من بقاء الميتة الموعود بها من قتل بغير أجله[3] .

---

٢ ــ سورة المنافقون : الآية (١١) .

٣ ــ فاد ، يفود فوداً مات ، والفود : الموت ، ينظر : النهاية في غريب (٤٧٨/٣) ، لسان العرب (٣٤٠/٣) .

٤ ــ نكت القرآن (٣٣٧/٢-٣٤٠) .

# المبحث الرابع

# الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة

# في الرزق والأجل ومناقشتها

ـــ استدلت المعتزلة على أن الحرام لا يسمي رزقاً بأدلة منها :

١ ـــ قوله تعالى : {ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ}[1] .

٢ ـــ وقوله تعالى : {إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ }[2] .

٣ ـــ وقوله تعالى : {كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ }[3] .

٤ ـــ وقوله تعالى : {وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ }[4] .

٥ ـــ وقوله ـــ ﷺ ـــ لعمرو بن قرة[5] ، لما جاء إليه قائلاً : [ يا رسول الله أن الله كتب عليّ الشقوة ، فما أُراني أرزق إلا من دفي بكفي ، فأذن لي في الغناء في غير فاحشة، فقال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : لا آذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين ، كذبت أي عدو الله ، لقد رزقك الله طيباً حلالاً ، فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله عز وجل لك من حلاله ... ] [6] .

**وجه الاستدلال بالآيات والحديث :**

قالوا : إن الله أسند الرزق إلى نفسه ، بقوله : {مما رزقناكم} ، { رزقناكم } ، {ورزق ربك} .

---

١ ـــ سورة البقرة : الآية (١-٣) .

٢ ـــ سورة الأنفال : الآية (٢-٤) ، وأيضاً استدلوا بمثل هذه الآيات كما في قوله : {يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من رزقناكم} (٢٥٤) سورة البقرة ، وقوله تعالى : {وأنفقوا مما رزقناكم} (١٠) سورة المنافقون .

٣ ـــ سورة البقرة : الآية (٥٧) ، سورة الأعراف : (١٦٠) ، وسورة طه (٨١) .

٤ ـــ سورة طه : الآية (١٣١) .

٥ ـــ عمرو بن قرة ، وقيل : عمرو بن مرة ، ذكره غير واحد في الصحابة ، ينظر عنه : الإصابة (٦٧٢/٤) ، وينظر أيضاً : الفتح السماوي للمناوي (١٣٨/١) .

٦ ـــ أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الحدود ، باب المخنثين (٨٧١/١) ، (٢٦١٣) ، والطبراني في المعجم الكبير (٥١/٨) ، (٧٣٤٢) ، وابن الجوزي في تلبيس إبليس ص (٢٨٨) ، وهو ضعيف ، وسيأتي كلام أهل العلم عليه .

وفي الآيتين الأوليين : أمرهم بالإنفاق من هذا الرزق ، وجعله من صفات المؤمنين ، فلو كان الحرام رزقاً لما أمرهم بالإنفاق منه[1] .

وأما قوله تعالى : {كلوا من طيبات ما رزقناكم } فقالوا : يدل على أن الـــرزق لا يكون من قبله إلا طيباً حلالاً ، لأن الحرام قد نهى تعالى عن تناوله ، وتوعد عليه وزجر عن ذلك ، فلا يصح دخوله تحت ما أباح تناوله[2] .

وبمثله استدلوا بالحديث[3] .

وأما قوله : {ورزق ربك خير وأبقى} ، فقالوا : الرزق هو الحـــلال ، ولأن الله لا ينسب إلى نفسه إلا ما حل وطاب ، دون ما حرم وخبث[4] ، وعليه : فالحرام لا يســـمى رزقاً أصلاً .

---

١ ــ ينظر : متشابه القرآن (١٣٠/١) والمغني (٣٥/١١) ، وشرح الأصول الخمسة ص (٧٨٧-٧٨٨) ، الكشـــاف للزمخشـــري (٤٩/١-٥٠) ، وينظر أيضاً : التفسير الكبير للرازي (٢٩/٢) ، والمباحث الأصولية للطوفي ص (٣٥) .

٢ ــ ينظر : متشابه القرآن (٩٣/١-٩٤) .

٣ ــ وقد استدل به أبو الحسين البصري في كتابه الغرر ، ولم أقف على الكتاب ، ونقله الرازي في تفسير الكبير (٢٩/٢) .

٤ ــ ينظر الكشاف للزمخشري (٩٦/٣) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال بالآيات والأحاديث :**

إن الأمر بالإنفاق في الآيات السابقة ، هو أمر بالإنفاق في أوجه الخير من الزكاة المفروضة ، أو الصدقات التي يتقرب بها إلى الله تعالى .

وقد ذكر بعض العلماء والمفسرين بأن المقصود هنا هو الزكاة المفروضة فقط[١] .

وقال بعضهم : إن المقصود به هو الإنفاق في أوجه التطوع[٢] .

وقيل : إن الإنفاق على وجه العموم ، فيشمل الزكاة المفروضة ، والصدقة المتطوع بها ، وهو ما رجحه الطبري ، وابن جزى ، وابن كثير ــ رحمهم الله ــ وغيرهم من العلماء والمفسرين ، يقول الطبري : "وأولى التأويلات بالآية وأحقها بصفة القوم ، أن يكونوا كانوا لجميع اللازم لهم في أموالهم مؤدين ، زكاة كان ذلك أو نفقة من لزمته نفقته من أهل وعيال وغيرهم ممن تجب عليهم نفقته بالقرابة والملك وغير ذلك ، لأن الله جل ثناؤه عم وصفهم ، إذ وصفهم بالإنفاق مما رزقهم فمدحهم بذلك من صفتهم ، فكان معلوماً أنه إذا لم يخصص مدحهم ووصفهم بنوع من النفقات المحمود عليها صاحبها دون نوع بخبر ولا غيره أنهم موصوفون بجميع معاني النفقات المحمود عليها صاحبها من طيب ما رزقهم ربهم من أموالهم وأملاكهم ، وذلك الحلال منه الذي لم يشبه حرام"[٣] .

إذن نخلص من هذا : أن الإنفاق في الآيات السابقة : أمرٌ من الله تعالى سواء كان زكاة أم صدقة ، والله طيب ، لا يقبل إلا طيباً ، فلا يكون أمره بالإنفاق إلا من الرزق الحلال الطيب .

ولا يفهم منه : أن الرزق بعمومه لا يشمل الحرام ولا يتناوله ، وأن الحرام ليس برزق منه ، فالحل والحرمة إنما هي بالنسبة للعبد المرزوق ، وليست بالنسبة للخالق الرازق ، يقول القرطبي ــ رحمه الله ــ : "إن الشيء إذا كان مأذوناً له في تناوله فهو حلال حكماً ، وما كان منه غير مأذون له في تناوله فهو حرام حكماً ، وجميع ذلك رزق"[٤] .

---

١ ــ وهو منقول عن القصاب الكرجي ، ينظر : نكت القرآن على البيان (٣٠٤/١) .

٢ ــ ينظر : جامع البيان (١٠٤/١) ، التسهيل لعلوم التنـزيل (٣٦/١) ، تفسير ابن كثير (٦١/١) .

٣ ــ جامع البيان (١٠٥/١) .

٤ ــ الجامع لأحكام القرآن (١٧٨/١) .

والله هو الخالق الرازق كما قال تعالى : {هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ }[1] .

وإضافة الرزق الحرام إلى الله تعالى خلقاً ، إذ هو رازق كل شيء سبحانه ، وأما تخصيصه الرزق الحلال وإضافته إليه إنما هو على سبيل التشريف[2] .

والمعتزلة لم يفهموا أن الرزق نوعان :

- نوع أباحه الله ، وأحبه ، ورضيه ، وأمر بالإنفاق منه ، وهذا هو الحلال الذي رضيه الله للعبد ، كما جاء في قوله تعالى : {وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ}[3] .
- نوع ذمه الله ، وذم من أنفق منه وتوعد على ذلك بالعقاب في الدنيا والآخرة، وإن كان خلقاً من الله تعالى فهو رزق كوني قدري[4] .

وبهذا يتضح أن لا حجة للمعتزلة في الآيات الثلاث الأول ، ويصدق ما قيل فيها على قوله عز وجل : {وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٌ } .

* أما قوله تعالى : { كلوا من طيبات ما رزقناكم } ، فيدل على أن من الرزق ما هو حرام ، فالآية تشير بتبعيض ( من ) إلى أن الحرام رزق [5] .

ومعنى ذلك : أن الرزق فيه حلال طيب أحله الله تعالى ، وأباح الأكل منه .

وفيه حرام : يحرمه الله سبحانه على عبادة ، فهم مأمورون باجتنابه ، وعدم الأكل أو الإنفاق منه .

---

١ ـــ سورة فاطر :الآية (٣) .

٢ ـــ ينظر : التفسير الكبير للرازي (٢/٢٩) ، أنوار التنزيل للبيضاوي (١/١١٩) ، تفسير أبي السعود (١/٣١) روح المعاني للألوسي (١/١١٨) .

٣ ـــ سورة البقرة : الآية (٣) .

٤ ـــ ينظر : مجموع الفتاوى (٨/٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٥) .

٥ ـــ المحرر الوجيز لابن عطية (١/٢٣٩) ، الجواهر الحسان للثعالبي (١/١٢٩) .

يقول الطبري في معنى الآية : "أي أطعموا من حلال الرزق الذي أحللناه لكم ، فطاب بتحليلي إياه لكم مما كنتم تحرمون أنتم ، ولم أكن حرمته عليكم من المطاعم والمشارب[1].

ويدل على هذا المعنى أيضاً ما ورد في الحديث الذي استدلوا به ، وهو قوله ـــ ﷺ ـــ: { فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه } ، إذ يدل على أن الرزق قد يكون بعضه حراماً[2] .

إضافة إلى أن هذا الحديث قد ضعفه بعض العلماء ، ففي سنده بشر بن نمير ، ويحي بن العلاء ، وهما ضعيفان ترك الناس حديثهما[3] .

---

١ ـــ جامع البيان (٨٣/١) ، وينظر : تفسير السمعاني (٣٤٥/٣) ، معالم التنزيل للبغوي (٧٥/١) .

٢ ـــ التفسير الكبير للرازي (٢٩/٢) .

٣ ـــ قال يحي بن معين عن بشر بن نمير : ليس بثقة ، وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن بشر بن نمير فقال : ترك الناس حديثه ، وقال النسائي : بشر بن نمير متروك الحديث ، وقال ابن الجوزي : قال يحي بن سعيد : كان ركناً من أركان الكذب .
ينظر : الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٧/٢) ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٤٤/١) وينظر أيضاً : تهذيب التهذيب (٤٠٣/١) ،
أما يحي بن العلاء فقال قال ابن الجوزي : قال أحمد : كذاب يضع الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، قال ابن عدي : الضعف على حديثه بيّن : ينظر الضعفاء للنسائي (١٠٧/١) ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(٢٠٠/٣).

٦ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ}[1] .

٧ ــ وقوله تعالى : {قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ}[2] .

**وجه الاستدلال :**

ترى المعتزلة أن الذم في الآيتين متوجه لمن افترى على الله سبحانه ، بأن جعل من الرزق حلالاً وحراماً ، والرزق من الله لا يكون إلا حلالاً فقط ، فذلك ذمهم الله على صنيعهم ، قالوا : قد بينت الآيتين أن من حرم رزق الله فهو مفتر عليه ، فثبت بذلك أن الحرام لا يكون رزقاً[3] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

هذه الآيات نزلت في الذين حرموا ما رزقهم الله تعالى ، أو جعلوا منه حلالاً وحراماً، فالذم هنا متوجه إلى هؤلاء الذين اعتدوا على ما ليس من حقهم وهو التحليل والتحريم ، لأنه لا يكون إلا لله تعالى .

يقول الشيخ الشنقيطي ــ رحمه الله ــ : "لا يمكن أن يكون تحليل ولا تحريم إلا بإذنه لأن من الضروري أن من خلق الرزق وأنزله هو الذي له التصرف فيه بالتحليل والتحريم ، سبحانه جل وعلا أن يكون له شريك في التحليل والتحريم"[4] .

فالآيات تدل على نقيض مقصود المعتزلة ، إذ أن الذي له التحليل والتحريم هو الله تعالى لا شريك له ، وهو الذي خلق الرزق ، وجعل منه رزقاً حراماً وآخر حلالاً ، ولا يكون ذلك إلا له ، وهؤلاء ذُمُّوا من أجل الاعتداء على ما هو من خصائص الرب سبحانه وتعالى ، والله أعلم .

---

١ ــ سورة الأنعام : الآية (١٤٠) .

٢ ــ سورة يونس : الآية (٥٩) .

٣ ــ ينظر : المغني (٣٦/١١) ، التفسير الكبير للرازي (٢٩/٢) .

٤ ــ أضواء البيان (٥٢/٧) ، وينظر : ما قاله البيضاوي في أنوار التنزيل (١٩٩/١) .

٨ ــ واستدلوا بقوله تعالى : {وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ }[(١)] .

**وجه الاستدلال :**

قالوا : ثبت بإجماع الأمة أنه يحسن من الإنسان طلب الرزق لنفسه وعياله ، فلو كان الحرام رزقاً لمن تمكن منه ، لوجب أن يكون مأموراً بطلبه ، أو مباحاً له طلبه ، وبطلان ذلك يبين أنه ليس برزق لمن تناوله[(٢)] .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

إن قوله تعالى : { وابتغوا من فضل الله } ، جاء بعد قوله تعالى { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ }[(٣)] .

والطلب هنا كما أجمع عليه العلماء والمفسرون : طلب إباحة ، وليس إلزام .

يقول الإمام مالك : "إنما ذلك أمر الله أذن الله فيه للناس ، وليس بواجب عليهم"[(٤)].

ومن ذهب إلى ذلك من المفسرين ، الطبري[(٥)] ، السمعاني [(٦)] ، البغوي[(٧)] ، ابن جزى[(٨)] .

---

١ ــ سورة الجمعة : الآية (١٠) .

٢ ــ المغني (٣٦/١١) ، ويمثل ذلك استدلوا بقوله تعالى : {وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ} (٢٠) سورة المزمل .

٣ ــ سورة الجمعة : الآيتين (٩-١٠) .

٤ ــ الاستذكار ، ليوسف بن عبد البر النمري ، تحقيق : سالم عطا ــ محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م، (٣٧٩/٧) .

وقد ذهب آخرون إلى أنه واجب فعن سعيد بن جبير قال : إذا انصرفت عن الجمعة فساوم بشيء وإن لم تشتره ، وذهب السرخسي أيضاً إلى أنه للإيجاب .

ينظر حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٧٩/١) ، شرح التلويح على التوضيح (٢٩٤/١) .

٥ ــ ينظر : جامع البيان (١٢٧/١٨) ، ( ١٠٢/٢٨ ) .

٦ ــ ينظر : تفسير السمعاني (٤٣٥/٥) .

٧ ــ ينظر : معالم التنزيل (٣٤٥/٤) .

٨ ــ ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل (١٢٠/٤) .

والطلب بالسعي للرزق ، إنما هو لطلب الحلال منه ، دون الذي خبـــث وحــــرم ، فالمرء معاقب على اكتساب المحرم مؤاخذ عليه ، ولا يعني أن الحرام ليس رزقاً من الله ، بـــل هو خلقه ورزقه لمن انتفع به ، لكنه ليس مأذوناً فيه ، ولا مثاباً عليه بخلاف الرزق الحلال .

ويتضح بهذا أن لا حجة للمعتزلة على ما ذهبوا إليه من الاســـتدلال بالآيـــة ، والله أعلم.

أما في مسألة الأجل فقد استدل القائلون بالأجلين بأدلة من أهمها :

١ ــ قوله تعالى : {هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ }[١] .

٢ ــ وقوله تعالى : {يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ }[٢] .

٣ ــ ووله تعالى : {وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ}[٣] .

٤ ــ وقوله تعالى : {وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى}[٤] .

واستدلوا بأحاديث تثبت أن بعض الأعمال من الخير تزيد في العمر ، ومن أمثلتها :

١ ــ قوله ــ ﷺ ــ : [ من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له[٥] في أثره فليصل رحمه ] [٦] .

٢ ــ وقوله ــ ﷺ ــ : [ صلة الرحم ، وحسن الخلق ، وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمال ] [٧] .

---

١ ــ سورة الأنعام : الآية (٢) .

٢ ــ سورة الرعد : الآية (٣٩) .

٣ ــ سورة فاطر : الآية (١١) .

٤ ــ سورة نوح : الآية (٤) .

٥ ــ ينسأ : بضم الياء ، وسكون النون ، معناه : يؤخر ، فالنسأ هو التأخير ، والمراد هنا : طول العمر ، ينظر : كشف المشكل لابن الجوزي (١٨٥/٣) ، لسان العرب (١٦٦/١) .

٦ ــ صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم (٢٢٣٢/٥) ، [٥٦٤٠] ، وينظر صحيح مسلم: كتاب البر والصلة : باب صلة الرحم وتحريم قطعها (١٩٨٢/٤) ، [٢٥٥٧] .

٧ ــ مسند الإمام أحمد ، (١٥٩/٦) ، [٨٢٩٢٥] ، وهو حديث صحيح الإسناد ، ينظر : مجمع الزوائد للهيثمي (٢٢/٨) ، سلسلة ألأحاديث الصحيحة للألباني (٣٤/٢ ، ٣٥) .

٣ ــ قوله ــ ﷺ ــ : [ لا يزيد في العمر إلا البر ] (١) .

**وجه الاستدلال بالآيات والأحاديث :**

احتج القائلون بالأجلين من المعتزلة بأن هذه الآيات والأحاديث يظهر من معناها ما يقتضي القول بأن للإنسان أجلين(٢) .

**موقف أهل السنة والجماعة من وجه الاستدلال :**

ليتضح لنا وجه الاستدلال والرد عليه ، لابد من الوقوف على معاني الآيات والأحاديث وتفسير العلماء لها .

* فأما قوله تعالى : {ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ}(٣) .

فقد ذكر العلماء في تفسير الأجلين الواردين في الآية عدة أقوال :

- قالوا : إن المقصود بالأجل الأول : من الولادة إلى الموت ، وبالأجل المسمى عنده : من الموت إلى البعث .

وهو مروي عن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال : [ لكل أحد أجلان ، أجل من الولادة إلى الموت ، وأجل من الموت إلى البعث ] (٤) .

- وقيل : الأجل الأول : النوم ، الذي تقبض فيه الروح ، ثم ترجع عند اليقظة ، والأجل المسمى عنده : هو أجل الموت .
- وقيل معناها واحد .

فيكون معنى الآية : ثم قضى أجلاً : يعني جعل لأعماركم مدة تنتهون إليها .

وأجل مسمى عنده : يعني وأجل مسمى عنده لا يعلمه غيره(٥) .

- وقيل : المراد بقوله تعالى : {ثم قضى أجلاً }: آجال الماضين من الخلق .

---

١ ــ سنن الترمذي ، كتاب القدر (٤٤٨/٤) ، [٢١٣٩] ، هو حديث حسن ، ينظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٣٦/١-١٣٩) .

٢ ــ ينظر : المحرر الوجيز (٤٣٢/٤) ، (٣٧٣/٥) ، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى (١٣٨/٢) .

٣ ــ سورة الأنعام : الآية (٢) .

٤ ــ ينظر : معالم التنزيل للبغوي (٨٤/٢) .

٥ ــ ينظر هذين القولين : جامع البيان للطبري (١٤٦/٧-١٤٧) ، معالم التنزيل للبغوي (٢٨٤) ، تفسير السمعاني (٨٧/٢) .

وبقوله : {وأجل مسمى عنده} : آجال الباقين من الخلق ، فهو خص هذا الأجل بكونه مسمى عنده ، لأن الماضين لما ماتوا صارت آجالهم معلومة ، أما الباقون فهم بعد لم يموتوا ، فلم تصر آجالهم معلومة[1] .

- وقيل : إن الأجل الأول ما يعرف من أوقات الأهلة والبروج .

والثاني : أجل الموت[2] .

- وقيل : إن الأجل الأول : ما تكتبه الملائكة .

والأجل الثاني : ما كتب في اللوح المحفوظ ، فالأول : يقبل الزيادة والنقص .

والثاني : لا يتقبل التغيير[3] .

- وقيل : المراد بالأجل الأول : أجل الدنيا ، أو أجل الموت ، والأجل المسمى عنده : أجل الآخرة ، أي أجل الساعة ، وهو مروي عن عباس ، فقد قال : [ ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده ، يعني : أجل الموت ، والأجل المسمى : أجل الساعة ، والوقوف عن الله ] [4] .

وهذا القول مأثور عن مجاهد ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، والسدي وغيرهم[5] .

وقد رجحه الطبري ــ رحمه الله ــ[6] ، وابن تيمية[7] ، وابن القيم[8] ، وكثير من من العلماء والمفسرين[9] .

فمعنى الآية كما رجحه الطبري وغيره من العلماء ، لا يدل على أن المقصود بالأجل: أجل الإنسان ، وإنما المقصود به : أجل الدنيا ، وأجل الساعة ووقتها ، وعلى هذا المعنى لا حجة لمن قال بالأجلين إن استدل بهذه الآية .

---

١ ــ ينظر : زاد المسير (٣/٣) ، التفسير الكبير (١٢٧/١٢) .

٢ ــ ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية (٢٦٧/٢) ، الجامع لأحكام القرآن (٣٨٩/٦) ، فتح القدير للشوكاني ص (٥٠٨) .

٣ ــ ينظر : روح المعاني للآلوسي (٨٨/٧) .

٤ ــ جامع البيان (١٤٧/٧) ، وينظر أيضاً : فتح القدير للشوكاني ص (٥٠٨) ، تيسير الكريم المنان للسعدي ص (٢٥٠) .

٥ ــ ينظر : جامع البيان (١٤٧/٧) .

٦ ــ ينظر : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة .

٧ ــ ينظر : مجموع الفتاوى (٤٨٩/١٤) .

٨ ــ ينظر : إغاثة اللهفان (٣٢٨/٢) .

٩ ــ ينظر : تفسير السمعاني (٨٧/٢) ، فتح القدير ص (٥٨٠) ، تيسير الكريم المنان (٢٠٥) .

* أما قوله تعالى : {يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ}[1] .

فإن المقصود بقوله تعالى : {أم الكتاب} هو اللوح المحفوظ[2] .

وقد كان للعلماء والمفسرين أقوال في : ما الذي يقع فيه المحو والإثبات :

- فقد قيل : إن المحو هو النسخ بين الشرائع ، أو ضمن الشريعة الواحدة .

فالمحو : هو المنسوخ ، والإثبات : هو المحكم[3] ، يقول الضحاك بن مزاحم[4] : [لكل كتاب يترل من السماء أجل ، فيمحو الله من ذلك ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب] [5] .

- وقيل : إن الآية محمولة على الذنوب ، فالمحو في ما ليس فيه ثواب ولا عقاب ويثبت ما فيه ثواب وعقاب[6] .

واستدل القائلون على ذلك بأثر مروي عن ابن عباس قال : [ هو الرجل يعمل الزمن الطويل بطاعة الله ثم يعمل بمعصية الله فيموت على ضلالة فهو الذي يمحو ، والذي يثبت الرجل يعمل بمعصية الله الزمان الطويل ثم يتوب فيمحوه الله من ديوان السيئات ، ويثبته في ديوان الحسنات ] [7] .

- وقيل : إن الآية محمولة على أجل الدنيا أو أهلها ، فالمحو هو الذاهب ، والمثبت هو الباقي[8] .

---

١ ـ سورة الرعد : الآية (٣٩) .

٢ ـ ينظر : جامع البيان للطبري (١٧١/١٣) ، معالم التنزيل للبغوي (٢٣/٣) ، زاد المسير لابن الجوزي (٣٨٨/٤) ، روح المعاني للآلوسي (١٧٠/١٣) .

٣ ـ ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي (٣٣٤/٣) ، مدارك التنزيل للنسفي (٢٢١/٢) ، روح المعاني للآلوسي (١٦٩/١٣) .

٤ ـ الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو محمد، كان من أوعية العلم، حدث عن ابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عمر ، وأنس بن مالك ـ ﷺ ـ ، وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ، ويحي بن معين ، توفي سنة ١٠٥هـ وقيل غير ذلك .
ينظر : سير أعلام النبلاء (٥٩٨/٤) ، تقريب التهذيب (٢٨٠/١) .

٥ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٣١/٩) .

٦ ـ ينظر : الكشف والبيان للثعلبي (٢٩٦/٥) ، الجامع لأحكام القرآن (٣٣٢/٩) .

٧ ـ ينظر : الجامع لأحكام القرآن (٣٣٢/٩) .

٨ ـ الجامع لأحكام القرآن (٣٣٢/٩) .

▪ وقيل : إن الآية محمولة على المحو والإثبات في الأقدار ، فتعم كل شيء الأرزاق والآجال والسعادة والشقاوة ، وقال بعضهم : يستثنى من ذلك الكلمات الأربع : الرزق ، والأجل ، والسعادة ، والشقاوة[1] .

واستدل القائلون بالاستثناء بحديث ابن عباس يرفعه عن النبي ــ ﷺ ــ : [ يمحو الله ما يشاء إلا الشقاوة والسعادة والموت ] .

والذي يظهر من معنى الآية : أن المحو والإثبات يعمّان كل شيء ، حتى الرزق والأجل ، بدليل أن ( ما ) في قوله تعالى ( ما يشاء ) ، تفيد العموم .

يقول القرطبي : "إن الآية عامة في جميع الأشياء ، وهو الأظهر والله أعلم"[2] .

وقد رجح الإمام الشوكاني ــ رحمه الله ــ الوجه الأخير ، وهو أن الآية محمولة على المحو والإثبات في الأقدار فيدخل في عمومها الأرزاق والآجال ، ورد على القائلين بأن المقصود هو المحو في الشرائع فقال : "إن القلم قد جرى بما هو كائن إلى يوم القيامة كما في الأحاديث الصحيحة ، ومن جملة ذلك الشرائع والفرائض ، فهي مثل العمل ، إذ جاز فيها المحو والإثبات"[3] .

أما باقي الأوجه فقد أجاب عنها بأنها تخصيص لعموم الآية بلا مخصص ، وأنه يلزم فيها مثل اللازم الأول[4] .

أما من استدل على إخراج الأجل والرزق من عموم الآية بحديث ابن عباس المرفوع، فهذا الحديث ضعيف كما ذكر ذلك العلماء[5] .

وعليه فيكون معنى الآية : أن المحو والإثبات يقعان في كل شيء بما في ذلك الآجال والأرزاق .

---

١ ــ المصدر نفسه ، (٣٢٩/٩) .

٤ ــ رواه الطبراني في الأوسط (١٧٩/٩) ، (٩٤٧٢) .

٣ ــ الجامع لأحكام القرآن (٣٢٩/٩) ، وينظر قطر الولي للشوكاني ص (٥٠٣) .

٤ ــ ينظر : المصدر السابق ص (٥٠٤-٥٠٥) .

٥ ــ في سنده محمد بن جابر عن أبي ليلة عن نافع عن ابن عمر ، قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن أبي ليلة إلا محمد بن جابر، ولا رواه عن نافع إلا ابن أبي ليلة ، المعجم الأوسط (١٧٩/٩) .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/٧) : [ رواه الطبراني في الأوسط وفيه : محمد بن جابر اليماني ، وهو ضعيف من غير تعمد كذب ] ، وقال عنه البخاري : ليس بالقوي ، وقال أحمد : له مناكير ، ينظر : المغني في الضعفاء للذهبي (٥٦١/٢) ، وقال النسائي : ضعيف ، ينظر : الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٩٢) .

يقول ابن تيمية : "قال العلماء : إن المحو والإثبات في صحف الملائكة ، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ، ولا يبدو [1] له ما لم يكونه عالماً به ، فلا محو ولا إثبات"[2] .

أما قوله تعالى : {وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ} [3] .

فإن للعلماء والمفسرين في عود الضمير في قوله ( عمره ) قولين هما :

الأول: أن الضمير عائد إلى شخصين مختلفين لا شخص واحد ، فيكون معنى الآية : وما يمد في عمر أحد حتى يدركه الهرم ، ولا ينقص من عمر آخر حتى يموت ذلك إلا في كتاب[4].

ويرى ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ : أنه عائد على معمر ، الذي هو اسم جنس ، والمراد غير الذي يعمر ، أي أن القول يتضمن شخصيتين يعمر أحدهما مائة سنة أو نحوها من عمر بأن يكون عاماً واحداً أو نحوه [5].

وهذا الأسلوب الذي هو رجوع الضمير إلى مجرد اللفظ ، دون اعتبار المعنى التفصيلي معروف في اللغة التي نزل بها القرآن ، وهو المعبر عنه عند علماء العربية بمسألة : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر[6].

وهذا القول رجحه الطبري[7] ، وابن عطية[8] ، البغوي[9] ، ابن جزى[10] ، ابن كثير [11] ، وغيرهم من المفسرين .

---

١ ــ البداء هو : ظهور العلم بعد خفائه ، ومعناه : أن الله تعالى يعلم شيئاً ثم يظهر له أنه على خلاف علمه ، والرافضة يعتقدون بالبداء ، ويرون أنه ما عبد الله وعظم بمثل البداء ، وهو مذهب اليهود ، ينظر : أصول مذهب الشيعة الأمامية ، د / ناصر القفاري (٤٩٠/٤) .

٢ ــ مجموع الفتاوى (٤٩٠/١٤) .

٣ ــ سورة فاطر : الآية (١١) .

٤ ــ جامع البيان (١٢٣/٢٢) .

٥ ــ المحرر الوجيز لابن عطية (٤٣٢/٤) .

٦ ــ ينظر : أضواء البيان للشنقيطي (٧٣/٦ ، ٢٥٩) .

٧ ــ جامع البيان (١٢٣/٢٢) .

٨ ــ المحرر الوجيز (٤٣٢/٤).

٩ ــ معالم التنزيل (٥٦٧/٣) .

١٠ــ التسهيل لعلوم التنزيل (١٥٦/٣) .

١١ــ تفسير ابن كثير (٧٢٠/٣) .

الثاني : أن الضمير في قوله (عمره) ، عائد إلى شخص واحد ، وفيه قولان :

- أن التعمير كتابة أصل العمر ، وما يستقبل منه جملة ، والنقصان : كتابة ما يذهب من العمر ، ويمضي منه ، وذلك في حق كل شخص[1].
- أن الزيادة في العمر أو النقصان منه على حقيقته ، وتكون في عمره واحد باعتبار وجود أسباب الزيادة من البر والطاعة وصلة الرحم وغيرها ، أو وجود أسباب النقصان كعقوق الوالدين ، وقطيعة الرحم وغيرها .

فإذا كان عمر الشخص ستين عاماً إن وصل رحمه وبر والديه ، وأحسن خلقه وإلا فعمره أربعون [2].

والذي يظهر أن الراجح هو القول الأول ، وأن الضمير عائد على شخصين مختلفين وهو اختيار جمهور المفسرين كما سبق بيانه .

فلا يكون في الآية دلالة على ما ذهب إليه القائلون بتعدد الآجال ، والله أعلم .

* أما قوله تعالى : {وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى}[3].

فإن معنى الآية : أن الله تعالى يؤخر في آجالكم ، فلا يهلككم بالعذاب ، لا بغرق ولا غيره ، ( إلى أجل مسمى ) : يعني إلى حين كتب أنه يبقيكم إليه إن أنتم أطعتموه وعبدتموه في أم الكتاب[4].

يقول ابن كثير : "وقد يستدل بالآية على أن الطاعة والبر يزاد بهما في العمر حقيقة"[5].

- أما أحاديث زيادة العمر بسبب الإتيان بأعمال البر من صلة الرحم ، وبر الوالدين، ودعاء وغيره ، أو نقصانه بسبب عقوق الوالدين ، وقطع الرحم ، وغيرها من الأعمال ، فإن العلماء كان لهم إزاء ذلك ثلاثة مواقف :

---

١ ــ ينظر: جامع البيان (١٢٣/٢٢) ، الجامع لأحكام القرآن (٣٣٣/١٤) ، المحرر الوجيز (٤٣٢/٤) ، معالم التنزيل (٥٦٧/٣).

٢ ــ ينظر : تفسير السمعاني (٣٥١/٤) ، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى (١٥٦/٣) ، الدر المنثور (٤٤٨/٣) ، قطر الولي للشوكاني ص (٥٠٦) ، تفسير الكريم المنان للسعدي ص (٦٨٦) .

٣ ــ سورة نوح : الآية (٤) .

٤ ــ جامع البيان (٩٠/٢٩) ، الجامع لأحكام القرآن (٩٩/١٨) ، تفسير ابن كثير (٥٤٥/٤) ، فتح القدير للشوكاني ص (١٨٢٩) ، تيسير الكريم المنان ص (٨٨٨)

٥ ــ تفسير ابن كثير (٥٤٥/٤) .

ـــ الأول : عدم القبول بهذه الأحاديث بزعم أنها آحاد ظنية ، لا تفيد العلم اليقيني ، فلا تعارض الأدلة القطعية كقوله تعالى : {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}[1].

وقوله تعالى : {وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ}[2][3].

ـــ الثاني : تأويل الأحاديث الواردة في زيادة العمر أو نقصانه بسبب الأعمال ، يقول أبو حيان الغرناطي : "إن صح شيء من ذلك ، فينبغي تأويله ، فمن المعلوم أن السعادة والشقاوة والرزق والأجل لا يتغير شيء منها"[4].

---

١ ـــ سورة الأعراف : الآية (٣٤) .

٢ ـــ سورة المنافقون : الآية (١١) .

٣ ـــ ينظر : شرح المقاصد (٣١٦/٤) ، روح المعاني للآلوسي (٧٧/٤) ، (١٧٨/٢٢) .

٤ ـــ روح المعاني (١٧/١٣) .

**وكان لهم تأويلات عدة منها :**

١ ـــ أن المراد بزيادة الأجل : نفي الآفات عن صاحب البر والصلة ، والزيادة في فهمه وعقله ، وبهذا جزم ابن فورك [١].

٢ ـــ أن المراد به : أن الله يكتب أجل عبده عنده مائة سنة ، ويجعل بنيته وهيئته لتعمير ثمانين سنة ، فإذا وصل رحمه زاد الله تعالى في ذلك التركيب وفي تلك البنية ووصل ذلك النقص ، فعاش عشرين أخرى حتى يبلغ المائة ، وهي الأجل الذي لا مستأخر عنه ولا متقدم"[٢].

٣ ـــ إن المقصود بالزيادة هنا : السعة في الرزق وعافية البدن ، فإن الغنى يسمى حياة ، والفقر يسمى موتاً[٣].

٤ ـــ إن المقصود هو : أن يبقى بعد الإنسان ثناء جميل ، وذكر حميد ، وأجر متكرر فكأنه لم يمت ، وإليه ذهب القرطبي [٤].

٥ ـــ وقيل : إن زيادة الأجل تكون بالبركة فيه ، وتوفيق صاحبه لفعل الخير وبلوغ الأغراض ، فينال في قصير العمر ما يناله في طويله[٥].

---

١ ـــ مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص (٣١١) ، وينظر : سبل السلام للصنعاني (١٦١/٤) .

٢ ـــ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ص (٢٠٣) وينظر : كشف المشكل لابن الجوزي (١٨٦/٣) .

٣ ـــ المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٤ ـــ الجامع لأحكام القرآن (٣٣٠/٩) ، وبمثله قال الزمخشري أيضاً : ينظر : فيض القدير (١٩٦/٤) .

٥ ـــ النووي في شرحه لصحيح مسلم (٢١٣/١٦) ، وقد استظهره الطيبي ، ينظر : سبل السلام للصنعاني (١٦٠/٤) ، وينظر أيضاً: أوجه هذه التأويلات في المراجع التالية :
فتح الباري (٤١٦/١٠) ، عمدة القارئ للعيني (١١،١٨١) ، الديباج على مسلم للسيوطي (٥٠٣/٥) .

الثالث: الجمع بين أدلة الفراغ من المقادير عموماً ، وبين الأدلة التي تثبت زيادة العمـــر أو نقصانه بسبب بعض الأعمال ، وذلك من خلال التالي :

- الرد على من قال بأن الأحاديث آحاد ظنية ، فلا يستدل بها في العقائد ، فيقال له إن هذا غير مسلم به ، ذاك أن بعضها مثل حديث : [ من سرّه أن يبسط له في رزقـــه، وأن ينسأ له في أثره ، فليصل رحمه ] ، مخرج في الصحيحين وقـــد تلقـــت الأمـــة أحاديثها بالقبول ، ومن منهج أهل السنة والجماعة القبول بكل حديث صـــحيح في العقائد ، سواء كان متواتر أم آحاد فهي تفيد العلم اليقيني ، فلا يمكن ردهـــا لهـــذا السبب[1].
- أما من أول الأحاديث إلى معان أخرى غير المعنى الظاهر المتبادر ، كتأويلها بالبركة في العمر ، أو السعة في الرزق وغير ذلك لأن الرزق أو الأجل مقدران فـــإن هـــذه الأمور مقدرة مكتوبة أيضاً ، فيلزم من ذلك وقوعهم في نظير ما فروا منه[2].

والراجح أن الجمع ممكن ، وأن لا تعارض بين أدلة الفراغ من المقـــادير ، والأدلـــة المثبتة للزيادة والنقصان في العمر ، أو الرزق ، مثل قوله تعـــالى : {يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ}[3] ، على معنى أن الآية تعم كل شيء ، فيـــدخل فيهـــا الأرزاق والآجال ، أو قوله تعـــالى : {وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ}[4] ، على المعنى الآخر المراد به عمر شخص واحد ، فيزيد في عمره إن وجد سبب الزيادة ، أو ينقص إن وجد ســـبب الـــنقص ، أو قولـــه تعـــالى : {وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى}[5]، على من استدل بالآية على أن الطاعة سبب في زيـــادة العمـــر حقيقـــة ، أو الأحاديث التي دلت على هذا المعنى ، فالزيادة والنقصان حقيقيان ، فـــإن الله تعـــالى قـــدر

---

١ ــ ينظر ص (٣٥) من البحث ففيها بيان لمواقف أهل السنة والجماعة من مسألة أحاديث الآحاد والاستدلال بها في العقائد . وينظر : كتاب المحو والإثبات : للدكتور / عيسى السعدي ، ص (٨٣) .

٢ ــ ينظر مجموع الفتاوى (١٤/٤٠٩) .

٣ ــ سورة الرعد : الآية (٣٩) .

٤ ــ سورة فاطر : الآية (١١) .

٥ ــ سورة نوح : الآية (٤) .

السبب والمسبب ، وقدر أن هذا يصل رحمه ، ويبر والديه ، ويحسن خلقه ، فيزيد عمره أو رزقه بهذا السبب، وقدر أنه لو لم يصل رحمه ، أو عقّ والديه ، أو ساء خلقه ، لما زيد له في عمره أو رزقه ، فمن علم الله تعالى منه أنه يفعل الطاعات زاد في عمره أو رزقه ، ومن علم سبحانه منه خلاف ذلك نقص من عمره أو رزقه .

والزيادة والنقص تكون في الصحيفة التي في أيدي الملائكة ، وذلـــك أن الله تعـــالى يكتب للعبد أجلاً في صحف الملائكة ، فإن عمل العبد ما يوجب الزيادة من الطاعة زاد من عمره ، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من عمره بحسب ذلك ، يقـــول الطحـــاوي [١] ــ رحمه الله ــ في الجمع بين الأدلة : "جوابنا في ذلك أن هذا مما لا اختلاف فيه إذ كان قد يحتمل أن يكون الله عز وجل إذا أراد أن يخلق النسمة جعل أجلها إن برت كذا ، وإن لم تبر كذا لما هو دون ذلك وإن كان منها الدعاء رد عنها كذا ، وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا ، وإن علمت كذا حرمت كذا ، وإن لم تعمله رزقت كذا ، ويكون ذلك مما يثبت في الصحيفة التي لا يزاد على ما فيها ولا ينقص منه ، وفي ذلك بحمد الله التئام هـــذه الآثـــار واتفاقها وانتفاء التضاد عنها[٢].

ويقول ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : "والجواب المحقق أن الله يكتب للعبـــد أجـــلاً في صحف الملائكة ، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب ، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب ، ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن الـــنبي ــ ﷺ ــ : [ إن آدم لمـــا طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم فرأى فيهم رجلا له وبـــيص [٣]، فقال من هذا يا رب ؟ فقال : ابنك داود قال فكم عمره ؟ قال : أربعون سنة ، قال : وكم عمري؟ قال : ألف سنة ، قال فقد وهبت له من عمري ستين سنة ، فكتب عليه كتـــاب وشهدت عليه الملائكة ، فلما حضرته الوفاة قال : قد بقي من عمري ستون سنة ، قـــالوا : وهبتها لابنك داود فأنكر ذلك فأخرجوا الكتاب ، قال النبي ــ ﷺ ــ فنسي آدم فنســـيت

---

١ ــ أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي ، الطحاوي ، الفقيه ، الحنفي ، ولد سنة ٢٢٩هـــ ، له من المصـــنفات : معـــاني الآثار، بيان مشكل الآثار ، المختصر في الفقه ، توفي سنة ٣٢٠ هـــ ، ينظر عنه : طبقـــات الحنفيـــة ص (١٠٢) ، طبقـــات المفسرين ص (٥٩-٦٠) .

٢ ــ شرح مشكل الآثار (٨٢/٨) .

٣ ــ الوبيص : البريق واللمعان ، ينظر النهاية (١٤٥/٥) ، لسان العرب (١٠٤/٧) مادة : وبص.

ذريته وجحد آدم فجحدت ذريته] (1)، وروي أن كمل لآدم عمره ولداود عمره ، فهــذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ثم جعله ستين ... والله سبحانه عالم بما كــان ومــا يكون ، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعــد ذلك ، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها"(2).

ويقول أيضاً : "والأجل أجلان : أجل مطلق يعلمه الله ، وأجل مقيد : وبهذا يتــبين معنى قوله ــ ﷺ ــ : [ من سره أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه ] ، فإن الله أمر الملك أن يكتب له أجلاً وقال إن وصل رحمه زدته كذا وكذا ، والملك لا يعلم أيزداد أم لا لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر"(3) .

ويقول الشوكاني : "وهكذا أجمع بين الأحاديث الواردة بسبق القضاء ، وأنه قــد فرغ من تقدير الأجل والرزق ، والسعادة والشقاوة ، وبين الأحاديث في طلب الدعاء مــن العبد ، وأن الله يجيب دعاءه ، ويعطيه ما سأل مثله ، وأنه يغضب إذا لم يسأل ، وان الدعاء يرد القضاء ، ونحو ذلك ...كصلة الرحم وأعمال الخير ، فأحمل أحاديث الفراغ من القضاء على عدم تسبب من العبد بأسباب الخير ، أو التسبب بأسباب الشر"(4).

ولا يفهم من هذا القول مشابهة لرأي القائلين بالأجلين من المعتزلة ، لأن أهل السنة والجماعة يفرقون بين حضور الأجل وعدم حضوره ، فإذا حضر الأجل فإنه لا يتقــدم ولا يتأخر ، وقبل حضوره يجوز أن يتقدم أو يتأخر وذلك بحسب الأسباب المقتضية للزيــادة أو النقصان ، ويستدلون على ذلك بما روي عن كعب الأحبار(5) ، أنه قال لما طعن عمر بــن الخطاب : [لو دعا الله لزاد في أجله ، فأنكر عليه المسلون وقالوا : إن الله يقــول : {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ}(6)، فقال وإن الله

---

1 ــ أخرجه الترمذي (267/5) ، [3076] ، وقال : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم في المستدرك (132/1) ، [214] : "حديث صحيح على شرط مسلم" .

2 ــ مجموع الفتاوى (490/14-491) ، وينظر : الفصل لابن حزم (102/3) .

3 ــ مجموع الفتاوى (517/8) .

4 ــ قطر الولي على حديث الولي ، للشوكاني ، تحقيق : إبراهيم هلال ، دار الكتب الحديثة ، 1399هـ ، ص (509) .

5 ــ كعب بن ماتع الحميري ، أبو إسحاق ، كان يهودياً فأسلم ، ثم قدم المدينة ، وكان من أوعية العلم ، توفي ســنة 32هــــ في خلافة عثمان بن عفان ــ ﷺ ــ ، ينظر عنه : طبقات ابن سعد (445/7) ، تذكرة الحفاظ (52/1) .

6 ــ سورة الأعراف : الآية (34) .

يقول : {وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ}(1) ، قال الزهـــري : نرى أنه يؤخر ما لم يحضر الأجل ، فإذا حضر الأجل لم يزد في العمر و لم يقع التأخير ](2) .

وقالوا ويؤيد ذلك أن الآيات التي تقضي بأن الأجل لا يتقدم ولا يتـــأخر كقولـــه تعالى: {فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}(3) ، وقوله تعالى : {وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا }(4) ، وقولـــه تعـــالى : {إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ }(5) ، اختصت بأنها مقيدة بمجيء الأجل ، فإذا حضر الأجل لم يتقدم و لم يتـــأخر ، أما إن لم يحضر فيجوز أن يؤخره الله تعالى إذا فعل العبد الأسباب الموجبة للتأخير ، كصـــلة الرحم ، وبر الوالدين وغير ذلك .

يقول الشوكاني : "أفسرها بما هي مشتملة عليه ، فإنه قال في الآية الأولى {فإذا جاء أجلهم} ، وقال في الثانية { إذا جاء أجلها } ، وقال في الثالثة : {إن أجل الله إذا جاء } ، فأقول : إذا حضر الأجل ، فإنه لا يتقدم ولا يتأخر ، وقبل حضوره يجـــوز أن يـــؤخره الله بالدعاء ، أو بصلة الرحم ، أو بفعل الخير، ويجوز أن يقدمه لمن عمل شراً ، أو قطع ما أمـــر الله به أن يوصل ، وانتهك حرمات الله سبحانه"(6) .

ثم إن هناك فرقاً بين ما في العلم ، وما في الكتاب ، فما في العلم لا تقديم فيـــه ولا تأخير ، أما ما في الكتاب ، فيقدم فيه ويؤخر بحسب ما سبق في علم الله تعـــالى أزلاً مـــن الأسباب الموجبة للزيادة أو النقصان ، وهي الصحف التي بأيدي الملائكة ، يقول ابن عباس: [ هما كتابان سوى أم الكتاب يمحو الله منهما ما يشاء ويثبت ] (7) .

فالله تعالى يمحو ما يشاء من الأقدار ويثبت ما يشاء منها ، وهو المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه فإن هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير لأن ذلك محال على الله أن

---

١ ـــ سورة فاطر : الآية (١١) .

٢ ـــ معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـــ ، (٥/٤٤٥).

٣ ـــ سورة النحل : الآية (٦١).

٤ ـــ سورة المنافقون : الآية (١١) .

٥ ـــ سورة نوح : الآية (٤) .

٦ ـــ قطر الولي ص (٥٠٨) ، وينظر ما ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٩/٣٣١) .

٧ ـــ ينظر : جامع البيان للطبري (١٣/١٦٧) ، وأيضاً : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٢٩) .

يقع في علمه نقص أو خلل ، ولهذا قال : { وعنده أم الكتاب } ، أي اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء فهو أصلها وهي فروع وشعب ، فالتغيير والتبديل يقع في الفـــروع والشعب كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة ويجعل الله لثبوتها أسباباً ولمحوها أسباباً لا تتعدى تلك الأسباب ما رسم في اللوح المحفوظ كما جعل الله البر والصلة والإحسان مـــن أسباب طول العمر وسعة الرزق ، وكما جعل من المعاصي سبباً لمحق بركة الرزق والعمر ، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سبباً للسلامة ، وجعل التعرض لذلك سبباً للعطب ، فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ" (١) .

---

١ ــــ ينظر : تيسير الكريم المنان ص (٤١٩) .

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، فقد تم إنجاز البحث بفضل الله وتوفيقه ، وقد بذلت قصارى جهدي ، فإن أصبت فذاك فضل الله تعالى ، فله الحمد والمنة ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان .

وهذا عرض لأبرز فوائد البحث ونتائجه :

- بيّن البحث وسطية منهج أهل السنة والجماعة في مسائل العقيدة عموماً ، والقدر خصوصاً ، تجلى ذلك في الآتي :

  - في مسألة الحكمة والتعليل فقد أثبتت المعتزلة الحكمة لغاية محمودة تعود إلى العباد ، أما الأشاعرة فقد نفت الحكمة ، أما أهل السنة والجماعة فقد أثبتوا الحكمة التي للرب تعالى وتلك التي تعود للعباد .
  - في مسألة التحسين والتقبيح العقليان ، فعند المعتزلة الحسن والقبح عقليان ، أما الأشاعرة فعندهم الحسن والقبح في الأشياء شرعيان ، أما أهل السنة والجماعة فتوسطوا في المسألة فالأشياء فيها حسن وقبح ذاتيان يعلمان بالعقل ، أما الثواب والعقاب فمترتب على ورود الشرع .
  - أما في مسألة تنزيه الله عن الظلم فقد نزهته المعتزلة عن الظلم ، لكن مقصودهم من ذلك نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد ، وترى الأشاعرة أن الظلم غير مقدور ، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين ، أما أهل السنة والجماعة فعندهم : أن الله تعالى قادر على الظلم لكن لا يفعله فهو تعالى قد تمدح بتنزيه نفسه عنه ، ولا يلزم من تنزيه الله عن الظلم نفي خلق الله لأفعال العباد .
  - أما في الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق ، فعند المعتزلة الاستطاعة متقدمة على الفعل ، ويرون أن التكليف بما لا يطاق قبيح ، والله

تعالى لا يفعل القبيح ، أما الأشاعرة فالقدرة عندهم مقارنة لمقدورها وجوزوا التكليف بما لا يطاق ، وتوسط أهل السنة والجماعة فأثبتوا قدرة مقارنة للفعل وأخرى متقدمة عليه ، وأما تكليف ما لا يطاق عندهم فينقسم إلى قسمين :

- ما لا يطاق للعجز عنه ، فهذا غير واقع في الشريعة .
- ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز ، بل للاشتغال بضده ، فهذا ليس بقبيح عقلاً ، وهذا النوع لا يدخل فيما لا يطاق .

- أما في الإرادة فترى كل من المعتزلة والأشاعرة أنها مستلزمة للمحبة والرضا ، ثم أخرجت المعتزلة بناء على ذلك أفعال العباد عن كونها مقدورة لله تعالى ، أما الأشاعرة فيرون أن كل ما أراده الله فقد أحبه ورضي به ، أما أهل السنة والجماعة فالإرادة عندهم تنقسم إلى قسمين : شرعية دينية تستلزم الرضا والمحبة ، وأخرى كونية قدرية تستلزم الوقوع .
- أما أفعال العباد فقد أخرجتها المعتزلة عن كونها مقدورة لله تعالى ، وأثبتت الأشاعرة كسباً للعباد لا يبتعد في مفهومه عن الجبر ، وتوسط أهل السنة والجماعة في المسألة فأثبتوا للعبد قدرة وإرادة تحت مشيئة الله تعالى وإرادته .
- أما الطبع والختم والهدى والضلال ، فقد حاولت المعتزلة تفسير هذه المعاني وغيرها بتفسيرات وتأويلات مجانبة للصواب توائم ما قرروه من قواعد عقلية بعيدة عن المعاني المرادة منها شرعاً ، أما الأشاعرة فقد نفوا فعل العبد وكسبه وهو الاهتداء والضلال ، بينما يرى أهل السنة والجماعة أن الله تعالى خالق الهدى والضلال ، والعبد هو

المهتدي الضال ، وأن الطبع والختم عقوبة من الله تعالى للعبد بسبب إعراضه وتوليه عن الحق .

- أما في مسألة الرزق والأجل فترى المعتزلة أن الرزق من الله تعـالى لا يشمل الحرام ، فأخرجوا الرزق الحرام عن كونه رزقاً من الله تعالى ، وبعض المعتزلة يقول بالأجلين ، وهما أمران خالفا فيهما أهل السـنة والجماعة الذين يرون أن الرزق كله من الله حلاله وحرامه ، وأن الله تعالى لا يقبل منه إلا ما كان حلالا طيباً .

  أما الأجل فيرى أهل السنة والجماعة أنه واحد محتوم ، وأن الله تعالى قد أجلّ لكل مخلوق أجله ، وأن نفساً لن تموت إلا بإذن الله كتابـاً مؤجلاً .

  ووافقت الأشاعرة أهل السنة والجماعة في الأمرين إلا أنهـم تـأولوا الزيادة في العمر الواردة في الأحاديث بتأويلات مختلفة .

- بيّن البحث أيضاً أن لدى كل فرقة ما يرد به على الفرقة الأخـرى ، ففـي الأدلة النقلية التي استدلت بها كل طائفة رد على الطائفة الأخـرى ، ومنـه يتضح وسطية أهل السنة والجماعة بجمع أدلة كل من الطـائفتين ، وبيـان المنهج الصحيح في التعامل مع النصوص الشرعية .
- اتضح من خلال البحث أن غالب استدلال المخالفين كان بآيات الكتـاب العزيز ، أما السنة فقد كان لموقفهم منها وخاصة مسألة عدم قبول أحاديث الآحاد أثره الواضح في قلة الاهتمام بالاستدلال بها .
- بيّن البحث أيضاً ضرورة رد الشبهات عن الكتاب والسنة ، ومن ذلك مـا ورد في أبواب القدر ، وهو الأمر الذي كان عليه السلف مـن الصـحابة ـــ رضي الله عنهم ـــ ، والتابعين لهم بإحسان .

- بيّن البحث عدم تورع بعض المتكلمين عن الخوض في آيات الكتاب العزيز بغير علم ، اتضح ذلك في الاستناد على القراءات الشـاذة أو الموضـوعة ، بينما اعتمد أهل السنة والجماعة في فهم تفسير آيات القرآن على نصـوص القرآن نفسه ، ثم على ما صحّ من السنة النبوية ، وعلـى فهـم الصـحابة ـ رضوان الله عليهم ـ للنصوص الشرعية لبيان دلالة هذه النصوص علـى الوجه الصحيح .
- أظهر البحث أيضاً تناقض المتكلمين في موقفهم من نصوص السنة النبويـة ، فهم يستدلون بالضعيف أو الموضوع نصرة وتأييداً لآرائهم وأهـوائهم ، في مقابل ردّهم للصحيح والمتواتر منها ، التي تلقتها الأمـة بـالقبول بـزعم معارضتها للعقل ، أو بحجة أنها أخبار آحاد لا يستدل بها في العقائد ، أمـا أهل السنة والجماعة فمنهجهم يقوم على القبول بكل حديث صـحيح في العقيدة متواتراً كان أم آحاداً .
- أظهر البحث ما تميز به منهج أهل السنة والجماعة من الفهم السليم لمـدلول النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، اتضح ذلك في تعاملهم مـع تلـك النصوص التي يظهر منها التعارض ، بينما كان لاقتصار المخالفين لهم علـى بعض الجوانب أثره فوقعوا في الخطأ بالاستدلال بتلك النصـوص الشـرعية على مسائل القدر المختلفة .

ومن النتائج التي يمكن أن يظهرها البحث ما يلي :

- ضرورة الاهتمام بإبراز آراء أهل السنة والجماعة في الأدلة النقلية في مسائل العقيدة المختلفة ، وتأصيلها من كتب المفسرين من أهل السـنة والجماعـة خاصة .
- الاهتمام ببيان وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق المخالفة لهم في أبواب العقيدة .

- الاهتمام ببيان أوجه القصور في آراء المخالفين وتقويمها في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة .
- إيلاء مزيد من الاهتمام لآراء المفسرين ، وعلماء القراءات فيما ذهبوا إليـــه من توجيه القراءات ، أو أوجه الإعراب المختلفة لاستناد المخـــالفين لأهـــل السنة والجماعة لتلك الآراء في بعض ما ذهبوا إليه .

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفـــع به .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً ...

والحمد لله رب العالمين ،،،

# الفهارس

# فهرس الآيات

| الصفحة | رقمها | الآيـــــــــة |
|---|---|---|
| ٣٨٣ | ٢٥ | كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا |
| 293 | 28 | كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ |
| 184 | 31 | فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ |
| 181 | 34 | وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ |
| ١٣٤ | ٣٥ | فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ |
| ١٣٥ ، ٤٠٠ | ٥٧ | كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ |
| ١٨٢ | ٦٣ | خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ |
| ٣٤٤ | ٨٨ | وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ |
| ٢٩٨ | ١٠٩ | وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ |
| ١٩ | ١٢١ | ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ |
| ٢٦١ ، ٣١٣ | ١٢٨ | رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ | ٢٨٤ | ١٨٧ |
| لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ | ٢٨٦ | ١٨٧ ، ١٨٩<br>٢٧١ |
| **سورة آل عمران** | | |
| هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ | ٧ | ١٩ ، ٥٩ |
| كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗا | ٣٧ | ٣٨٣ |
| وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ | ٤٨ | ٦٥ |
| وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ | ٥٧ | ٢٣٠ |
| وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ | ٧٨ | ٣٠١ |
| وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ | ٩٧ | ١٦٨ ، ١٧٣<br>١٧٧ ، ١٩٠ |
| وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ | ١٠٨ | ٢٣٣ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ | ١١٧ | ١٤٩ |
| إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا | ١٢٠ | ٣٠٤ |
| وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ | ١٤٠ | ٢٣٠ |
| أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ | ١٤٤ | ٣٩٦ ، ٣٩٣ |
| وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا | ١٤٥ | ٣٨٨ |
| قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ | ١٥٤ | ٣٩٠ |
| لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ | ١٥٦ | ٣٩٦ |
| إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ | ١٦٠ | ٣٤٥ |
| أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ | ١٦٥ | ٢٩٨ |
| وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ | ١٦٩ | ٣٨٣ |
| لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ | ١٨١ | ١٥٠ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا | ٧٨-٧٩ | ٣٠٣ ، ٣٠٤ |
| مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ | ٨٠ | ١٢ ، ١٣ |
| أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا | ٨٢ | ١٦ |
| وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ | ٨٣ | ٤٨ |
| فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ | ٨٨ | ٣٤٦ |
| إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ | ١٠٨ | ٢٢٩ |
| وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ | ١١٣ | ٧٠ |
| وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا | ١٢٥ | ٢١١ |
| وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡ | ١٢٩ | ١٩٢ |
| لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ | ١٤٨ | ٢٣٠ |
| رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ | ١٦٥ | ٧١ ، ١٢٩ ، ٣٤٨ |

| الآيــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا | ١٥٢ | ١٨٧ |
| أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا | ١٥٦ | ٧١ |
| سورة الأعراف | | |
| بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ | ٩ | ١٣٤ |
| وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ | من ٢٨ إلى ٣٣ | ١١٩ ، ٣٣٢ |
| وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ | ٣٤ | ٣٨٨ ، ٤١٥ ، ٤١٩ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ | ٤٣ | ٢٧٨ |
| وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ | ٥٢ـــ ٥٣ | ٢٢ |
| إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُ | ١٥٥ | ٣٦٩ |
| وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ | ١٧١ | ١٨٢ |
| مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِيۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ | ١٧٨ | ٣٦٠ |
| وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ | ١٧٩ | ٨٨ ، ٩٤ |
| مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ | ١٨٦ | ٣٤٩ ، ٣٥٥ ٣٥٧ |
| **سورة الأنفال** | | |
| إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ | من ٢ إلى ٤ | ٤٠٠ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ | ١٧ | ٣١٧ ، ٣٩٦ |
| يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ | ٢٠ | ١١ |
| ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ | ٥١ | ١٥٠ |
| سورة التوبة | | |
| بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢﴾ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ | من ١ إلى ٣ | ٣٠٧ |
| وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ | ٣٢ | ٣٦ |
| وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ | ٤٢ | ١٩٤ |
| وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ | ٤٦ | ٢٤٠ ، ٣٤٦ |
| لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا | ٤٧ | ٢٤٠ ، ٢٤١ |

| الصفحة | رقمها | الآيـــــــــة |
|---|---|---|
| ١٤ | ٤٤ | وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ |
| ٣٩٨ ، ٤٢٠ | ٦١ | فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ |
| ٧١ | ٨٩ | وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ |
| ٣٧٠ | ٩٨ | فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ |
| ٦٠ ، ٦٦ | ١٢٥ | ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ |
| | | **سورة الإسراء** |
| ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٣٤٨ ، ٣٦٣ | ١٥ | مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً |
| ٢٣٠ ، ٢٤٢ | من ٣١ إلى ٣٨ | وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلاً ﴿٣٢﴾ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَـٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُواْ |

| | | |
|---|---|---|
| بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ٣٥ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ٣٧ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا | | |
| وَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ جَعَلۡنَا بَيۡنَكَ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا | ٤٥ | ٣٤٤ |
| وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا | ٩٤ | ٢٤٩ |
| **سورة الكهف** | | |
| مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا | ١٧ | ٣٤٦ ، ٣٤٨ |
| وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا | ٢٨ | ٣٤٥ ، ٣٦٥ |
| فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ | ٢٩ | ٣٠٩ |
| وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا | ٤٩ | ١٣٨ |
| وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ | ٥٥ | ٢٩٣ |
| قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ مَعِيَ صَبۡرٗا | ٧٥ | ١٩٦ |

| الآيـــــــــة | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ | ٤٧ | ١٢١ ، ١٣١ |
| إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ | ٥٦ | ٣٤٧ ، ٣٥٥ ٣٥٧ |
| مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا | ٨٤ | ٣٠٤ |
| **سورة العنكبوت** | | |
| وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا | ١٧ | ٢٨٩ |
| **سورة الروم** | | |
| فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ | ٩ | ١٣٨ |
| وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ | ٢٢ | ٣٢٢ |
| **سورة لقمان** | | |
| وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ | ١٢ | ٦٦ |
| إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ | ١٨ | ٢٣٠ |
| **سورة السجدة** | | |
| ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ | ٧ | ٢٨٢ |
| وَلَو شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا | ١٣ | ٣٥٦ |
| جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ | ١٧ | ٢٥٤ ، ٢٧٧ |

| الصفحة | رقمها | الآيـــــــة |
|---|---|---|
| ٨٧ | ٢٢ | وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ |
| ٣٥٧ ، ٣٤٤ | ٢٣ | وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً |
| سورة محمد | | |
| ٣٤٩ | ٤–٥ | وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ |
| ٣٤٤ | ٢٤ | أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ |
| سورة الفتح | | |
| ٢١٢ | ١٨ | لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا |
| سورة الحجرات | | |
| ٣٥٨ ، ١٧٣ | ٧ | وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ |
| سورة ق | | |
| ١٥٠ ، ١٤٧ | ٢٩ | وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ |
| سورة الذاريات | | |
| ٩٤ ، ٨٨ ٢٤٥ | ٥٦ | وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ |

| الآيــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| **سورة المجادلة** | | |
| فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ مِن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۖ فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا | ٤ | ١٩٩ |
| **سورة الحشر** | | |
| مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ | ٧ | ٧١ |
| وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ | ٧ | ١٣ |
| **سورة الصف** | | |
| فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ | ٥ | ٣٤١ ، ٣٤٥ |
| **سورة الجمعة** | | |
| يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ | ٩-١٠ | ٤٠٦ |
| **سورة المنافقون** | | |
| وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ | ١١ | ٣٩٨ ، ٤٢٠ |
| **سورة التغابن** | | |
| لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ | ١ | ٢٩٧ |

| الآيــــــــــة | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ | ٢ | ٢٩٣ |
| فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ | ١٦ | ١٦٨ ، ٢٠٠ |
| سورة الطلاق | | |
| لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا | ٧ | ١٨٧ |
| لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا | ١٢ | ٥١ ، ٧٠ |
| سورة الملك | | |
| ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ | ٣ | ٢٨٦ |
| وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ | ١٠ | ١٢٠ ، ١٢٧ |
| وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ | ١٣- ١٤ | ٣٣٣ |
| سورة القلم | | |
| أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ | ٣٥- ٣٦ | ٧٣ |
| يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ | ٤٢ | ٢٠١ |
| سورة نوح | | |
| وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ | ٤ | ٤٠٨ ، ٤١٤ ٤١٧ ، ٤٢٠ |

| الصفحة | رقمها | الآيـــــــــــة |
| --- | --- | --- |
| سورة الناس | | |
| ٣٧٠ | ١–٤ | قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ﴿٣﴾ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ |

## □فهرس الأحاديث القدسية



## □فهرس الأحاديث النبوية

## الآثار المنقولة عن الصحابة

| م | طرف الحديث | الراوي | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١ | [ ألا ندعو لك طبيباً ... ] | أبو بكر الصديق | ١٠٤ |
| ٢ | [ إن الله خلق كل صانع وصنعته ] | حذيفة بن اليمان | ٢٥٢ |
| ٣ | [ أنا ممن يعلم تأويله ... ] | عبد الله بن العباس | ٢٣ |
| ٤ | [ إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا ... ] | أنس بن مالك | ٣٦ |
| ٥ | [ الذين يحذرون من الله ــ عز وجل ــ] | عبد الله بن العباس | ٢٨٨ |
| ٦ | [ { إنا كل شيء خلقناه بقدر} ، حتى العجز والكيس ] | عبد الله بن العباس | ٢٥٣ |
| ٧ | [أي سماء تظلني وأي أرض تقلني ] | أبو بكر الصديق | ١٢ |
| ٨ | [لا يخاف أن يظلم فيزاد في سيئاته] | عبد الله ابن عباس | ١٣٧ |
| ٩ | [ لكل أحد أجلان ... ] | عبد الله ابن عباس | ٤٠٩ |
| ١٠ | [ لو دعا الله لزاد في أجله ... ] | كعب الأحبار | ٤١٩ |
| ١١ | [ من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ... ] | عبد الله بن مسعود | ١٥ |
| ١٢ | [ هما كتابان سوى أم الكتاب ... ] | عبد الله بن العباس | ٤٢٠ |
| ١٣ | [هو الرجل يعمل الزمن الطويل...] | عبد الله بن العباس | ٤١١ |
| ١٤ | [ ورسول الله بين أظهرنا ، وعليه ينزل القرآن ... ] | جابر بن عبد الله | ٢٣ |
| ١٥ | [ {ثم قضى أجلاً وأجل مسمى} ، يعني : أجل الموت ] | عبد الله بن العباس | ٤١٠ |
| ١٦ | [ يؤمن بالمحكم ويدين به ... ] | عبد الله بن العباس | ١٩ |

# فهرس الأعلام المترجم لهم

## فهرس الفرق والطوائف

□ □

## فهرس الكلمات والمصطلحات

□ □

# الأشعار والأمثال

# فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

## حرف الألف


١ ــ الإبانة عن أصول الديانة ، للإمام أبي الحسن الأشعري ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة دار البيان ــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

٢ ــ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ، للإمام أبي عبيد الله بن بطة العكبري ، تحقيق : رضا نعسان معطي ، دار الراية للنشر ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .

٣ ــ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، لصديق بن حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكاة ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٩٧٨م .

٤ ــ أبكار الأفكار ، لأبي الحسن علي الآمدي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٥ ــ ابن تيمية السلفي ، محمد خليل الهراس ، مكتبة الصحابة ــ طنطا ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٦ ــ ابن حزم وموقفه من الإلهيات ، د / أحمد بن ناصر الحمد ، منشورات جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧ ــ الإبهاج شرح المنهاج ، لعلي بن عبد الكافي السبكي وعبد الوهاب بن علي، تحقيق : د/ شعبان إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

٨ ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين أحمد الدمياطي ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ــ لبنان ، ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م .
٩ ــ الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر العربي ــ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
١٠ــ الإحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن محمد الآمدي ، تحقيق : د/ سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ .
١١ــ الإحكام في أصول الإحكام ، للإمام أبي محمد علي بن حزم ، دار الحديث ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
١٢ــ أحكام القرآن ، للإمام الشافعي ، تحقيق : عبد الغني عبد الخالق ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٤٠٠هـ .
١٣ــ أحكام القرآن ، لأبي بكر الجصاص ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، ١٤٠٥هـ .
١٤ــ إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، دار المعرفة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٥ــ اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم ، لأبي عبد الله محمد بن عبدالواحد المقدسي ، تحقيق : عبد الله الجديع ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
١٦ــ الآداب الشرعية ، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ــ عمر القيام ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
١٧ــ آراء أهل المدينة الفاضلة ، محمد بن محمد بن طرخان ، تحقيق : د/ البير نصري ، المطبعة الكوثوليكية ــ بيروت ، ١٩٥٩م .

١٨ـــ آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً ، د / علي بن سعد الضويحي ، مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـــ/١٩٩٦م.
١٩ـــ الأربعين في أصول الدين ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ .
٢٠ـــ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، للجويني ، تحقيق : د/ محمد يوسف موسى وآخرون ، مكتبة الخانجي ـــ مصر ، ١٣٦٩هـــــ ـــ١٩٥٠م.
٢١ـــ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد سعيد البدري ، دار الفكر ـــ بيروت ، ١٤١٢هـــ/١٩٩٢م .
٢٢ـــ أساس التقديس في علم الكلام ، لفخر الدين الرازي ، مؤسسة الكتب الثقافية ـــ بيروت ، ١٤١٥هـــ/١٩٩٥م ، الطبعة الأولى .
٢٣ـــ الاستذكار ، ليوسف بن عبد البر النمري ، تحقيق : سالم عطا ـــ محمد معوض ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
٢٤ـــ الاستقامة ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : د/ محمد رشاد سالم ، نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى .
٢٥ـــ أسرار البلاغة ، للجرجاني ، تصحيح : محمد رشيد رضا ، ١٣٤٥هـــ/١٩٢٥م .
٢٦ـــ الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : عبد الله الحاشدي ، مكتبة الوادي ـــ جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ/١٩٩٣م .
٢٧ـــ الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية ، لنجم الدين سليمان الطوفي ، تحقيق : أحمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م .

٢٨ـــ إشارات المرام من عبارات الإمام ، كمال الدين أحمد البياضي الحنفي ، تحقيق : يوسف عبد الرزاق ، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـــ ـــ القاهرة .
٢٩ـــ الإشارات والتنبيهات ، لأبي علي الحسين بن سينا ، تحقيق : سليمان دنيا ، مطبعة دار المعارف ـــ مصر .
٣٠ـــ الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن حجر ، تحقيق : على محمد البجاوي ، دار الجيل ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ/١٩٩٢م .
٣١ـــ أصول الدين ، لعبد القاهر البغدادي ، شرح إبراهيم رمضان ـــ دار الهلال ٢٠٠٣م .
٣٢ـــ أصول السنة ، للحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الأسدي الحميدي ، د/عبدالله الغفيلي ، مكتبة الرشد ـــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١م .
٣٣ـــ أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، ناصر بن عبد الله القفاري ١٤١٤هـــ/١٩٩٣م .
٣٤ـــ الأصول والفروع ، لابن حزم الأندلسي ، صححه وطبعه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م.
٣٥ـــ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر ـــ بيروت ، ١٤١٥هـــ / ١٩٩٥ م .
٣٦ـــ الاعتصام ، لأبي إسحاق الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى ـــ مصر .
٣٧ـــ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : عبد الله الدرويش ، اليمامة للطباعة ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـــ/٢٠٠٢م .

٣٨ــ اعتقاد أئمة الحديث ، للإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

٣٩ــ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، لفخر الدين الرازي ، ضبط وتعليق : محمد المعتصم البغدادي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

٤٠ــ إعراب القرآن بالقرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د / زهير زاهد ، عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .

٤١ــ الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م .

٤٢ــ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ، عمر بن علي البزار ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .

٤٣ــ أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن القيم ، تحقيق : طه سعد ، دار الجيل ــ بيروت ، ١٩٧٣هـ .

٤٤ــ إغاثة اللهفان ، لابن القيم ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

٤٥ــ أفعال العباد ، د/ عبد العزيز بن أحمد الحميدي ، رسالة ماجستير غير منشورة ــ الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ــ ١٤١١هـ .

٤٦ــ الاقتصاد في الاعتقاد ، لأبي حامد الغزالي ، ضبط وتقديم : موفق الجبر ، دار الحكمة للطباعة ــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

٤٧ــ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ، محمد بن الحسن الطوسي ، مطبعة الآداب ــ النجف ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٤٨ــ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى ، علي بن هبة الله بن أبي نصر ماكولا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٤٩ــ أم البراهين وشرحها للسنوسي، بحاشية الدسوقي ، المكتبة العصرية ــ صيدا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م .

٥٠ــ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : إبراهيم عطوة ، المكتبة العلمية ــ لاهور ، باكستان .

٥١ــ الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ، للخياط ، تقديم : محمد حجازي، مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة .

٥٢ــ الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، ليحي بن أبي الخير العمراني، تحقيق : د / سعود الخلف ، مكتبة أضواء السلف ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

٥٣ــ الانتصار بهامش الكشاف ، لابن المنير .

٥٤ــ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مؤسسة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٩٨٣هـ/١٩٦٣م .

٥٥ــ أنوار التتريل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، لعبد الله بن عمر البيضاوي ، دار الفكر ــ بيروت .

٥٦ــ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، لأبي عبد الله بن محمد المرتضى ، صححه : جماعة من العلماء ، المكتبة التجارية .

٥٧ــ الإيضاح في أصول الدين ، لأبي الحسن ابن الزاغوني ، تحقيق : د/ أحمد السايح ، د / إحسان ميرزا ، مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

## حرف الباء

٥٨ــ البحر المحيط في أصول الفقه ، للإمام بدر الدين الزركشي ، ضبط وتعليق : د/ محمد تامر ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م .

٥٩ــ البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي ، تحقيق : عادل عبدالجواد وآخرون ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٦٠ــ بدائع الفوائد ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : هشام عطا وآخرون ، مكتبة نزار الباز ــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ز

٦١ــ البداية والنهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، دار مكتبة المعارف ــ بيروت .

٦٢ــ البرهان في أصول الفقه ، للجويني ، تحقيق : د / عبد العظيم الديب ، دار الوفا ، المنصورة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ .

٦٣ــ البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢هـ .

٦٤ــ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ــ القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

٦٥ــ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق: محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ــ الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٦٦ـــ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د/ يحي محمد الهنيدي ، نشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٢٦هـــ .

## حرف التاء

٦٧ـــ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق: مجموعة من العلماء ، دار الهداية .

٦٨ـــ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

٦٩ـــ تاريخ مدينة دمشق ، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي ، تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ، دار الفكر ـــ بيروت ١٩٩٦م .

٧٠ـــ تاريخ جرجان ، حمزة بن يوسف الجرجاني ، تحقيق : د / محمد عبد المعيد خان ، عالم الكتب ـــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـــ/١٩٨١م .

٧١ـــ التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ، دار الفكر ـــ بيروت .

٧٢ـــ تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار الجيل ـــ بيروت ، ١٣٩٣هـــ/١٩٧٢م .

٧٣ـــ تأويلات أهل السنة المسمى تفسير الماتريدي ، للإمام أبي منصور الماتريدي ، تحقيق : د/ مجدي با سلوم ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م .

٧٤ـــ التبصير في أصول الدين ، لأبي المظفر السمعاني ، خرج أحاديثه وعلق عليه : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـــ/١٩٤٠ م .

٧٥ــ التبيان في أقسام القرآن ، لابن القيم ، دار الفكر .
٧٦ــ التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د/ زهير زاهــد ، عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ .
٧٧ــ تبيين كذب المفتري ، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشــقي ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .
٧٨ــ التحرير والتنوير ، للشيخ الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيــع ــ تونس .
٧٩ــ تحريم النظر في كتب الكلام ، موفق الدين ابن قدامة المقدســي ، تحقيــق : عبدالرحمن محمد سعيد دمشقية ، عالم الكتب ــ السعودية ، الطبعــة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
٨٠ ــتخريج الأحاديث والآثار ، جمال الدين الزيلعي ، تحقيق : عبد الله الســعد ، دار ابن خزيمة ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
٨١ــ التدمرية ، لابن تيمية ، تحقيق : د / محمد بن عــودة الســعوي ، مكتبــة العبيكان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م .
٨٢ــ تذكرة الحفاظ ، لأبي عبد الله الذهبي ، دار الكتب العلميــة ــ بــيروت ، الطبعة الأولى .
٨٣ــ التسهيل لعلوم التنزيل ، لابن جزي الكلبي ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ .
٨٤ــ التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، تحقيــق : إبــراهيم الأبيــاري ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢ .
٨٥ــ التعليقات ، الحسين بن عبدالله بن سينا ، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م .

٨٦ــ تفسير ابن أبي حاتم ، عبدالرحمن بن محمد الرازي ، تحقيق : أسعد الطيب المكتبة العصرية ــ صيدا .
٨٧ــ تفسير ابن أبي زمنين ، تحقيق : حسين عكاشة ، محمد مصطفى الكنز ، دار الفاروق ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هــ/٢٠٠٢م .
٨٨ــ تفسير سفيان الثوري ، تصحيح : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هــ/١٩٨٣م .
٨٩ــ تفسير القرآن ، لأبي المظفر السمعاني ، تحقيق : ياسر إبراهيم ، غنيم عباس ، دار الوطن ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هــ/١٩٩٧م .
٩٠ــ تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، مؤسسة الريان ــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧هــ .
٩١ــ تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد ــ سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هــ/١٩٨٦م .
٩٢ــ التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، لسعد الدين التفتازاني ، مكتبة محمد علي صبيح ( د . ت ) .
٩٣ــ التمهيد ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، عني بتصحيحه : رتشرد يوسف المكارثي ، المكتبة الشرقية ١٩٧٥م .
٩٤ــ التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوداني ، تحقيق : محمد أبو عمشة ، نشر : المركز العلمي ــ جامعة أم القرى ، ودار المدني للطباعة ١٤٠٦هــ .
٩٥ــ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، لمحمد بن عراق، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الرحمن الصديق ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ١٤١٠ــ١٩٩١م .

٩٦ــ تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار ، دار النهضة الحديثة ــ بيروت .

٩٧ــ تهذيب الأسماء واللغات ، لمحي الدين النووي ، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ هـ .

٩٨ــ تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ م .

٩٩ــ تهذيب الكمال ، يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تحقيق : د/ بشار معروف، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

١٠٠ــ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

١٠١ــ التوحيد ، لأبي منصور الماتريدي ، تحقيق : د/ فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية ( د . ت ) .

١٠٢ــ تيسير التحرير ، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه ، دار الفكر ــ بيروت .

١٠٣ــ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبد الرحمن السعدي ، تحقيق : عبد الرحمن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

## حرف الجيم

١٠٤ــ جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد البر النمري ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ١٣٩٨هـ .

١٠٥ــ جامع البيان عن تأويل القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ــ بيروت ١٤٠٥هـ .

١٠٦ــ الجامع الصحيح ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : د/ مصطفى البغا ، دار ابن كثير ــ بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

١٠٧ــ جامع الرسائل والمسائل ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ــ مصر.
١٠٨ــ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، للحافظ زين الدين ابن رجب ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
١٠٩ــ الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الشعب ــ القاهرة .
١١٠ــ جذوة الاقتباس في ذكر ما حل من الأعلام في مدينة فاس ، أحمد بن محمد بن محمد ، دار المنصور للطباعة والوراقة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
١١١ــ جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، للحافظ الحميدي ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتب الإسلامية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
١١٢ــ جمهرة الأمثال ، للشيخ أبي هلال العسكري ، دار الفكر ــ بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
١١٣ــ الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت .
١١٤ــ الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي ، دار النشر : مير محمد كتب خانة ــ كراتشي .

## حرف الحاء

١١٥ــ حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
١١٦ــ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، للحافظ : إسماعيل بن محمد الأصفهاني ، تحقيق : محمد حمود أبو رحيم ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/٢٠٠٠م .
١١٧ــ حجة القراءات ، لابن زنجلة ( د . ت ) .

١١٨ــ الحجة في القراءات السبع ، للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : د/عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ــ بيروت ، الطبعة الرابعة .
١١٩ــ الحدود الأنيقة ، لأبي يحي زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
١٢٠ــ حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر ، شيث بن إبراهيم ، تحقيق : عبد الله البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٢١ــ الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ، د / محمد المدخلي ، مكتبة لينة للنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

## حرف الخاء

١٢٢ــ خزانة الأدب وغاية الأرب ، تقي الدين بن أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي ، تحقيق : عصام شقير ، دار الهلال ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
١٢٣ــ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د/ محمد علي النجار ، عالم الكتب ــ بيروت .
١٢٤ــ خلق أفعال العباد ، للإمام البخاري ، مكتبة التراث الإسلامي .

## حرف الدال

١٢٥ــ دائرة معارف القرن العشرين ، محمد فريد وجدي ، مطبعة دائرة معارف القرن العشرين ــ مصر ، الطبعة الثانية ١٣٤٣هـ .
١٢٦ــ الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر ــ بيروت ١٩٩٣م .
١٢٧ــ درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، دار الكنوز الأدبية .

١٢٨ـــ درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح ، لنجم الدين الطوفي ، تحقيق : د/أيمن شحادة ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
١٢٩ـــ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار المعرفة ـــ بيروت .
١٣٠ـــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عبد المعيد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـــ حيدرأباد ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
١٣١ـــ الدرة فيما يجب اعتقاده ، لابن حزم ، تحقيق : د/ أحمد الحمد ، مكتبة التراث ـــ مكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
١٣٢ـــ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، دار المنهاج ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
١٣٣ـــ دقائق التفسير الجامع التفسير ، لابن تيمية ، تحقيق : د / محمد السيد الجليند ، مؤسسة علوم القرآن ـــ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .
١٣٤ـــ الديباج على مسلم ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : أبو إسحاق الحويني الأثري ، دار ابن عفان ـــ الخبر ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
١٣٥ـــ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، إبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري المالكي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت .
١٣٦ـــ ديوان الأعشى ، شرح : إبراهيم جزيني .

## حرف الذال

١٣٧ـــ ذم التأويل ، لعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق : بدر عبد الله البدر ، الدار السلفية ـــ الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٣٨ـــ ذيل طبقات الحنابلة ( اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل ) ، لمحمد بن أبي يعلى ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ـــ بيروت .

**حرف الراء**

١٣٩ـــ الرد على البكري ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد علي عجال ، مكتبة الغرباء الأثرية ـــ المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــ .

١٤٠ـــ الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد ، تحقيق : د / عبد الرحمن عميرة ، دار اللواء ـــ الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـــ/١٩٨٢م .

١٤١ـــ الرد على المنطقيين ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، دار المعرفة للطباعة ـــ بيروت .

١٤٢ـــ الرسالة ، للإمام الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة : مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـــ.

١٤٣ـــ رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ، للحاكم أبي سعد المحسن الجشمي ، تحقيق : حسين المدرسي ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـــ/١٩٩٥م .

١٤٤ـــ الرسالة إلى أهل الثغر ، لأبي الحسن على الأشعري ، تحقيق : عبد الله شاكر الجنيدي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٣هـــ .

١٤٥ـــ الرسالة القشيرية ، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك ، تحقيق : محمود عبد الحليم ، دار الكتب الحديثة ١٣٩٢هـــ/١٩٧٢م .

١٤٦ـــ رسالة منع الجواز الملحقة بأضواء البيان ، للشيخ الشنقيطي .

١٤٧ـــ رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر ، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي ، تحقيق : أسعد المغربي ، دار حراء ـــ مكة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ .

١٤٨ـــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت .
١٤٩ـــ روضة الطالبين وعمدة المفتين ، للإمام النووي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

## حرف الزاي

١٥٠ـــ زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين الجوزي ، المكتب الإسلامي ـــ بيروت ، ١٤٠٤هـ .
١٥١ـــ زاد المعاد في هدي خير العباد ، للإمام ابن القيم : شعيب الأرناؤوط ـــ عبدالقادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

## حرف السين

١٥٢ـــ السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
١٥٣ـــ سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير ، تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي ، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ .
١٥٤ـــ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ، المكتب الإسلامي ـــ ١٣٩٩هـ .
١٥٥ـــ سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ـــ بيروت .
١٥٦ـــ سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ـــ دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت .

١٥٧ــ السنة ، لابن أبي عاصم ، عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

١٥٨ــ السنة ، بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق : د/ عطية الزهراني، دار الراية ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .

١٥٩ــ السنة ، لعبد الله بن أحمد ، تحقيق : محمد سعيد القحطاني ، دار رمادي للنشر ــ الدمام ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ .

١٦٠ــ السنة ، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ، تحقيق : سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٦١ــ السنة ومكانتها في التشريع ، مصطفى السباعي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة .

١٦٢ــ سير أعلام النبلاء ، محمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ .

## حرف الشين

١٦٣ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ــ محمد الأرناؤوط ، دار ابن كثير ــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٦٤ــ شرح أصول الاعتقاد وأهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي ، تحقيق : د / أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ــ الرياض ، الطبعة التاسعة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

١٦٥ـــ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، تحقيق : د / عبـــد الكـــريم عثمان ، مكتبة وهبة ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـــ/١٩٦٥م .
١٦٦ـــ شرح التلويح على التوضيح لعبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي ، تحقيـــق : زكريـــا عمـــران ، دار الكتـــب العلميـــة ـــ بـــيروت ، ١٤١٦هـــ/١٩٩٦م .
١٦٧ـــ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، شهاب الدين أحمد القرافي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف ســعد ، مكتبــة الكليــات الأزهريــة ١٣٩٣هـــ/١٩٧٣م .
١٦٨ـــ شرح العقيدة الطحاوية ، حققها وراجعها : جماعة من العلماء ، خـــرّج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعــة الثامنــة ١٤٠٤هـــ/١٩٨٤م .
١٦٩ـــ شرح السنة ( معتقد المزني ) ، تحقيق : جمال عزون ، دار الغرباء الأثرية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـــ/١٩٩٥م .
١٧٠ـــ شرح السنة ، لأبي حسن بن علي البربهاري ، دار الآثار ، الطبعــة الأولى ١٤٢٢هـــ/٢٠٠٢م .
١٧١ـــ شرح العقائد النسفية ، لسعد الدين التفتازاني ، تحقيق : د / أحمد حجازي الســقا ، مكتبــة الكليــات الأزهريــة ـــ القــاهرة ، الطبعــة الأولى ، ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م .
١٧٢ـــ شرح الكوكب المنير ، محمد أحمد الفتوحي ، تحقيق : د/ محمد الزحيلي ، د/ نزيه حمــادة ، مطبوعــات جامعــة أم القــرى ـــ مكــة المكرمــة ١٤٠٠هـــ/١٩٨٠م .
١٧٣ـــ شرح مشكل الآثار ، للإمام أبي جعفر الطحــاوي ، تحقيــق : شــعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ/١٩٨٧م.

١٧٤ـــ شرح المقاصد ، للإمام مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق : د / عبدالرحمن عميرة ، عالم الكتب ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

١٧٥ـــ شرح المواقف في علم الكلام ، للشريف الجرجاني ، تحقيق : د / أحمد المهدي ، الناشر : مكتبة الأ.هر ( د . ت ) .

١٧٦ـــ شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

١٧٧ـــ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، للإمام ابن القيم، تحقيق : عمر سليمان الحفيان ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

## حرف الصاد

١٧٨ـــ الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية .

١٧٩ـــ صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

١٨٠ـــ صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان التميمي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

١٨١ـــ صحيح ابن ماجة ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

١٨٢ـــ صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت .

١٨٣ـــ صريح السنة ، للإمام محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : بدر يوسف المعتوق ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٨٤ــ الصفدية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : أبو عبد الله الحليمي وآخر ، مكتبة أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
١٨٥ــ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : د/علي الدخيل الله ، دار العاصمة للنشر ــ الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ .

## حرف الضاد

١٨٦ــ الضعفاء الكبير ( ضعفاء العقيلي ) لأبي جعفر عمر بن موسى العقيلي ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
١٨٧ــ الضعفاء والمتروكين ، عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ، تحقيق : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
١٨٨ــ الضعفاء والمتروكين ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ــ حلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
١٨٩ــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد السخاوي ، دار مكتبة الحياة ــ بيروت .

## حرف الطاء

١٩٠ــ طبقات ابن سعد ( الطبقات الكبرى ) ، محمد بن سعد بن منيع البصري ، دار صادر ــ بيروت .
١٩١ــ طبقات الحفاظ : لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
١٩٢ــ طبقات الحنابلة ، للقاضي أبي يعلى ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ــ بيروت .

١٩٣ــ طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : د / محمود الطناحي ، د / عبد الفتاح الحلو ، دار هجر للطباعة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .
١٩٤ــ طبقات الشافعية ، لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، تحقيق : د/ الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
١٩٥ــ طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ــ جدة .
١٩٦ــ طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحي بن المرتضى ، تحقيق : سوسنة ديقلد ، منشورات : دار مكتبة الحياة ــ لبنان .
١٩٧ــ طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الأرنوي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم ــ السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
١٩٨ــ طبقات المفسرين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .
١٩٩ــ طريق الهجرتين وباب السعادتين ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ــ الدمام ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

## حرف العين

٢٠٠ــ العبر في خبر من غبر ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق : د / صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ــ الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
٢٠١ــ العدة في أصول الفقه ، للقاضي أبي يعلى ، تحقيق : د / أحمد علي سير مباركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م .

٢٠٢ـــ العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، للجويني ، تحقيق : د / أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ـــ القاهرة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢٠٣ـــ العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية ، عبدالله بن يوسف الجديع ، دار الصميعي ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
٢٠٤ـــ العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار الكاتب العربي ، بيروت .
٢٠٥ـــ العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، للإمام محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : أشرف عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ـــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
٢٠٦ـــ علوم الحديث ( مقدمة ابن الصلاح ) ، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ، دار العلمية ـــ بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
٢٠٧ـــ عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين العيني ، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت .
٢٠٨ـــ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لابن الوزير ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢ م .

## حرف الغين

٢٠٩ـــ غاية المرام في علم الكلام ، لأبي الحسن الآمدي ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
٢١٠ـــ غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن علي بن محمد القمي النيسابوري ، ضبط وتخريج : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

## حرف الفاء

٢١١ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ــ بيروت .

٢١٢ــ الفتح السماوي ، للمناوي ، تحقيق : أحمد مجتبى ، دار العاصمة ــ الرياض .

٢١٣ــ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للإمام الشوكاني ، دار ابن حزم ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

٢١٤ــ الفردوس بمأثور الخطاب ، أبو شجاع شيرويه بن شهردار ، تحقيق: السعيد بن يسوني زغلول ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٢١٥ــ الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ، د / عبد الفتاح أحمد فؤاد ، دار الوفاء للطباعة ، الاسكندرية .

٢١٦ــ الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت .

٢١٧ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ، للإمام ابن حزم ، تحقيق : د / محمد إبراهيم نصر ، د / عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ــ بيروت .

٢١٨ــ الفهرست ، لابن النديم ، علق عليه : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

٢١٩ــ الفوائد لابن القيم ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

## حرف القاف

٢٢٠ــ القاموس المحيط ، لمحمد يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت.

٢٢١ـــ القضاء والقدر ، للرازي ، تحقيق : محمد المعتصم بـــالله البغـــدادي ، دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـــ ـــ ١٩٩٤ م .
٢٢٢ـــ القضاء والقدر في الإسلام ، د / فاروق أحمد دسوقي ، دار الدعوة للطبع والنشر ـــ الاسكندرية .
٢٢٣ـــ قطر الولي على حديث الولي ، للإمام الشوكاني ، تحقيـــق : د / إبـــراهيم هلال .
٢٢٤ـــ قواطع الأدلة في الأصول ، للإمام أبي المظفر منصور بن محمد الســـمعاني ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ١٤١٨هـــ.
٢٢٥ـــ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـــ/١٩٧٩م .
٢٢٦ـــ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، للشيخ محمد بن صالح بـــن عثيمين ، مكتبة الكوثر ـــ الرياض ١٤٠٦هـــ .
٢٢٧ـــ قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي ، د / مصـــطفى حلمـــي ، دار الدعوة ـــ الاسكندرية ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـــ/١٩٩٦ م .

## حرف الكاف

٢٢٨ـــ الكامل في ضعفاء الرجال ، عبد الله بن عدي ، تحقيـــق : يحـــي مختـــار غزاوي، دار الفكر ـــ بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـــ/١٩٨٨م .
٢٢٩ـــ الكشاف عن حقائق غوامض التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويـــل ، للزمخشري ، ضبط : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتـــب العلميـــة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـــ/١٩٩٥م .
٢٣٠ـــ الكشف والبيان ( تفسير الثعلبي ) ، للإمام أبي إسحاق أحمد بـــن محمـــد الثعلبي ، تحقيق : أبي محمد ابن عاشور ، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ/٢٠٠٢م .

٢٣١ـــ كشف المشكل في حديث الصحيحين ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجـــوزي، تحقيق : علي حسين البواب ، دار الوطن ـــ الرياض ، ١٤١٨هـــ/١٩٩٧م .
٢٣٢ـــ الكليات ، لأبي البقاء أيوب الحسيني الكفومي ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، ١٤١٩هـــ/١٩٩٨م .

## حرف اللام

٢٣٣ـــ لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علـــم الأصـــول ، لأبي الحجـــاج يوسف بن محمد المكلاتي ، تحقيق : د / فوقية حسين محمود ، دار الأنصار ، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .
٢٣٤ـــ لسان العرب ، محمد بن مكرم من منظور ، دار صادر ، الطبعة الأولى .
٢٣٥ـــ لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : دائرة المعارف النظامية ـــ الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـــ بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـــ/١٩٨٦م .
٢٣٦ـــ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضـــوعة ، للســـيوطي ، دار الكتـــب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــ/١٩٩٦م .
٢٣٧ـــ اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبي الحسن الأشعري ، ضـــبط : محمد الضـــناوي ، دار الكتـــب العلميـــة ـــ بـــيروت ، الطبعـــة الأولى ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م .
٢٣٨ـــ اللمع في التصوف ، لأبي نصر السراج الطوسي ، قدم له : عبـــد الحلـــيم محمـــود ، تحقيـــق : مصـــطفى معـــروف وآخـــر ، مكتبـــة المـــثنى ١٣٨٠هـــ/١٩٦٠م .
٢٣٩ـــ لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ، للإمام موفق الـــدين ابـــن قدامـــة المقدسي ، شرح الشيخ : محمد صالح بـــن عثـــيمين ، تحقيـــق : أشـــرف عبدالمقصود ، مكتبة طبرية ـــ الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـــ/١٩٩٢م.

٢٤٠ــ لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ / محمد السفاريني الحنبلي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ/١٩٩١م .

## حرف الميم

٢٤١ــ الماتريدية دراسة وتقويماً ، د / أحمد الحربي ، دار الصميعي ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

٢٤٢ــ المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات ، للرازي ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

٢٤٣ــ متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ، تحقيق : د / عدنان زرزور ، دار التراث ــ القاهرة .

٢٤٤ــ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .

٢٤٥ــ مجمع البيان في تفسير القرآن ، للفضل بن الحسن بن الفضل ، طبع ونشر : دار مكتبة الحياة ١٣٨٠هـ .

٢٤٦ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي ــ القاهرة ، بيروت ١٤٠٧هـ .

٢٤٧ــ مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

٢٤٨ــ مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ، مكتبة عباس الباز ــ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م .

٢٤٩ــ المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
٢٥٠ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ــ تحقيق : عبد السلام محمد ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٢٥١ــ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، للفخر الرازي ، تقديم وتعليق : د / سميح دغيم ، دار الفكر اللبناني ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
٢٥٢ــ المحصول في علم أصول الفقه ، لفخر الدين الرازي ، نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الرياض ، تحقيق : طه جابر العلواني ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .
٢٥٣ــ المحلى ، علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .
٢٥٤ــ المحو والإثبات في المقادير ، د / عيسى السعدي ، منشورات : رابطة العالم الإسلامي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد (٢٠٧) ، العام ١٤٢٦هـ.
٢٥٥ــ المحيط بالتكليف ، للقاضي عبد الجبار ، تحقيق : عمر السيد عزمي ، المؤسسة المصرية للنشر .
٢٥٦ــ مختار الصحاح ، للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان .
٢٥٧ــ مختصر الصواعق المرسلة ، اختصار : محمد الموصلي ، تحقيق : سيد إبراهيم، دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
٢٥٨ــ المختصر في أصول الدين ، للقاضي عبد الجبار ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ، تحقيق : د / محمد عمارة ، دار الهلال .

٢٥٩ـــ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، للإمام ابن القـــيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعــة الثانيــة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

٢٦٠ـــ مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٢٦١ـــ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، عبد الله بن أسعد اليــافعي ، دار الكتــاب الإسلامي ــ القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٢٦٢ـــ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري ، تحقيــق : جمــال عيتــاني ، دار الكتــب العلميــة ــ بــيروت ، الطبعــة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٢٦٣ـــ مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلــة ، عبــد الله بــن أســعد عبدالباقي، تحقيق : محمود نصار ، دار الجيل ــ بــيروت ، الطبعــة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٢٦٤ـــ المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير ، د / صالح الغامدي ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ــ حائل ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

٢٦٥ـــ المسامرة شرح المســايرة في العقائــد المنجيــة في الآخــرة ، تــأليف : كمال الدين بن أبي شريف المقدسي ، تحقيق : كمــال الــدين قــاري ، عزالــدين معمــيش ، المكتبــة العصــرية ــ صــيدا ، الطبعــة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .

٢٦٦ـــ المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبــد الله الحــاكم النيســابوري ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعــة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

٢٦٧ــ المستصفى في علم الأصول للغزالي ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : محمـــد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ.
٢٦٨ــ مسند أبو يعلى ، أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي ، تحقيق : حسين ســليم أسد ، دار المأمون للتراث ـــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هــ/١٩٨٤م .
٢٦٩ــ مسند أحمد ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، مؤسســة قرطبــة ـــ مصر ، ونسخه : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ١٣٧٥هــ/١٩٥٤م .
٢٧٠ــ المسودة في أصول الفقه ، لعبد السلام بن عبد الله بن الخضـــر ، تحقيـــق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المدني ـــ القاهرة .
٢٧١ــ مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د / حـــاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـــ .
٢٧٢ــ مشكل الحديث وبيانه ، لأبي بكر بن فورك ، تحقيق : موسى محمد علي، عالم الكتب ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هــ/١٩٨٥م .
٢٧٣ــ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد المقـــري ، المكتبة العلمية ـــ بيروت .
٢٧٤ــ مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق : كمال الحوت ، مكتبة الرشد ـــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هــ/٢٠٠١م ز
٢٧٥ــ المطالب العالية ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، د / سعد بن ناصـــر الشثري ، دار العاصمة ـــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ.
٢٧٦ــ معالم أصول الدين ، للرازي ، تقديم وتعليق : د / سميح دغيم ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
٢٧٧ــ معالم التتريل ، للإمام الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : خالد العـــك ، دار المعرفة ـــ بيروت .

٢٧٨ــ معالم السنن ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، المكتبة العلمية ــ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
٢٧٩ــ معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق بن السري الزجاج ، شرح وتعليق : د / عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٢٨٠ــ معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
٢٨١ــ المعتمد في أصول الدين ، للقاضي أبي يعلى ، تحقيق : د / وديع زيدان حداد ، دار الشرق ــ بيروت .
٢٨٢ــ المعتمد في أصول الفقه ، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين ، تحقيق : خليل الميس ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٨٣ــ معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م .
٢٨٤ــ المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق محمد ، عبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين ــ القاهرة ١٤١٥هـ.
٢٨٥ــ المعجم الفلسفي ، نشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، مصر ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٢٨٦ــ معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ــ بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
٢٨٧ــ المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، المحقق : مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة .

٢٨٨ــ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرون ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٢٨٩ــ المغني في أبواب العدل والتوحيد ، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الهمداني، تحقيق : مصطفى السقا ، د / إبراهيم مدكور ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .
٢٩٠ــ المغني في الضعفاء ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق : د / نور الدين عتر .
٢٩١ــ مفاتيح الغيب ( التفسير الكبير ) ، لفخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
٢٩٢ــ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، للإمام ابن القيم ، تحقيق : سيد عمران ، علي محمد علي ، دار الحديث ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .
٢٩٣ــ المفردات في علوم القرآن ، لأبي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد جلال عيتاني ، دار المعرفة ــ بيروت .
٢٩٤ــ مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ــ صيدا ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .
٢٩٥ــ مقدمة ابن خلدون ــ بيروت ، دار القلم ، الطبعة السادسة ١٤٠٦هـ .
٢٩٦ــ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح ، تحقيق : د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
٢٩٧ــ الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : عبدالأمير علي مهنا ، وعلي حسين فاعور ، دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

٢٩٨ـــ مناقب الشافعي ، للبيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـــ/١٩٧١م .
٢٩٩ـــ مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري ، د / محمد الشيخ عليو محمـــد ، مكتبـــة دار المنـــهاج ـــ الريـــاض ، الطبعـــة الأولى ١٤٢٧هـــ.
٣٠٠ـــ مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار الفكـــر ١٤٠٨هـــ/١٩٨٨م .
٣٠١ـــ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، عبد الرحمن بن علي بن الجـــوزي ، دار صادر ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـــ .
٣٠٢ـــ منتهى الوصل والأمل في علمي الأصول والجدل ، لأبي عمرو عثمان بـــن الحاجب ، دار الباز ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م .
٣٠٣ـــ المنخول في تعليقات الأصول ، محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : د / محمد حسن هيتو ، دار الفكر ـــ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـــ .
٣٠٤ـــ منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : د / محمـــد رشـــاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ـــ القاهرة ـــ الطبعة الثانية ١٤٠٩هـــ/١٩٨٩م .
٣٠٥ـــ المواقف في علم الكلام ، لعبد الرحمن بن أحمد الايجي ، عالم الكتـــب ـــ بيروت .
٣٠٦ـــ الموطأ ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ـــ مصر .
٣٠٧ـــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الـــذهبي ، تحقيـــق : علـــي معوض ، عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

## حرف النون


٣٠٨ــ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق : د/عبدالغفار سليمان البنداري ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٣٠٩ــ الناسخ والمنسوخ ، هبة الله بن سلامة المقري ، تحقيق : زهير الشاويش ، محمد كنعان ، المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣١٠ــ الناسخ والمنسوخ ، للقاضي أبي بكر بن العربي ، تحقيق : رضى الهمامي ، المكتبة العصرية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

٣١١ــ النبوات ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : أبو صهيب الرومي ، عصام فارس الحرستاني ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٣١٢ــ النجاة في المنطق والإلهيات ، لأبي علي الحسين بن سينا ، تحقيق : د/عبدالرحمن عميرة ، دار الجيل ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٣١٣ــ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي ، تحقيق : محمد عبد الكريم ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٣١٤ــ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، تعليق صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ( د . ت ) .

٣١٥ــ نصب الراية لأحاديث الهداية ، عبد الله بن يوسف الزيلعي ، تحقيق : محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ــ مصر ، ١٣٥٧هـ .

٣١٦ــ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين إبراهيم البقاعي ، دار الكتاب ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٣١٧ـــ نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع الاختلاف فيهـــا بـــين الماتريدية والأشعرية في العقائد ، لعبد الرحيم علي الشـــهير بشـــيخ زاده ، ضمن كتاب المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية ، لبسام الجـــابي ، دار ابن حزم للطباعة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـــ/٢٠٠٣م .

٣١٨ـــ نقد العلم والعلماء أو تلبيس إبليس ، للإمام ابن الجـــوزي ، دار الكتـــب العلمية ـــ بيروت (د . ت ) .

٣١٩ـــ نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام ، للإمام محمد بن علي الكرجي ، تحقيق : إبراهيم الجنيدل ، دار ابن القيم ـــ الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ/٢٠٠٣م .

٣٢٠ـــ نهاية الإقدام في علم الكلام ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق : الفريدجيوم ، مكتبة المثنى ( د . ت ) .

٣٢١ـــ النهاية في غريب الأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طاهر الـــزاوي ، محمـــود الطنـــاحي ، المكتبـــة العلميـــة ـــ بـــيروت ، ١٣٩٩هـــ/١٩٧٩م .

٣٢٢ـــ نواسخ القرآن ، لابن الجوزي، دار الكتب العلمية ـــ بـــيروت ، الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هـــ .

## حرف الهاء

٣٢٣ـــ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ١٤١٣هـــ/١٩٩٢م .

## حرف الواو

٣٢٤ــ الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل آيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ــ بيروت ، ١٤٢٠هــ/٢٠٠٠م .

٣٢٥ــ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة ــ لبنان .

# فهرس الموضوعات